

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de  
Gestion

كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية

تحت عنوان

الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية

**La stabilité macroéconomique et politique et la croissance économique dans  
les pays en développement**

تحت إشراف: أ. مختاري فيصل

من تقديم الطالب: سي جيلالي هاشمي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن عبوجيلالي
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مختاري فيصل
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عدوكة لخضر
عضوا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن باير الحبيب
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن سعيد محمد
عضوا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر.أ.	د. بن كاملة محمد عبد العزيز

السنة الجامعية 2021-2020

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانتني على إنجاز هذا العمل .

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهته من صعوبات ، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف البوفيسور مختاري فيصل الذي أمدني بيد المساعدة ولم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا العمل. كما أتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

## إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى الذين قال فيهم الله عز وجل: "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"،  
والذي حفظهما الله.

إلى أنوار البيت: أفراد عائلتي

إلى كل من علمني كلمة حق، ودين، وعلم، مشايخنا الكرام، ومعلمي بالابتدائية، وأساتذتنا الأفاضل في كل  
الأطوار.

إلى كل أحبائي و أصدقائي.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

01	فهرس المحتويات
08	قائمة الجداول
09	قائمة الأشكال
11	المقدمة العامة
17	الفصل الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي
17	مقدمة الفصل
18	1. مدخل حول الاستقرار الاقتصادي الكلي
18	1.1 مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي
21	2.1 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
23	3.1 مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي
23	1.3.1 العوامل الخارجية: Exogenous factors
26	2.3.1 العوامل الداخلية: Endogenous factors
30	4.1 تقلبات الاقتصاد الكلي
35	5.1 استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي
39	2. التحليل النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي Theory of macroeconomic stability
39	1.2 المنظور التقليدي The traditional perspective
40	2.2 النظرة الكينزية The Keynesian view
42	3.2 نظرة النقديين: The monetarist view
43	4.2 النظرة المؤسسية Institutionalists View
47	3. سياسات الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي
47	1.3 سياسات الاقتصاد الكلي
47	1.1.3 السياسة النقدية
48	2.1.3 السياسة المالية
49	3.1.3 سياسة أسعار الصرف
50	2.3 سياسات الاقتصاد الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
50	1.2.3 دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
52	2.2.3 دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
55	3.2.3 دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
56	3.3 سياسات الاقتصاد الكلي ودورها في الأداء الاقتصادي
60	4.3 السياسة الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية

63	..... خاتمة الفصل
65	..... الفصل الثاني: الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي
65	..... مقدمة الفصل
66	..... 1. التحليل النظري للاستقرار السياسي
66	..... 1.1 الاستقرار السياسي
71	..... 2.1 العوامل المحددة لعدم الاستقرار السياسي
71	..... 1.2.1 الفوارق الاقتصادية: Economic Inequality
71	..... 2.2.1 الدخل: Income
71	..... 3.2.1 التضخم: Inflation
72	..... 4.2.1 الفوارق الاجتماعية: Social Inequality
74	..... 3.1 مؤشرات الاستقرار السياسي
74	..... 1.3.1 غياب العنف
74	..... 2.3.1 طول العمر الحكومي والقدرة على التحمل
74	..... 3.3.1 وجود نظام دستوري شرعي
75	..... 4.3.1 غياب التغييرات الهيكلية
75	..... 5.3.1 الاستقرار السياسي باعتباره سمة اجتماعية متعددة الأوجه
76	..... 4.1 الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي
80	..... 2. المؤسسات والاستقرار السياسي
80	..... 1.2 المؤسسات: Institutions
81	..... 2.2 الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية
85	..... 3.2 المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي
88	..... 4.2 المؤسسات السياسية و النمو الاقتصادي
92	..... 3. الديمقراطية والنمو الاقتصادي
94	..... 1.3 قنوات تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي
94	..... 1.1.3 حماية حقوق الملكية
95	..... 2.1.3 الاستقرار السياسي
96	..... 3.1.3 تراكم رأس المال البشري
97	..... 4.1.3 الابتكارات التكنولوجية
98	..... 2.3 العلاقة التجريبية بين الديمقراطية واستقرار الاقتصاد الكلي
100	..... 3.3 العلاقة التجريبية بين الديمقراطية والاستقرار السياسي
102	..... 4. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

102	..... النمو الاقتصادي
103	..... مصادر النمو الاقتصادي
105	..... تقدير وقياس النمو الاقتصادي
108	..... نظرية النمو الاقتصادي الداخلي
108	..... نموذج "Pagano,1993"
109	..... نموذج "Lucas"
109	..... نموذج "Romer,1990"
111	..... النظرية المؤسسية
112	..... دور المؤسسات وفق نظريات النمو الداخلي
113	..... دور المؤسسات حسب الاقتصاديين المؤسسين
114	..... خاتمة الفصل
116	..... الفصل الثالث: أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي
116	..... مقدمة الفصل
117	..... 1. الدراسات التجريبية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي
117	..... 1.1 الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي
123	..... 2.1 الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي
131	..... 3.1 الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي
138	..... 2. تحليل أثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول النامية
138	..... 1.2 التضخم و النمو الاقتصادي
143	..... 2.2 البطالة والنمو الاقتصادي
147	..... 3.2 عجز الميزانية والنمو الاقتصادي
151	..... 4.2 الدين العام والنمو الاقتصادي
155	..... 3. تحليل جودة ونوعية المؤسسات السياسية في الدول النامية
157	..... 1.3 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
158	..... 2.3 مؤشر فعالية الحكومة
159	..... 3.3 مؤشر ضبط الفساد
160	..... 4.3 مؤشر سيادة القانون
161	..... 5.3 مؤشر جودة التشريعات
162	..... 6.3 مؤشر الصوت والمساءلة
163	..... 7.3 مؤشر الديمقراطية
169	..... خاتمة الفصل

171	الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية.....
171	مقدمة الفصل.....
172	1. تقييم الأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
172	1.1 تحليل متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor.....
175	2.1 مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.....
180	3.1 مؤشر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.....
184	4.1 مؤشر الدين العام.....
187	5.1 مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....
190	2. تقييم العوامل المؤسسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
190	1.2 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
194	2.2 مؤشر مدركات الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
197	3.2 تقييم بيئة الأعمال.....
200	4.2 مؤشر حماية حقوق الملكية.....
203	3. تقييم مؤشرات المخاطر السياسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
204	1.3 استقرار الحكومة : Government Stability.....
205	2.3 الظروف الاجتماعية والاقتصادية: Socioeconomic Conditions.....
206	3.3 ملف الاستثمار : Investment Profile.....
207	4.3 الصراع الداخلي: Internal Conflict.....
208	5.3 الصراع الخارجي : External Conflict.....
210	6.3 الفساد : Corruption.....
211	7.3 تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة : Military in Politics.....
212	8.3 التوترات الدينية: Religious Tensions.....
213	9.3 القانون والنظام : Law and Order.....
214	10.3 التوترات العرقية: Ethnic Tensions.....
215	11.3 المسؤولية الديمقراطية: Democratic Accountability.....
216	12.3 جودة البيروقراطية: Bureaucracy Quality.....
218	خاتمة الفصل.....
220	الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي.....
220	مقدمة الفصل.....
221	1. التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل.....



221	.....Panel Data تعريف وأهمية بيانات بانل 1.1
222	.....النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل 2.
222	..... (Fixed Effects Model) التاثيرات الثابتة 1.2
223	.....(Random Effects Model) التاثيرات العشوائية 2.2
224	.....Hausman Test (1978) اختبار هوسمان؟ العشوائية أو الثابتة 3.2
225	.....الدراسة القياسية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية 3.
225	..... منهجية الدراسة 1.3
225	.....النموذج وبيانات الدراسة 2.3
226	.....وصف متغيرات الدراسة 3.3
228	.....خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج 4.3
231	.....Descriptive Statistics وصف بيانات الدراسة 5.3
243	.....بالتاثيرات الثابتة أو بالتاثيرات العشوائية 6.3
244	.....(Random Effect Model) الملائم نموذج الآثار العشوائية 7.3
251	.....Granger Causality Test دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة 8.3
261	.....خاتمة الفصل
263	.....الخاتمة العامة
268	.....قائمة المراجع
298	.....الملاحق

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

32	الجدول (01-01): متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق .....
35	الجدول (02-01): متوسط معدلات التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي).....
99	الجدول (01-02): من الديمقراطية إلى الأداء الاقتصادي عبر الزمن.....
181	الجدول (01-04): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....
184	الجدول (02-04): تطور مؤشر إجمالي الدين الحكومي.....
204	الجدول (03-04): مقارنه دوليه لمؤشر استقرار الحكومة لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا... ..
206	الجدول (04-04): مقارنه دوليه لمؤشر الاستثمار لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
207	الجدول (05-04): تطور مؤشر الصراع الداخلي لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
208	الجدول (06-04): تطور مؤشر الصراع الخارجي لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
211	الجدول (07-04): مؤشر تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
212	الجدول (08-04): مؤشر التوترات الدينية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
213	الجدول (09-04): مؤشر القانون والنظام لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
214	الجدول (10-04): مؤشر التوترات العرقية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
215	الجدول (11-04): تطور مؤشر الديمقراطية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
216	الجدول (12-04): تطور مؤشر الجودة البيروقراطية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
225	الجدول (01-05): المتغيرات المستخدمة في الدراسة.....
229	الجدول (02-05): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاستقرارية متغيرات الدراسة.....
230	الجدول (03-05): نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرارية متغيرات الدراسة.....
232	الجدول (04-05): الارتباط بين المتغيرات: Pairwise Correlation.....
251	الجدول (05 – 05): دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي.....

## قائمة الأشكال

- الشكل (01-01): مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي ..... 37
- الشكل (02-01): سياسة الاستقرار في النموذج الكينزي ..... 41
- الشكل (03-01): المربع السحري لـ Nicolas Kaldor ..... 54
- الشكل (01-02): أثر الفساد، وفوارق الدخل والانقسام العرقي على عدم الاستقرار السياسي ..... 73
- الشكل (02-02): عدم الاستقرار السياسي عبر البلدان ..... 76
- الشكل (03-02): الاستقرار السياسي وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ..... 77
- الشكل (04-02): أهمية الاستقرار السياسي والأمن في توظيف رأس المال الأجنبي ..... 78
- الشكل (05-02): الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية ..... 82
- الشكل (06-02): كيف تؤثر المؤسسات على النمو ..... 88
- الشكل (01-03): تطور معدل التضخم حسب كل منطقة من الدول النامية للفترة من 1990-2017 ..... 140
- الشكل (02-03): التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ..... 142
- الشكل (03-03): تطور معدل البطالة حسب كل منطقة من الدول النامية للفترة من 1990-2017 ..... 145
- الشكل (04-03): مؤشر العجز المالي في البلدان ذات الدخل المنخفض LICs ..... 150
- الشكل (05-03): تطور الديون العالمية Global debt للفترة من 1970-2018 ..... 153
- الشكل (06-03): تطور الديون في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للفترة من 1970-2018 ..... 153
- الشكل (07-03): تطور الديون في البلدان المنخفضة الدخل للفترة من 1970-2018 ..... 154
- الشكل (08-03): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدول النامية للفترة 1996-2017 ..... 157
- الشكل (09-03): تطور مؤشر فعالية الحكومة في الدول النامية للفترة بين 1996-2017 ..... 158
- الشكل (10-03): تطور مؤشر الفساد في الدول النامية للفترة بين 1996-2017 ..... 159
- الشكل (11-03): تطور مؤشر سيادة القانون في الدول النامية للفترة بين 1996-2017 ..... 160
- الشكل (12-03): تطور مؤشر جودة التشريعات في الدول النامية للفترة بين 1996-2017 ..... 161
- الشكل (13-03): تطور مؤشر الصوت والمساءلة في الدول النامية للفترة بين 1996-2017 ..... 162
- الشكل (14-03): تطور مؤشر الديمقراطية في إفريقيا خلال الفترة 1960-2010 ..... 164
- الشكل (15-03): تطور مؤشر الديمقراطية في منطقة MENA وجنوب آسيا خلال الفترة 1960-2010 ..... 165
- الشكل (16-03): تطور مؤشر الديمقراطية في جنوب آسيا خلال الفترة 1960-2010 ..... 166
- الشكل (17-03): مقياس الديمقراطية في شرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة 1960-2010 ..... 167
- الشكل (18-03): تطور مؤشر الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 1960-2010 ..... 168
- الشكل (01-04): مقارنة دولية وفقا لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال السنة 2010 و 2018 ..... 172
- الشكل (02-04): مقارنة دولية وفقا لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال السنة 2010 و 2018 ..... 173

177	الشكل (03-04): مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي MII لعينة من دول MENA للفترة بين 1996-2017..
178	الشكل (04-04): مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي MII لعينة من دول MENA للفترة بين 1996-2017..
182	الشكل (05-04): تقلبات النمو الاقتصادي في دول MENA خلال الفترة 1985-2015.....
187	الشكل (06-04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول MENA للفترة بين 2000 – 2016.....
189	الشكل (07-04): نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول MENA للفترة بين 2000 – 2016...
190	الشكل (08-04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة بين 1996-2018.....
191	الشكل (09-04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول شمال إفريقيا للفترة بين 1996-2018..
193	الشكل (10-04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول الشرق الأوسط للفترة بين 1996-2018..
195	الشكل (11-04): ترتيب دول MENA وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018.....
197	الشكل (12-04): الاستقرار السياسي ومناخ الأعمال خلال العام 2018.....
200	الشكل (13-04): مؤشر حقوق الملكية لعينة مختارة من الدول للفترة بين 1996-2018.....
201	الشكل (14-04): مؤشر حقوق الملكية لعينة مختارة من الدول للفترة بين 1996-2018.....
205	الشكل (15-04): مقارنه دوليه لمؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
210	الشكل (16-04): مقارنه دوليه لمؤشر الفساد لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
246	الشكل (01-05): التمثيل البياني للقيم الحالية و القيم المقدرة.....

# المقدمة العامة

اكتسب موضوع النمو الاقتصادي اهتمام كبير في البحوث الاقتصادية، ويحاول خبراء الاقتصاد تحديد العوامل التي يمكن اعتبارها القوة الدافعة للنمو، وذلك باستخدام النمذجة النظرية والتحليل التجريبي، والأهمية العملية لهذا المجال من البحوث كبيرة، فالفهم الأفضل من جانب الأكاديميين ومن جانب واضعي السياسات للآليات التي تعزز النمو قد يحقق المستوى الذي تطمح إليه الحكومات والشعوب.

وفي هذا الشأن فقد أشار Lucas (1988) إلى أن " الدول المتقدمة لها معدلات نمو مستقرة على مدى فترات زمنية طويلة ... لكن بالنسبة للدول الفقيرة ، هناك العديد من الأمثلة على التغيرات الكبيرة المفاجئة في معدلات النمو " ، و منذ ذلك الحين اهتم الاقتصاديون على وجه التحديد بدراسة أثر عدم استقرار الاقتصاد الكلي والسياسي في البلدان النامية، حيث اتسمت اقتصادات الدول النامية بالتقلبات الاقتصادية والتوترات السياسية وبيئة الاقتصاد الكلي الغير المستقرة، وكان عدم استقرار الاقتصاد الكلي والسياسي مصدر قلق بالغ الأهمية و شاغلا أساسيا للبلدان النامية.

ويرتبط الاستقرار الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فقد أشار Fischer 1992; Easterly and Rebelo 1993، أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي لكل الاقتصاديات الانتقالية والغير الانتقالية، وأكدت دراسة لـ Dressler, J., & Burns, M. (2004) أن محاولة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي غالبا ما يتخللها بعض التقلبات في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، فيما بين Acemoglu, D., et al (2003) أن تقلبات سياسات الاقتصاد الكلي لها انعكاس كبير على النتائج الاقتصادية، وهذا ما قد يفسر التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي ما بين البلدان.

ولاتزال التفاعلات بين الاستقرار وطبيعة الأنظمة السياسية والنمو الاقتصادي غامضة، ووفقاً لـ Rostow (1990)، فإن الإقلاع الاقتصادي يتطلب وجود نظام قوي أو استقرار سياسي، فهو شرط أساسي للنمو الاقتصادي، ومع ذلك تبين أن عدم الاستقرار السياسي والحوكمة السيئة يخلقان ظروفًا سلبية من حيث الاستدامة الاقتصادية.

تشير دراسة ourania dimitraki (2011) أن ضعف الأداء الاقتصادي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وتؤكد دراسة Najaf, R., & Najaf, K. (2006) أن الاستقرار السياسي له تأثير على كامل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستيراد والتصدير، ميزان المدفوعات بالإضافة إلى معدلات التضخم

وفي أحد أقدم المساهمات حول العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، زعم Kuznets (1966) أن الاضطراب السياسي قد يكون مسؤولاً عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي خاصة في فترات التغيير الحكومي، وفي أوائل التسعينات، قال North (1990) أن الإطار المؤسسي للمجتمع يلعب دوراً هاماً في الأداء الاقتصادي.

وينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه عامل مهم في تعزيز الاستقرار السياسي ، وأن ضعف الأداء الاقتصادي من المرجح أن يشعل صراعات إعادة التوزيع، وعلى المستوى التجريبي لم يجد Barro (1996) و Alesina et al (1996) أي دليل على التأثير السلبي لضعف معدل النمو على الاستقرار السياسي، ويرى خبراء الاقتصاد أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير

سلي على الأداء الاقتصادي، ومن المرجح أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقصير آفاق صناع السياسات، الأمر الذي يؤدي إلى سياسات اقتصادية كلية دون المستوى الأمثل على المدى القصير، مما قد يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الكلي.

ويعد تحقيق النمو الاقتصادي من أولويات صناع القرار السياسي والاقتصادي ومبتغى تسعى إليه جميع الدول، حيث أشارت دراسة لـ (Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013) أن انخفاض الأداء الاقتصادي قد يكون له انعكاس على الأوضاع الاجتماعية وهذا ما يخلق حالة عدم اليقين ويسبب عدم الاستقرار السياسي، و أن عدم الاستقرار الاقتصادي يجعل الدول أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي مما يؤثر ذلك سلبا على النمو الاقتصادي.

ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن وضعية الاقتصاد الكلي لها تأثير كبير على الاضطرابات الشعبية وعدم الاستقرار السياسي، فالتضخم المرتفع والنمو الاقتصادي البطيء يقوضان مستويات المعيشة، خاصة عند الفقراء والطبقة المتوسطة، مما يؤدي إلى عدم الرضا عن الحكومات القائمة، وقد يدفعهم ذلك إلى المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب وأشكال أخرى من عدم الاستقرار إذا استمرت وضعية الاقتصاد الكلي في التدهور، و فشل صناع القرار في الاستجابة لمطالبهم بشكل مناسب، فقد يتحول عدم الاستقرار هذا إلى العنف والسعي من أجل الإطاحة بالحكومة، وقد يتعرض بقاء المؤسسات السياسية في البلاد للتهديد.

لذا فقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية البيئة السياسية في تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويُعتقد أن المؤسسات السياسية السليمة تعزز المعاملات الاقتصادية وتحد من المخاطر، وقد بينت دراسة (Ulvedal, P. B. (2013) أن عدم الاستقرار السياسي عادة ما يكون نتيجة الضعف المؤسسي لذا لابد من دراسته أيضا في إطار مؤسسي، فأكثر الدول استقرارا هي تلك مع المؤسسات الأكثر كفاءة والقادرة على إدارة الأزمات بشكل فعال.

ويؤكد كل من (Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003) على أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية هي العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية، وبين (Rodrik et al. (2002) أن كفاءة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسلطة السياسية هي من تحدد الأداء الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي.

لذلك يؤكد أغلب المؤلفين الاقتصاديين على أهمية المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمساهمة رفع في الأداء الاقتصادي، وقد بين (Yusuf, H. A., et (2020) أن المؤسسات لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي، فهي تدعم الأسواق، وتحمي حقوق الملكية، وتسهل التبادل الاقتصادي وإنفاذ العقود، كما توفر المؤسسات الجيدة ذات الكفاءة العالية بيئة مناسبة للأنشطة التي تعزز النمو، مثل الاستثمار والابتكار وزيادة الأعمال، وتسمح للأفراد باستثمار وقتهم في أنشطة أكثر إنتاجية، لذا تعتبر نوعية المؤسسات عاملا حاسم وهام في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية التي قام بها البنك الدولي (2017) أن الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب استقرار البيئة القانونية والتنظيمية واستقرار الاقتصاد الكلي هي عوامل رئيسية تحفز النمو وقرارات الاستثمار في البلدان النامية، وتوصلت دراسة (Alesina and Perotti (1993) أن عدم الاستقرار السياسي يولد بيئة اقتصادية غير مستقرة،



مما يزيد المخاطر ويحد من الاستثمار ، وقد يؤدي إلى ارتفاع التضخم ويقصر من آفاق الحكومات، ويعطل السياسات الاقتصادية طويلة الأجل التي تفضي إلى أداء اقتصادي أفضل (Aisen and Veiga (2006) ، ويؤدي إلى عزوف المستثمرين بسبب تزايد عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية المستقبلية و يعطل النشاط الإنتاجي. Roe and Roe and Siegel (2011) ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة لموضوع الدراسة سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسس النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستقرار السياسي، الديمقراطية والنمو الاقتصادي؟
- ما أثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

تفترض الدراسة أن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي عامل مهم لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها من المواضيع الحديثة ذات الاهتمام الواسع من قبل الباحثين الاقتصاديين ومختلف الهيئات الاقتصادية والسياسية سواء كانت الإقليمية أو الدولية، بالإضافة إلى أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي أصبح الشغل الشاغل بالنسبة للدول النامية باعتباره عامل محدد للنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية، بالإضافة إلى عرض مختلف المقاربات النظرية والتجريبية التي تخص موضوع الدراسة، وكذا مسارات تطورها عبر الزمن، وتحديد متغيرات أخرى لها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.

كما تهدف الدراسة إلى تقييم الوضع الاقتصادي والسياسي وأثاره على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية ، بالإضافة إلى قراءة في أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي ومدى تأثيره على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية.

## منهجية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول حيث خصص الفصل الأول إلى عرض عام حول الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بإبرار مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته والبحث في مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعرض الأدبيات النظرية للاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الأساس النظري للسياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الإختلالات الاقتصادية .

خصص الفصل الثاني في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي وإبراز مؤشراتته و التطرق إلى محددات الاستقرار السياسي وعلاقته بالأداء الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي وذلك من خلال تحديد مفهوم المؤسسات وأصنافها، والتطرق إلى المؤسسات السياسية وعلاقتها بالنمو والأداء الاقتصادي الكلي ليختتم هذا الفصل بمقاربة نظرية حول النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته، بالإضافة إلى طرق قياسه تقديره، والتطرق النمو الداخلي والنظرية المؤسسية المفسرة للنمو الاقتصادي والتي تخدم موضوع دراستنا.

الفصل الثالث فتضمن أهم الأدبيات التي تربط بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مع التركيز على الدراسات النظرية والتجريبية، بالإضافة إلى تحليل جودة ونوعية المؤسسات السياسية في الدول النامية.

بالنسبة للفصل الرابع تم تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى تحليل أثر العوامل المؤسسية وتقييم المخاطر السياسية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما الفصل الخامس خصص للدراسة القياسية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام بيانات بانل للفترة بين 1996-2017 وتناولنا في بداية الفصل عرض نظري عن بيانات بانل وقياس أثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإثبات مدى صحة فرضيات الدراسة وربطها بالدراسات التجريبية في هذا المجال .

## الفصل الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي

## مقدمة الفصل

لقد استخدم مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية ذات الاهتمام الواسع بقضايا النمو والتنمية ، فالاستقرار الاقتصادي الكلي هو مزيج من التوازن الداخلي والخارجي مما يعني، العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المستقر المصحوب بانخفاض معدلات التضخم وتحقيق التوازن المالي فضلا عن التوازن الخارجي الذي يظهر جليا في وضع ميزان المدفوعات.

ويعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة مما يعكس حجم وقوة الاقتصاد وقدرته التنافسية، ووجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتعد السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم الأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في حدوث الأزمات المالية والتقلبات المفردة في النشاط الاقتصادي، فهذه السياسات قادرة على إدارة عرض النقود والتحكم في المستوى العام للأسعار.

وعلى ضوء هذا سنتطرق من خلال هذا الفصل الأول إلى عرض الإطار المفاهيمي حول الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بإبرار مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته والبحث في مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ، كما سنتطرق إلى الأدبيات النظرية للاستقرار الاقتصادي والأساس النظري للسياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الإختلالات الاقتصادية .

## 1. مدخل حول الاستقرار الاقتصادي الكلي

يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي باختلاف وجهات النظر المحللين الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، وعلى ضوء هذا سنستعرض أهم وجهات النظر التي تناولت مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي والتقلبات الاقتصادية وتحديد مؤشرات الاستقرار وارتباطها بالأداء الاقتصادي الكلي.

## 1.1 . مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي

شهد مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي عدد من التغيرات على مدى تطور الفكر الاقتصادي، فخلال العقود الماضية التي ساد فيها الفكر الكينزي كان الاستقرار الاقتصادي الكلي يعني أساساً مزيج من التوازن الداخلي والخارجي، مما يعني تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المستقر المصحوب بانخفاض في معدلات التضخم، و التوازن المالي<sup>1</sup>

ويقدم Stein, H. (1956) مفهوم للاستقرار الاقتصادي الكلي على أنه الوضع الذي تكون فيه البطالة منخفضة، وغياب التحركات الحادة أو التراكمية للمستويات العامة للأسعار.<sup>2</sup>

ويكون هناك استقرار للاقتصاد الكلي عندما تكون العلاقات الاقتصادية الرئيسية متوازنة؛ على سبيل المثال، بين الطلب المحلي والنتاج المحلي، بين الإيرادات والنفقات المالية، بين الادخار والاستثمار، التوازن في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>

يصف Fischer, S. (1992) الوضع الاقتصادي الكلي بأنه مستقر عندما يكون معدل التضخم منخفضاً ويمكن التنبؤ به، وتكون أسعار الفائدة الحقيقية مناسبة، وأن تكون السياسة المالية مستقرة ومستدامة، وسعر الصرف الحقيقي تنافسي ويمكن التنبؤ به، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>4</sup>

وعرف (2001) Gregory Mankiw الاستقرار الاقتصادي الكلي، باعتباره النمو المستدام للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك فإن النمو الاقتصادي في الغالب يتمشى مع الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحدث التقلبات الاقتصادية عندما لا ينمو الناتج المحلي الإجمالي GDP على نحو مستدام<sup>5</sup>.

كما يوجد نوعان من الفكر المرتبط بالاستقرار الاقتصادي، يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد غير مستقر بطبيعته ويؤكدون على أن الاقتصاد يواجه صدمات متكررة في الطلب والعرض، حيث تؤدي هذه الصدمات إلى تقلبات في الناتج والبطالة والتضخم، مما يلزم صناعات السياسات الاقتصادية، استخدام السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار في

<sup>1</sup> Ocampo, J.A. (2005). "A Broad View of Macroeconomic Stability." DESA Working Paper No. 1 (ST/ESA/2005/DWP/1). Department of Economic and Social Affairs. United Nations P01

<sup>2</sup> Stein, H. (1956). Policies for Economic Growth and Stability. Journal of Farm Economics, 38(5), 1159-1172.p1159

<sup>3</sup> Sameti, M., Iran, I., Isfahani, R. D., & Haghghi, H. K. (2012). Outcome of Macroeconomic Instability (A Case for Iran). Research in Applied Economics, 4(1), 33. P37

<sup>4</sup> Fischer, S. (1992). Macroeconomic stability and growth. cuadernos de Econom?a, 29(87), 171-186. P172

<sup>5</sup> Dressler, J., & Burns, M. (2004). Economic Stability. Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities. Montreal: The Canadian Rural Revitalisation Foundation. [http://nre.concordia.ca] P 01-02

الاقتصاد ويعتقد خبراء الاقتصاد أن هذه السياسة ينبغي أن تحفز الاقتصاد عندما يكون ضعيف ومتباطئ، ويتخذ خبراء اقتصاديون آخرون وجهة نظر أكثر وضوحاً لأنهم يرون أن الاقتصاد مستقر بطبيعته ويلومون السياسات الاقتصادية السيئة وغير الفعالة للتقلبات التي تحدث و يؤكدون أن السياسة الاقتصادية لا ينبغي أن تحاول إصلاح الاقتصاد بل ينبغي أن تسمح ببساطة للاقتصاد بأن يتكيف معها وبشكل طبيعي<sup>1</sup>.

و يعرف كل من (Begg, D., Fischer, S. and Dornbusch, R (2010) الاستقرار الاقتصادي الكلي على أنه الهدف الاقتصادي الرئيسي لكل بلد الذي يتجلى في تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في النمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وارتفاع معدل العمالة، ووضع الميزان التجاري الإيجابية مع مراعاة المبادئ النظرية، ويشير (Hodžić, 2007) إلى أنه من المهم تسليط الضوء على دور وأهمية السياسة الاقتصادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

تشمل نظرية الاقتصاد الكلي الدراسة العلمية للنشاط الاقتصادي للمجتمع ككل ، والتي تحتاج إلى أن تكون بمثابة إطار للممارسة ، وتستخدم السياسة الاقتصادية ما يسمى باكتشافات نظرية الاقتصاد الكلي كأدوات لتحقيق الأهداف. وعبارة أخرى فإنه يعطي آلية التشغيل التي تركز على ممارسة اقتصادية محددة وتحسين الرفاه الاقتصادي للمجتمع (نمو الإنتاج، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار الأسعار، وما إلى ذلك). والسياسة الاقتصادية هي العمود الفقري لتنمية أي مجتمع، ويشدد (Praščević (2004) على أن السياسة الاقتصادية لها أهداف رئيسية ينبغي تحقيقها وذلك من خلال تحقيق معدلات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي والعمالة بالتوازي مع الحفاظ على استقرار الأسعار<sup>2</sup>.

كما أن الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يتوقف على إدارة الاقتصاد فحسب، بل أيضا على هيكل الأسواق والقطاعات الرئيسية، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي تحتاج البلدان إلى دعم سياسات الاقتصاد الكلي بإصلاحات هيكلية تعزز وتحسن أداء هذه الأسواق والقطاعات<sup>3</sup>.

يشير (Kolawole, B. O. (2013) أن استقرار الاقتصاد الكلي هو قدرة الاقتصاد الوطني في الحد من التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فاستقرار الاقتصادي الكلي هو بمثابة حاجز ضد التقلبات الاقتصادية من العملة وأسعار الفائدة في السوق العالمية، وأن تقلبات سعر الصرف، وحجم الديون الكبيرة، والتضخم تؤدي إلى أزمات اقتصادية وتأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يسبب اختلال على مستوى هيكل الاقتصاد<sup>4</sup>.

ويمكن تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل معاكس ومخالف وذلك من خلال توضيح معنى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، بحيث لا يوجد هناك اختلاف بين مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار، ما دام أننا نتكلم عن نفس

<sup>1</sup> Dressler, J., & Burns, M. (2004). Economic Stability. Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities. Montreal: The Canadian Rural Revitalisation Foundation. [http://nre.concordia.ca] P 01-02

<sup>2</sup> Razić, S., & Kasumović, M. (2019). Macroeconomic stability of new member states of the European Union: Fifth enlargement. Theoretical & Applied Economics, 26(1).

<sup>3</sup> Ames, B., Brown, W., Devarajan, S., & Izquierdo, A. (2001). Macroeconomic policy and poverty reduction.

<sup>4</sup> Kolawole, B. O. (2013). Growth-effects of macroeconomic stability factors: empirical evidence from Nigeria. Growth, 3(14).P48-49

المتغيرات ، والمتمثلة في النمو والتضخم والعجز المالي والعجز في الحساب الجاري الذي يظهر جليا في وضع ميزان المدفوعات ، والتي يمكن أن تشير معا إلى حالة الاقتصاد الكلي.

ويؤدي الجمع بين هذه العوامل إلى جعل من السهل نسبيا تحديد بلد ما في حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي (مثل ، العجز الكبير في الحساب الجاري ، وارتفاع مستويات الدين العام ، ومعدلات التضخم ، ركود أو هبوط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالنسبة للاستقرار الاقتصادي يكون هناك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات تضخم منخفضة، الحساب الجاري والأرصدة المالية تتفق مع مستويات الديون المنخفضة والمتناقصة.<sup>1</sup>

ويشير (Montiel, P. and L. Servén. (2004) أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى ظواهر تجعل بيئة الاقتصاد الكلي المحلية أقل قابلية للتنبؤ (حالة عدم اليقين)، وأن عدم القدرة على التنبؤ يعيق قرارات تخصيص الموارد والاستثمار والنمو، ويمكن أن يتخذ عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي شكل تقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية أو عدم الاستفادة في سلوكها<sup>2</sup>، ويشير عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى حالة يصعب فيها التنبؤ بالتطورات المستقبلية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية.<sup>3</sup>

ويخلق عدم الاستقرار الاقتصادي حالة عدم اليقين ويثبط الاستثمار ويعرقل النمو الاقتصادي ويضر بمستويات المعيشة<sup>4</sup>، كما أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي له آثار سلبية على الاستثمار العام والخاص، وإن كان ذلك من خلال قنوات مختلفة، وأن ارتفاع حالة عدم اليقين في الاقتصاد هي السبب الرئيسي لخفض الاستثمار الخاص، وأن الانخفاض في قدرة الحكومة المالية هي السبب الرئيسي لانخفاض الاستثمار العام، أي أن ارتفاع مستوى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي يؤدي إلى (أو يزيد من حدة) التقلبات المالية الأمر الذي سينعكس سلبا على وضعية الاقتصاد.<sup>5</sup>

يحدد صندوق النقد الدولي (2016) الاستقرار الاقتصادي الكلي "بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع التضخم والتقلبات المفردة في أسعار الصرف والأسواق المالية"<sup>6</sup>، حيث أن الاقتصاد الذي ينخفض فيه معدل التضخم والبطالة يمكن له أن يصمد أمام التأثير

<sup>1</sup> Op Cite: Sameti, M., Iran, I., Isfahani, R. D., & Haghghi, H. K. (2012), p 37

<sup>2</sup> Montiel, P. and L. Servén. (2004). "Macroeconomic Stability in Developing Countries: How much is enough?" World Bank Policy Research Paper 3456, p 03

<sup>3</sup> Montiel, P. J. (2011). Macroeconomics and Development. Macroeconomics in Emerging Markets, Cambridge University Press. 3–20. doi:10.1017/cbo9780511615870.002 .p10

<sup>4</sup> Op Cite: Report international monetary fund,(2016)

<sup>5</sup> Ismihan\*, M., Metin-Ozcan, K., & Tansel, A. (2005). The role of macroeconomic instability in public and private capital accumulation and growth: the case of Turkey 1963–1999. Applied Economics, 37(2), 239-251.

<sup>6</sup> Report international monetary fund,(2016), How the FMI Promotes Global Economic Stability,p1-2 URL : <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/globstabf.htm> P01

السلي للصددمات الاقتصادية دون خسائر كبيرة في مستوى الرفاهية، وعلاوة على ذلك، فإن الوضع المالي السليم يسمح للحكومات بزيادة النفقات لمواجهة الصدمات التي توقع للاقتصاد والتصدي لها.<sup>1</sup>

يرى (Joshi, V. (2017) أن استقرار الاقتصاد الكلي هو منفعة عامة خالصة تصنف مع القانون والنظام والدفاع وشرط ضروري لتحقيق الرفاهية مما يعني في المقام الأول تحقيق "التوازن الداخلي"، من خلال إبقاء التضخم منخفض ونمو الناتج بالقرب من الحد الأقصى المحتمل له، ويشير Joshi, V إلى ثلاث سمات أخرى مدرجة في تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتشمل الوضع المالي السليم، ووضعاً سليماً لميزان المدفوعات، ووضعاً سليماً للأصول والخصوم المالية للمؤسسات (الرصيد المالي)، ويؤكد Joshi, V أن الفشل في تحقيق هذه السمات الثلاث سيؤدي ذلك عاجلاً أو آجلاً إلى ارتفاع معدلات التضخم أو انخفاض نمو الناتج أو حدوث كليهما.<sup>2</sup>

## 2.1 . مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

من بين المعايير الخمسة التي جاءت في مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي للبنك الدولي والمتمثلة في: معدل التضخم المنخفض، وأسعار الفائدة الحقيقية المناسبة، والسياسة المالية المستقرة والمستدامة، سعر الصرف الحقيقي التنافسي، والتوازن في وضعية ميزان المدفوعات

ينظر Stanley Fischer إلى أن التضخم المنخفض والمستقر يمكن قياسه بسهولة، ولا يمكن السيطرة على أي من المتغيرات المحددة مباشرة من قبل السياسة الاقتصادية، حيث يجب أن يتغير كل منها على النحو الأمثل استجابة للصددمات، ولا توجد طريقة بسيطة لتحديد المستويات المناسبة لأسعار الفائدة الحقيقية أو سعر الصرف لكل فترة، أو بالنسبة إلى معدل التضخم الذي يمكن من خلاله الحكم على الانحرافات التي تشير إلى عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وقد تكون مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلد غير مستقرة إما لأن السياسة غير مستقرة أو لأن المتغيرات الخارجية التي تؤثر على البلد غير مستقرة. وفي كلتا الحالتين، يتوقع أن يتأثر النمو سلباً<sup>3</sup>

وأن درجة استقرار الاقتصاد الكلي في بلد ما ليست مفهوماً يمكن قياسه بسهولة؛ ويختار فيشر (1993) بعض المؤشرات الاقتصادية (معدل التضخم وعجز الموازنة وسعر الصرف في السوق السوداء) التي يمكن استخدامها كعوامل لعدم الاستقرار في التحليل التجريبي.<sup>4</sup> حيث استخدم Stanley Fischer (1993) معدل التضخم كأفضل مؤشر على مواتية سياسات الاقتصاد الكلي للنمو حيث يشكل معدل التضخم، في جوهره، مؤشراً يقيس قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد، حيث أن الحكومات التي لها تضخم مرتفع هي حكومات فقدت السيطرة على إدارة الاقتصاد الكلي واستخدم

<sup>1</sup> Seth, A., & Ragab, A. (2012), Macroeconomic vulnerability in developing countries: Approaches and issues (No. 94). Working Paper, International Policy Centre for Inclusive Growth. P07

<sup>2</sup> Joshi, V. (2017). India's Long Road: The Search for Prosperity. Oxford University Press. P140

<sup>3</sup> Op Cite : Fischer, S. (1992), p172

<sup>4</sup> Sanchez-Robles, B. (1998). Macroeconomic stability and economic growth: the case of Spain. Applied Economics Letters, 5(9), 587-591. P 587



مؤشر عجز الميزانية لقياس الوضع المالي الغير المستدام، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وآثاره على تراكم رأس المال، واستخدم أيضا سعر الصرف في السوق السوداء كمؤشر على استدامة ومدى ملائمة سعر الصرف للوضع الاقتصادي<sup>1</sup> في حين ركز كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على استقرار الاقتصاد الكلي وفقا لمعايير Maastricht، واستخدموا في ذلك خمس (05) متغيرات اقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة فيما يلي :

#### ■ التضخم المنخفض والمستقر

ويشير التضخم المنخفض والمستقر إلى الطلب الصحي في السوق؛ وأن التضخم المرتفع أو الغير المستقر يهدد النمو، كما يؤدي التضخم المتقلب إلى حالة من عدم اليقين في السوق، مما يزيد من درجة المخاطر، وبما أن العديد من المعدلات الضريبية يتم تعديلها حسب معدل التضخم، فإن التضخم المتقلب يمكن أن يغير كثيرا من الإيرادات الحكومية وهو ما قد ينعكس على الأداء الاقتصادي الكلي وقد حددت معايير Maastricht التضخم بنسبة 3%.

#### ■ انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل

تعكس أسعار الفائدة المنخفضة على المدى الطويل توقعات التضخم المستقرة في المستقبل، وتكون معدلات التضخم الحالية منخفضة بشكل مقبول، وان ارتفاع أسعار الفائدة في المدى الطويل يعني ارتفاع التضخم في المستقبل، مما قد ينعكس ذلك سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي، وقد حددت معايير Maastricht أسعار الفائدة على المدى الطويل في حدود 9%.

#### ■ انخفاض الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يشير انخفاض الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الحكومة ستتمتع بالمرونة اللازمة في استخدام إيراداتها الضريبية لتلبية الاحتياجات المحلية بدلا من الدفع للدائنين الأجانب، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض حجم الديون يسمح بالسياسة المالية التسهل في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية، وقد حددت معايير Maastricht الدين القومي بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>، حيث يجب ألا يتجاوز إجمالي الدين الحكومي العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من نهاية السنة المالية السابقة، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن نسبة الدين يجب أن تظهر ميلا إلى تخفيض كبير في الدين العام.<sup>3</sup>

#### ■ انخفاض العجز المالي

يقلل العجز المالي المنخفض من نمو الدين العام، وقد حددت معايير Maastricht العجز المالي بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يجب ألا يتجاوز العجز في الميزانية العامة للحكومة المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي

<sup>1</sup> Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. Journal of monetary economics, 32(3), 485-512.

<sup>2</sup> Term,(2006), macroeconomic stability, the reut institute cite : www.reut-institute.org

<sup>3</sup> Kesner-?kreb, M. (2008). Stability and Growth Pact. Financial Theory and Practice, 32(1), 83-85.

الإجمالي 3% في نهاية السنة المالية السابقة، وإذا كان هذا غير ممكن فإن العجز يمكن أن يكون مؤقتا فوق مستوى 3%، ولكن يجب أن يكون قريب من النسبة.<sup>1</sup>

#### ■ استقرار العملة

يسمح استقرار العملة للمستوردين والمصدرين بوضع استراتيجيات طويلة الأجل، ويمكن المستثمرين من إدارة مخاطر أسعار الصرف، حيث يقلل استقرار العملة من المخاطر الذي تشكله مسألة الدين بالعملية الأجنبية، وقد سمحت معايير Maastricht بتذبذب بنسبة 2.5% على الأكثر.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للأمم المتحدة و المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ركز على المؤشرات التالية لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

✓ مؤشر نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

✓ مؤشر معدلات البطالة والتضخم

✓ مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

حيث يتجلى استقرار الاقتصاد الكلي في وضع مالي مستدام، وتضخم منخفض في الأسعار، ومعدل بطالة قريب من المعدل الطبيعي، فضلا عن تحقيق التوازن الخارجي، ويمكن اعتبار هذه العوامل متغيرات تتأثر بدرجة كبيرة بالسياسة الاقتصادية ويمكن أن تكون بمثابة مؤشرات جيدة لمدى قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات المعاكسة<sup>3</sup>

### 3.1. مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي: Sources of macroeconomic instability

حددت الدراسات التجريبية العديد من العوامل التي قد تثير تقلبات الاقتصاد الكلي، وهذه العوامل ذات طبيعة مختلفة، وقد تم تصنيفها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، وتتأثر هذه العوامل بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي توضعها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### 1.3.1 العوامل الخارجية: Exogenous factors

##### ■ الصدمات الخارجية وشروط التبادل التجاري: External and terms of trade shocks

تؤثر الصدمات الخارجية على استقرار الاقتصاد الكلي بشكل كبير في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، تكون معدلات الصدمات التجارية (التقلبات في الأسعار النسبية للصادرات إلى الواردات) أكثر وضوحا في معظم البلدان النامية الصغيرة، لأن لديها مستوى منخفض جدا من الإنتاج المحلي، ليس فقط انخفاض إنتاج المصانع ولكن أيضا عدم كفاية

<sup>1</sup> Op Cite: Kesner-?kreb, M. (2008). P 83

<sup>2</sup> Op Cite : Term,(2006), p 01

<sup>3</sup> Brigguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N., & Vella, S. (2008). Economic vulnerability and resilience concepts and measurements, Research paper/UNU-WIDER, No. 2008.55. ISBN 978-92-9230-103-3.

الإنتاج الزراعي، وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعلى السلع الرأسمالية المستوردة، والمدخلات الوسيطة، وعلى السلع الغذائية الأولية والسلع الغير الغذائية لذلك فإن صدمات الأسعار العالمية تؤثر بشدة على هذه البلدان، علاوة على ذلك فإن هذه البلدان لا تصدر سوى نسبة قليلة من السلع الأولية، وتعتمد اعتمادا كبيرا على حصائل صادراتها لدفع مستحقات ديونها الخارجية الكبيرة، كما أن عائدات صادراتها غير مستقرة إلى حد كبير بسبب التقلبات المتكررة والحادة في الطلب العالمي والأسعار العالمية، مما يجعل هذه الاقتصادات أكثر ضعفا، وبالنظر إلى هذه الخصائص الهيكلية من السهل القول أن البلدان النامية الصغيرة والمنفتحة اقتصاديا تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، لا سيما الصدمات في معدلات التبادل التجاري.

وقد دعمت الدراسات التجريبية حقيقة أن الصدمات التجارية تمثل جزء كبير من تقلب الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، وجد<sup>1</sup> Mendoza, E. G (1995) أن صدمات معدلات التبادل التجاري تفسر 56% من تقلبات الناتج في البلدان النامية، وأن الصدمات الناجمة عن معدلات التبادل التجاري تمثل نصف تقلبات الناتج الإجمالي في أفريقيا، وقد وضع Kose (2002)<sup>2</sup> نموذج لاقتصاد صغير مفتوح في إطار نموذج ديناميكي، وباستخدام طريقة تحليل التباين، قدر أن "صدمات الأسعار العالمية تمثل جزءا كبيرا من تقلب دورة الأعمال في البلدان النامية"، وتوصل Kehoe, T. J., & Ruhl, K. (2008). J. أن شروط التجارة تؤثر بشكل كبير على الدخل والاستهلاك الحقيقيين لأي بلد، وبينت دراسته أن الدخل الحقيقي يتأثر بفعل شروط التجارة والأزمات المالية<sup>3</sup>، وأشار Kpodar, K., et al (2019) أن البلدان المنخفضة الدخل (LICs) هي الأكثر عرضة لصدمات التجارة بشكل كبير ومتكرر وأن الصدمات التجارية تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي<sup>4</sup>.

#### ■ صدمات جانب العرض: Supply-side shocks

وتسهم صدمات جانب العرض إسهاما كبيرا في تقلب الناتج في البلدان النامية، ودرس Hoffmaister and Roldós (1997) تقلب الاقتصاد الكلي في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وخلصا إلى أن صدمات جانب العرض تلعب دورا كبيرا في تفسير تقلب الناتج "حتى في الأجل القصير". وقد قدر Kose (2002) أن صدمات الإنتاجية تفسر 10 إلى 20 في المائة من تقلب الناتج القطاعي في البلدان النامية الصغيرة.

#### ■ الجغرافيا والوصول إلى الأسواق: Geography and market access

يشير<sup>5</sup> Malik, A., & Temple, J. R (2009). إلى أن الأدبيات المتعلقة بالاختلافات الدولية في تقلبات الإنتاج لم تولي اهتماما كبيرا للجغرافيا، ومع ذلك فإن هناك مجموعة متزايدة من الأعمال التي تؤكد على أهمية الجغرافيا بوصفها عاملاً

<sup>1</sup> Mendoza, E. G. (1995). The terms of trade, the real exchange rate, and economic fluctuations. *International Economic Review*, 101-137.

<sup>2</sup> Kose, M. A. (2002). Explaining business cycles in small open economies: 'How much do world prices matter?'. *Journal of International Economics*, 56(2), 299-327.

<sup>3</sup> Kehoe, T. J., & Ruhl, K. J. (2008). Are shocks to the terms of trade shocks to productivity?. *Review of Economic Dynamics*, 11(4), 804-819.

<sup>4</sup> Kpodar, K., Le Goff, M., & Singh, R. J. (2019). Financial Deepening, Terms of Trade Shocks and Growth in Low-Income Countries Countries.

<sup>5</sup> Malik, A., & Temple, J. R. (2009). The geography of output volatility. *Journal of Development Economics*, 90(2), 163-178.p04-05

محددًا للميزة النسبية، مما يساعد على تفسير أنماط التجارة سواء كان بلدا ساحلي أو غير ساحلي، وقريبا من الأسواق الكبيرة ومن موردي السلع الوسيطة، يمكن أن يكون لذلك آثار هامة على مستوى التجارة وهيكلها، إن الآثار المتصلة بالتجارة يمكن أن تولد روابط قوية بين الجغرافيا وتقلب الناتج، "فمن المرجح أن يكون لدى البلدان النامية صادرات غير متنوعة فهذا تكون أكثر عرضة لتقلبات نمو الناتج"، إن الحواجز الطبيعية أمام التجارة (مثل وجودها بعيدا عن الأسواق الدولية أو الوصول المكلف إلى الأسواق، على سبيل المثال، كونها بلدان غير ساحلية ولا يمكن الوصول إليها بسهولة عن طريق البحر) قد تدفع البلدان إلى التخصص في نطاق ضيق من الصادرات، وتميل البلدان غير الساحلية و/أو البلدان ذات البعد الساحلي إلى أن تكون صادراتها أكثر تركيزا وبالتالي تشهد تقلبات أكبر.

يؤكد Radelet and Sachs (1998)<sup>1</sup> بأن هناك علاقة قوية بين ارتفاع تكاليف الشحن والنمو البطيء للصادرات المصنعة، وقد بحث Redding, S., & Venables, A. (2004)<sup>2</sup> في محددات التباين بين البلدان في مستويات الصادرات ونموها على حد سواء، من النتائج الرئيسية المتوصل إليها هي أن الجغرافيا تخلق تباين كبير بين البلدان من حيث سهولة الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وهذا عامل حاسم وهام في أداء صادرات البلدان فعلى سبيل المثال: ضعف أداء صادرات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يرجع بصفة جزئية إلى الجغرافيا، ويظهر Redding, S., & Venables, A. J (2004)<sup>3</sup> أن الوصول إلى الأسواق عامل حاسم وهام في مستويات التنمية.

#### ■ الانقسام الاجتماعي: social fragmentation

درس Rodrik, D (1999) السؤال الذي مفاده: "لماذا لم تتأثر بعض الاقتصادات بتقلبات النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 1970، في حين عانت اقتصادات أخرى على نطاق واسع ولعقد من الزمن أو أكثر قبل أن تبدأ في التعافي". للإجابة على ذلك قدم فرضية أن الصراعات الاجتماعية المحلية هي المفتاح لفهم هذه الظاهرة، وشدد على أن "الصراعات الاجتماعية تتفاعل مع الصدمات الخارجية من جهة والمؤسسات المحلية لإدارة الصراعات من جهة أخرى". وتوفر الأدلة الاقتصادية الدعم لهذه الفرضية، فالبلدان التي شهدت أكبر الانخفاضات في النمو بعد عام 1975 هي البلدان ذات المجتمعات المنقسمة (مقاسة بمؤشرات عدم المساواة، والتجزؤ العرقي، وما إلى ذلك) ومع ضعف مؤسسات إدارة الصراعات (التي تُحدّد بمؤشرات نوعية المؤسسات الحكومية، وسيادة القانون، والحقوق الديمقراطية، وشبكات الأمان الاجتماعي).<sup>4</sup>

تلعب هذه التفاعلات دورا محوريا في تحديد استجابة الاقتصاد للتقلبات في البيئة الخارجية. "عندما تتعمق الانقسامات الاجتماعية وتسوء مؤسسات إدارة الصراعات، فإن التكاليف الاقتصادية للصدمات الخارجية مثل تدهور معدلات التبادل التجاري تزيد بسبب الصراعات التي تنجم عن ذلك" والواقع أن الانقسامات الاجتماعية تولد حالة عدم اليقين

<sup>1</sup> Radelet, S., & Sachs, J. D. (1998). Shipping costs, manufactured exports, and economic growth.

<sup>2</sup> Redding, S., & Venables, A. (2004). Geography and export performance: external market access and internal supply capacity. In Challenges to globalization: Analyzing the economics (pp. 95-130). University of Chicago Press.

<sup>3</sup> Redding, S., & Venables, A. J. (2004). Economic geography and international inequality. Journal of international Economics, 62(1), 53-82.

<sup>4</sup> Rodrik, D. (1999). Where did all the growth go? External shocks, social conflict, and growth collapses. Journal of economic growth, 4(4), 385-412.

في البيئة الاقتصادية، وتؤخر التعديلات المطلوبة لتصحيح أوجه عدم التوازن التي نشأت في الاقتصاد، ولن يتمكن واضعو السياسات الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة من التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة، أو اتخاذ تدابير فعالة للاستجابة للصدمات الخارجية، وبالتالي فإن البلدان التي تعاني من الانقسامات الاجتماعية تعاني من آثار تقلبات اقتصادية كبيرة.

### ■ تقلب المعونة: Aid volatility

يمكن أن تكون تدفقات المعونات المتقلبة مصدرا لتقلبات الاقتصاد الكلي في البلدان المنخفضة الدخل، خاصة عندما تكون المعونة في شكل دعم للميزانية بدلا من دعم للمشاريع، وقد وجدت الدراسات التجريبية أن تدفقات المعونة عادة ما تكون متقلبة ومسيرة للدورات الاقتصادية<sup>1</sup> (Pallage and Robe, 2001) وأن هذا النمط المتقلب في تدفقات المعونة يمكن أن يكون له أثر سلبي كبير على تقلب مجاميع الاقتصاد الكلي من خلال المؤشرات المالية، كما أن المعونة أكثر تقلبا من الإيرادات المحلية نادرا ما تستقر، والواقع أن "المعونة التي لا يمكن التنبؤ بها والمؤيدة للدورات الاقتصادية يمكن أن تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي"<sup>2</sup> (Bulřa and Hamann, 2008).

وأشارت دراسة<sup>3</sup> Arellano et al(2009) حول آثار المعونة وتقلبها على الاستهلاك والاستثمار وهيكل الإنتاج إلى أن تقلب المعونة يؤدي إلى تقلبات قوية في الاستهلاك والاستثمار وأسعار الصرف الحقيقية، وأوضحوا أنه حتى في غياب المعونة فإن التقلبات الكبيرة في الإنتاجية التي تنسم بها البلدان المعتمدة على المعونة تحدث تقلبات عالية في جميع مجاميع الاقتصاد الكلي، وعندما يتلقى البلد مساعدات أجنبية فإن تقلب المعونة يزيد من تفاقم تقلبات الاقتصاد الكلي، كما أن المعونة الأجنبية تسهم بشكل كبير في عدم استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقدير سعر الصرف الحقيقي، وزيادة العجز التجاري بالإضافة إلى إضعاف قدرة المؤسسات التي تضمن النمو المستدام.

### 2.3.1 العوامل الداخلية: Endogenous factors

إن تصنيف مصادر تقلبات الاقتصاد الكلي إلى عوامل داخلية وخارجية غير مكتمل إلى حد ما، فعلى الرغم من أن العوامل المختلفة التي تم شرحها سابقا تبدو خارجية المنشأ، بمعنى أنه لا يمكن للحكومة السيطرة عليها أو التأثير عليها، لكن على المدى الطويل، فقد تبين أنها داخلية وعلى سبيل المثال: يمكن لصدمات معدلات التبادل التجاري التعامل معها على أنها خارجية المنشأ، حيث أن التعرض لهذه الصدمات يعتمد على هيكل الاستيراد والتصدير والتي هي هيكل داخلية على المدى الطويل" ويمكن للحكومة تعديل هيكلها التجاري على المدى الطويل من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة أو من خلال تنوع هيكل الصادرات للحد من تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية.

<sup>1</sup> Pallage, S., & Robe, M. A. (2001). Foreign aid and the business cycle. Review of International Economics, 9(4), 641-672.

<sup>2</sup> Bulřa, A., & Hamann, A. J. (2008). Volatility of development aid: From the frying pan into the fire?. World Development, 36(10), 2048-2066.

<sup>3</sup> Arellano, C., Bulřa, A., Lane, T., & Lipschitz, L. (2009). The dynamic implications of foreign aid and its variability. Journal of Development Economics, 88(1), 87-102.

### ▪ التكامل المالي والعمق: Financial integration and depth

لقد أجريت مجموعة واسعة من الدراسات النظرية والتجريبية حول كيفية تأثير التنمية المالية والتحرير المالي على استقرار الاقتصاد الكلي، وهناك إجماع على أن العمق المالي يقلل من عدم استقرار الاقتصاد الكلي، في حين لا يوجد اتفاق بشأن أثر التكامل المالي على عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

اقترح كل من<sup>1</sup> Aghion, P., Bacchetta, P., & Banerjee, A. (2004) إطاراً لتحليل دور التنمية المالية والتكامل المالي كمصدر لعدم الاستقرار في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، وأظهروا أن الاقتصادات ذات المستوى المتوسط من التنمية المالية أكثر استقراراً من الاقتصادات المتقدمة أو المتخلفة، وأن الصدمات المؤقتة في البلدان ذات المستوى المتوسط من العمق المالي لها تأثير كبير ومستمر على استقرار الاقتصاد الكلي.

توصلت دراسة<sup>2</sup> Loayza, N. V., & Raddatz, C. (2007) إلى نتائج غامضة بشأن أثر الانفتاح المالي وعمقه على استقرار الاقتصاد الكلي ووجدوا أن التكامل المالي يقلل من أثر الصدمات الخارجية، في حين أن العمق المالي المحلي له دور أكثر دقة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، لكن عندما سمحوا بالتفاعل بين التنمية المالية والانفتاح المالي في نموذجها، وجدوا أن التنمية المالية تقلل من تأثير الصدمات الخارجية فقط في البلدان ذات التكامل المالي الأعلى، ولكنها ستكون لها تأثير عكسي عندما يكون الانفتاح المالي منخفضاً، وتبين هذه النتيجة وجود تكامل بين إدخال إصلاحات على النظام المالي المحلي والسعي إلى تحقيق المزيد من التكامل المالي، وخلص الباحثين إلى أن "زيادة الانفتاح المالي في بيئة من الأسواق المالية المحلية المتخلفة قد يؤدي إلى زيادة في أثر الصدمات الخارجية، وعلى النقيض من ذلك، عندما يحدث الانفتاح المالي في بلد توجد فيه أسواق مالية متطورة، يقل تأثير الصدمات".

### ▪ الانفتاح التجاري: Trade openness

وجد (Loayza and Raddatz (2007) أن الانفتاح التجاري الكبير يزيد من أثر الصدمات الخارجية على الناتج لا سيما تلك الصدمات السلبية، ولاحظوا أن "الانفتاح التجاري الكبير يزيد من الأثر التراكمي لصدمات معدلات التبادل التجاري، ويعني المزيد من الانفتاح التجاري زيادة حجم التجارة مما يؤدي بدوره إلى الزيادة في صدمات معدلات التبادل التجاري، و يكون الأثر أصغر بكثير عندما يحدث التوسع في الانفتاح في بلد توجد فيه أسواق مالية محلية متطورة، وقد توصل<sup>3</sup> Karras, G. (2006) أن حجم الاقتصاد والانفتاح التجاري لهما تأثير كبير على تقلب الناتج والاستهلاك والاستثمار وسعر الصرف.

<sup>1</sup> Aghion, P., Bacchetta, P., & Banerjee, A. (2004). Financial development and the instability of open economies. *Journal of Monetary Economics*, 51(6), 1077-1106.

<sup>2</sup> Loayza, N. V., & Raddatz, C. (2007). The structural determinants of external vulnerability. *The World Bank Economic Review*, 21(3), 359-387.

<sup>3</sup> Karras, G. (2006). Trade openness, economic size, and macroeconomic volatility: Theory and empirical evidence. *Journal of Economic Integration*, 254-272.

وأكد Haddad, M., et al. (2013) في دراسته أن الانفتاح التجاري له تأثير كبير على تقلبات النمو الاقتصادي ، ووجدوا أن العلاقة بين الانفتاح وتقلبات النمو مشروطة بمدى تنوع الدولة لقاعدة صادراتها، وأشارت النتائج إلى أن تنوع المنتجات يلعب دوراً مهماً في حماية الاقتصاد من التقلبات والتأثير السلبي للصدمات الاقتصادية العالمية.<sup>1</sup>

#### ▪ التنوع: Diversification

يلعب الهيكل التجاري للبلد دوراً رئيسياً في نقل الصدمات الخارجية لا سيما صدمات معدلات التبادل التجاري، فقد أكد العديد من الباحثين أن الاقتصادات الأقل تنوعاً تواجه مخاطر أكبر من الخارج ، ويمكن أن تؤثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد من خلال كل من الصادرات والواردات، فمن ناحية تعتمد البلدان المصدرة ذات التخصص والتركيز الأعلى في صادراتها بشكل كبير على مكاسب الإيرادات من سلعها المصدرة وفي هذه الحالة فإن انخفاض الأسعار العالمية (أو الطلب العالمي) له تأثير كبير على اقتصاداتها من خلال انخفاض الإنتاج والعمالة، وانخفاض محتمل في الإيرادات المالية، ومن ناحية أخرى فإن البلدان التي لا تملك إنتاج محلي كاف وتعتمد بشكل كبير على السلع الوسيطة والنهائية المستوردة لتلبية طلبها المحلي هي أيضاً عرضة للتأثر بشكل أكبر.

وستؤثر زيادة الأسعار العالمية تأثيراً قوياً على اقتصاداتها من خلال خلق التضخم وخفض القوة الشرائية للأسر ولذلك لسنا معنيين فقط بمستوى التنوع في هيكل الصادرات فحسب، ولكن أيضاً بهيكل الإنتاج في الاقتصاد، وتواجه الاقتصادات الأقل تنوعاً حالة من عدم اليقين والمخاطر، وتعاني من خسائر أكبر في الرعاية الاجتماعية في أعقاب الصدمة لبيئتها الخارجية، وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة التنوع من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من مخاطر الصدمات الخارجية والتعرض لها.

وأشار Haddad et al (2010)<sup>2</sup> إلى أن تأثير الانفتاح التجاري على تقلب النمو يختلف وفقاً لمدى تنوع الصادرات، سواء عبر المنتجات أو الأسواق ووفقاً لهذا ليس فقط تنوع المنتجات (عدد السلع المصدرة) ، لكن أيضاً تنوع الأسواق (عدد أسواق المستهدفة) دوراً هاماً في تخفيف آثار تقلب الانفتاح التجاري على النمو.

#### ▪ عدم استقرار سياسات الاقتصاد الكلي وتشوئها:

#### Distortionary macroeconomic policies and policy instability

وجدت دراسات مختلفة أن سياسات الاقتصاد الكلي المشوهة (مثل التقلبات الدورية والسياسات المالية، وتشويه سوق الصرف الأجنبي ، وما إلى ذلك)، وسوء الإدارة الاقتصادية (مثل العجز الكبير في الموازنة، وعدم كفاءة السياسة النقدية لاحتواء التضخم، والوضع الخارجية الغير المستدامة، وما إلى ذلك)، وعدم استقرار السياسات تسهم في تقلب الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> Haddad, M., Lim, J. J., Pancaro, C., & Saborowski, C. (2013). Trade openness reduces growth volatility when countries are well diversified. Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économie, 46(2), 765-790.

<sup>2</sup> Haddad, M. E., Lim, J. J., & Saborowski, C. (2010). Trade Openness Reduces Volatility When Countries Are Well Diversified.

ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين يشككون في سياسات الاقتصاد الكلي أن يكون لها أثر حاسم في استقرار الاقتصاد الكلي، وفقا لـ<sup>1</sup> Acemoglu, D., et al. (2003) أن الدول التي لها سياسات اقتصاد كلي سيئة لها أيضا مؤسسات ضعيفة، هذه الأخيرة هي أحد الأسباب الرئيسية للتقلبات الاقتصادية وبمجرد السيطرة عليها، سيتضح أن سياسات الاقتصاد الكلي لها تأثير ضئيل على تقلب الاقتصاد الكلي، في حين يؤكد<sup>2</sup> Fatás, A., & Mihov, I. (2013) أن تقلب السياسات هو وحده الذي له أثر محدد لأداء الاقتصاد الكلي دون أن ينكر دور المؤسسات في الحد من التقلبات الاقتصادية.

#### ■ ضعف المؤسسات: Weak institutions

أظهرت الدراسات الحديثة أن المؤسسات تلعب دوراً أكبر في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ، في الواقع تتفاعل المؤسسات مع الصدمات الخارجية والداخلية وتحدد حجم تأثيرها على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي وتخلق المؤسسات ذات الكفاءة العالية والقوية آليات لإدارة المخاطر ضد الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل من أثرها السلبي على الاقتصاد، لذلك كلما كانت المؤسسات أضعف زاد تأثير الصدمات على الاقتصاد، ويشير ضعف المؤسسات إلى ضعف سيادة القانون، والمؤسسات السياسية والإنفاذ غير الفعال لحقوق الملكية للمستثمرين، والفساد المستشري، وعدم فعالية النظام القضائي، ودرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، والحقوق غير الديمقراطية، وغياب شبكات الأمان الاجتماعي و عدم كفاءتها إلخ..

في ورقة بحثية لـ<sup>3</sup> Acemoglu et al (2003) توصلوا إلى أن الدول التي ورثت مؤسسات سيئة (استخراجية) من القوة الاستعمارية الأوروبية هي أكثر عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية الحادة، فالبلدان ذات المؤسسات الضعيفة لا تنمو ببطء على المدى الطويل فحسب بل تشهد أيضا تقلبات كبيرة ونتائج اقتصادية سيئة وإحدى الحجج الرئيسية في ورقتهم هي أن: "... أن متغيرات الاقتصاد الكلي ، التي غالبا ما تلام على الأزمات والتقلبات الاقتصادية، تلعب دورا ثانويا نسبيا ... ولا يبدو أن متغيرات الاقتصاد الكلي، باستثناء احتمال اختلال أسعار الصرف، قناة وسيطية رئيسية تؤثر المؤسسات من خلالها على النتائج الاقتصادية ويبدو أن ضعف المؤسسات يخلق مشاكل في الاقتصاد الكلي من خلال مجموعة متنوعة من قنوات الاقتصاد الجزئي وكذلك قنوات الاقتصاد الكلي".

وحددت دراسات تجريبية أخرى أيضا علاقات قوية بين المؤسسات والتقلبات الاقتصادية، لاحظ<sup>3</sup> Malik and Temple أن البلدان ذات المؤسسات الضعيفة تميل إلى أن تكون أكثر تقلبا وخلصوا إلى أن "الجغرافيا والمؤسسات مهمة على حد سواء، وبمجرد الجمع بين هذين العنصرين يمكننا أن نفسر ما يصل إلى ثلثي الاختلاف الدولي في التقلبات الاقتصادية، وبحث<sup>4</sup> Klomp and de Haan (2009) تأثير المؤسسات السياسية على تقلبات النمو الاقتصادي، وجدوا أن الديمقراطية تقلل من التقلبات الاقتصادية، في حين أن بعض أبعاد عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين السياسي

<sup>1</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.

<sup>2</sup> Fatás, A., & Mihov, I. (2013). Policy volatility, institutions, and economic growth. *Review of Economics and Statistics*, 95(2), 362-376.

<sup>3</sup> Malik, A., & Temple, J. R. (2009). The geography of output volatility. *Journal of Development Economics*, 90(2), 163-178.

<sup>4</sup> Klomp, J., & de Haan, J. (2009). Political institutions and economic volatility. *European Journal of Political Economy*, 25(3), 311-326.



يزيد من التقلبات الاقتصادية، تظهر نتائج دراسة<sup>1</sup> (Tang et al (2008) أن التقدم التكنولوجي (التغيير التقني) هو قوة استقرار هامة لتقلب النمو، وأن جزءاً على الأقل من قوة استقرار التغيير التقني ينشأ من مؤسسات قوية.

#### ■ جمود الاقتصاد الجزئي: microeconomic rigidities

يعتمد الاقتصاد الكلي الحديث على نماذج التوازن التنافسية التي تم فيها إدخال أسس الاقتصاد الجزئي (مثل المنافسة الغير الكاملة، وجمود الأسعار، وجمود الأجور الحقيقية، وتقنين الائتمان، وما إلى ذلك). ووفقاً لهذه النظرية والأدبيات الحديثة تنشأ التقلبات في الناتج من خلال التغييرات في المدخلات (مثل العمالة أو رأس المال) أو في أسعار المدخلات (مثل الأجور أو الأسعار) أو في التكنولوجيا، غير أن الدراسات التجريبية أعطت نتائج متباينة لدعم هذه النماذج النظرية، لم يجد (Easterly, Islam and Stiglitz (2000) عند مقارنتهما بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD والبلدان المنخفضة الدخل دليلاً على أولئك الذين يزعمون أن جمود أسعار الأجور هو المشكلة التي تسبب التقلبات، ولا لأولئك الذين يزعمون أن تقلب أسعار الأجور يزيد من تقلب الناتج من خلال تأثيرات الطلب، وثمة تفسير محتمل هو أن هناك تأثيرات طلب على تعديلات الأجور، وأن الآثار السلبية المترتبة على ذلك قد تعوض الآثار الإيجابية الناجمة عن مرونة الأجور ومع ذلك، إذا كانت تفسيرات هذه النماذج النظرية لتقلب الناتج تستند إلى جمود الأسعار والأجور الحقيقية، فإن هذه النماذج لا تفسر السبب في أن الناتج في بلدان منخفضة الدخل أكثر تقلباً من ذلك في الاقتصادات المتقدمة .

وقد وجدت بعض الدراسات التجريبية التي أجراها الاقتصاديون في البنك الدولي أن لوائح الاقتصاد الجزئي تعوق التكيف مع الصدمات من خلال تقييد قدرة الاقتصاد على إعادة تخصيص الموارد استجابة لذلك، تؤدي لوائح الاقتصاد الجزئي مثل سوق المنتجات والعمل واللوائح المالية إلى ارتفاع تقلبات الاقتصاد الكلي (Loayza et al., 2004) وبالمثل ، فإن التحسينات في مرونة العمالة في السوق تقلل من تأثير صدمات معدلات التبادل التجاري على دخل الفرد، في هذه الحالة "تبدو قدرة الشركات على تعديل أنشطتها على هامش العمل أمراً حاسماً بالنسبة للاقتصاد لاستيعاب الصدمة" (Loayza and Raddatz, 2006).

#### 4.1 تقلبات الاقتصاد الكلي

على الرغم من أن "عدم استقرار الاقتصاد الكلي" و "تقلب الاقتصاد الكلي" يتم استخدامهما بشكل متبادل فهما مترابطان ارتباطاً وثيقاً، إلا أنه يوجد اختلاف طفيف بين هذين المصطلحين.

يشير (Montiel and Servén (2004) لعدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى "ظواهر تقلل من إمكانية التنبؤ ببيئة الاقتصاد الكلي المحلية"، إلا أن بعض الاقتصاديين يعرفون عدم استقرار الاقتصاد الكلي بمعنى أوسع بكثير، بأنه "حالة من الاضطراب الاقتصادي، لا يبدو أنها قد تستقر في موضع ثابت" (Azam,2001).

<sup>1</sup> Tang, S. H. K., Groenewold, N., & Leung, C. K. Y. (2008). The link between institutions, technical change and macroeconomic volatility. *Journal of Macroeconomics*, 30(4), 1520-1549.

ويمكن أن يتخذ عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي شكل تقلبات (Volatility) في متغيرات الاقتصاد الكلي وعدم الاستدامة في سلوكها (Montiel and Servén, 2004) ، فضلا عن ذلك فان مفهوم التقلب (Volatility) يشمل الأداء "الغير المستدام" في متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو المنخفض وغير المستقر، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع حجم البطالة، والعجز المالي وعجز الحساب الجاري، وما إلى ذلك) كلها متغيرات تدخل في تعريف عدم الاستقرار، في حين يشير تقلب الاقتصاد الكلي بشكل كبير إلى التقلبات المفرطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية وإلى عدم اليقين المرتبط بها، ويظهر عدم الاستقرار في الاقتصاد بأنه حالة:

- ✓ ظهور اختلالات اقتصادية
- ✓ تقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (أي تجاوز عتبة معينة)
- ✓ بيئة الاقتصاد الكلي غير مؤكدة إلى حد ما (حالة عدم اليقين)<sup>1</sup>

وقدم Antonio Fatás and Ilian Mihov (2013) أدلة على أن تقلب سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة النقدية والمالية والتجارية) لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي ، وتظهر تقلب السياسات كمحدد رئيسي لأداء الاقتصاد الكلي، حيث تؤدي زيادة تقلبات السياسة المالية إلى خفض النمو الاقتصادي على المدى الطويل<sup>2</sup>

وتنعكس تقلبات سياسات الاقتصاد الكلي على النتائج الاقتصادية وهذا ما يفسر التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي ما بين البلدان<sup>3</sup> في حين أن هناك مجموعة متزايدة من البحوث تشير إلى أن ارتفاع التقلبات الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي للبلدان، ولذلك فقد اهتم الباحثون بالتقلب الاقتصادي و أولوا له حيز كبير في مناقشة قضايا النمو والتنمية<sup>4</sup>

ويشكل تقلب الاقتصاد الكلي، الذي يمثل مصدرا وانعكاسا للتخلف، وشاغلا أساسيا للبلدان النامية<sup>5</sup>، وفقاً لباحثي البنك الدولي، فإن أفضل سبيل للمضي قدماً بالنسبة للبلدان النامية هو إعداد إستراتيجيات شاملة للتصدي لتقلبات الاقتصاد الكلي على عدة جهات، منها عن طريق تحسين قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية، وقال Luis Servén ، مدير البحوث في مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي، "أن تقلبات أوضاع الاقتصاد الكلي تشكل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بعملية التنمية، وأن تقلبات الاقتصاد الكلي تؤدي إلى تقليص مستوى النمو في الناتج الاقتصادي، كما تؤثر على مستوى الاستهلاك في المستقبل، ويظهر هذا التأثير بوضوح في البلدان الفقيرة التي تعاني من ضعف أطرها المالية والمؤسسية، والتي لا تستطيع تكييف سياسات ماليتها العامة لمواجهة هذا الوضع، وأن تقلبات الاقتصاد الكلي

<sup>1</sup> Joya, O. (2011). Macroeconomic instability in Afghanistan: causes and solutions, Master's dissertation (mémoire) Master II "Applied Economics: Development", University of Bordeaux

<sup>2</sup> Fatás, A., & Mihov, I. (2013). Policy volatility, institutions, and economic growth. Review of Economics and Statistics, 95(2), 362-376.

<sup>3</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. Journal of monetary economics, 50(1), 49-123.

<sup>4</sup> Wolf, H. (2005). Volatility: definitions and consequences. J, Aizenman and B. Pinto Managing economic volatility and crises: A practitioner's guide, 45-64. p 45

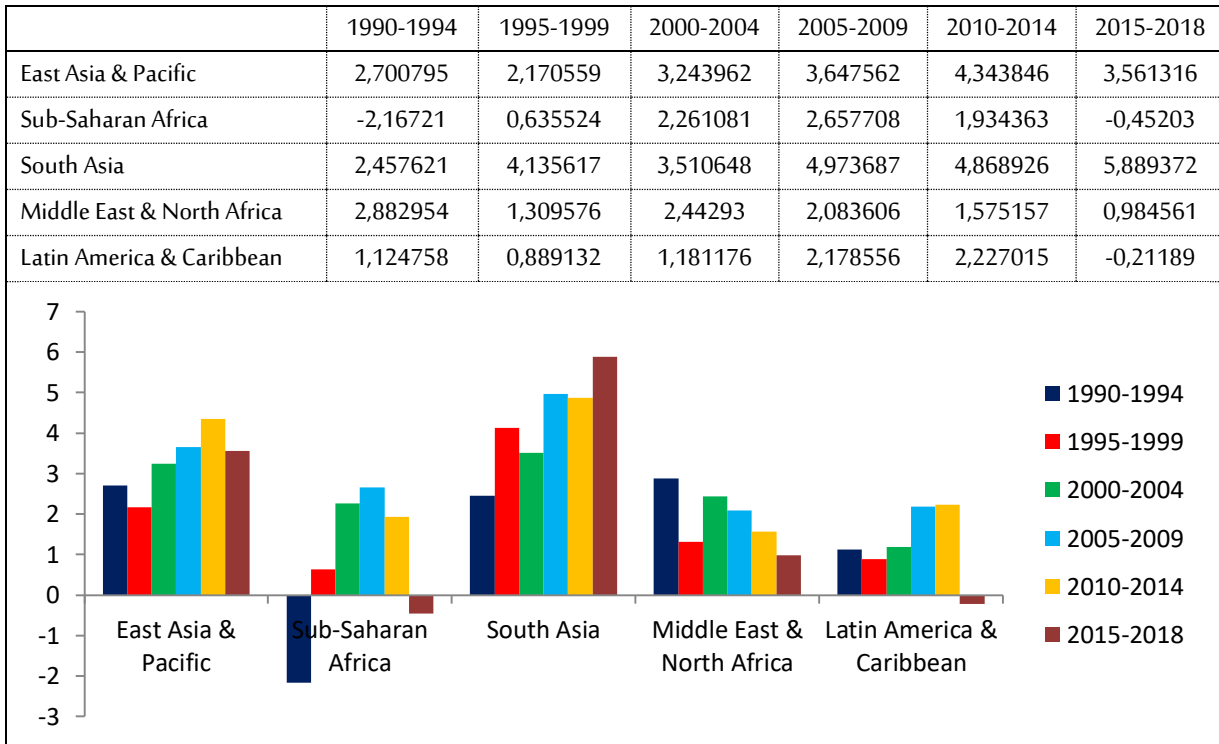
<sup>5</sup> Loayza, N. V., Ranciere, R., Servén, L., & Ventura, J. (2007). Macroeconomic volatility and welfare in developing countries: An introduction. The World Bank Economic Review, 21(3), 343-357.

ترتبط بشكل واضح بانعدام التنمية، وفي سياق تحليل الأوضاع التي تعرض البلدان الفقيرة لمخاطر أكبر، يقول باحثو البنك الدولي، Serven, Loayza, Rancière and Ventura، إن ارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي في بلدان العالم النامية ينبع من ثلاثة مصادر، هي:

- ✓ كِبَر حَجْم الصدمات الخارجية، كتلك الناجمة عن الأسواق المالية وأسواق السلع
- ✓ ازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية، بما في ذلك وقوع أخطاء في السياسات الداخلية
- ✓ ضعف "آليات امتصاص الصدمات" للتخفيف من حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات<sup>1</sup>

الأدبيات التجريبية والنظرية حول العلاقة بين تقلبات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي كثيرة ومثيرة للجدل، ويهتم المحللون الاقتصاديون بأهمية التقلبات وتأثيراتها على الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل، حيث أن تقلب الاقتصاد الكلي يؤثر على النمو على المدى الطويل من خلال تأثيره على الادخار والاستثمار، لذلك أصبح التقلب عاملاً مهماً في تحديد النتائج الاقتصادية<sup>2</sup> وفيما يلي يمكننا عرض تقلب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق في الاقتصادات النامية للفترة 1990-2018

الجدول (01-01): متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق للفترة 1990-2018



المصدر: بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

<sup>1</sup>World Bank. (2008). "Developing Countries: A Strategy for Macroeconomic Stability." Development Research Group. World Bank website. <http://go.worldbank.org/TPGJA6P00> (accessed 15/07/2017)

<sup>2</sup> Onyimadu, C. (2016). Macroeconomic Volatility and Economic Growth: Evidence from Selected African Countries.

يتضح من خلال الجدول (01-01) أن الاقتصادات النامية تسجل تقلبات في مستوى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان قلب الناتج خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث سجلت معدل -2.16 خلال الفترة 1990-1994، وخلال الفترة بين 2010 – 2014 كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1.93% ليسجل خلال الفترة بين 2015-2018 نسبة -0.45% ونفس الأمر ينطبق على باقي المناطق من اقتصادات الدول النامية.

فقد اختلفت الاتجاهات في قلب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر مختلف المناطق النامية طيلة الفترة بين 1990-2018، وازداد التقلب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال التسعينات وفي أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2010-2018.

وتربط النظرة الاقتصادية الكلية للتقلبات الاقتصادية بسياسات الاقتصاد الكلي السيئة ووفقا لوجهة النظر هذه فإن عجز الموازنة ، وارتفاع معدلات التضخم ، وأسعار الصرف غير المتوازنة ستؤدي إلى أزمات في الاقتصاد تماشيا مع هذا الرأي، يرى العديد من خبراء الاقتصاد الكلي وجود علاقة سببية بين تحسين إدارة السياسة النقدية خلال العقدين الماضيين وزيادة الاستقرار في الإنتاج، وذكر البنك الدولي أن "ارتفاع التضخم يزيد من عدم اليقين ، ويثبط الاستثمار والتغير التكنولوجي ، وارتفاع الأسعار، ويقف في طريق النمو المستدام"<sup>1</sup>.

يبين (2000) De Ferranti et al أن هناك اختلافات كبيرة في قلب الناتج فالبلدان النامية غير مستقرة اقتصاديًا أكثر من البلدان المتقدمة<sup>2</sup>، وتشكل تقلبات الاقتصاد الكلي عقبة رئيسية أمام النمو، ويمكن للتقلبات أن تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحلل دراسات أخرى أثر قلب الاقتصاد الكلي على النمو والرفاه من خلال تأثيره على نوعية السياسة الاقتصادية. وبين (1993) Easterly et al أن الصدمات الإيجابية فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري تؤثر على مسار النمو الطويل الأجل للاقتصادات، وذلك من خلال تحسين السياسة الاقتصادية، ويظهر (1995) Ramey and Ramey أن عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الاقتصادية الناجمة عن تقلب معدلات النمو له أثر سلبي على متوسط معدل نمو الاقتصاد، ويظهر (2002) Guillaumont and Combes أن التعرض لتقلبات الأسعار العالمية له أثر سلبي على نوعية السياسة الاقتصادية والنمو.<sup>3</sup>

وتعكس التقلبات المستمرة في الأنشطة الاقتصادية للبلدان النامية حقيقتين هامتين: الأولى هي أن البلدان النامية أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والانفتاح التجاري، والثانية فهي لا حول لها ولا قوة ضد هذه الصدمات.

وقد لوحظ أن عملية تحرير التجارة في المرحلة الأولية من النمو أسرع في الاقتصادات النامية من البلدان المتقدمة (Tomz & Wright, 2007) فقد شهد العقدين الأخيرين أن سياسات التكامل التجاري قد اكتسبت شعبية داخل

<sup>1</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.

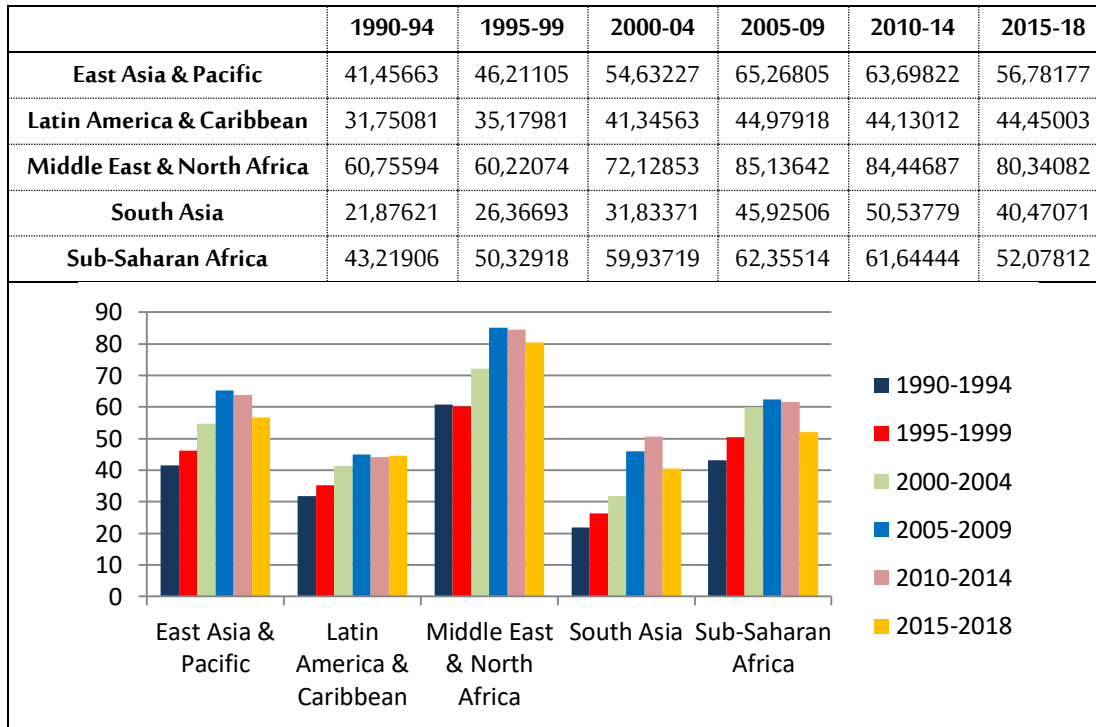
<sup>2</sup> TELLO, W. P., PESCHIERA, J. A., & RONDÁN, N. R. (2005). Sources of Economic Instability: Are Institutional factors the most important?.

<sup>3</sup> Cariolle, J. (2012). Measuring macroeconomic volatility (No. 114, pp. 1-49). Working paper.

اقتصاديات العالم، ولا سيما في البلدان النامية وعلى الرغم من أن الانفتاح التجاري يعزز الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات من خلال إدخال التخصص في عملية الإنتاج، ولكن في الوقت نفسه إذا فشلت الاقتصادات النامية في الوصول إلى السوق الدولية (Arellano & Mendoza, 2002; Mendoza, 1991; Mendoza & Uribe, 2000) ، فإنه سوف يسبب ذلك انهيار مفاجئ للأنشطة الاقتصادية ويدفع الاقتصاد نحو عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن تحرير التجارة قد يزيد من الازدهار الاقتصادي في البلدان النامية من خلال زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الخاصة بكل بلد، وفي نفس الوقت يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى حدوث تقلبات أكبر في الناتج عندما تفقد حصتها في الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

وقد أشارت دراسة Kim, D. H (2011) فيما إذا كان الانفتاح التجاري يساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أظهرت نتائجها إلى أن زيادة الانفتاح التجاري في الاقتصادات النامية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، غير أن الانفتاح التجاري في البلدان النامية له أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وأشار Kim, D. H إلى أن الانفتاح التجاري أدى إلى تفاوت في التنمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.<sup>2</sup> وفيما يلي يمكننا استعراض مؤشر قلب التجارة لمناطق مختلفة من الدول النامية للفترة بين 1990-2018

الجدول (02-01): متوسط معدلات التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

<sup>1</sup> Kousar, S., Rehman, M., & Khaliq, C. A. (2017). Deriving Forces of Macroeconomic Instability: A Case of Developing Nations. Global Management Journal for Academic & Corporate Studies, 7(2), 50-59.

<sup>2</sup> Kim, D. H. (2011). Trade, growth and income. The Journal of International Trade & Economic Development, 20(5), 677-709.

يتبين من خلال الجدول (01-01) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لها الحصة الأكبر مقارنة بمنطقة جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين الفترة 2005-2009 نسبة 85.13% في حين سجلت كل من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية بالإضافة إلى جنوب آسيا خلال نفس الفترة نسبة 45.9%، وكما هو موضح في الجدول يتضح أن الاقتصادات النامية لها تقلبات في مستوى الانفتاح التجاري مع وجود تباين واضح بين مختلف المناطق.

وتشير دراسات أن المزيد من الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصدمات الخارجية وحدوث الأزمات الاقتصادية (Haddad et al., 2013) ولذلك فإن العديد من الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية قد ارتبط بالصدمات الناجمة عن التجارة الدولية<sup>1</sup>، وبين (Razin, A., Sadka, E., & Coury, T (2003) أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الشكوك في أساسيات الاقتصاد الكلي، وحدوث مثل هذه التقلبات تكون بنسبة أعلى في البلدان النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة<sup>2</sup>.

### 5.1 استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي

قبل المضي قدماً من المهم أن نوضح ما المقصود بـ "الأداء الاقتصادي"؟ ، شملت دراسات الاقتصاد القياسي في هذا المجال عدة مقاييس، ومن بين مقاييس الأداء نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل القومي، كما هو الحال في الأدبيات النمطية للنمو<sup>3</sup>، وذكر (Creel, J., Hubert, P., & Labondance, F. (2015) أن المؤشر الرئيسي للأداء الاقتصادي هو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>4</sup>.

كما يشير أداء الاقتصاد الكلي إلى تقييم مدى نجاح البلد في بلوغ الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة الاقتصادية، والهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة للأفراد ويغطي أداء الاقتصاد الكلي مجموعة واسعة من المؤشرات وتتمثل في: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على المدى القصير والطويل)، معدلات البطالة ، و المستوى العام للأسعار ، والقدرة التنافسية، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وجودة الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها<sup>5</sup>

وأن الأداء الاقتصادي الكلي الجيد الذي يكون من خلال الزيادة في النمو الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم يؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي ، إذا لم تتدهور الموازين الأساسية في الاقتصاد.. والافتراض هو أن أداء الاقتصاد الكلي المستقر

<sup>1</sup> Mireku, K., Animah Agyei, E., & Domeher, D. (2017). Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1385438.

<sup>2</sup> Razin, A., Sadka, E., & Coury, T. (2003). Trade openness, investment instability and terms-of-trade volatility. *Journal of International Economics*, 61, 285–306. 10.1016/S0022-1996(03)00014-X

<sup>3</sup> Aizenman, J., & Pinto, B. (Eds.). (2005). *Managing economic volatility and crises: A practitioner's guide*. Cambridge University Press.

<sup>4</sup> Creel, J., Hubert, P., & Labondance, F. (2015). Financial stability and economic performance. *Economic Modelling*, 48, 25-40.

<sup>5</sup> Geoff Riley (2010), AS Macro: Macroeconomic Performance, tutor2u Economics, <https://www.tutor2u.net/economics/blog/as-macro-revision-macroeconomic-performance>

يحدث عندما يتعرض الاقتصاد لصددمات العرض الإيجابية التي تعمل في الوقت نفسه على تحسين (أو عدم الإضرار) بتوازناته الأساسية<sup>1</sup>

وقد درس كل من (Aizenman & Pinto (2005), Hnatkovska & Loayza, (2005) مسألة سياسة الاقتصاد الكلي والعلاقة التي تربطه بالنمو والتنمية، أظهر الباحثان أن هناك حاجة ماسة إلى بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي لدعم النمو المستدام وتحقيق أداء اقتصادي جيد<sup>2</sup>، وفي دراسة لـ Thorbecke E., Pangestu M. (1998) أكدت على أن استقرار الاقتصاد الكلي يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وانعكاس ايجابي على الأداء الاقتصادي الكلي في البلد<sup>3</sup>.

وتوصل (Ramey, G., & Ramey, V. A (1994) أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يشكل عبئا ثقيلا على الطبقة الفقيرة، وله تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي الكلي وقد استخدم في دراسته مؤشر التضخم كبديل لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين تقلب الإنفاق الحكومي و الأداء الاقتصادي<sup>4</sup>.

كما أن توفير بيئة اقتصادية مستقرة من شأنها أن تحقق أداء اقتصادي جيد، ويعتبر أن الاستقرار الاقتصادي الكلي عامل مهم للنمو الاقتصادي، حيث يخلص (Dornbusch and Edwards (1990) و Onis (1997) إلى أن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي تحدث في البلدان النامية بسبب سوء الإدارة المالية والنقدية، تلمها سمات هيكلية مثل عدم المساواة في توزيع الدخل، وتبين نتائج كلتا الدراستين أن هناك علاقة سلبية بين عدم استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي الكلي، وتبين نتائج الدراسة (Easterly and Kraay (2000) أن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي يرتبطان بشكل إيجابي ببعضهم البعض<sup>5</sup>.

وحاول (Wang, C. N., & Le, A. L. (2018) قياس وتوقع أداء الاقتصاد الكلي في الدول المتقدمة والدول النامية الآسيوية خلال الفترة بين 2013 - 2016 و 2017 - 2020، واستخدم أربعة مؤشرات للاقتصاد الكلي: الدين الحكومي الإجمالي ، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ومعدل التضخم ، و معدل البطالة ، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوت كبير بين نوعية إدارة الاقتصاد الكلي في 12 دولة نامية آسيوية والبلدان المتقدمة الخمسة المتبقية، وساعد في ذلك التصنيف

<sup>1</sup> Guarata, N., & Pagliacci, C. (2017). Understanding Financial Fluctuations and Their Relation to Macroeconomic Stability. Inter-American Development Bank.

<sup>2</sup> Aguir, A. (2016). Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation (Doctoral dissertation, Grenoble Alpes).

<sup>3</sup> Thorbecke E., Pangestu M. (1998) The Institutional Foundations of Macroeconomic Stability: Indonesia versus Nigeria. In: Hayami Y., Aoki M. (eds) The Institutional Foundations of East Asian Economic Development. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-1-349-26928-0\\_5](https://doi.org/10.1007/978-1-349-26928-0_5)

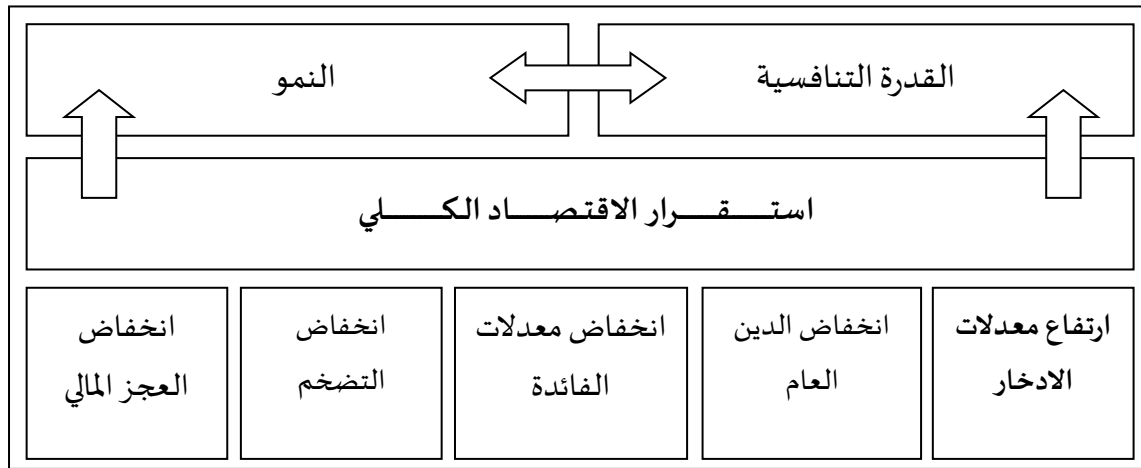
<sup>4</sup> Ramey, G., & Ramey, V. A. (1994). Cross-country evidence on the link between volatility and growth (No. w4959). National bureau of economic research.

<sup>5</sup> Ali, A., & Rehman, H. U. (2015). Macroeconomic instability and its impact on gross domestic product: an empirical analysis of Pakistan. Pakistan Economic and Social Review, 285-316.

السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي، وتوصل الباحثان أن سويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة ناجحة في إدارة للاقتصاد الكلي، في حين تعاني كمبوديا والصين والفلبين من سوء إدارة للاقتصاد الكلي.<sup>1</sup>

وركز Gregory Mankiw عند دراسته للأداء الاقتصادي الكلي على ثلاث (03) متغيرات وهي: التضخم، البطالة ونمو GDP، ويرى الاقتصاديون وصناع السياسات أن هذه هي المقاييس الأداء للاقتصاد الكلي، وهذا لسبب وجيه وهو إذا كانت الدولة تتمتع بتضخم منخفض ومستقر، ومعدلات بطالة منخفضة ومستقره، ونمو مرتفع ومستقر، فإن الأساسيات موجودة لإتاحة الرفاه لمعظم مواطنيها<sup>2</sup>، ويمكن ترجمة هذه المؤشرات في الشكل (01-01) والذي يوضح علاقة استقرار المؤشرات الاقتصادي الكلي بالنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد الأمر الذي سينعكس ايجابيا على الأداء الاقتصادي الكلي

الشكل (01-01): مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي



Source: Bashir, A. (2012). Macroeconomic Stability and Growth: Building Competitiveness in Pakistan

حيث يسير الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي جنباً إلى جنب؛ فالأول يخلق الظروف المناسبة للاقتصاد لكي يتوسع والثاني يخلق مناصب شغل والاستثمار والدخل، وكلاهما يؤدي إلى إتاحة فرص اقتصادية تساعد على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، كما يعكس الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو القدرة التنافسية للاقتصاد، الأمر الذي يعود بالإيجاب على الأداء الاقتصادي الكلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Wang, C. N., & Le, A. L. (2018). Measuring the Macroeconomic Performance among Developed Countries and Asian Developing Countries: Past, Present, and Future. Sustainability, 10(10), 3664.

<sup>2</sup> Mankiw, N. G. (2001). US monetary policy during the 1990s (No. w8471). National Bureau of Economic Research.

<sup>3</sup> Bashir, A. (2012). Macroeconomic Stability and Growth: Building Competitiveness in Pakistan. Economic Note, January, Research and Development Department, LCCI Research.



ويؤدي استقرار بيئة الاقتصاد الكلي دورا هاما للأعمال التجارية، وبالتالي لها أهمية كبيرة على القدرة التنافسية للبلد، وعلى الرغم من أن استقرار الاقتصاد الكلي وحده لا يمكن أن يزيد من إنتاجية الدولة، إلا أنه من المسلم به أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي يضر بالأداء الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويشكل عدم الاستقرار الاقتصادي عقبة أمام النمو الحقيقي والمستدام لأي بلد، فهو يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال الحد من عدم اليقين، وتوفير إمكانية التخطيط على المدى الطويل الأجل، وتشجيع الاستثمار، وتنظيم المشاريع، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتحسين، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي الشرط الضروري (وإن لم يكن كافيا) لتوفير البيئة المناسبة لخلق فرص العمل والتوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق تحسن مستدام في مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح أي خطة اقتصادية وسياسات وإصلاحات سيتطلب تحقيق استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

وأشار Altarawneh, Y., et al (2020) أن تحقيق اقتصاد مستقر من خلال نمو ثابت للناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على مستوى منخفض من البطالة والتضخم على حد سواء هو الهدف الرئيسي لأي مجتمع، وتنشأ أهمية الاستقرار نتيجة التأثير السلبي للتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياسا رئيسيا للحالة الاقتصادية، وأن عدم الاستقرار له العديد من الآليات التي يؤثر بها سلبا على الاقتصاد فهو يخلق حالة من عدم اليقين، مما يقلل بدوره من حوافز الاستثمار الخاص، ويعتبر سببا لهروب رأس المال، ويخلق جوانب اجتماعية غير مستقرة في المجتمع، ونظاما سياسيا غير مستقر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> The Global Competitiveness Report 2017–2018. Available online: <http://reports.weforum.org/globalcompetitiveness-index-2017-2018/>

<sup>2</sup> Kheiravar, M. H., Jafari, D. D., Nazeman, H., & Bahrami, J. (2020). Oil Revenues and Macroeconomic Instability in Oil-Exporting Countries: A GMM Approach. REICE: Revista Electrónica de Investigación en Ciencias Económicas, 8(15), 380-399.p04

<sup>3</sup> Altarawneh, Y., Mahmoud, S., & Al-Tarawneh, A. (2020). Stability of Economic Growth Rates in Jordan: Measurement and Analysis. International Journal of Business and Economics Research, 9(3), 125.p126

## 2. التحليل النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي Theory of macroeconomic stability

تشير الأدبيات النظرية إلى أن هناك وجهات نظر مختلفة للاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على الأساس النظري والمتعلق بالنظرة الكلاسيكية ونظرة النقديين بالإضافة إلى النظرة الكينزية والمؤسسية للاستقرار الاقتصادي الكلي

## 1.2 المنظور التقليدي The traditional perspective

أظهر<sup>1</sup> (1999) Doronbush & Fischer أن التقلبات الاقتصادية تحدث في جانب العرض والطلب ، ويمكن قياس ضعف الاقتصاد من خلال الصدمة التي يتعرض لها وتأثيرها على الإنتاج الوطني حيث يتم قياسها من خلال "زيادة معامل تلك الصدمة" فعلى سبيل المثال، في نموذج جانب الطلب ، يمكن استخراج الإنفاق الحكومي على النحو التالي :

$$\frac{\Delta Y_0}{\Delta G} = \frac{h\alpha}{h+bk\alpha} \dots\dots\dots(2.1)$$

حيث: يمثل "b" الميل الحدي للاستثمار، "h" و "k" هي حساسية الطلب على النقود إلى أسعار الفائدة والدخل على التوالي، ويتم تعريف "α" على النحو التالي:

$$\alpha = \frac{1}{1-c(1-t)} \dots\dots\dots(2.2)$$

حيث: "c" هو الميل الحدي للاستهلاك و "t" هو معدل ضريبة الدخل.

توضح المعادلة (2-1) أن التقلب في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقلبات في الدخل القومي أو في مستوى النشاط الاقتصادي، و يتم تقدير هذه التقلبات من خلال المتغيرات الخارجية مثل معاملات معادلة الطلب على النقود أو استثمار رأس المال أو وظيفة الاستهلاك بالإضافة إلى ذلك ، يشمل المعامل أيضاً كلا من هيكلية سلوك الأفراد ضمن الاقتصاد ومتغيرات وضع السياسات مثل معدل ضريبة الدخل.

لذلك تحدد بعض السمات الهيكلية للاقتصاد مدى عدم الاستقرار في الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن ظهور تقلب أو صدمة معينة (Doronbush & Fischer, 1999) ومن هذا يمكننا القول أن بنية الاقتصاد تلعب دوراً هاماً في تحديد درجة ضعف الاقتصاد ضد الصدمات، وكذلك متغير معدل الضريبة فعال على معامل تلك الصدمة، حيث تؤدي الزيادة في معدلات الضريبة على الدخل إلى خفض المعامل المتزايد وستؤدي إلى تقليل الضعف الاقتصادي الناتج عن الصدمات .

كما تعتبر إعانات تعويضات البطالة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لم يتم إدخالها في النموذج البسيط المذكور أعلاه ولكن يسمح لها بالعمل كمثبت تلقائي عندما يكون العمال عاطلين عن العمل يقللون من استهلاكهم ، فإن هذا

<sup>1</sup> Doronbush, R., & Fischer, S. (1999), Macroeconomics: Soroush Publications, McGraw-Hill.

الانخفاض في الطلب على الاستهلاك سيكون له تأثير متزايد على الإنتاج الوطني، وستكون نتائج زيادة المعاملات محدودة عندما يحصل العمال على مخصصات تعويض البطالة وعندما ينخفض دخلهم المتاح بأقل من المكاسب المفقودة.<sup>1</sup> هذا و تلعب الحكومة كمؤسسة دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Doronbush & Fischer, 1999)، وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة خاصة سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث تحاول الحكومة مواجهة التقلبات الاقتصادية والتأثير على عدم الاستقرار الاقتصادي، لكن طريقة تنفيذ هذه السياسات تعتمد بشكل كبير على السمات الهيكلية والمؤسسية للحكومة فهي ذات أهمية كبيرة تكمن في اختيار سياسة دقيقة، فإذا كانت هناك بعض العوائق الهيكلية أمام الاختيار الدقيق للسياسات، سيكون من المستحيل تحديد سياسة دقيقة وتنفيذ دقيق لتلك السياسة الاقتصادية .

يتم تنفيذ السياسات وفق ثلاث مراحل، بحيث تنفذ كل مرحلة بدقة وفي الوقت المناسب حتى يكون لها دورًا مهمًا وفعال، وتشمل هذه المراحل الثلاث: مرحلة تحديد الهوية ومرحلة اتخاذ القرار ومرحلة العمل، في البداية يجب التركيز على ضرورة تبني سياسة معينة (مثل سياسة مكافحة الركود لتخفيف التضخم)، وتعتمد هذه المرحلة على وجود معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وتعتبر هذه السياسة أكبر مرحلة حساسة ، لأنه إذا لم يتم التعرف على الحاجة إلى سياسة بدقة ، فإن المراحل التالية لا تجدي نفعا حتى في أفضل الظروف لن تنتج نتيجة مواتية لإعادة الاستقرار في الاقتصاد (Haghighi, Sameti and Isfahan, 2012)، جادل النقاد الاقتصاديين أن الحكومة لا ينبغي أن تكون منفذة للسياسات النقدية بهدف الاستقرار الاقتصادي ، لأنه بسبب استحالة الدقة والوقت في التعرف على السياسات ، فإن تنفيذها سيؤدي إلى عدم استقرارها بدلا من الاستقرار .

ويتم اتخاذ القرار في المرحلة التالية على سبيل المثال ، عندما تحدد الحكومة ضرورة اعتماد سياسة مكافحة الركود ، يجب أن تقرر كيفية تنفيذ هذه السياسة، فقد تواجه الحكومة عجزًا كبيرًا في الموازنة وفي مثل هذه الظروف عندما تقرر الحكومة زيادة نفقاتها مما قد ينجر على هذا الإجراء ارتفاع معدل عجز الميزانية ، قد تضطر الحكومة إلى الاستدانة لتلقي قروض أجنبية ، وفي ظل هكذا ظروف فإن سياسة الحكومة ستؤدي إلى زيادة التضخم وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن القرار الدقيق واختيار الوقت المناسب له أهمية كبيرة في صياغة سياسة اقتصادية فعالة تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

## 2.2 النظرة الكينزية The Keynesian view<sup>2</sup>

من وجهة نظر الكينزيين فإن الاقتصاد غير مستقر بطبيعته ، حيث يعاني من الصدمات المتكررة مما يؤدي إلى تقلبات في الإنتاج والعمالة والتضخم، وأن المصدر الرئيسي للاضطرابات التي تسبب هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي تعود

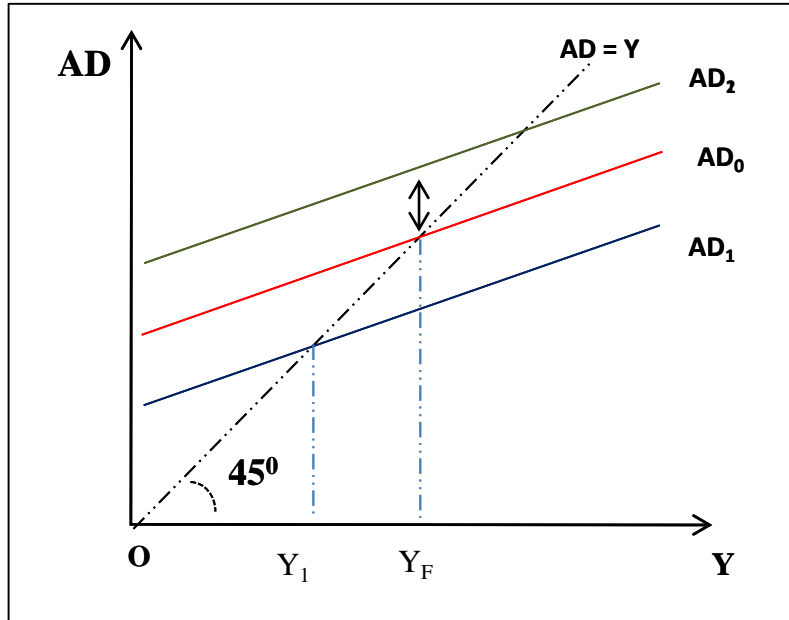
<sup>1</sup> Haghighi, Sameti and Isfahan (2012), "the Effect of Macroeconomic Instability on Economic Growth in Iran"; Research in Applied Economics, Vol. I 4, No 3.

<sup>2</sup> Mulhearn C., Vane H.R. (1999) Stabilizing the Economy. In: Economics. Macmillan Foundations. Palgrave, London DOI [https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2\\_14](https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2_14)

نتيجة لصدمة الطلب الكلي، علاوة على ذلك يزعم رواد التوجه الكينزي أن بعد تعرض الاقتصاد لمثل هذه التقلبات ، فإن إعادة التوازن لن تكون بسرعة وسيستغرق ذلك وقتا طويلا ، ويؤكد الكينزيين على ضرورة تدخل الدولة في لصياغة سياسة اقتصادية تعيد الاستقرار للاقتصاد.

وباستخدام النموذج الكينزي ، يمكننا توضيح كيف تتدخل الحكومة في الاقتصاد ، وذلك من خلال النشاط التقديري للسياسة لتحفيز الاقتصاد بعد تعرضه لبعض الصدمات في الطلب الكلي ، ونفترض أن الاقتصاد يعمل في البداية عند مستوى التوظيف الكامل  $Y_F$  ، بعد صدمة في الطلب الكلي سيؤدي ذلك إلى انحراف منحنى الطلب الكلي من  $AD_0$  إلى  $AD_1$  ، إذ يمكن للاقتصاد ، إذا ترك لأجهزته الخاصة ، أن يستقر تحت مستوى التوظيف الكامل عند  $Y_1$  لفترة زمنية طويلة.

الشكل (02-01): سياسة الاستقرار في النموذج الكينزي



Source: Mulhearn C., Vane H.R. (1999); p258

ويزعم الكينزيين أنه من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة (أي السياسة المالية أو السياسة النقدية التوسعية) ، سيتحول منحنى الطلب الكلي من  $AD_0$  إلى  $AD_1$  ، ويمكن للسلطات أن تثبت الاقتصاد في أو بالقرب من مستوى التوظيف الكامل، وبدلاً من ذلك قد يتعرض الاقتصاد لصدمة الطلب الكلي التوسعية ، التي تؤدي إلى انحراف منحنى الطلب الكلي من  $AD_0$  إلى  $AD_2$  ، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي حيث يتجاوز الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج، الفجوة التضخمية الناتجة التي أشارنا إليها بالسهم في الشكل (02-01)، مما يتطلب سياسة مالية أو سياسة مالية انكماشية لسد الفجوة وتعويض الصدمة التوسعية ، وتحويل منحنى الطلب الكلي من  $AD_2$  إلى  $AD_0$ .

وفي كلتا الحالتين اللتين تم تحليلهما أعلاه ، من المهم وبشكل واضح أن تمارس السلطات الإجراءات التصحيحية والعمل على تحفيز الاقتصاد، ولنأخذ على سبيل المثال الحالة السابقة للاقتصاد التي تعاني من صدمة الطلب الكلي الانكماشية، إذا فشلت السلطات في تحفيز الطلب الكلي بما فيه الكفاية ، فإن الاقتصاد سوف يستقر دون مستوى التوظيف الكامل، وفي المقابل إذا قامت السلطات بتخفيض الطلب الكلي إلى ما أبعد من المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل ، عندها ستحدث فجوة تضخم، ومع الاعتراف بهذه المشكلة المحتملة ، يعتقد الكينزيين أن بإمكان السلطات استخدام السياسات المالية والنقدية التقديرية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد عند مستويات التوظيف الكاملة أو بالقرب منها.

قبل مناقشة التطورات اللاحقة المرتبطة بالأراء النقدية الكلاسيكية والجديدة ، والتي تقدم نقدا لحركة السياسة التقديرية التي تنطوي على ضبط دقيق ، نحتاج إلى ذكر وجهات نظر الكينزيين الجدد، حيث يتقبل الكينزيون الجدد أن الاقتصاد ليس مستقرا كما كان يعتقد في السابق، ومع ذلك فهم يجادلون بأن الاقتصاد يعاني من الصدمات سواء من جانب الطلب أو جانب العرض ، مما يسبب تقلبات اقتصادية غير مرغوبة وغير فعالة، وبالتوافق مع الكينزيين فإنهم يعترفون بالحاجة إلى سياسة الاستقرار ، ويعتقدون أنه يمكن للسلطات أن تستخدم سياسات الطلب الكلي التقديرية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، ومع ذلك وعلى عكس الكينزيين التقليديين فإن الكينزيين الجدد لا يدعمون ما يعتبرونه محاولات طموحة من أجل إنعاش الاقتصاد الكلي ، وبدلا من ذلك دافعوا عن القضية من أجل ضبطها على وجه الخصوص .

### 2.3 نظرة النقديين The monetarist view

في أواخر الستينات و أوائل السبعينيات ، حدثت ثورة مضادة للنقد (أبرزها في الولايات المتحدة الأمريكية) ، مما أدى إلى نقاش مستمر حول سياسة الاستقرار، يعتقد النقديون أن هناك تناقض صارخ مع الكينزيين وأن الاقتصاد مستقر بطبيعته، ما لم يتأثر بالنمو النقدي المتقلب، وعلاوة على ذلك يزعمون أن الاقتصاد عندما يتعرض لبعض الاضطرابات ، يتوازن بسرعة مع نفسه ، ويعود بسرعة إلى المستوى الطبيعي للإنتاج والعمل، وبالنظر إلى هذه المعتقدات يشكك علماء النقد في الحاجة إلى سياسة تثبيت تنطوي على إدارة الطلب الكلي حتى لو كانت هناك حاجة ، فإنهم يجادلون بأن السياسات المالية والنقدية التقديرية لا يمكن ، وبالتالي لا ينبغي أن تستخدم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

في حين يقبل خبراء النقد أن السياسة المالية يمكن استخدامها للتأثير على مستوى الإنتاج والعمالة في المدى القصير ، إلا أنهم يجادلون بأن التوسع المالي على المدى الطويل (على سبيل المثال زيادة الإنفاق الحكومي) سوف يخلط مكونات القطاع الخاص، بحيث يبقى الدخل الحقيقي دون تغيير على المستوى الطبيعي وسيكتمل الازدحام حيث يتم تخفيض نفقات القطاع الخاص بنفس القيمة الذي يتم زيادة الإنفاق الحكومي عليه، ويكون مضاعف الإنفاق الحكومي على المدى الطويل صفرا. النظرة النقدية تتناقض مع وجهة النظر الكينزية حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ، من خلال عملية المضاعفة ، تؤدي إلى زيادة في الدخل من قبل بعض مضاعفات التغيير الأصلي في الإنفاق الحكومي

ووفقا للنظرية النقدية فإن التغيير في عرض النقود هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد، حدث الكساد العظيم لأن البنك المركزي سمح بتراجع عرض النقود بنحو 40 في المائة خلال تلك الفترة (Majid Sameti, 2012)، يعتقد monetarists أن الاقتصاد لديه آليات داخلية تلقائية لتصحيح نفسه وبالتالي فإن المرونة في الأسعار والأجور التي توفرها الأسواق التنافسية من شأنها أن تسبب تقلبات في الطلب الكلي لتغيير أسعار المنتجات والموارد بدلا من الإنتاج والعمالة. وبالتالي ، فإن نظام السوق سيوفر استقرارا كبيرا في الاقتصاد الكلي لولا تدخل الحكومة في الاقتصاد

حيث تحدث مشكلة عدم الاستقرار عندما تشجع الحكومة على عدم مرونة الأجور من خلال قانون الحد الأدنى للأجور، والتشريعات المالية للنقابات، والأسعار المضمونة لمنتجات زراعية معينة، وتشريعات احتكار الأعمال التجارية، وما إلى ذلك. جادل النقاد بأن الحكومة قد ساهمت في عدم استقرار الاقتصاد الكلي من خلال محاولاتها الخاطئة لتحقيق الاستقرار من خلال سياساتها النقدية (Palley, 1992)، يمكن التعبير عن المعادلة الأساسية للنظرية النقدية على النحو التالي (Meltez, 1977; Fisher, 1936 as cited on Palley, 1992);

$$MV = PQ \dots \dots \dots (2.3)^1$$

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة،  $MV$  ، إجمالي ما تم إنفاقه ( $M$  ، عرض النقود ،  $V$  سرعة دوران النقود)، ويمثل الجانب الأيمن  $PQ$  ، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلد ( $P$  هو مستوى العام للأسعار ،  $Q$  هو الحجم الفعلي لجميع السلع والخدمات المنتجة) .

وفقا للسياسة النقدية فإن السرعة  $V$  مستقرة، مما يعني أن العوامل التي تغير السرعة تتغير تدريجيا وبشكل متوقع، يملك الأفراد والشركات نمطا ثابتا لاحتفاظهم بالأموال إذا كانت السرعة مستقرة ، فإن معادلة التبادل تشير إلى وجود علاقة يمكن التنبؤ بها بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي ( $GDP (P \times Q)$ ) (Palley, 1992).<sup>2</sup> حيث ستحدث مشكلة عدم الاستقرار عندما يتم اتخاذ سياسة نقدية غير مناسبة من قبل الحكومة، وسيؤدي التذبذب في  $M$  (زيادة في عرض النقود) إلى زيادة الطلب الكلي بشكل مباشر مما يسبب التضخم أثناء التوظيف الكامل.

#### 4.2 النظرة المؤسسية Institutionalists View

من خلال النظرة المؤسسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، يتم إيلاء اهتمام خاص بدور المؤسسات (مثل الهيكل الاقتصادي) في سلوك العوامل الاقتصادية ويحدد Douglass North (1981) المؤسسات على أنها مجموعة من القواعد من أجل الامتثال للإجراءات، والمعايير السلوكية والأخلاقية المصممة لتقييد سلوك الأفراد لصالح تعظيم الثروة، ويعرف

<sup>1</sup> Stiglitz, J. (2018). The theory of credit and macroeconomic stability. In Economic Theory and Policy amidst Global Discontent (pp. 145-201). Routledge India.p 07

<sup>2</sup> Palley, T. I. (1993). Milton Friedman and the monetarist counter-revolution: a re-appraisal. Eastern Economic Journal, 19(1), 71-81.

Yildirim (2015) المؤسسات بأنها عادات تضع قيوداً على أفعالنا من خلال القواعد والمنظمات المستقرة في الحياة الاجتماعية ، وتوجهنا حول كيفية التصرف .<sup>1</sup>

ناقش بعض الاقتصاديين المؤسسين دراسة دور المؤسسات الديمقراطية في عدم استقرار الاقتصاد الكلي وشدوا جميعهم على أن المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تقلل من عدم الاستقرار وبعبارة أخرى ، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الحكومات الديمقراطية أقل من الحكومات غير الديمقراطية.

ووفقاً لهم تتجنب الدول التي لديها حكومة ديمقراطية اللجوء إلى السياسات المثيرة للخلاف فهي تعمل على تسوية النزاعات والنزاعات الاجتماعية، مع وضع حلول وسط بغية الحفاظ على الاستقرار ، ومما لا شك فيه أن المزيد من التشاور في السياسة والتعاون الاجتماعي والحد من الآثار السلبية للتجمعات الفرعية هي من السمات البارزة للحكومات الديمقراطية ففي أي حكومة ديمقراطية يُسمح لجميع الفئات الاجتماعية بتقديم وجهات نظرها بطريقة سلمية وودية في القرارات السياسية وهذه المسألة سوف تمنع اندلاع النزاعات الاجتماعية بين الثقافات الفرعية، وإن الوظيفة المباشرة لهذه المميزات هي تجسيد السياسات التي يتم قبولها من قبل الجميع، ويتم الاعتراض من بعض الأفراد بشكل سلمي

إن الحد من السياسات التي تثير الاضطرابات و الحد من الأزمات الاجتماعية هدفه خلق بيئة سلمية التي ترتبط عادة بالنتائج الاقتصادية السلبية وخاصة عدم استقرار الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

يعمل قادة الحكومات الديمقراطية على الابتعاد عن السياسات المحفوفة بالمخاطر، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار، وإن الافتراض الأساسي لهذه النظرة هو ضرورة وجود توافق بين الأفراد و صانعي السياسة ، حيث عندما يعلم صانعو السياسة أن الرضا الشعبي سيلعب دوراً رئيسياً في مستقبلهم السياسي، فإنهم يشجعون في تنفيذ سياسات أكثر اتساقاً مع توقعات الشعب ، كما أن الحكومات الديمقراطية معروفة بتعدد المؤسسات في المجتمع ، مما يعني أن هناك ديمقراطية في هذا المجتمع ، وهذا ما يقلل من إمكانية تنفيذ سياسات غير مرغوب فيها من قبل المجتمع.

كما أن زيادة المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات السياسية، ويمكنها أن تحد من تنفيذ هذه السياسات الغير مرغوب فيها والتي من شأنها أن تمس بالاستقرار ، لكن في الحكومات التي لديها عدد أقل من المؤسسات تزداد إمكانية تبني القرارات الخاطئة والغير مرغوب فيها مما قد يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي.<sup>3</sup>

وبغض النظر عن مستوى النزاع المحتمل في المجتمع - والضغط المرتبطة به لمتابعة سياسات إعادة التوزيع ، يمكن أن تتأثر نتائج الاقتصاد الكلي بالآليات السياسية - المؤسسات - الموجودة لمعالجة الصراع، و تشير الأدبيات إلى آيتين يمكن

<sup>1</sup> Abubakar, S. (2020). Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Nigeria. African Journal of Economic Review, 8(1), 48-64.p50

<sup>2</sup> Op Cite:Haghighi, H. K., Sameti, M., & Isfahani, R. D. (2012). The effect of macroeconomic instability on economic growth in Iran. Research in Applied Economics, 4(3), 39-61.

<sup>3</sup> Op Cite:Haghighi, H. K., Sameti, M., & Isfahani, R. D. (2012). P45

من خلالهما للمؤسسات السياسية المساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي: الأولى هو من خلال مراقبة قوة السياسيين ، والثاني هو من خلال مساءلة أكبر للسياسيين.<sup>1</sup>

هذا وقد ثبت أن المؤسسات القوية (سيادة القانون، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، والسيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والتعبير عن الرأي والمساءلة) هي المؤشرات الرئيسية لاستقرار الاقتصاد الكلي عبر البلدان، وبما أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يشير إلى ظواهر تجعل بيئة الاقتصاد الكلي المحلية أقل قابلية للتنبؤ بها كما أشرنا سابقاً، يصبح من الضروري بعد ذلك رصد تطوراتها عن كثب لأن عدم القدرة على التنبؤ يعوق اتخاذ قرارات تخصيص الموارد والاستثمار.

أجرى (2013) Bartlett, Cuckovic, Jurlin, Nojkovic and Popovski دراسة لتقييم الارتباط بين الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، وكشفت نتائج دراستهم أن مستوى الاستقرار السياسي ، ومساءلة الحكومة ، ودرجة حرية الصحافة وفعالية الجهود المبذولة للحد من مستوى الفساد ، هي عوامل حاسمة في فعالية سياسات الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

وقام (2014) Iyoboyi and Pedro ببحث تجريبي في تأثير القدرة المؤسسية على أداء الاقتصاد الكلي ، أظهرت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين القدرة المؤسسية ومزيج من السياسات المالية والنقدية وأداء الاقتصاد الكلي ، و أن ضعف القدرة المؤسسية أدى إلى انخفاض أداء الاقتصاد الكلي على المدى القصير والمتوسط والطويل<sup>3</sup>

ووقد توصلت نتائج التحليل لـ (2014) Kaplan, F., & Yaprakli, S.، أن المؤسسات (الاستقرار السياسي وغياب العنف والجودة التنظيمية وسيادة القانون) واستقرار الاقتصاد الكلي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

وقد أشار de Brouwer, G أن نوعية الحوكمة مهمة للأداء الاقتصادي الكلي لأنها توفر أساس لتوزيع الموارد على نحو عادل وفعال، بما في ذلك رأس المال، فالحوكمة الجيدة لها أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية والمالية وتقلل من خطر عدم استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال احتواء أنواع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، وهذا أمر مهم لجميع الاقتصادات النامية أو الناشئة أو الانتقالية أو الصناعية.

وأكد de Brouwer, G على أن الحوكمة مهمة للاستقرار الاقتصادي، حيث تقلل المؤسسات والأسواق ذات الإدارة الجيدة من خطر عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف الاقتصاد بطريقتين:

<sup>1</sup> Subramanian, M. A., & Satyanath, M. S. (2004). *What determines long-run macroeconomic stability? Democratic institutions* (No. 4-215). International Monetary Fund.

<sup>2</sup> Akinleye, O., & Adekunle, I. (2019). *Institutions and Macroeconomic Instability in Nigeria*.

<sup>3</sup> Iyoboyi, M., & Latifah, M. P. (2014). *Institutional capacity and macroeconomic performance: Empirical evidence from Nigeria*. *Research in Applied Economics*, 6(1), 38.

<sup>4</sup> Kaplan, F., & Yaprakli, S. (2014). *The impacts of institutions, openness and macroeconomic stability on economic growth: a panel data analysis on middle income countries*. *Openness and Macroeconomic Stability on Economic Growth: A Panel Data Analysis on Middle Income Countries* (May 1, 2014).



أولاً: يساعد الحكم الرشيد على احتواء أنواع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، فكلما كانت الشركات والإدارة العامة ضعيفة، كلما كان الاقتصاد أكثر احتمالاً أن يتعرض لصدمات واضطرابات خاصة بالشركات، وكلما كان سوء سلوك الشركات أكثر شمولاً، كلما كانت الميزانيات العمومية للشركات أكثر ضعفاً، كان النمو الاقتصادي والعمالة أكثر تعرضاً للصدمات.

ثانياً: إن الحكم الرشيد يسهل على الشركات والأسر المعيشية التعامل مع الصدمات السلبية عند حدوثها، وعلى الرغم من معاناتهما من صدمات خارجية سلبية كبيرة في الأزمة المالية في شرق آسيا على سبيل المثال، فقد كان أداء سنغافورة وأستراليا جيداً نسبياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن شركتهما ومصارفهما ومؤسساتهما العامة واقتصاداتهما المحلية كانت في حالة جيدة.<sup>1</sup>

ويجد Chanda and Dalgaard (2008) أن جودة المؤسسات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالإنتاجية ويظهر (Easterly and Levine 2003) أن المؤسسات لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، وتبين أنه عندما يتم التحكم في الجودة المؤسسية، فإن سياسات الاقتصاد الكلي لا يكون لها أثر كبير على التنمية، مما يعني أن الحكم الرشيد يؤدي إلى بيئة مواتية لاستقرار الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

وما يكمن من وراء الخطابات العلمية هو أن المؤسسات الجيدة تؤثر بشكل إيجابي على نوعية الحياة التي يتمتع بها مواطنو دولة ما (Kaufmann et al., 2003<sup>3</sup>; Huther & Shah, 2005<sup>4</sup>).

كما أسفرت التحقيقات التي أجراها الخبراء الاقتصاديين عن ارتباط قوي بين المؤسسات والرفاهية الاقتصادية (Knowles & Weatherston, 2007<sup>5</sup>) ومن الاستنتاجات الرئيسية الواردة في الأدبيات أن النوعية المؤسسية شرط مسبق وهام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.<sup>6</sup> (Bekaert et al., 2005<sup>6</sup>).

<sup>1</sup> de Brouwer, G. (2003). Macroeconomics and governance. Commonwealth of Australia, Treasury Working Paper.p15-17

<sup>2</sup> Kim, Y. E., & Loayza, N. V. (2019). Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World. The World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-8852>

<sup>3</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2003). Governance matters III: Governance indicators for 1996–2002. The World Bank.

<sup>4</sup> Huther, J., & Shah, A. (2005). A simple measure of good governance. Public services delivery, 39.

<sup>5</sup> Knowles, S., & Weatherston, C. (2007). Informal Institutions and Cross-Country Income Differences. CREDIT Discussion Paper no. 06/06.

<sup>6</sup> Bekaert, G., Harvey, C. R., & Lundblad, R. (2005). Does Financial Development Spur Growth. Journal of Financial Economics, 77, 3-55.

## 3. سياسات الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي

تعد السياسة الاقتصادية الكلية أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال أدواتها التي تمكن الدولة من إدارة عرض النقود والتحكم في المستوى العام للأسعار، وفي خضم هذا سنتطرق لسياسات الاقتصاد الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتوضيح ميكانيزمات السياسة الاقتصادية في زيادة الأداء الاقتصادي، ليختتم المبحث بملامح السياسية الاقتصادية في الدول النامية

## 1.3 سياسات الاقتصاد الكلي

تستخدم عبارة "سياسة الاقتصاد الكلي" لوصف الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل التأثير على مستوى التضخم والبطالة، وفي بعض الأحيان تستخدم سياسة الاقتصاد الكلي في محاولة لتحفيز مستوى النشاط الاقتصادي من أجل زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وبالتالي الحد من البطالة.<sup>1</sup>

تهتم سياسة الاقتصاد الكلي بالمحصلات النهائية للاقتصاد: الأسعار، والنتاج، والعمالة، والاستثمار والادخار، والموازنات الحكومية، وموازنات الحسابات الخارجية، إن أهداف سياسة الاقتصاد الكلي يمكن أن تكون متفاوتة وهي بالفعل كذلك وتشمل خلق شروط لنمو مستدام، واستقرار الأسعار أو التحكم في التضخم، وخفض البطالة، والحد من التقلبات في الناتج والعمالة.

ويوجد ثلاث أدوات رئيسية لإدارة محصلات الاقتصاد الكلي وهي: السياسة المالية تغطي أموراً مثل نظام الضرائب وأساليب أخرى لحشد الموارد، ومستويات وطرق الإنفاق أي محصلة الموقف المالي. السياسة النقدية بصفة مركزية تعنى بقاعدة أسعار الفائدة ومستويات الائتمان في الاقتصاد. وسياسة أسعار الصرف في الاقتصادات المفتوحة المعاصرة متعلقة بصورة كبيرة بالسياسة النقدية.<sup>2</sup>

## 1.1.3 السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة أساساً في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، كما تعرف على أنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة، في حين يعرفها آخرون بأنها

<sup>1</sup> Gowland D., James S. (1994) Macroeconomic Policy. In: Curwen P. (eds) Understanding the UK Economy. Macmillan Texts in Economics. Palgrave, London

<sup>2</sup> جاياتي غوش، (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، ص 05

مجموعة الإجراءات والأدوات<sup>1</sup> ، التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير في كمية المعروض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة<sup>2</sup>

كما تعرف أيضا على أنها مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية) للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود (أسعار الفوائد) وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي.<sup>3</sup>

وقد عرف (1994) Odufalu السياسة النقدية على أنها مزيج من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على كل من عرض النقود والائتمان للاقتصاد وهيكل سعر الفائدة للنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وعرفها (2006) Folawewo and Osinubi على أنها أداة مصممة للسيطرة على عرض وحجم النقود المتداولة بما يتماشى مع الأنشطة الاقتصادية، وتهتم السياسة النقدية بالرقابة التقديرية على عرض النقود من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي مع الحكومة المركزية) في جهة أخرى لتحقيق الأهداف الاقتصادية المعلنة أو المرغوبة، وتحاول الحكومات السيطرة على المعروض النقدي لأن معظم الحكومات تعتقد أن معدل نموها له تأثير على معدل التضخم.<sup>4</sup>

ويعرفها (George pariente) بأنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد أحداث أثر على الاقتصاد وتعد السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة والبنوك المركزية هي المسؤولة عنها من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم سوق النقد بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة والمتمثلة بالاستخدام الكامل والمحافظة على وضع موات لميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فهي واحدة من السياسات الاقتصادية التي تسعى البلدان من خلالها أو بواسطتها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.<sup>5</sup>

### 2.1.3 السياسة المالية:

وهي السياسة الحكومية التي تعتمدها في توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة، وترتكز هذه السياسة على عنصرين رئيسيين الإيرادات ونفقات الدولة، حيث تقدم الموازنة العامة للدولة الرؤية المالية العامة للحكومات والتي تعرض الإيرادات والنفقات في إطار تكاملي يعكس الرؤيا والتوجهات الاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن إصدار الحكومات

<sup>1</sup> محمد ضيف الله القطاري، (2009)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية = The role of monetary policy in stabilization and economic development : (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر- مصر

<sup>2</sup> مرجع سابق: محمد ضيف الله القطاري، (2009)

<sup>3</sup> منظمة العمل الدولية، (2014)، السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية ; منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

<sup>4</sup> Okheshimi, E. N. (2020). Monetary Policy and Commercial Banks Assets Quality in Nigeria: Panel Data Analysis. American International Journal of Economics and Finance Research, 2(1), 54-71.p55

<sup>5</sup> Khudair, M. A., & Hamza, H. A. M. (2019). The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability in Iraq for the Period (2005-2015). Tikrit Journal Of Administrative and Economic Sciences, 1(41), 421-441. P424

لموازنات سنوية يعتبر من أهم مسؤولياتها الاقتصادية والتي تعطي إمكانية لمراقبة الأداء الاقتصادي للحكومة وتقييمها على أساس موازناتها السنوية<sup>1</sup>

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد، وعادة ما تستخدم الحكومات سياسة واسعة النطاق للنمو القوي والمستدام والحد من الفقر، اكتسب دور وأهداف السياسة واسعة النطاق مكانة بارزة في الأزمات المالية حيث تدخلت الحكومات لدعم النظم المالية، وبدء النمو السريع، وتخفيف تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة.<sup>2</sup>

وتعد السياسة المالية الوسيلة التي تقوم الحكومة بتعديل الموازنة من خلال تغييرات في الإنفاق والإيرادات للتأثير على الظروف الاقتصادية، ويمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي والذي يقاس عموماً بالنتائج المحلي الإجمالي على المدى القصير من خلال تغيير مستوى نفقاتها وإيراداتها الضريبية، ومن المتوقع أن تحفز السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي، أو انخفاض الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين) النشاط الاقتصادي، في حين أن السياسة المالية الانكماشية أي (انخفاض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين) قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي عندما تكون ميزانية الحكومة لديها عجز.<sup>3</sup>

### 3.1.3 سياسة أسعار الصرف:

عندما تكون الأدوات الأخرى لتحفيز الاقتصاد محدودة (كما هو الحال بالتحديد في البلدان النامية)، قد يشكل سعر الصرف المنخفض أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. تشجع أسعار الصرف المنخفضة التصدير عبر جعل أسعار سلع البلد المعني أقل كلفة من سلع البلدان الأخرى، وتساعد الصناعات المحلية المنافسة للاستيراد (الصناعات البديلة للاستيراد) عبر جعل السلع الأجنبية أكثر كلفة نسبةً للسلع المحلية وبالتالي فإن سياسة أسعار الصرف ليست مجرد مسألة تكتيكية لتصحيح الأسعار، لكنها قد تصبح مسألة إستراتيجية تتمثل في تحديد سعر صرف ما دون قيمته الحقيقية، والاحتفاظ به خلال فترة معينة لزيادة تصدير السلع المختلفة المصنعة محلياً إلى السوق العالمية.

لجأ العديد من البلدان الآسيوية إلى هذه السياسة الإستراتيجية لأسعار الصرف لترويج صادراتها المصنعة محلياً. على غرار ذلك، سبقت فترة الراج الاقتصادي في تشيلي في التسعينات، سياسة أسعار صرف منخفضة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

يعتبر سعر الصرف التنافسي اليوم مكوّنًا أساسيًا للنمو والعمالة في البلدان النامية، ويسمح هذا السعر للشركات المحلية بالاستفادة من النمو السريع في التبادل التجاري، ويجذب الشركات الدولية التي تبحث عن الموقع الأفضل لشراء

<sup>1</sup> منظمة العمل الدولية، (2014)، السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية؛ منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

<sup>2</sup> Horton, M., & El-Ganainy, A. (2009). What Is Fiscal Policy?. Finance & Development, 46(2), 52-53.

<sup>3</sup> Jeffrey M. Stupak, (2019), Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service, R45723, p01

سلعها. قد يترتب عن ذلك نتائج إيجابية على صعيد التطور التكنولوجي المحلي، وقد يؤدي إلى عملية تعلم كيفية الإنتاج بأفضل الوسائل التكنولوجية المتوفرة، وبأفضل الأدوات التسويقية للاقتصاد العالمي. فضلاً عن ذلك، يعزز سعر الصرف التنافسي آثار إنتاج الصادرات على غيرها من القطاعات المحلية، بما أن المصدرين يعتبرون أنه من الأفضل شراء المدخلات والخدمات التي يحتاجونها من السوق المحلية. في عالم من الحواجز التجارية المخفضة، تنظر القطاعات المنافسة للاستيراد إلى أسعار الصرف كمصدر الأهم لحمايتها (وربما الوحيد).<sup>1</sup>

### 2.3 سياسات الاقتصاد الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد قضية عدم استقرار الاقتصاد الكلي واحدة من أكثر القضايا أهمية في الاقتصاد الكلي المعاصر، وان فهم أسباب وطبيعة استقرار الاقتصاد الكلي هو شرط ضروري لوضع سياسة اقتصادية قائمة على توازن الاقتصاد الكلي، مما يعني استقرار الأسعار والإنتاج وتحقيق التوظيف الكامل، بالإضافة إلى ذلك فإن تنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والقضاء على عواقب الركود الاقتصادي و الحد من البطالة، وتشجيع التخصيص الفعال للقوى المنتجة، وضمان استقرار الأسعار هي من الوظائف الرئيسية لصناع السياسة الاقتصادية في الدولة.<sup>2</sup>

يذكر Begg (2010) أن الهدف الاقتصادي الرئيسي لكل بلد يتجلى في تحقيق الأهداف الأساسية التي يحددها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار ومعدل العمالة المرتفع والميزان التجاري الدولي الإيجابي مع مراعاة المبادئ النظرية، ويشير Hodžić (2007) إلى دور وأهمية السياسة الاقتصادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتتضمن نظرية الاقتصاد الكلي الدراسة العلمية للنشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، والذي يحتاج الوقوف كإطار للممارسة، حيث تستخدم السياسة الاقتصادية ما يسمى باكتشافات نظرية الاقتصاد الكلي كأدوات لتحقيق الأهداف المرجوة وبعبارة أخرى، فإنه يعطي آلية التشغيل التي تركز على الممارسة الاقتصادية المحددة وتحسين الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (نمو الإنتاج، نمو الناتج المحلي الإجمالي، استقرار الأسعار... إلخ)، فالسياسة الاقتصادية هي العمود الفقري لتنمية أي مجتمع، ويؤكد Prašćević (2004) على أن أهداف السياسة الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي والعمالة.<sup>3</sup>

### 1.2.3 دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لا يمكن للدولة أن تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي دون سياسة المالية، فهي مطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار، ويمكن استخدامها للتحكم في الإنتاج واستهلاك سلع وخدمات ومنتجات معينة، حيث تزيد الحكومة الطلب الكلي عن طريق تثبيت الضرائب وزيادة الإنفاق، ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من متوسط دخل الأسر المعيشية

<sup>1</sup> Spiegel, S. (2007). Macroeconomic and growth policies. United Nations National Development Strategies Policy Notes, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.p30

<sup>2</sup> Skorobogatova, N. (2016). Macroeconomic instability: its causes and consequences for the economy of Ukraine. Eastern Journal of European Studies, 7(1), 63-80.

<sup>3</sup> Razić, S., & Kasumović, M. (2019). Macroeconomic stability of new member states of the European Union: Fifth enlargement. ЗБОРНИК РАДОВА ЕКОНОМСКОГ ФАКУЛТЕТА У ИСТОЧНОМ САРАЈЕВУ, 8(19), 55-66.p25

وتشجيع الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى تنظيم جانب الطلب في الاقتصاد، كما تؤثر السياسة المالية على الناتج الإجمالي والعمالة من خلال رفع مستوى الإنفاق على البنية التحتية، ويمكن تطبيق السياسة المالية لتصحیح الاختلالات الاقتصادية في فترات الركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

كما تعزز السياسة المالية النمو من خلال سياسات الضريبة والإنفاق الكلي والهيكلية، وتلعب السياسة المالية دوراً مهماً في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكنها تعزيز التوظيف والاستثمار والإنتاجية<sup>2</sup>، ووضع الاقتصاد في مكان "جيد" يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وخفض نسبة البطالة<sup>3</sup> إن اتجاه آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي غامض في الأدبيات النظرية والتجريبية، وبشكل عام فإن السياسة المالية تعمل على تحقيق الاستقرار وفي هذا السياق تتعلق السياسة المالية بما يلي: الإجراءات الضريبية التي تولد إيرادات متزايدة للحكومة، وتؤثر كذلك على الحوافز الاقتصادية والإنصاف في الاقتصاد، إن تدابير الإنفاق تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وتشجع تنمية القطاع الخاص من خلال الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية.<sup>4</sup>

وفي هذا الشأن فقد ركز الكثير من النقاش حول السياسة المالية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي من خلال ضبط الأوضاع المالية، وهناك وجهة نظر شائعة مفادها أنه ينبغي تجنب العجز في الميزانية لأن ذلك يتسبب في الضغط على الاستثمار الخاص ويمكن أن يتسبب في فقدان المستثمرين للثقة، فضلاً عن ذلك ووفقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية، فإن السياسة المالية أداة فعالة لإنعاش الاقتصاد في حالة ركود، ومع ذلك فإن أنصار فعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة يدركون أن البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة في الاعتماد على السياسة المالية في أوقات الركود (على وجه التحديد عندما تضطر عمداً إلى تكبد نفقات تتجاوز إيراداتها) وبالنسبة للعديد من الحكومات فإنه من الصعب أو المكلف اقتراض الأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام، في حين أن البلدان القادرة على الخوض في الديون قد ينتهي بها الأمر إلى ديون مفرطة يصعب سدادها في المستقبل، خاصة عندما لا يتم استثمار الأموال بحكمة.<sup>5</sup>

هذا وتتعلق السياسات المالية بمجموعة من الاستراتيجيات الحكومية لتحصيل الإيرادات وللإنفاق فهي تلعب دوراً حاسماً في تحديد مستوى ونمط النشاطات الاقتصادية، وتؤثر على النمو وتوزيع الدخل بطرق مهمة. إن الوسائل التي يتم من خلالها حشد الموارد العامة، والمدى الذي تزيد به يؤثر على دخل القطاعات المختلفة في المجتمع وعلى قدرة الحكومة على الإنفاق.

<sup>1</sup> Moses k. Tule, (2017), Fiscal Policy at a Glance, CENTRAL BANK OF NIGERIA, p01

<sup>2</sup> Gupta, S. (2015). Fiscal Policy and Long-Term Growth. International Monetary Fund, Tokyo.

<sup>3</sup> Seeley K. (2017) Fiscal Policy. In: Macroeconomics in Ecological Context. Studies in Ecological Economics, vol 5. Springer, Cham, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-3-319-51757-5\\_13](https://doi.org/10.1007/978-3-319-51757-5_13)

<sup>4</sup> Ghura, D., Ucer, E., Mühleisen, M., Hadjimichael, M., & Nord, R. (1994). Effects of Macroeconomic Stability on Growth, Savings, and Investment in Sub-Saharan Africa: An Empirical Investigation. Journal Issue, 1994, 98.

<sup>5</sup> Shari, S. (2007). Politique Macroéconomique et politique de Croissance. Nations Unies Département des Affaires Economiques et Sociales.

كما أن نمط الإنفاق لدى الحكومة يؤثر مباشرة على إمكانية التوسع الاقتصادي في المستقبل بسبب الدور الحاسم للاستثمار العام في البنية التحتية، ويؤثر أيضا على الشروط المادية والاجتماعية في المجتمع، ويمكن للوضع المالي العام أن يحدد مستوى النشاط والتوظيف ودرجة الضعف أمام الدورات الاقتصادية.<sup>1</sup>

وتستقر السياسة المالية في الأنشطة الاقتصادية من خلال عوامل استقرار تلقائية مثل نظام الضرائب ، البطالة، والإعانات (Y. Lee & Sung, 2007) ومع ذلك وجدت بعض الدراسات أن السياسة المالية غير قادرة على تحقيق الاستقرار في الاضطرابات الاقتصادية لأنه عندما يزيد الإنفاق الحكومي الذي يزاحم الاستثمار الخاص وزيادة التقلبات الاقتصادية (Mountford & Uhlig, 2009) والمشاريع التنموية الحكومية تعمل على تعميق عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بدلا من تحقيق الاستقرار (Romer & Romer, 2010) وقد ذكرت بعض الأدبيات النظرية أن السياسة النقدية تساعد واضعي السياسات من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن الأدبيات التجريبية وثقت أن كمية الأموال غير قادرة على تثبيت تقلبات الإنتاج والتضخم (Ireland, 2007 ; Gerlach & Svensson, 2003) لذلك تؤكد أغلب الأدبيات النظرية على دور السياسة النقدية والسياسة المالية في الحد من تقلبات الإنتاج والاستثمار وتقلب الاستهلاك ( Bouakez, Cardia, & Ruge-Murcia, 2005)

### 2.2.3 دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يؤمن معظم علماء الاقتصاد المحافظين أن السياسة النقدية غير فعّالة نسبياً. وفقاً لوجهة النظر هذه، يكون الاقتصاد عادةً قريباً من مستوى العمالة الكاملة (وهو وضع من الواضح أنه لا ينطبق على معظم البلدان النامية)، بحيث لا يؤدي ارتفاع الطلب الإجمالي إلى زيادة الناتج، بل إلى زيادة الأسعار فقط. من جهة أخرى، يعتقد العلماء الكينزيين، أن السياسة النقدية أداة مهمة لإدارة الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

وتعد السياسة النقدية واحدة من الأدوات الرئيسية في السياسة العامة المستخدمة للتأثير على أسعار الفائدة والتضخم وتوفير الائتمان من خلال التأثير في عرض النقود (أو السيولة) المتاحة في الاقتصاد، ويتمثل الهدف النهائي للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي مع استقرار الأسعار، وتشمل الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية مايلي:

#### ■ رفع مستوى العمالة:

إن ارتفاع مستوى التوظيف هو هدف رئيسي للسياسة النقدية، ويشير ارتفاع مستوى العمالة إلى أن الاقتصاد قد استخدم الموارد التي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل، وزيادة النمو والازدهار الاجتماعي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جاياتي غوش، (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، ص 06

<sup>2</sup> Shari, S. (2007). Politique Macroéconomique et politique de Croissance. Nations Unies, Département des Affaires Economiques et Sociales.

<sup>3</sup> Abd Alla, Z. M. (2017). THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON SOME MACROECONOMIC VARIABLES IN SUDAN 1997–2015 (Doctoral dissertation, Othman AlTaib AlFaki).

وان الحد من البطالة هو هدف رئيسي آخر لسياسات الاقتصاد الكلي حيث تمثل نسبة العاطلين عن العمل إهدارا للموارد البشرية، وأن الإعانات الحكومية للبطالة تستنزف الإيرادات الحكومية للدولة<sup>1</sup>، كما يفسر مؤشر البطالة عدم قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من موارد العمل.<sup>2</sup>

#### ■ استقرار الأسعار:

استقرار الأسعار أمر مرغوب فيه لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد وهذا يؤثر على النمو الاقتصادي، ويعد التضخم مشكلة اقتصادية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية في أي بلد، فهو يؤثر على الأفراد بشكل مباشر ويؤثر على القدرة الشرائية لهم، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض قيمة النقود<sup>3</sup>، وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسلطات النقدية في جميع أنحاء العالم في الحفاظ على استقرار مستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات تضخم منخفضة مما يخلق بدوره بيئة اقتصادية جيدة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولذلك يجب على صناع السياسات فهم العلاقة التي تربط بين التضخم والنمو الاقتصادي لتنفيذ السياسات الاقتصادية المعقولة بما يخدم الصالح العام.<sup>54</sup>

#### ■ النمو الاقتصادي المستقر:

يؤدي النمو الاقتصادي المستقر إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، ويقاس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل الزيادة في عدد السلع والخدمات المنتجة لكل فرد من الأفراد على مدى فترة زمنية، ويمكن أن تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الناتج، مما يعني أن الأسر المعيشية يمكنها أن تتمتع بالمزيد من السلع والخدمات، ويمكنها أيضا أن تحسن مستويات المعيشة خاصة في البلدان النامية.<sup>6</sup> بالإضافة إلى ذلك تعمل السياسة النقدية على تحقيق استقرار أسعار الفائدة واستقرار السوق المالي، استقرار أسواق الصرف الأجنبي.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Sloman, J. (2006). The Economics. 6th edition. Harlow: Pearson Education, 2006. ISBN 0-273-70512-1. P 368

<sup>2</sup> Anghel, M. G., Anghelache, C., & Manole, A. (2017). The Effect Of Unemployment On Economic Growth. Romanian Statistical Review Supplement, 65(7), p174

<sup>3</sup> Echekoba, F. N., Kanayo, A. P., & Ifeoma, M. A. (2015), Inflation and Growth in Developing Countries: The Nigerian Experience. Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 17(2), 95-109; DOI: 10.9790/487X-172294109

<sup>4</sup> قد أظهرت النتائج التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين التضخم والنمو أن بعض الأوراق أشارت إلى تأثير التضخم على النمو إيجابيا ومن أمثلتها دراسة كل من (Mallik & Chowdhury (2001 و Xiao (2009 و Raza et al. (2013 ، في حين أكد معظمهم أن هذا التأثير سلبي أنظر على سبيل المثال: Gillman et al. (2004 و Gillman & Samimi and Kenari (2015 و Chudik et al. (2013 و Harris (2008

<sup>5</sup> Nguyen Van Bon, (2015), THE EFFECTS OF PUBLIC DEBT, INFLATION, AND THEIR INTERACTION ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTRIES: EMPIRICAL EVIDENCE BASED ON DIFFERENCE PANEL GMM, Asian Economic, and Social Society, 5(11), 221-236, DOI: 10.18488/journal.1007/2015.5.11/1007.11.221.236

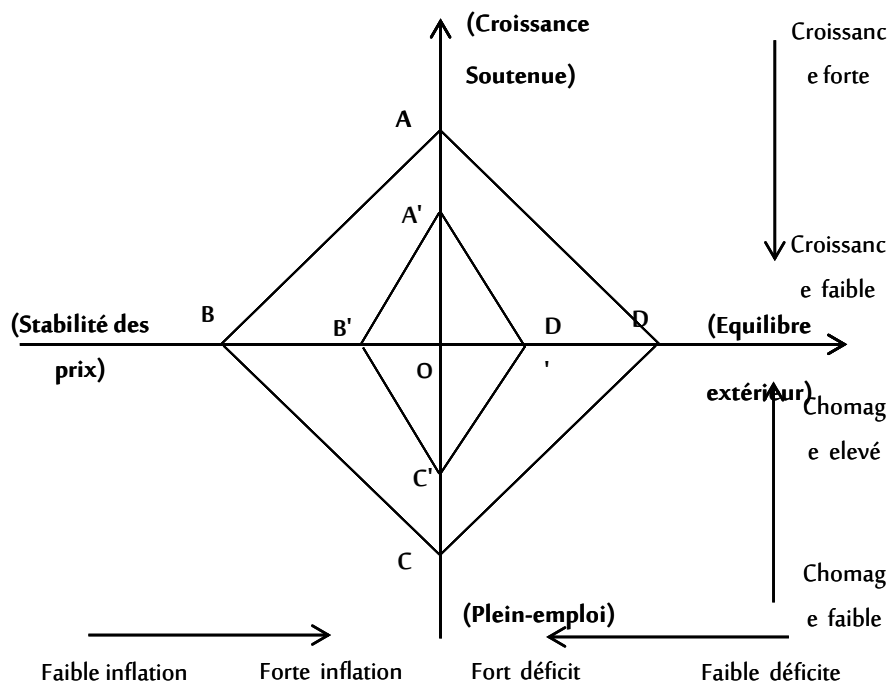
<sup>6</sup> DIAKHOU MPA, M. (2020). Effect of economic growth and inflation on unemployment: An empirical analysis in Senegal from 1991 to 2018. Journal of Economics Library, 7(1), 19-38.

<sup>7</sup> Abd Alla, Z. M. (2017). THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON SOME MACROECONOMIC VARIABLES IN SUDAN 1997–2015 (Doctoral dissertation, Othman Al-Taib Al-Faki).



كما يعد تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى معدل التضخم والبطالة منخفض ومستقر ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أبرز القضايا الرئيسية التي تعالجها سياسات الاقتصاد الكلي، وقد جمعها الاقتصادي Nicolas Kaldor في أربعة أهداف رئيسية وهو ما يعرف بالمرجع السحري لكالدور<sup>1</sup>، والشكل (03-01) يمثل التمثيل البياني للمتغيرات الأربعة التي صاغها نيكولاس كالدور أوائل عام 1960 في شكل مربع، لتصور الوضع الاقتصادي للبلد في المدى القصير، وتمثل هذه الأهداف الأربعة في: التوظيف الكامل، استقرار الأسعار ، النمو الاقتصادي المستدام، وتوازن الحساب الجاري<sup>2</sup>

الشكل (03-01): المربع السحري لـ Nicolas Kaldor



Source : Deubel, P., & Montoussé, M. (2008). Dictionnaire de sciences économiques et sociales, p 259

وهذه المتغيرات هي من الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية ، حيث وضع "كينز" النقاط على الحروف من عند إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموماً تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وأكد N.Kaldor هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة ، إذا استطاع صناع القرار الاقتصادي تحقيق هذه الأهداف الأربعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Deiss Joseph; Gugler Philippe,(2012), Politique économique et sociale, De Boeck-Paris p15

<sup>2</sup> Deubel, P., & Montoussé, M. (2008). Dictionnaire de sciences économiques et sociales. Editions Bréal.

<sup>3</sup> محمد بن عزة. جبهة العياطي. (2018)، التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة : استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الأول- مارس، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين. ص88

واعتبر N.Kaldor أن أي سياسة اقتصادية تكون فعالة إلا إذا استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة والمتمثلة في (زيادة النمو الاقتصادي، انخفاض معدل البطالة، تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار)<sup>1</sup>، حيث أن هذه الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية هي من المؤشرات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي وتحديد الأداء الاقتصادي الكلي لأي بلد<sup>2</sup>

### 3.2.3 دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن سياسة أسعار الصرف هي أداة غير مباشرة للسياسة النقدية موجهة نحو التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد، بما في ذلك استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي واستقرار الميزان التجاري، كما أن سياسة سعر الصرف لها تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي<sup>3</sup>.

يعد سعر الصرف متغير نقدي بالأساس يؤثر على النمو من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمار والانتاجية. تشير تجربة دول أمريكا اللاتينية إلى أن احتواء العجز في ميزان المعاملات الجارية يأتي على رأس أولويات صانعي السياسات حيث كان سببا في حدوث العديد من أزمات العملات في دول المنطقة التي كان السبب الرئيسي فيها عدم ملائمة سياسات سعر الصرف المتبعة. لذا تُعد مرونة أسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية. ففي حالة حدوث صدمة خارجية فإن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمة بالتغير يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة للاقتصاد، كما أنه يُعد كذلك أقل تأثيرا على الضغوط التضخمية ويساعد على عدم تهديد الاستقرار المالي

تفيد الدراسات بأن العلاقة بين سياسة سعر الصرف والنمو طويل الأجل قد لا تكون واضحة مثل غيرها من السياسات الأخرى. فليس هناك دلائل تطبيقية مؤكدة تفيد بوجود مثل هذه العلاقة. فالدلائل النظرية تفيد بأن الإصلاحات التي تقلل من مستويات عدم اليقين فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف من شأنها توفير بيئة مواتية لتحقيق النمو. في هذا الإطار تسهم أسعار الصرف المثبتة في توفير بيئة محفزة للنمو، إلا أنها في المقابل تعجز عن امتصاص الصدمات الخارجية بالتالي تخلق سياسات حمائية وتؤدي إلى تشوهات سعرية وتتسبب في التوزيع غير الكفء للموارد الاقتصادية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Picek, O. (2017). The "Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index (No. 1702).

<sup>2</sup>Teixeira, J. R. (2014). Index of macroeconomic performance for a subset of countries: A Kaldorian analysis from the magic square approach focusing on Brazilian economy in the period 1997-2012. Panoeconomicus, 61(5), 527-542.

<sup>3</sup> Huyen, T. T. T. (2018). Exchange rate policy and macroeconomic stability in Vietnam. VNU Journal of Science: Economics and Business, 34(2).p02

<sup>4</sup> محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، (2018)، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص18

## 3.3 سياسات الاقتصاد الكلي ودورها في الأداء الاقتصادي

تمثل أهم القضايا الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق مستويات مرتفعة للتقدم والتطور الاقتصادي للمجتمعات والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ففي الدول المتقدمة تركز أهم القضايا الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي في المقام الأول المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي وكذا مواجهة التقلبات الاقتصادية ، أما في الدول النامية فان أهم القضايا لسياساتها الاقتصادية، السياسة النقدية التي تركز أساسا في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم ، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

إن الهدف من سياسات الاقتصاد الكلي بوجه عام هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه المجتمعي في الأجل الطويل على نحو منصف وقابل للاستمرار، وتؤثر سياسات الاقتصاد الكلي بوجه خاص على النمو والعمالة والتضخم وأسعار الفائدة والدين القومي وميزان المدفوعات، وتتمثل سياسات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تستخدم للتأثير على هذه المتغيرات هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وتتألف أدوات السياسة المالية من الإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية في حين تشمل أدوات السياسة النقدية سعر الفائدة والاحتياطي المطلوب والائتمان، أما سياسة سعر الصرف فتستهدف أساساً ميزان المدفوعات، وتترابط السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ترابطاً كبيراً<sup>2</sup>، حيث يعتبر إطار الاقتصاد الكلي مستقر إذا كان سياسة مالية مستقرة ووجود سياسة نقدية تتسم بتضخم منخفض ومستقر.<sup>3</sup>

إن سياسات الاقتصاد الكلي لها انعكاس مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي للبلد، مما يستلزم وضع السياسات الاقتصادية على النحو الأمثل<sup>4</sup>، حيث تعمل سياسات الاقتصاد الكلي على تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بشكل منصف ومستدام في اقتصاد أي بلد.<sup>5</sup>

تعمل السياسة النقدية على احتواء الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات المفردة في المستوى العام للأسعار، والسيطرة على التقلبات المفردة في معدلات التضخم والبطالة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> علاوي، محمد لحسن، & بوروشة، كريم. (2015). أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012. =The Impact of Monetary and Fiscal Policy on Foreign Direct Investment Flows in Algeria: Empirical Study for the Period 1990-2012. Ru'á Iqtisadiyah, 265(2453), 1-21.p34

<sup>2</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2012)، سياسات الاقتصاد الكلي من أجل بناء القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف سعياً إلى القضاء على الفقر، الأمم المتحدة- نيويورك

<sup>3</sup> Friti, Z. (2010). Stabilité-croissance et performance économique: quelle relation selon une revue de la littérature?. P 13

<sup>4</sup> Turnovsky, S. J. (1993). Macroeconomic policies, growth, and welfare in a stochastic economy. International Economic Review, 953-981. P 953

<sup>5</sup> Course, C. A. MACROECONOMIC STABILITY AND GROWTH MODEL, <https://mt10news.com/macroeconomic-stability-and-growth-model/>

<sup>6</sup> Gaffard, J. L. (2010). Politique monétaire, stabilité macroéconomique et changement structurel.

كما تلعب السياسة المالية دورا حيويا في الأنشطة الاقتصادية للدول النامية، وتحدث الاختلافات في الأنشطة الاقتصادية بين جميع البلدان بنسبة 30% تقريبا بسبب الاختلاف في نظام الإنفاق والإيرادات الحكومية (Blanchard, O., & Perotti, R. (2002)<sup>1</sup> ، فالسياسة المالية لها دور محوري في عملية النمو على المدى الطويل خاصة منذ ظهور نماذج النمو الداخلي، وأكدت دراسات على أن السياسة المالية محرك للنمو المتوازن.<sup>2</sup> ويمكن أن تكون السياسة المالية أداة فعالة لدعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل الأجل.<sup>3</sup>

ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية انخفض الناتج بشكل حاد في العديد من البلدان المتضررة، وبات استعادة النمو القوي أمر ضروري لمواجهة التحديات المالية، وفي هكذا أوضاع يمكن للسياسة المالية أن تقدم مساهمة مهمة لرفع النمو الاقتصادي، وتساعد على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي الذي هو شرط أساسي للنمو ، حيث يمكن للسياسات الضريبية والإنفاق تعزيز النمو من خلال تغيير حوافز العمل والاستثمار ، وتعزيز تراكم رأس المال البشري ، وتعزيز إجمالي إنتاجية العوامل<sup>4</sup> كما تضمن تحقيق نمط لتوزيع الدخل يستحسنه صناعات السياسات، ويكون مقبولا للمجتمع ككل وهي بذلك تساعد في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.<sup>5</sup>

وبالإشارة إلى الدراسات التجريبية التي تناولت سياسات الاقتصاد الكلي ودورها في الأداء الاقتصادي الكلي نجد دراسة (Keho, Y. (2010) الذي توصل إلى أن السياسة المالية لها تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، وبينت نتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك والاستثمار، كما توصل إلى أن الضرائب لا تعوق النمو الطويل الأجل، وأن الإيرادات الضريبية لها ارتباط إيجابي بالناتج المحلي الإجمالي.<sup>6</sup>

وتوصلت دراسة (Chimobi, O. P. (2009) إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام على الصحة والتعليم والدخل في نيجيريا، وأكد (Chimobi, O. P. أن الإنفاق العام يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي.<sup>7</sup>

وفي دراسة للخبير الاقتصادي (Ouattara, W. (2007) حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو المطبقة على بلدان الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (WAEMU) توصل إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين، وأظهرت اختبارات غرانجر أن النمو الاقتصادي والإنفاق العام يؤثران على بعضهما البعض.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output. the Quarterly Journal of economics, 117(4), 1329-1368.

<sup>2</sup> Benos, N. (2009). Fiscal policy and economic growth: empirical evidence from EU countries.

<sup>3</sup> Gupta, S. (2015). Fiscal Policy and Long-Term Growth. International Monetary Fund, Tokyo.p23

<sup>4</sup> Policy, F. (2014). IMF Policy Paper. International Monetary Fund, 15.

<sup>5</sup> Trade and Development Report, (2012), Policies for Inclusive and Balanced Growth (UNCTAD/TDR/2012), p163

<sup>6</sup> Keho, Y. (2010). Spending Cuts or Tax Adjustments: How Can UEMOA Countries Control Their Budget Deficits?. International Journal of Business and Economics, 9(3), 233.

<sup>7</sup> Chimobi, O. P. (2009). Government expenditure and national income: A causality test for Nigeria. European Journal of Economic and Political Studies, 2(2), 1-12.

<sup>8</sup> Ouattara, W. (2007). Dépenses publiques, corruption et croissance économique dans les pays de l'Union économique et monétaire Ouest Africaine (UEDMLOA): une analyse de la causalité au sens de granger.

وقد أظهر Kone, S (2000) تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مقال نشر في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCDEAO). حللت الدراسة الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية من خلال إجراءاتها بشأن النشاط الاقتصادي للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بالقيمة الحقيقية وبالقيمة الاسمية على المدى القصير والطويل، وباستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (ERM). توصل إلى أن السياسات النقدية والمالية من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي.<sup>1</sup>

و خلصت دراسة (Morley, B., & Perdakis, N. (2000)، إلى وجود أثر إيجابي طويل الأجل لإجمالي الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.<sup>2</sup> وبينت دراسة (Elbahnasawy, N. G. (2020) أن الضرائب تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير مصدر كبير للإيرادات لتمويل جهود التنمية، فهي تشجع إلى حد كبير إنشاء مؤسسات وأسواق فعالة، في البلدان المنخفضة الدخل تبلغ الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في الغالب حوالي 10 إلى 20%، في حين تبلغ حوالي 40% في البلدان المرتفعة الدخل، وأن إيرادات الضرائب في البلدان الغنية بموارد الهيدروكربونات أقل بكثير، وهذا قد ينجم عنه آثار سلبية على التنمية المؤسسية والنمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

وقد قام (Ali et al (2008) في دراستهم لبلدان جنوب شرق آسيا بتحليل آثار السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، تبين وجود أثر إيجابي لعرض النقود على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وأكدت الدراسة على أن السياسة المالية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ونتيجة لذلك فقد تبين أن السياسة النقدية تعزز النمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية.<sup>4</sup> كما يمكن أن تؤدي سوء إدارة السياسة النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أكبر في معدل نمو الإنتاج، وتؤثر بشكل خاص على مكونات الناتج المحلي مثل الاستثمار الخاص.

أوضحت نتائج (Arifin, A., et al (2017) أن السياسة المالية والنقدية تؤثر على معدل التضخم والنمو الاقتصادي ، و يعد التضخم والنمو الاقتصادي متغيرين أساسيين للحد من البطالة والفقير.<sup>5</sup> كما يجد (Jawadi, F., et al (2016) أدلة تدعم ضرورة التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية حتى بعد السيطرة على فترات عدم الاستقرار ، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية، ويعد ذلك أمر حاسم لصنع القرار الاقتصادي والسياسي.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Kone, S (2000). L'impact des politiques monétaire et budgétaire sur la croissance économique dans les pays de l'UEMOA, KonéS., NIS n°509 de décembre 2000.

<sup>2</sup> Morley, B., & Perdakis, N. (2000). Trade liberalisation, government expenditure and economic growth in Egypt. The Journal of Development Studies, 36(4), 38-54.

<sup>3</sup> Elbahnasawy, N. G. (2020). Democracy, political instability, and government tax effort in hydrocarbon-dependent countries. Resources Policy, 65, 101530. <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2019.101530>

<sup>4</sup> Ali, S., Irum, S., & Ali, A. (2008). Whether fiscal stance or monetary policy is effective for economic growth in case of South Asian Countries?. The Pakistan Development Review, 791-799.

<sup>5</sup> Arifin, A., Sugiyanto, F. X., Widodo, W., & Firmansyah, F. (2017). Macroeconomic Stability in Indonesia: Fiscal and Monetary Policies' Framework. Journal of Economic & Management Perspectives, 11(4), 341-350.

<sup>6</sup> Jawadi, F., Mallick, S. K., & Sousa, R. M. (2016). Fiscal and monetary policies in the BRICS: A panel VAR approach. Economic Modelling, 58, 535-542.

وتؤدي السياسات الاقتصادية الكلية المختلفة دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام في بلد ما، مما يبرئ بيئة للنمو الاقتصادي، حيث أن السياسة النقدية والمالية هي من العناصر الأساسية لتعزيز النمو المستدام في الاقتصاد، ويتوقف نجاح الاقتصاد في أداءه على الأنشطة المنسقة للسياسات النقدية والمالية، ويؤدي غياب هذا التنسيق إلى ضعف الأداء الاقتصادي الكلي.<sup>1</sup>

قد ينشأ عدم الاستقرار الاقتصادي بشكل أساسي عن سياسات الاقتصاد الكلي التي تم تنفيذها في كل بلد، لأن سياسة الاقتصاد الكلي المشوهة قد تترجم إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الصرف الحقيقية غير المتوازنة والعجز المالي غير المستدام، هذه السياسات الاقتصادية غير متناسقة بشكل مناسب بسبب تأثيرها على الأزمات المالية وتعديلات القوة التي تنعكس في التغيرات الضخمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض متوسط النمو.

تدعم العديد من الأوراق هذه الفرضية، مثل Blanchard and Simon (2002)<sup>2</sup> و Martin and Rowthorn (2004)<sup>3</sup> غير أن Acemoglu et al (2003)<sup>4</sup> لم يسلّموا بهذه الفرضية، وشددوا على أن سياسات الاقتصاد الكلي السيئة تعكس في الواقع عوامل مؤسسية، وسيكون هذا هو المصدر النهائي لعدم الاستقرار الاقتصادي، والتفسير المحتمل لفرضية Acemoglu هو أن البلدان ذات البيئة المؤسسية السيئة ليس لديها القوة التي تمكنها من ضمان النظام في اقتصاد السوق، وهذا ما ينعكس سلباً على سياسات الاقتصاد الكلي، وتدعم الأدلة المذكورة أعلاه أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، لذا من الضروري وضع سياسات اقتصادية فعالة، للحد من التقلبات الاقتصادية ومواجهة الصدمات المحتملة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Chowdhury, L. S., & Afzal, M. N. I. (2015). The Effectiveness of Monetary Policy and Fiscal Policy in Bangladesh. *The Journal of Applied Business and Economics*, 17(1), 78-85, p78

<sup>2</sup> Blanchard, O., & Simon, J. (2001). The long and large decline in US output volatility. *Brookings papers on economic activity*, 2001(1), 135-174.

<sup>3</sup> Martin, W. E., & Rowthorn, B. (2004). Will stability last?.

<sup>4</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.

<sup>5</sup> Thorbecke, E., & Pangestu, M. (1998). The institutional foundations of macroeconomic stability: Indonesia versus Nigeria. In *The Institutional Foundations of East Asian Economic Development* (pp. 106-143). Palgrave Macmillan, London.

## 4.3 السياسة الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية

السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية هي واحدة من الأدوات الرئيسية المتاحة للسلطات العامة للتدخل والتأثير على الاقتصاد الحقيقي، وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة (التي بدأت في عام 2008) أهمية التدخل الحكومي لتحقيق الاستقرار والحد من التأثير السلبي على الاقتصاد، وفي الاقتصادات النامية دعا صندوق النقد الدولي إلى التحفيز المالي إلى جانب تيسير السياسات النقدية استجابة للانكماش العالمي.<sup>1</sup>

وتحظى السياسات الاقتصادية في البلدان النامية عموماً بأدوار بارزة في السعي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، لكن الفعالية النسبية لهذه السياسات كانت نقاشاً جاداً بين الكينزيين والنقديين، حيث يعتقد خبراء النقد أن السياسة النقدية أقوى من السياسة المالية، في حين يعتقد الكينزيون أن السياسة المالية لها تأثير أكبر على النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصادات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي، ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، مثل معدل الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد لا يذكر في بعض الحالات، وإن الاعتماد كله ينصب على نسبي الاحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى، وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي و تحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وأهم هذه الأسباب:

1/ نقص أو ضيق الأسواق المالية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل بالأوراق التجارية والأوراق المالية، وقلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية ناهيك عن عدم انتشار الشركات المساهمة وضعف الوعي المالي والمصرفي وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في شكل أسهم وسندات، بالإضافة إلى عدم توفر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتبرئ لها درجة عالية من السيولة وانتعاش السوق.

2/ تنتمي الكثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي كمناطق الأورو والدولار الأمريكي وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بقيمة العملة الأجنبية كما يخضع التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية في البلد المتبوع، لذلك تتضاءل سيطرة السلطات النقدية الوطنية على بعض الشؤون النقدية.

3/ ضآلة مرونة الاستثمار لتغير سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم انخفاض كبير وهو ما تحول دونه عدة اعتبارات هيكلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ly, M. (2011). *Essays on Fiscal Policy Effects in Developing Countries* (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand).p08

<sup>2</sup> Bokreta, K., & Benanaya, D. (2016). The fiscal-monetary policy and economic growth in Algeria: VECM approach. *International Journal of Social, Behavioral, Educational*.p01

<sup>3</sup> أماني الحاج محمد نصر، المهدي موسى الطاهر موسى، (2015)، فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة (1990-2012)، University of Bakht Alruda.

وترتبط في العادة أهداف السياسات النقدية في البلدان النامية بمراقبة النقد والائتمان، وتثبيت الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر الكثيرون أن استقرار الأسعار هو أهم هدف من أهداف السياسات النقدية في البلدان الأقل نمواً، حيث يفترض أنها تعاني من التضخم، وتعتبر السياسات النقدية أكثر فعالية من السياسات المالية في التعامل مع التضخم، ولا يعتبر الارتفاع في الأسعار (أي ما بين 5 في المائة و10 في المائة مثلاً) تأثير سلبي على الاقتصاد، والواقع أنه في الاقتصادات النامية ينبغي أن يواكب معدل نمو المعروض من النقد معدل نمو الناتج لتجنب الضغوط الانكماشية، كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار بين 5 و10 في المائة إلى زيادة مستوى الربح والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، وبهذه الطريقة يجادل البعض بأن السياسة النقدية يمكن أن تمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، حيث أن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، قد يمكن السلطات من تحقيق هدف آخر المتمثل في العمالة الكاملة، وفي كثير من البلدان النامية برز وجود البطالة والعمالة الغير الكاملة خاصة في القطاع الزراعي كمشكلة رئيسية، حيث يعتبر الاستخدام الأفضل للموارد أمراً ضرورياً لتعزيز مستوى المعيشة وتحقيق المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية.<sup>1</sup>

كما تم تركيز الكثير من النقاش الدائر حول السياسة المالية على حاجة البلدان النامية لاعتماد سياسة مالية مشددة، ووفقاً للرأي السائد، يجب على الدول النامية تجنب العجز المالي لأنه يؤدي إلى عزوف الاستثمار الخاص وإلى فقدان ثقة المستثمر وهذا عامل قد يسبب التضخم، ومن جهة أخرى تشدد النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية على أن السياسة المالية أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي.

إلا أن الذين يؤمنون بفعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة، يعترفون أن البلدان النامية تواجه عواقب مهمة نتيجة الاعتماد على السياسة المالية خلال فترات التراجع الاقتصادي (وهو عندما يتعين عليها زيادة الإنفاق مما يزيد العجز). تجد العديد من الحكومات أنه من الصعب أم من المكلف اقتراض الأموال الضرورية لتمويل الإنفاق الحكومي، فيما تتعرض البلدان التي باستطاعتها الاقتراض إلى خطر تكبد أعباء دين مفرطة قد يصعب إعادة تسديدها في المستقبل خاصة عندما لا يتم استثمار هذه الأموال على نحو صحيح.<sup>2</sup>

كما أن الإنفاق الحكومي المرتفع والمتزايد في البلدان النامية متعددة وذلك بسبب تدني دخل الفرد وارتفاع معدل الفقر، فالبلدان النامية إلى حاجة ماسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وهذا ما يضع عليها عبئاً قوياً على السياسة الاقتصادية لضمان النمو الاقتصادي السريع، مع ضعف المؤسسات في تعبئة وتوجيه المدخرات، فإن دور الدولة أمر حاسم في تسخير الموارد لأغراض التنمية، ومع ضعف الجهاز التنظيمي وآليات السوق تلعب الدولة دوراً مهماً، بل مهماً، في تخصيص صناديق الاستثمار وبرامج مكافحة الفقر ومراقبة الأسعار وما شابه ذلك.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ghatak, S. (1995). Monetary policies in developing countries. In Monetary Economics in Developing Countries (pp. 143-156). Palgrave, London.p143

<sup>2</sup> شاري سبيغل، (2007)، مذكرات السياسات المتعلقة الاستراتيجيات الانمائية الوطنية السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة- جامعة كولومبيا، نيويورك ص13

<sup>3</sup> Jha, R. (2007). Fiscal policy in developing countries: a synoptic view.p3



يرى (Heady, C. (2001). أن معظم البلدان النامية تعاني من عدم وجود سياسة مالية سليمة، بالإضافة إلى عدم التحكم في الموارد المتاحة للحكومة، لأن القواعد الضريبية صغيرة، وإدارة الضرائب ضعيفة والتهرب الضريبي متفشي.<sup>1</sup>

وأصبح من الواضح أن العديد من البلدان النامية، تواجه مشاكل كبيرة ناشئة عن تزايد وتيرة الصدمات الخارجية، والتي لها آثار مباشرة على القطاع المالي، خاصة في البلدان ذات النظم الضريبية المتخلفة التي تعتمد على فرض الضرائب على التجارة الدولية، لذلك فإن شدة الصدمات الخارجية وعدم إمكانية التنبؤ بها يطرحان مشاكل حاسمة في صياغة وتنفيذ السياسة المالية في هذه البلدان، وبشكل انخفاض مستوى المدخرات المحلية عقب حرجة في عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية، والمدخرات منخفضة لأسباب متنوعة: عدم كفاية معدلات العائد على رأس المال وغياب الأسواق المالية والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد للتعويض عن المخاطر التي تنطوي عليها عادة أنشطة الادخار والاستثمار، وقد لا تكون الحوافز الضريبية التقليدية المصممة لزيادة الادخار المحلي<sup>2</sup>

كما يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف في الاقتصادات النامية المنفتحة، من أهم الأهداف المرجوة من السياسة الاقتصادية، وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن الاختلال قد يؤدي إلى تخفيض الأداء الاقتصادي ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رأس المال، وبالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية، ويعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي حيث أن تصحيحه يتطلب سياسات لإدارة الطلب وكذلك بعض التعديل الهيكلي.

إن الدراسات المتوفرة تشير إلى قوة العلاقة ما بين سلوك سعر الصرف الحقيقي والأداء الاقتصادي، وقد أثبتت هذه الدراسات أن تذبذب سعر الصرف أثر سلبا على النمو في دول أمريكا اللاتينية، بينما أدى استقراره إلى انتعاش اقتصاديات جنوب شرق آسيا قبل حدوث الأزمة فيها، كما أن وجود اختلال كبير في بعض الدول الأفريقية أثر سلبا على القطاع الزراعي وأدى إلى انخفاض إنتاج الغذاء فيها.<sup>3</sup> ولا تزال تقلبات أسعار الصرف تثير قلق الحكومات في الدول النامية بسبب تزايد العلاقة بين الرفاه الاقتصادي للمواطنين ومستوى القدرة التنافسية العالمية للبلد، وأن التقليل من تقلب أسعار الصرف مهم بشكل خاص للاقتصادات النامية ذات النظم المالية الهشة والضعيفة في مواجهة الصدمات الخارجية.<sup>4</sup> حيث تؤثر تقلبات أسعار الصرف على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الصادرات، ونمو العمالة، والتضخم، والاستثمار، والنمو الاقتصادي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Heady, C. (2001). Taxation policy in low-income countries (No. 2001/81). WIDER Discussion Papers//World Institute for Development Economics (UNU-WIDER). P 14

<sup>2</sup> Bléjer, M. I., & Chu, K. Y. (Eds.). (1989). Fiscal policy, stabilization, and growth in developing countries. International monetary fund.

<sup>3</sup> عيسى محمد الغزالي، (2003)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 27

<sup>4</sup> Dickson, O. O. (2012). Exchange rate volatility and economic growth in Nigeria. Mediterranean Journal of Social Sciences, 3(3), 399-399.

<sup>5</sup> Alagidede, P., & Ibrahim, M. (2017). On the causes and effects of exchange rate volatility on economic growth: Evidence from Ghana. Journal of African Business, 18(2), 169-193.

## خاتمة الفصل:

تتفق أغلب الدراسات والأدبيات النظرية على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث يعد من العوامل الرئيسية من أجل النهوض باقتصاد البلد، ويمثل الاستقرار الاقتصادي الكلي المرتبط أساسا في غياب التقلبات المفرطة في النشاط الاقتصادي وغياب الأزمات المالية والاقتصادية عاملا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع الأداء الاقتصادي الكلي.

تساهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي المتعلقة بالنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض الدين العام والعجز المالي في رفع الأداء الاقتصادي الكلي للدول ، حيث أن الاقتصاد الذي يعاني من فترات ركود ومتكررة ، أو تضخم مرتفع ، أو أزمات مالية متكررة يعتبر غير مستقر اقتصاديا.

وتشكل السياسات الاقتصادية المالية والنقدية أداة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في البلد، فإن ذلك يمثل دعما قويا للسياسات التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهداف النمو والتنمية، ورفع المستوى المعيشي ، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد القومي في إطار التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة وحسن إدارة الاقتصاد هي بالفعل عنصر أساسي لخلق بيئة مواتية لنمو الإنتاج والعمالة، وأنه "ينبغي للسياسات النقدية والمالية وسياسات أسعار الصرف أن تضمن ظروفًا اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ".

# الفصل الثاني: الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

## مقدمة الفصل

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا الهامة التي استحوذت على تفكير العديد من الباحثين الاقتصاديين والمحللين السياسيين بالإضافة إلى الاهتمام الواسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية، فقد أصبح الاستقرار السياسي ضرورة حتمية لتقدم الدول والمجتمعات.

و يعد الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم تعقيداً وغموضاً، فهو مفهوم معياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى، و تكمن أهمية الاستقرار السياسي في كونه مطلب تسعى إليه جميع الأمم والشعوب، لأنه يوفر البيئة الضرورية للأمن والاستقرار في البلد من أجل تحقيق النمو والتنمية وتحقيق الازدهار ورفي البلدان، و مهما كانت طبيعة النظام السياسي القائم في البلد فإن القاسم المشترك هو أمل السلطة أو النظام الحاكم أن يكون حكمه مستقراً من أجل الاستمرار، والعمل على توفير المناخ المناسب للتداول السلمي على السلطة بين مختلف القوى السياسية، و خلق جو من الحرية في العمل السياسي.

و يكمن الاستقرار السياسي في مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات والنزاعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وذلك من خلال تجسيد نظام الحكم لتدابير سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية من أجل بسط الأمن والاستقرار في البلد من جهة، والسعي لتحقيق نتائج اقتصادية من جهة أخرى وفي هذا الشأن سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الاستقرار السياسي وإبراز مؤشراتته و التطرق إلى محددات الاستقرار السياسي وعلاقته بالأداء الاقتصادي الكلي

كما سنتطرق إلى المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي وذلك من خلال تحديد مفهوم المؤسسات وأصنافها، والتطرق إلى المؤسسات السياسية وعلاقتها بالنمو والأداء الاقتصادي الكلي.

ليختتم الفصل بمقاربة نظرية حول النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته، بالإضافة إلى طرق قياسه وتقديره، والتطرق إلى نماذج النمو الداخلي والنظرية المؤسسية المفسرة للنمو الاقتصادي والتي تخدم موضوع دراستنا.

## 1. التحليل النظري للاستقرار السياسي

## 1.1 الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي أمر تسعى إليه جميع الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضرورية المناسبة لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار،<sup>1</sup> ويختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، فالبعض يرى أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي.<sup>2</sup>

كما أن الاستقرار السياسي هو حالة نوعية للتنمية، تُعرّف على أنها النظام العام الذي يسيطر على نظام العلاقات والعلاقات التي تنعكس على المجتمع وتتابع الأهداف والقيم وسبل تحقيقها وبالتالي، فإن الاستقرار هو قدرة أصحاب المصلحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على مقاومة التأثيرات الداخلية والخارجية التي تعطل النظام، وبهذا المعنى يُنظر إلى الاستقرار على أنه أهم آلية لدعم حياة وتطور النظام الاجتماعي في البلد، ويمكن تصور محتوى مفهوم "الاستقرار" على النحو التالي: الاستقرار هو الحزم والاتساق، وقدرة النظام في الحفاظ على الوظيفة الغير القابلة للتغيير من هيكله وتوازنه، وفي العلوم السياسية يمكن تصنيف طبيعة الاستقرار السياسي على النحو التالي:

يفهم الاستقرار السياسي على أنه غياب العنف والتهديد الحقيقي، مع وجود إمكانيات الدولة للقضاء عليه.

الاستقرار السياسي وظيفة من وظائف الحكومة على المدى الطويل، ويكون ذلك على أساس الخبرة والتكيف مع متغيرات الواقع، إذ لا يمكننا تفسير الانتقال من الاستقرار إلى عدم الاستقرار إلا بإسقاط الحكومة.

ويفهم الاستقرار السياسي على أنه وجود نظام دستوري باعتباره عامل للاستقرار في البلدان الديمقراطية، ويكون الاستقرار عند تولى السلطة بطرق مشروعة، بالإضافة إلى ذلك يفهم الاستقرار السياسي من خلال غياب التغيرات الهيكلية في النظام السياسي.<sup>3</sup>

ويوجد هناك اتجاه آخر لبعض الأدباء والباحثين بحيث يعرفون الاستقرار السياسي على أنه مركزا لاستقرار النظام السياسي ككل، وذلك باعتباره الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والهيكل الرسمية مع الأدوار والهيكل الغير الرسمية داخل النظام السياسي، وكلما اتسعت الفجوة بين الشقين الرسمي والغير الرسمي للنظام زاد عدم الاستقرار السياسي،

<sup>1</sup> يوسف، حسن يوسف، (2016)، أيدلوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، ص 46

<sup>2</sup> إسماعيل، بو قنور. (2013). التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية. 1-39، (1750) Dafātir al-Siyāsah wa-al-Qānūn، ص

<sup>3</sup> Sidamor, Z., Lemtaouch, L., & Bensouici, H. (2016). The Economic Consequences of the Political Instability in Arab Region. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 219, 694-699.

وبهذا المعنى يصبح الاستقرار السياسي مقترنا بالتزام النظام بالأسس الدستورية التي تكفل لكافة الأفراد والجماعات ممارسة حقوقها والتمتع بحرياتها السياسية دون ضغط، وهناك اتجاه آخر يرى أن الاستقرار السياسي يقوم على المؤسسات، بحيث تكون مؤسسات النظام قادرة على إدارة وتسوية النزاعات المحتملة، حيث أن المؤسسات الرسمية والغير الرسمية التي ترسم القوانين، دساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق المؤسسات للوصول لحالة الاستقرار، وأن الاستقرار السياسي يعكس قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع<sup>1</sup>.

تاريخياً كان التعريف المقبول على نطاق واسع للاستقرار السياسي في العلوم السياسية هو تعريف (Lipset (1959)، الذي عرّفه بأنه استمرار أنواع معينة من الأنظمة السياسية، والتعريف الثاني يتعلق بشرعية النظام السياسي.

فحسب (Lipset (1959) تكون الدولة مستقرة سياسياً إذا كانت هناك ديمقراطية، أو ديكتاتورية لمدة 25 عاماً، ومن شأن هذا التعريف أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن بعض البلدان (مثل إيطاليا وبلجيكا)، التي شهدت تغييرات كبيرة ومتكررة في الحكومة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ستعتبر مستقرة سياسياً لأنها ظلت ديمقراطية طوال الفترة<sup>2</sup>.

والإتجاه العام في كتابات الاستقرار السياسي حسب (Ake, C. (1975) هو تحديد بعض أشكال السلوك السياسي، مثل التغييرات المتكررة في الحكومة، كحالات عدم الاستقرار السياسي، وكقاعدة فإنها لا تعكس أي إدراك لحقيقة أن وصف هذه الأشكال من السلوك الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وأن الطريقة المعتادة لقياس الاستقرار السياسي هي النظر في حدوث أنواع معينة من الأعمال السياسية، مثل الانقلابات العسكرية، والعنف السياسي، والأزمات الدستورية، والفساد في المناصب العليا، واغتيال القادة السياسيين، كون هذه المظاهر تؤدي إلى زعزعة استقرار البلد<sup>3</sup>.

ووفقاً لـ (Sanders, J.R. (1981) يمكن اعتبار النظام السياسي على أنه "أكثر" أو "أقل" استقراراً من خلال مقارنته بأنظمة أخرى أو مع نفسه خلال فترات زمنية مختلفة، وذهب Sanders, J.R إلى القول بأن الثورات هي علامة على عدم الاستقرار السياسي لأنها قد تكون ناجمة عن السخط الاجتماعي<sup>4</sup>.

وأوضح (Dowding, K. M., & Kimber, R. (1983)، أن الاستقرار السياسي يشير إلى غياب العنف وبقاء الحكومة لفترة أطول مع استقرار للنظام والمؤسسات وغياب التغيير الهيكلي<sup>5</sup>، وأكد (Sharma, B. K. (1989) على ضرورة تصنيف الاستقرار السياسي إلى خمس أبعاد: البعد الأول أن "الاستقرار السياسي هو غياب الصراع والسلوك العنيف، والثاني طول عمر الحكومة / مدتها، والثالث وجود نظام دستوري شرعي، ويتمثل البعد الرابع غياب التغيير الهيكلي حيث ينظر

<sup>1</sup> شيماء معي الدين محمود، (2015)، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا)، دار النشر المكتبة العربي للمعارف، ص 48-49.

<sup>2</sup> Lipset, S. M. (1959). Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy. *American political science review*, 53(1), 69-105.

<sup>3</sup> Ake, C. (1975). A definition of political stability. *Comparative Politics*, 7(2), 271-283.

<sup>4</sup> Sanders, J.R. (1981), "Case study methodology: a critique case study methodology in education evaluation", *Proceedings of the Minnesota Evaluation Conference*, Minnesota Research and Evaluation Centre, Minneapolis.

<sup>5</sup> Dowding, K. M., & Kimber, R. (1983). The meaning and use of 'political stability'. *European Journal of Political Research*, 11(3), 229-243.

إلى النظام على أنه مستقر إذا كان قادراً على تجنب التغييرات في بنيته الأساسية على مر السنين وأن الاستمرارية شكل يميز الأنظمة السياسية المستقرة.<sup>1</sup>

وقد بينت دراسة Barro, R. J. (1991) أن عدم الاستقرار السياسي ناتج عن متغيرين، الأول يتمثل في الثورات والانقلابات التي تحدث في البلد والثاني يتمثل في الاغتيالات السياسية مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة<sup>2</sup>، وعرف الاستقرار السياسي في وقت سابق على أنه بعض الأفعال السياسية التي من شأنها أن تززع الاستقرار نتيجة الأفعال السياسية التي عادة ما تكون في شكل اغتيالات سياسية وانقلابات وتغييرات متكررة في السلطة التنفيذية للدولة.

ووفقاً لـ Fosu, A. K. (1992) فإن عدم الاستقرار السياسي ناتج عن عدم استقرار الحكومات والأنظمة والمجتمعات داخل الدولة، ويكون ذلك من خلال الإطاحة بالنظام بالقوة أو إخضاع السلطات القائمة إلى احتمال كبير للإبعاد غير الطوعي (لا إرادي)، وينبع هذا من خلال الانقلابات الناجحة أو غير ذلك، والتي تكون في العادة من قبل الجيش، بالإضافة إلى المؤامرات والانقلابات على السلطة.<sup>3</sup>

أشارت دراسة Mauro, P. (1995) إلى أن إيطاليا شهدت أكثر من خمسين تغييراً في الحكومة بين عامي 1945 و 1995، وظلت البلاد مستقرة نسبياً من الناحية السياسية خلال هذه الفترة، ومع ذلك تعد إيطاليا إحدى الدول المتقدمة في العالم.<sup>4</sup> وفي دراسة لـ Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). تقدم "عدم الاستقرار السياسي" على أنه الميل للتغيير في السلطة التنفيذية، إما بطرق "دستورية" أو "غير دستورية".<sup>5</sup>

ووفقاً لـ Alesina, A., & Perotti, R. (1996) يعتبر عدم الاستقرار السياسي مفهوماً معقداً ويغطي واقعين مختلفين، يتمثل الأول في التغييرات في السلطة السياسية من خلال العنف، والثاني في التغييرات المنتظمة في الإجراءات القانونية الواجبة، كما يمكن النظر إلى عدم الاستقرار السياسي بطريقتين، الأولى تنجم عن عدم الاستقرار في الجهاز التنفيذي، أما الثانية فتنتج عن الاضطرابات الاجتماعية والعنف السياسي.

يعرف النهج الأول عدم الاستقرار السياسي بـ "الميل إلى التغييرات الحكومية" ويمكن أن تكون هذه التغييرات "دستورية"، أي أن تتم في إطار القانون، أو "غير دستورية"، أي أنها يمكن أن تكون من خلال الانقلابات، والفكرة الأساسية هي أن الميل الكبير في التغييرات التنفيذية يرتبط بعدم اليقين السياسي مما قد يهدد حقوق الملكية، حيث أن حدوث تغيير في الجهاز التنفيذي يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

<sup>1</sup> Sharma, B. K. (1989). Political instability in India. Mittal Publications.p11

<sup>2</sup> Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. The quarterly journal of economics, 106(2), 407-443.DOI/<https://doi.org/10.2307/2937943>

<sup>3</sup> Fosu, A. K. (1992). Political instability and economic growth: evidence from Sub-Saharan Africa. Economic Development and Cultural Change, 40(4), 829-841.

<sup>4</sup> Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The quarterly journal of economics, 110(3), 681-712, p689

<sup>5</sup> Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. Journal of Economic growth, 1(2), 189-211.

أما النهج الثاني لا يركز بشكل مباشر على التغييرات التنفيذية، بل على الاضطرابات الاجتماعية، حيث ينجم عدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي نتيجة لعوامل اقتصادية (مثل التضخم والنمو والاستثمار وما إلى ذلك) فهي مؤشرات محددة للاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي.<sup>1</sup>

إن عدم الاستقرار السياسي هو الخطر المتصور لزعة الاستقرار أو الإطاحة بالنظام بوسائل غير دستورية واحتمالية التهديدات العنيفة ضد الحكومات التي تشمل العناصر التالية: الانقلابات العسكرية والتوترات السياسية والحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية والتوترات العرقية والعنف السياسي وعدم القدرة على التنبؤ بتغييرات في المؤسسات والقواعد، بما في ذلك العنف من قبل الجماعات الوطنية، ويرى (De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996). أن عدم الاستقرار السياسي على أنه الاضطرابات الاجتماعية السائدة في البلد.<sup>2</sup>

ووفقاً لـ (Sönmez, S. F. (1998) يرى أن عدم الاستقرار السياسي على أنه مجموعة الاضطرابات السياسية والاجتماعية لبلد ما يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية، و أعمال شغب ومظاهرات عامة.<sup>3</sup>

في حين يرى (Paldam, M. (1998) أن الاستقرار السياسي يكون وفقاً للأبعاد الأربعة للاستقرار السياسي وهي وجود حكومة مستقرة ووجود نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخليان، بالإضافة إلى الاستقرار على المستوى الخارجي.<sup>4</sup>

ووفقاً للنظريات السياسية لماكس فيبر Max Weber، فإن الاستقرار السياسي يعتمد على الاستخدام المشروع للحكومة لوسائل السلطة العامة، وإذا لم تتمكن الحكومة من ضمان الخدمات الأساسية التي توفرها للناس، مثل الأمن وإمكانية الحصول على الغذاء والمأوى، فإنها تفقد القدرة على إنفاذ القوانين وبالتالي عدم الاستقرار السياسي<sup>5</sup>، هذا ويرتبط عدم الاستقرار السياسي بمفهوم الدولة الفاشلة<sup>6</sup>، وأن عدم الاستقرار السياسي يكون نتيجة للأحداث أو التطورات التي تشكل تهديداً خطيراً لمؤسسات الدولة أو للنظام السياسي القائم في البلد.<sup>7</sup>

يعرف (Kaufmann, D., et al (2009) الاستقرار السياسي على أنه تصورات حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب فهو مؤشر مركب يحوي على

<sup>1</sup> Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. *European economic review*, 40(6), 1203-1228.

<sup>2</sup> De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996). New evidence on the relationship between democracy and economic growth. *Public Choice*, 86(1-2), 175-198.

<sup>3</sup> Sönmez, S. F. (1998). Tourism, terrorism, and political instability. *Annals of Tourism Research*, 25(2), 416-456.

<sup>4</sup> Paldam, M. (1998). Does economic growth lead to political stability?. In *The Political Dimension of Economic Growth* (pp. 171-190). Palgrave Macmillan, London.

<sup>5</sup> Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017). Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression. *Economic Modelling*, 64, 610-625.

<sup>6</sup> Mommsen, W. J. (1992). *The political and social theory of Max Weber: Collected essays*. University of Chicago Press.

<sup>7</sup> The Economist, (2009). Manning barricades., (Retrieved from), [http://graphics.eiu.com/specialReport/manning\\_the\\_barricades.pdf](http://graphics.eiu.com/specialReport/manning_the_barricades.pdf)



عدة متغيرات قد تمس بأمن واستقرار البلد وتشمل التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، والتوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، والانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية<sup>1</sup>،

وحسب Ingram, H., et al (2013) يكون عدم الاستقرار السياسي ناتج في عن إسقاط الحكومة، أو سيطرة الفصائل العسكرية في أعقاب الانقلاب على الحكم، كما يرى أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى الحالة التي تكون فيها شروط الحكم وسلطة القانون قد طُعن في شرعيتها السياسية من قبل عناصر وجماعات تعمل من خارج دائرة العمليات العادية للنظام السياسي القائم في البلد<sup>2</sup>

وتركز معظم الدراسات الحديثة على عدم الاستقرار السياسي بدلا من الاستقرار<sup>3</sup>، وتم تحديد عدم الاستقرار السياسي من قبل Adefeso, H. (2018) على أنه تغيير في النظام السياسي القائم أو تحد له<sup>4</sup>، حيث يشير عدم الاستقرار السياسي ، إلى عدم استقرار الحكومات والأنظمة والمجتمعات السياسية داخل البلد، وأن عدم الاستقرار السياسي عادة ينطوي على انحرافات عن بعض أنماط السلوك المعتاد والمقبول، وبالتالي يمكن وصف الوضع السياسي في بلد ما بأنه غير مستقر إذا كان مختلفا تماما عن المواقف أو عن الأوضاع السابقة.<sup>5</sup>

وفي دراسة لـ Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018) فإن عدم الاستقرار السياسي يكون من خلال التوترات الاجتماعية والسياسية ، والاحتجاجات والعصيان المدني والتي تعتبر تهديدا للسلطة السياسية للحكومة، وهكذا يقاس عدم الاستقرار السياسي بعدد الأحداث السياسية العنيفة ، على سبيل المثال ، أعمال الشغب ، الإضرابات ، الانقلابات أو الاغتيالات السياسية.<sup>6</sup>

وتشير دراسة لـ Dalyop, G. T. (2019) إلى أن عدم الاستقرار السياسي هو وضع يؤدي إلى خلق بيئة اجتماعية وسياسية هشة<sup>7</sup> فيما أشار Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019) أن الأنظمة السياسية التي تشجع على إجراء الانتخابات، وتتيح للمواطنين مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم والمشاركة السياسية من المرجح أن تعزز الاستقرار السياسي، وفي الغالب ما تُعاني الحكومات الاستبدادية من الاحتجاجات والأعمال المزعزعة للاستقرار السياسي.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2009). Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators 1996-2008. The World Bank.

<sup>2</sup> Ingram, H., Tabari, S., & Watthanakhomprathip, W. (2013). The impact of political instability on tourism: case of Thailand. *Worldwide hospitality and tourism themes*, 5(1), 92-103.

<sup>3</sup> Op Cite: Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017).

<sup>4</sup> Adefeso, H. (2018). Corruption, Political Instability and Development Nexus in Africa: A Call for Sequential Policies Reforms.

<sup>5</sup> Mbaku, J. M. (1988). Political instability and economic development in Sub-Saharan Africa: Some recent evidence. *The Review of Black Political Economy*, 17(1), 89.

<sup>6</sup> Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). DEMOCRACY, POLITICAL STABILITY AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM MENA COUNTRIES. *Business and Management*, 10(4).

<sup>7</sup> Dalyop, G. T. (2019). Political instability and economic growth in Africa. *International Journal of Economic Policy Studies*, 13(1), 217-257.

<sup>8</sup> Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019). Determinants of political instability across Arab Spring countries. *Mediterranean Politics*, 24(2), 196-217.

## 2.1 العوامل المحددة لعدم الاستقرار السياسي: Determinants of Political Instability

### 1.2.1 الفوارق الاقتصادية Economic Inequality

من المهم الإشارة إلى أن السلطة الممنوحة للحكومة تؤثر على قادة بعض البلدان لإجراء تغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمصالحهم الشخصية ، وليس لأهمهم، ومن شأن هذا السلوك المعادي للمجتمع أن يضر بالأداء الاقتصادي ومن هنا نشأت الفوارق الاقتصادية، حيث مع التوزيع المستقطب والغير المتكافئ للموارد الوطنية<sup>1</sup>، سيخلق عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مثل الاحتجاجات التي تتميز بالعنف والاضطرابات والانقلابات" وإلى ما ذلك، حيث يؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى تثبيط الاستثمار ويكون ذلك وفقا لجانبين: أولاً، يخلق عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة السياسية والقانونية، وثانياً يعطل أنشطة السوق وعلاقات العمل ، مع التأثير السلبي والمباشر على الإنتاجية<sup>2</sup>

### 2.2.1 الدخل Income

بالإشارة إلى دراسة (Blanco and Grier (2009)، الذين يرون أن الأداء الاقتصادي الكلي الضعيف يسبب في الأساس عدم الاستقرار السياسي وهذا يعود لسببين رئيسيين ، الأول هو أن انخفاض مستوى الدخل يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للفرد مما يؤدي به إلى الانتفاضة أو الثورة أو الاحتجاج وبالتالي حدوث فوضى وعدم استقرار، والسبب الثاني هو أن الحرمان والفقر يزداد بسبب البيئة الاقتصادية السيئة التي تغذي الأزمة السياسية والاضطرابات، خاصة عندما تكون الحكومة غير قادرة على إدارة الاقتصاد بشكل كفى<sup>3</sup>، بالإضافة إلى ذلك ، يظهر (Blomberg and Hess (2002) إلى أن الركود الاقتصادي يمكن أن يوفر شرارة لزيادة احتمالات حدوث نزاعات داخلية وخارجية ، مما يزيد بدوره من احتمال حدوث حالات الركود وهذه الديناميكية توجي بوجود بيئة تشبه مصيدة الفقر<sup>4</sup>

### 3.2.1 التضخم: Inflation

من عوامل الاقتصاد الكلي المحتملة والتي لها تأثير على استقرار الحكومة أو عدم استقرارها، معدلات التضخم في بلد ما، فقد أظهرت عدة دراسات في هذا الشأن التأثير المتبادل ونذكر على سبيل المثال :

(Cukierman, Edwards, and Tabellini (1992) في دراستهم Seigniorage and Political Instability، أن الحكومات الضعيفة سياسياً من المرجح جداً أن يكون لها معدلات تضخم مرتفعة، وأن عدم الاستقرار السياسي يساهم بشكل كبير

<sup>1</sup> Andriamahery, A., & Zhou, J. (2018). The Impact of Political Instability on Madagascar Vanilla Exports. Open Journal of Social Sciences, 6(04), 27-38 . <https://doi.org/10.4236/jss.2018.64003>, p29

<sup>2</sup> Roberto, P. (1996) Growth, Income Distribution, and Democracy: What the Data Say. Journal of Economic Growth, 1, 149-187. <https://doi.org/10.1007/BF00138861>, p4

<sup>3</sup> Blanco, L. and Grier, R. (2009) Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America. Journal of Developmental Studies , 45, 76-95. <https://doi.org/10.1080/00220380802264788>

<sup>4</sup> Blomberg, S. B., & Hess, G. D. (2002). The temporal links between conflict and economic activity. Journal of Conflict Resolution, 46(1), 74-90. <https://doi.org/10.1177/0022002702046001005>

في تفسير الاختلالات الاقتصادية<sup>1</sup>، وأظهرت دراسة Paldam (1987) العلاقة بين التضخم وعدم الاستقرار السياسي في ثمانية بلدان من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي وفنزويلا)، أن هذه العلاقة تكون في اتجاهين، وذلك من خلال أن الناس يحملون الحكومات المسؤولة عن النتائج الاقتصادية، وترتبط السببية من السياسة إلى التضخم بالدرجة الأولى بالطلب على النفقات العامة (التي لا تستطيع الحكومات الضعيفة مقاومتها) والتي يتم تمويلها بعد ذلك من خلال الضرائب، حيث أنه عندما ارتفع التضخم إلى مستويات عالية، أصبح من الصعب على حكومة ضعيفة وغير مستقرة مقاومة الضغوط السياسية التي تطالب بسياسات ملائمة<sup>2</sup>.

#### 4.2.1 الفوارق الاجتماعية: Social Inequality

وفقا (Blanco and Grier 2009)، فقد تم إظهار الظروف الاجتماعية والديموغرافية (الانقسام العرقي والتمييز الاقتصادي للأقليات العرقية والنمو الحضري) كمحددات ذات صلة بعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، فإنه يظهر أن البلدان الأكثر انقساما هي أكثر عرضة لعدم الاستقرار في حين أن النمو الحضري ليس له تأثير كبير على عدم الاستقرار السياسي (Annet 2000; Collier and Hoeffler 2004)<sup>3</sup> كما تبرز محددات أخرى كالفساد، وعدم المساواة في الدخل، والانقسام العرقي، عوامل لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وقد وجدت الأبحاث والدراسات أن الانقسام العرقي والفساد وعدم المساواة في الدخل لهما آثار هامة على عدم الاستقرار السياسي<sup>4</sup>.

يلاحظ (Mauro 1995) وجود علاقة قوية بين الفساد، البيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي K، كما وجد Mauro أن معامل الارتباط بين الفساد وعدم الاستقرار بلغ 0.67 في المئة، ويبلغ 0.45 من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بعد السيطرة<sup>5</sup>، كما أن عدم المساواة في الدخل، تؤدي إلى تأجيج السخط الاجتماعي، مما يزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي ووقوع ظواهر عنيفة في المجتمع واضطرابات سياسية في البلد، يخلق هذا حالة من عدم اليقين في البيئة السياسية والاقتصادية، مما يقلل من الاستثمار، ونتيجة لذلك و بما أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو، فإن عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي<sup>6</sup>، وأن الانقسام العرقي له تأثير على الاستقرار السياسي. يشير (Montalvo and Reynal- Querol 2005) أن الانقسام العرقي والديني يزيدان من احتمالية الحروب الأهلية، وأن عدم التجانس العرقي يزيد من عدم الاستقرار السياسي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1992). Seigniorage and political instability, *American Economic Review*, v82(3), 537-555. (DOI): 10.3386/w3199

<sup>2</sup> Paldam, M. (1987). Inflation and political instability in eight Latin American countries 1946-83. *Public Choice*, 52(2), 143-168.

<sup>3</sup> Op Cite: Andriamahery, A., & Zhou, J. (2018). p30

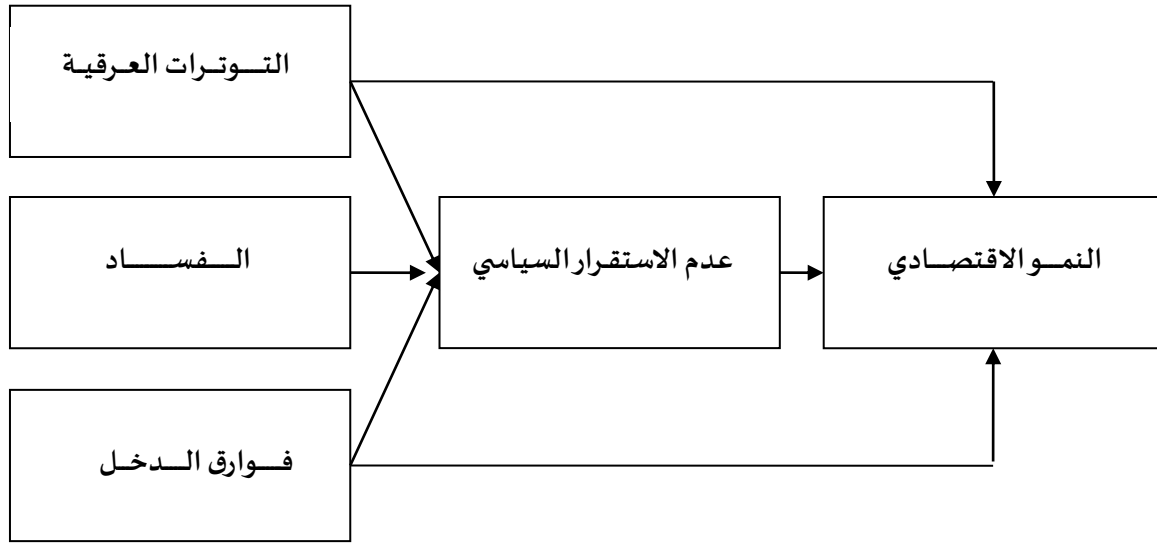
<sup>4</sup> Karnane, P., & Quinn, M. A. (2017). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy*, 1-27.

<sup>5</sup> Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 110(3), 681-712.

<sup>6</sup> Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. *European economic review*, 40(6), 1203-1228.

<sup>7</sup> Montalvo, J. G., & Reynal-Querol, M. (2005). Ethnic polarization, potential conflict, and civil wars. *American economic review*, 95(3), 796-816.

الشكل (01-02): أثر الفساد، وفوارق الدخل والانقسام العرقي على عدم الاستقرار السياسي



Source : Karnane, P., & Quinn, M. A. (2017), P3

يعاني عدد من البلدان النامية من ارتفاع معدلات الانقسام العرقي والفساد وعدم الاستقرار السياسي، وتبين دراسة Karnane, P., & Quinn, M. A. (2019) أن الانقسام العرقي والفساد يؤثران سلبًا على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة عدم الاستقرار السياسي.<sup>1</sup> ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنبذة والسلطة السياسية القائمة في البلد، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين السياسيين من أجل تحقيق مكاسب خاصة بغية تعزيز مكانتهم في السلطة وهذا ما يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار السياسي في البلد مما يضعف الإرادة السياسية في مواجهة الفساد نظرا لانغماسهم أو البعض منهم في قضايا فساد، وهذا ما يؤدي إلى غياب سيادة القانون وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مما يعرض البلد لعدم الاستقرار<sup>2</sup>

ويؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى التخلف مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي بالدرجة الأولى على التنمية باعتباره العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Karnane, P., & Quinn, M. A. (2019). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy*, 16(2), 435-461.

<sup>2</sup> مختار، الفاتح محمد عثمان. (2014). الفساد الاقتصادي و أثره على الأداء الاقتصادي في السودان. *Amarabac Magazin*, 39(2233), 1-25.

<sup>3</sup> Roe, M. J., & Siegel, J. I. (2011). Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality. *Journal of Comparative Economics*, 39(3), 279-309.

## 3.1 مؤشرات الاستقرار السياسي

تشير الأدبيات المعنية بدراسة الاستقرار السياسي إلى أن هناك مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار السياسي في هذه الدولة، بالإضافة إلى مدى توافر الاستقرار من عدمه وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات التي تشير إلى حالة الاستقرار السياسي في البلد.

## 1.3.1 غياب العنف: Political Stability as the Absence of Violence

تكون النظرة الأكثر شيوعًا والفورية للاستقرار السياسي هي مساواة المفهوم مع غياب الصراع الأهلي المحلي والسلوك العنيف، يُنظر إلى النظام السياسي المستقر على أنه مجتمع سلمي ملتزم بالقانون، حيث يكون صنع القرار والتغيير السياسي المجتمعي نتيجة لإجراءات مؤسسية، وليس نتيجة العمليات التي تحل القضايا من خلال الصراع والعدوان، حيث أن سرعة دوران تغيير النظام من خلال العمليات العنيفة دليل على عدم الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من أن موافقة المحكومين ضرورية في أنظمة الديمقراطية، وأن استخدام هذه الموافقة سوف يستدعي التغيير، إلا أنه يجب منح هذه الموافقة بطريقة سلمية، أي أن تحديد استبدال النخبة الحاكمة عن طريق الاغتيال بدلاً من العملية الانتخابية هو إنكار للتغيير الديمقراطي، وتؤدي مثل هذه الإجراءات إلى مشاكل واضطرابات سياسية.

## 2.3.1 طول العمر الحكومي والقدرة على التحمل:

## Political Stability as Governmental Longevity/Endurance

ومن المقاربات المشتركة الثانية "للاستقرار السياسي" هو مساواة المفهوم مع طول العمر الحكومي / الوزاري أو المدة الزمنية، بحيث يعتبر البلد A أكثر استقرارًا من البلد B إذا استمرت الجهة الحاكمة في السلطة للبلد A لفترة زمنية أطول من الفترة الزمنية لنظام الحكم في البلد B.<sup>1</sup> وبدءًا من عمل Lowell في أواخر القرن التاسع عشر، استخدم ثلاثة مؤلفين مدة الحكومة لشرح الاستقرار السياسي، في معظم الحالات يحددون إنهاء الحكومات بثلاثة أحداث: الانتخابات وتغيير تركيبة الحزب داخل الحكومة وتغيير رئيس الوزراء، ويركز عدد من الباحثين على الوزراء الفرديين، والحجة الرئيسية هنا هي أن الوقت الذي يبقى فيه وزير ما في مجلس الوزراء يمكن اعتباره مؤشراً جيداً للاستقرار السياسي.<sup>2</sup>

## 3.3.1 وجود نظام دستوري شرعي:

## Political Stability as the Existence of a Legitimate Constitutional Order

أما المقاربة الثالثة للاستقرار السياسي فتتمحور حول الشرعية أي، " إلى أي مدى يتم قبول النظام السياسي ومخرجاته من قبل الشعب" ووفقاً لهذا الرأي فإن الشرعية تساعد على تحديد مفهوم الاستقرار ذاته ولا يمكن اعتباره نتيجة لنظام

<sup>1</sup> Hurwitz, L. (1973). Contemporary approaches to political stability. Comparative Politics, 5(3), 449-463.

<sup>2</sup> Jäckle, S. (2012). A New Measure of Political Stability—Portfolio Duration in the German Länder and its Determinants (1990-2010). Zeitschrift für Staats-und Europawissenschaften (ZSE)/Journal for Comparative Government and European Policy, 338-360.P339

مستقر،<sup>1</sup> وتعتبر الشرعية السياسية لأي نظام بمثابة شرطا ضروريا لاستقرار هذا النظام ومؤشر رئيسي للحكم على الاستقرار السياسي لهذا النظام،<sup>2</sup> ومثل هذا النهج ينظر إلى الاستقرار ليس فقط على أنه غياب للظواهر السلبية بل كوجود الدعم الإيجابي والقبول.

#### 4.3.1 غياب التغييرات الهيكلية Political Stability as the Absence of Structural Change

النهج الرابع للاستقرار السياسي يرتبط بغياب التغيير الهيكلي، حيث ينظر إلى النظام على أنه "مستقر" إذا كان قادرا على تجنب التغييرات في ترتيباته / تكوينه الأساسي على مر السنين، فاستمرارية النظام أو استمرار شكل الحكم يميز السياسات المستقرة للدولة عن أولئك الغير القادرين على الحفاظ على استقرار البلد ومواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهناك بعض المشاكل التي ينطوي عليها هذا النهج ، حيث ستكون الدولة إما خالية من التغيير الهيكلي ، وفي هذه الحالة يتم تصنيفها على أنها "مستقرة" ، أو يتم تغيير أنماطها الأساسية وبالتالي يتم تحديدها على أنها "غير مستقرة"، وتتعلق المشكلة الثانية بما يعنيه "التغيير الهيكلي" في الواقع، حيث قد يكون هناك العديد من الاضطرابات السياسية البسيطة وإعادة تنظيم المؤسسات عبر تاريخ الدولة ، ومع ذلك لم تختف أنظمتها الاجتماعية والسياسية القائمة.

#### 5.3.1 الاستقرار السياسي باعتباره سمة اجتماعية متعددة الأوجه:

##### Political Stability as a Multifaceted Societal Attribute

ويعتبر هذا المؤشر بمثابة النهج الرئيسي للاستقرار السياسي حيث أن مفهوم الاستقرار السياسي هو سمة اجتماعية متعددة الأوجه بمعنى أنه "استقرار نظامي" ، وأن هذا النهج بطبيعة الحال هو أقل قابلية للتحديد الكمي الدقيق لأن السمات الاجتماعية المختلفة التي يقدمها البعض لا تتوافق بسهولة مع المؤشرات الكمية، مما يعني أن هذا النهج لا يمكن اختزاله إلى متغيرات معزولة حتى يقدم مفهوم "الاستقرار" بالشكل الصحيح، وأن هذا النهج هو محاولة لدمج وتوليف مختلف المؤشرات الأخرى، لذا يستلزم اعتماداً أكبر على الدراسات القطرية المتعمقة بدلاً من التحليل المستند إلى البيانات الكلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Sharma, B. K. (1989). Political instability in India. Mittal Publications.p15

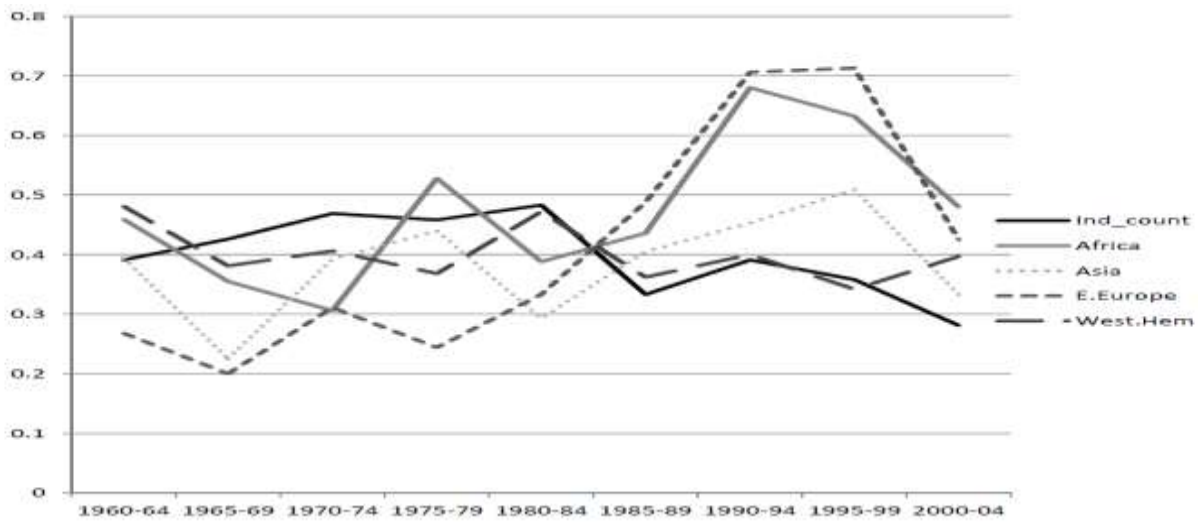
<sup>2</sup> مرجع سابق: شيماء معي الدين محمود، (2015)، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا)، ص 75

<sup>3</sup> Hurwitz, L. (1973). Contemporary approaches to political stability. Comparative Politics, 5(3), 449-463.

## 4.1 الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون عدم الاستقرار السياسي بمثابة عائق كبير يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي، حيث أنه من المرجح أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقليص آفاق صناع القرار السياسي في العديد من الحكومات مما يؤدي إلى وضع سياسات اقتصادية قصيرة الأجل سيئة، كما قد يؤدي أيضا إلى تقلبات كبيرة في السياسات، حيث أن تقلب الأسعار يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الكلي، وفي هذا الشأن فقد أشارت دراسة (Aisen, M. A., & Veiga, M. F. J. (2011) أن عدم الاستقرار السياسي الذي تم قياسه بالتغيرات الوزارية، أي عدد المرات في السنة الذي يتم فيه تسمية رئيس وزراء جديد و/ أو 50 بالمائة أو أكثر من المناصب الوزارية، يشغلها وزراء جدد، وهذا في الواقع واسع الانتشار عالميا، ويظهر اختلافات إقليمية ملحوظة، و الشكل الموالي يوضح لنا هذه الاختلافات ما بين البلدان .

الشكل (02-02): عدم الاستقرار السياسي عبر البلدان



Source : Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011).p 26

إن انتشار عدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان عبر الزمن وأثاره السلبية على الأداء الاقتصادي قد أثارت اهتمام العديد من الاقتصاديين، فقد أنتجت عدة مؤلفات توثق الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، شملت نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والتضخم<sup>1</sup>

وتظهر دراسة التي قام بها كل من Alesina and Perotti (1996)<sup>2</sup> أن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي يولد بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة، مما يزيد المخاطر ويحد من الاستثمار<sup>3</sup>، و يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضا إلى

<sup>1</sup> Aisen, M. A., & Veiga, M. F. J. (2011). How does political instability affect economic growth? (No. 11-12). International Monetary Fund..P3

<sup>2</sup> Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. European economic review, 40(6), 1203-1228.

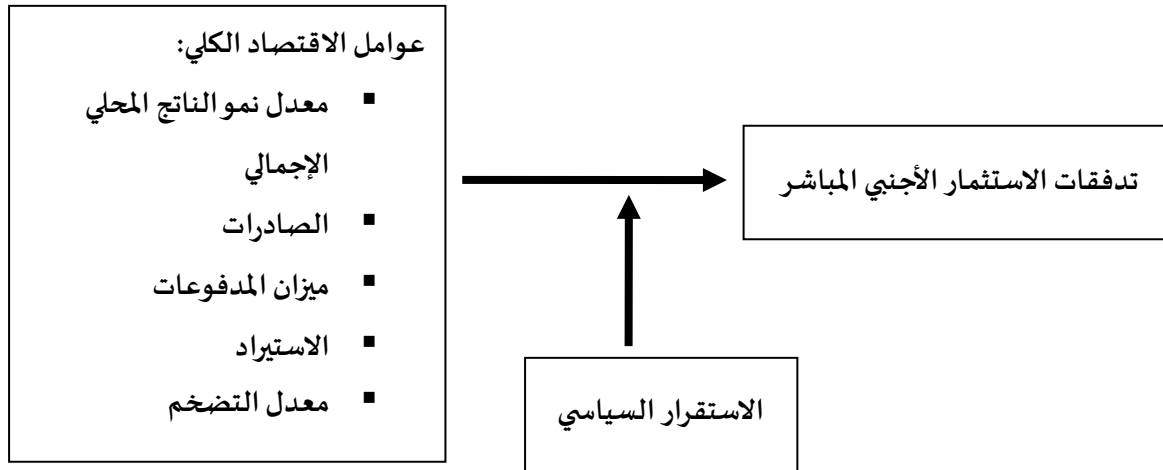
<sup>3</sup> Perotti (1996) also finds that socio-political instability adversely affects growth and investment. For a theoretical model linking political instability and investment, see Rodrik (1991).

ارتفاع التضخم، وبينت دراسة (Aisen and Veiga (2006)<sup>1</sup>، أن الآليات التي تفسر التضخم في ورقهم تشبه تلك التي تؤثر على النمو الاقتصادي، أي أن عدم الاستقرار السياسي يقصر من آفاق الحكومات، ويعطل السياسات الاقتصادية الطويلة الأجل التي تفضي إلى أداء اقتصادي أفضل.

وتظهر دراسة لـ (Woo, J. Y., & Heo, U. (2009) أن البيئة السياسية لها تأثير كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يفضل المستثمرون المحليين والأجانب الاستثمار في بيئات مستقرة سياسياً وأمنياً، وعدم المخاطرة برأسمالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي وهذا بدوره سيؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تشهد عدم استقرار سياسي.<sup>2</sup>

حيث أن الاستقرار السياسي له دور حيوي في تطوير بيئة الأعمال التجارية في البلاد، و أن الخطر السياسي يعتمد بالأساس على عامل الاستقرار السياسي، ووفقاً لـ (shahzad et al (2012)، فإن الاستقرار السياسي له دور في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الاستقرار السياسي يسيطر على كامل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستيراد والتصدير، ميزان المدفوعات بالإضافة إلى معدلات التضخم<sup>3</sup> ويمكن ترجمة ذلك من خلال الشكل البياني الموضح أدناه:

الشكل(03-02): الاستقرار السياسي وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية



Source : Najaf, R., & Najaf, K. (2006).p111

<sup>1</sup> Aisen, A., & Veiga, F. J. (2006). Does political instability lead to higher inflation? A panel data analysis. *Journal of Money, Credit and Banking*, 1379-1389.

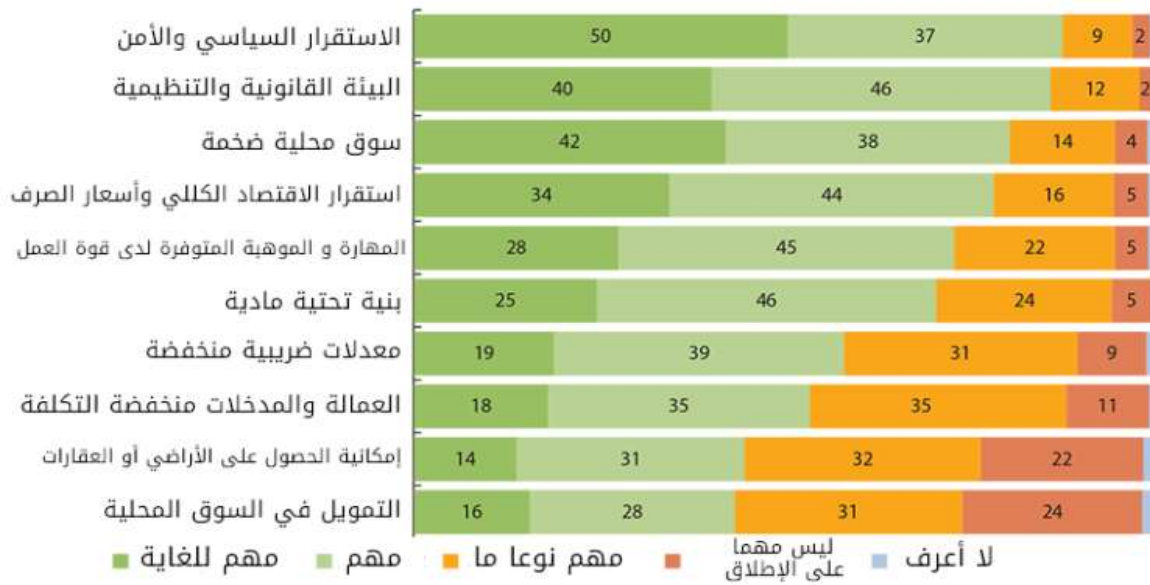
<sup>2</sup> Woo, J. Y., & Heo, U. (2009). Corruption and foreign direct investment attractiveness in Asia. *Asian Politics & Policy*, 1(2), 223-238.

<sup>3</sup> Najaf, R., & Najaf, K. (2006). Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan. *World*, 2007(2008), 2009.p111



في دراسة لـ (Moosa, I. (2002) بين أن المخاطر السياسية والأمنية هي العامل الحاسم الذي يأخذه المستثمرون بعين الاعتبار قبل توظيف أموالهم واتخاذ قراراتهم الاستثمارية<sup>1</sup>، ويخلص تقرير أصدرته مجموعة البنك الدولي عام 2017، إلى أن الحد من المخاطر السياسية هو الأساس لتحفيز الاستثمار والنمو، وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية التي قامت بها مجموعة البنك الدولي مع المديرين التنفيذيين للشركات المتعددة الجنسيات، أن الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب استقرار البيئة القانونية والتنظيمية هي من الخصائص الرئيسة لأي بلد والتي يدرسها المديرين التنفيذيون في الشركات متعددة الجنسيات قبل أن يخصصوا رأس المال لمشروع جديد والشكل المقابل يبرز نتائج الدراسة.<sup>2</sup>

الشكل (04-02): أهمية الاستقرار السياسي والأمن في توظيف رأس المال الأجنبي



Source: Report World Bank Group 2017/2018 Global Investment Competitiveness

فالاستقرار السياسي والأمن بالإضافة إلى البيئة القانونية والتنظيمية تلعب دور كبير في جلب الاستثمار، إضافة إلى مؤشرات أخرى والمتمثلة في حجم السوق واستقرار الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في تدفق رؤوس الأموال للبلد المضيف.<sup>3</sup> يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقليل توافر عوامل الإنتاج فعلى سبيل المثال ، من المحتمل أن يثبط الاستثمار في رأس المال المادي ، حيث يميل خطر خسارة رأس المال إلى عدم الاستقرار السياسي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن القواعد السياسية والاقتصادية التي تحكم الاستثمارات من المرجح أن تتغير مع الأنظمة السياسية ، مما يزيد من عدم اليقين في العائدات الصافية المستقبلية وبالتالي خفض معدلات العوائد الحقيقية المرتقبة والمرتبطة بالمشروع الاستثمارية.

<sup>1</sup> Moosa, I. (2002). Foreign direct investment: theory, evidence and practice, Palgrave Macmillan, Great Britain, <https://hiotuxliwisp6mi.onion.link/video/torrents.complete/Nonfiction%201700%20Sorted%20Ebooks%20Pack%20PHC/0333945905.Palgrave.Macmillan.Foreign.Direct.Investment.Theory.Evidence.and.Practice.Sep.2002.pdf>

<sup>2</sup> World Bank, (2017), How Developing Countries Can Get the Most Out of Direct Investment, <http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/global-investment-competitiveness-report>

<sup>3</sup> Op Cite : World Bank, (2017), How Developing Countries Can Get the Most Out of Direct Investment

إن "مثل هذه المخاطر المتزايدة من شأنها أن تزيد من تكلفة رأس المال، واحتمال حدوث التخلف عن السداد في الإقراض سوف يرتفع، والادخار المحلي ورأس المال المستورد سيتم تثبيطهما بسبب هذه المخاطر." قد يكون هروب رأس المال سمة مميزة للحالات غير المستقرة سياسياً، وبالمثل، فإن المخاوف المتزايدة من التداعيات السياسية التي تصاحب عادة عدم الاستقرار السياسي من المرجح أن تؤدي إلى "هجرة الأدمغة"، حيث يهاجر العمال الأكثر مهارة للحصول على فرص اقتصادية أفضل"، وهذا من شأنه أن يقلل من كمية ونوعية العمالة. وتترجم هذه التخفيضات في كمية رأس المال و العمالة إلى انخفاضات في الناتج مما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي.<sup>1</sup>

وتقلل البيئة السياسية غير المستقرة من أنشطة الاستثمار والنمو، وعلى العكس من ذلك فقد يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية، ومع ذلك فقد وجدت عدد كبير من الأبحاث<sup>2</sup>، أن النمو الاقتصادي المنخفض لا يؤثر على عدم الاستقرار السياسي.<sup>3</sup>

ونذكر في عام 1994، أن عدم الاستقرار السياسي في المكسيك أدى إلى جعل الأسواق المالية العالمية مضطربة، وكان ذلك نتيجة اغتيال زعيم سياسي بارز "Luis Donaldo Colosio Murrieta"، وبدأ المستثمرون ينظرون إلى المكسيك باعتبارها بلداً أقل استقراراً مما كان يعتقد سابقاً، وقرروا سحب أصولهم من المكسيك ونقل هذه الأموال إلى الولايات المتحدة وغيرها من "الملاذات الآمنة"، فهذه الحركة الكبيرة والمفاجئة للأموال تسمى هروب لرؤوس الأموال من البلد، وكان لهذه الأزمة آثار سلبية على الاقتصاد المكسيكي.<sup>4</sup>

وتوصل (Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013)) في أعمالهم الأخيرة إلى وجود علاقة سلبية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لعينة شملت 169 دولة خلال الفترة من 1960 إلى 2004، وبينت نتائج الورقة البحثية أن عدم الاستقرار السياسي يقلل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير<sup>5</sup>، ويؤثر الاستقرار السياسي على النمو من خلال قنوات مختلفة، فعلى سبيل المثال يخلق الاستقرار السياسي بيئة مواتية لنمو الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلق فرص العمل والهجرة إلى المدن التي تزيد الطلب الكلي وتحفز النمو الاقتصادي.<sup>6</sup>، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 2017 عن التنمية في العالم، أن الأمن يُعد شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية، فالتكلفة التي تخلفها أعمال العنف على نتائج التنمية باهظة، ففي عام 2015 كبدت أعمال العنف الاقتصاد العالمي ما قيمته 14.3 تريليون دولار أو 13.4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Fosu, A. K. (1992). Political instability and economic growth: evidence from Sub-Saharan Africa. *Economic Development and Cultural Change*, 40(4), 829-841.p830

<sup>2</sup> (Aisen and Veiga, 2013; Alesina et al., 1996; Barro, 1991; Bashir and Xu, 2014; Caporale and Leirer, 2010; Cebula, 2011; Devereux and Wen, 1998; Feng, 1997; Fosu, 1992; Goldsmith, 1987; Londregan and Poole, 1989; Radu, 2015).

<sup>3</sup> Op Cite : Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996).

<sup>4</sup> N. Gregory Mankiw, (2008), *Brief principles of macroeconomics-South-Western Cengage Learning*

<sup>5</sup> Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth?. *European Journal of Political Economy*, 29, 151-167.

<sup>6</sup> Op Cite : Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017).p3

<sup>7</sup> TARIQ KHOKHAR, (2017), 11 charts from the 2017 World Development Report on Governance & the Law, <https://blogs.worldbank.org/opendata/miga/11-charts-2017-world-development-report-governance-law>

## 2. المؤسسات والاستقرار السياسي

## 1.2 المؤسسات Institutions

يعرف Douglass North المؤسسات هي القيود التي وضعها الإنسان والتي تشكل التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي تتألف من القيود غير الرسمية (العقوبات، المحضورات والجزاءات، التقاليد ولوائح السلوك)، والقواعد الرسمية (اللدساتير والقوانين وحقوق الملكية)، وعلى مر التاريخ استنبط البشر مؤسسات لخلق النظام والحد من عدم اليقين<sup>1</sup>، كما يعرف المؤسسات على أنها "هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو بشكل أكثر رسمية، هي القيود التي وضعت إنسانيا والتي تشكل التفاعل البشري" وهي بذلك تكتسي ثلاث سمات هامة وتتمثل:

(1) أنها "وضعت إنسانيا"، وهذا ما يتناقض مع الأسباب الأساسية المحتملة الأخرى، مثل العوامل الجغرافية، والتي هي خارج سيطرة الإنسان؛ (2) أنها "قواعد اللعبة" وضع "القيود" على السلوك البشري؛ (3) أن تأثيرها الرئيسي سيكون من خلال الحوافز.<sup>2</sup>

وقد قام D. North بوضع تصنيف للمؤسسات حيث تنقسم المؤسسات إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية ويمكننا شرحها فيما يلي:

**المؤسسات الرسمية:** المؤسسات الرسمية هي جميع القواعد المكتوبة، والدستور، واللوائح والقوانين... وهي بسيطة ودقيقه ولا تمثل إلا جزءا صغيرا في هيكل الأعمال البشرية. ويجب ضمان تنفيذها من قبل الكيان، وعادة ما يكون الدولة أو إدارتها.

**المؤسسات الغير الرسمية:** وهي تحتل مكانا هاما في تشكيل السلوكيات البشرية، فهي تدمج الثقافة، والدين، ولوائح السلوك المفروضة، العادات والتقاليد والأيدولوجية... وخلافا للقواعد الرسمية، فالقيود الغير الرسمية يصعب تحديدها، حيث يتم تنفيذها من قبل أفراد ينتمون إلى نفس المجموعة أو المجتمع.<sup>3</sup>

ويمكن التمييز بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، حيث أن المؤسسات الاقتصادية تشكل قواعد اللعبة الاقتصادية التي قد تؤثر على قرارات الاستثمار والإنتاج، وحقوق التعاقد والملكية، وأن المؤسسات السياسية تصوغ قواعد اللعبة السياسية من خلال تأثيرها على توزيع السلطة السياسية<sup>4</sup>، ويعتبر منهج المؤسسات من أقدم المناهج من خلال اهتمامه بدراسة المؤسسات من خلال الدستور، المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية<sup>5</sup>

<sup>1</sup> North, D. C. (1991). Institutions STÖR. The Journal of Economic Perspectives, 5(1), 97-112 p1

<sup>2</sup> Acemoglu, D., & Robinson, J. (2010). The role of institutions in growth and development (p. 135). World Bank Publications. , 02-33. p03

<sup>3</sup> KHENDEK, S. (2013). Le rôle des institutions dans la croissance économique dans les pays en développement-Le cas de l'Algérie. p 60

<sup>4</sup> Iyoboyi, M., & Latifah, M. P. (2014). Institutional capacity and macroeconomic performance: Empirical evidence from Nigeria. Research in Applied Economics, 6(1), 38.

<sup>5</sup> حمد سليم البرضان، (2015)، علم السياسة - المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي، السياسة الدولية، زهران للنشر،

وتتشكل المؤسسات الرسمية في الدولة من ثلاثة قوى التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي تمثل الركيزة الأساسية لتنظيم الدولة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والمشرع الوحيد للسياسات والقوانين الذي تحدد وتنظم وتوجه، حيث أن المؤسسات الرسمية هي المسؤولة عن القرار السياسي في البلد والمسؤولة عن إدارة وتسيير شؤون الدولة<sup>1</sup>

#### ■ السلطة التشريعية:

يقصد بالسلطة التشريعية، تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس، داخل كيان الدولة، وتتجه أنظمة الحكم الديمقراطية إلى إعطاء حق التشريع لنواب الشعب الذين يمثلون السلطة التشريعية، بإيجاد تشريعات لما يستجد من الأمور نتيجة للتطور، وتنظيم العلاقات سواء كانت داخلية أو دولية.

#### ■ السلطة التنفيذية:

هي السلطة التي تسيّر أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين، ولها صلاحيات اقتراح مسودة قوانين الجديدة لدراستها من قبل السلطة التشريعية والموافقة عليها، وهذه العلاقة بين التشريع والتنفيذ لا يصح بشكله الأفضل إلا في استقلالية الأول عن الثاني.<sup>2</sup>

#### ■ السلطة القضائية:

وهي السلطة المختصة بالفصل في المنازعات القضائية التي تنظر أمامها، ومن ضمن مهامها القضائية النظر في قانونية القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية وهي تمارس مهامها من ناحيتين (المرجعية – الإجرائية).<sup>3</sup>

### 2.2 الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية

للدولة دور كبير في تقرير ما إذا كان البلد يتخذ الترتيبات المؤسسية التي تزدهر الأسواق في ظلها، فالدولة ليس فقط كمؤسسة حكم وتطبيق القواعد، بل تعمل من خلال نشاطها الاقتصادي على توفير البيئة المناسبة التي تتحرك فيها دوائر الأعمال وباقي مجالات الاقتصاد، سواء كان ذلك ايجابيا أو سلبيا، فالدولة هي التي تقرر الاتجاه العام.

وفي هذا الصدد فقد انصب الاهتمام في مجال التنمية صوب نوعية المؤسسات البلد وقدرة الدولة وذلك من أجل وضع المؤسسات في المجرى الصحيح، حيث تعمل الدولة على وضع القواعد الرسمية - القوانين واللوائح - التي تعتبر جزءا أساسيا من بيئة البلد المؤسسية الشكل (02-05)، هذه القواعد الرسمية بالإضافة إلى القواعد الغير الرسمية للمجتمع الأوسع، هي المؤسسات التي تحدد السلوك البشري، وان الدولة ليست مجرد مؤسسة حكم تقف على الخطوط الجانبية لتراقب الالتزام بالقواعد وتفرضها، بل هي لاعب مهمين في المباراة الاقتصادية.

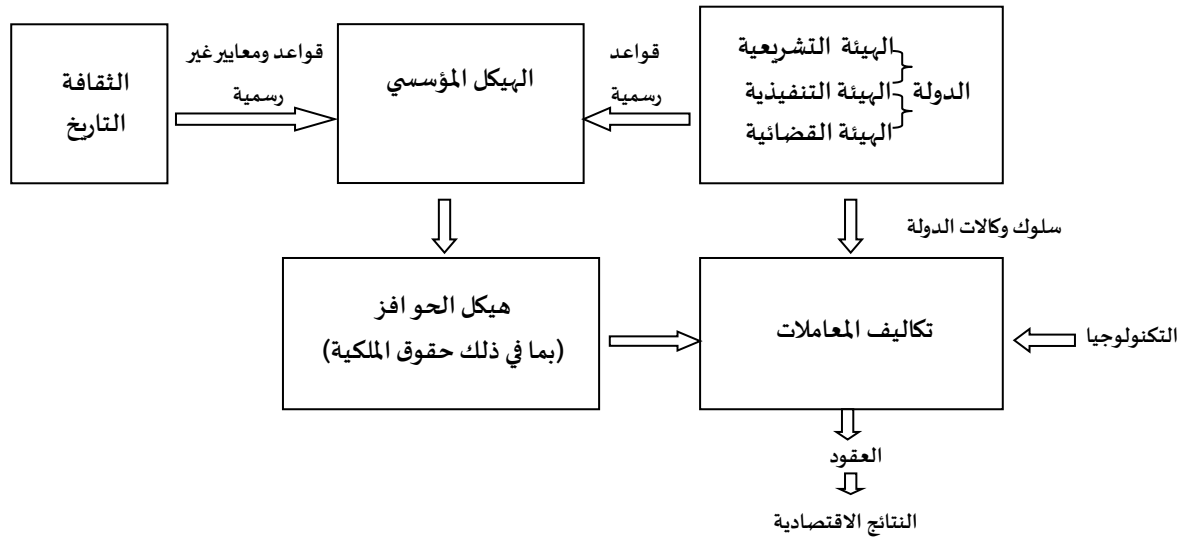
<sup>1</sup> منعم بروهومي، (2014)، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ص 111

<sup>2</sup> محمود علي الشرفاوي، (2016)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، <https://books.google.dz/books?isbn=9796500286808>، ص 88-89

<sup>3</sup> محمود حميدان قديد، (2015)، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 214

فحين تعمل المؤسسات بشكل جيد يمكن أن تسفر عن التعجيل بالتنمية، أما إذا كان عملها بشكل سيئ فإنها تسفر عن الكساد أو عن التفكك الاقتصادي والاجتماعي وتتفاقم الأمور، فالدولة إذن تحتل مركزا فريدا، لذا فان القواعد الرسمية التي يتعين أن تمتثل لها كل المنظمات الأخرى يجب أيضا على الدولة بوصفها منظمة أن تمتثل لتلك القواعد الرسمية.<sup>1</sup>

الشكل (02-05):الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية



المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، (1997)، الدولة في عالم متغير، تقرير رقم 17300

لقد ارتبط الاستقرار السياسي بوجود الدولة، و شغل حيز كبير من الفكر السياسي، وإذا كان في السابق ارتباط الاستقرار السياسي بالمحافظة على الدولة وعلى وجودها، فإنه في الوقت الحالي توسع مفهوم الاستقرار السياسي ليشمل كل مناحي الحياة في الدولة، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وتنمويا، لذا نجد أن الكثير من الفلاسفة والمفكرين تعرضوا لفكرة الاستقرار السياسي وأثرها على التنمية في الدولة، وتوصل الجميع إلى أن تحقيق التنمية في أي بلد يستوجب أن يكون هناك استقرار لتحقيق نتائج اقتصادية.<sup>2</sup>

إن النتائج الاقتصادية هي إحدى ثمار إنتاجية أي بلد، فإذا كان الاقتصاد منتجا فسيصبح ثريا وان لم يكن كذلك فسيصبح فقيرا، فما يجب معرفته هو كيف يمكن أن ندفع الدول لتكون منتجة، بحيث نعرف أن العوامل المؤدية للنمو الاقتصادي هي الإنتاجية، وان نوعية المؤسسات التي تحقق النمو هي مؤسسات توجد فيها حقوق ملكية واضحة ومحددة، ثم توفر الحافز للناس ليصبحوا منتجين، ويجب توفر نظام سياسي يرسى دعائم منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقيات بأقل التكاليف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تقرير عن التنمية في العالم، (1997)، الدولة في عالم متغير، تقرير رقم 17300، ص 33

<sup>2</sup> بوقرة إسماعيل. (2017). الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 4(2)، 373-356.

<sup>3</sup> North, D. C. (1994). Economic performance through time. The American economic review, 84(3), 359-368.

يمكن لعدم الاستقرار السياسي الذي عرف بأنه ميل إلى التغيير في السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يقود إلى عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات العامة، وسلوك المؤسسات الاقتصادية، حيث يلعب الاستقرار السياسي دوراً هاماً في الحفاظ على اندماج المجتمع والحفاظ على الشرعية داخل الدولة، فهو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، والتكامل الاجتماعي، وسيادة القانون في الدولة.

إن استقرار النظام السياسي له تأثيرات مباشرة على عمليات بناء الدولة والأمة، كلاهما يتطلبان أنظمة سياسية مستقرة لنموها وازدهارها، وأن تطوير الدولة من دون نظام سياسي صارم ومنظم أمر غير ممكن، وتصبح الحكومة مجرد شد الحبل بين جماعات المصالح المختلفة.<sup>1</sup>

في ظروف عدم الاستقرار السياسي يحجم ريادة الأعمال عن الاستثمار، نظراً للتهديد الذي يحيط بعوائدهم المستقبلية نتيجة حدوث تغييرات محتملة في السياسات، مثل حماية أقل لحقوق الملكية الخاصة، إن كل القرارات في مجال الأعمال تُتخذ مسبقاً لذا يجب أخذ احتمالات المستقبل في الاعتبار عند اتخاذ القرار، ومن ثم فإن عدم القدرة على التنبؤ يخصم كثيراً من العوائد المتوقعة، وفوق هذا يؤدي الاستقطاب الحادث في المجتمع إلى تضخيم التغييرات المتوقعة في السياسات مع تغير الحكومة، وهو ما يزيد من الإحجام عن الاستثمار.<sup>2</sup>

وينظر إلى دولة ذات بيئة غير مستقرة سياسياً على أنها دولة تساعد على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث أن السكان الذين يواجهون مثل هذا الوضع، يميلون إلى البحث عن سبل أكثر أماناً لثرواتهم من أجل تفادي الإجراءات الحكومية التي تلحق الضرر بالقيمة المستقبلية لأصولهم.<sup>3</sup> ، تشير دراسة (Ifedayo, O. M., & Olawale, O (2015) أن ارتفاع حجم هروب رؤوس الأموال في نيجيريا خلال فترة تتسم بعدم الاستقرار السياسي سببه المستوى العالي للفساد وانعدام الثقة في الوضع السياسي المحلي.<sup>4</sup>

إن عدم الاستقرار السياسي يضر بتنمية الدول لأنه يخلق الكثير من عدم اليقين حول المستقبل والتي لها تأثير سلبي على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، ويفضل المستثمرين المحليين التي تشهد بلدانهم عدم استقرار سياسي ، عدم المخاطرة برؤوس أموالهم ، وبهذا يعملون على تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج في أماكن أكثر أماناً.. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لغياب الاستقرار السياسي، فإن الحكومات في هذه البلدان بالكاد في وضع يمكنها من القيام ببرامج تنمية جريئة وطويلة الأجل، فيضيع الكثير من الطاقة والموارد في النضال السياسي بدلاً من كسب الحرب ضد الفقر.<sup>5</sup>، كما يؤدي

<sup>1</sup> Chawdhury, J. (2016). Political Instability a Major Obstacle to Economic Growth in Bangladesh.

<sup>2</sup> بوريس بيجوفيتش، (2005)، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، <https://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1186-how-democracy-influences-growth>

<sup>3</sup> Lensink, R., Hermes, N., & Murinde, V. (1998). The effect of financial liberalization on capital flight in African economies. World Development, 26(7), 1349-1368.

<sup>4</sup> Ifedayo, O. M., & Olawale, O. (2015). Impacts of capital flight on economic growth In Nigeria. International Journal for Innovation Education and Research, 3(8).

<sup>5</sup> Ne.Thi.Somashekar, (2003), development and environmental economics, New Age International (P) Limited, Publishers, p24

عدم اليقين المرتبط بالبيئة السياسية الغير المستقرة إلى خفض الاستثمار وخفض سرعة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك ، قد يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى انهيار الحكومة وعدم الاستقرار السياسي.<sup>1</sup>

وفي هذا الشأن فقد أكد أغلب المؤلفين الاقتصاديين على أهمية المؤسسات في الأداء الاقتصادي الكلي، حيث تعد المؤسسات الاقتصادية والسياسية هي العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية<sup>2</sup> ، ويؤكد كل من ( Rodrik et al. 2002)، أن كفاءة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسلطة السياسية هي من تحدد الأداء الاقتصادي الكلي والتنمية الاقتصادية<sup>3</sup>، حيث تمتلك المؤسسات تأثير على السلوك والمحفزات في الحياة الواقعية، كما تمتلك أيضا القدرة على صياغة وتحديد نجاح الأمم أو فشلها، بالإضافة إلى ذلك فان المؤسسات تعد حاسمة في تحديد ما إذا كانت دولة ما تصبح فقيرة أم مزدهرة<sup>4</sup>، وقد ثبت بالفعل أن المؤسسات الاقتصادية (كحقوق الملكية ، والمؤسسات التنظيمية ، والمؤسسات من أجل استقرار الاقتصاد الكلي ، ومؤسسات التأمين الاجتماعي ، ومؤسسات إدارة الصراع ، وما إلى ذلك) هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلدان (Rodrik 2008)<sup>5</sup>، وان المؤسسات الاقتصادية والسياسية لها تأثير حاسم على الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري ، والتكنولوجيا ، والإنتاج الصناعي، ومن المفهوم جيدا أنه بالإضافة إلى وجود دورها الحاسم في النمو الاقتصادي ، فإن المؤسسات الاقتصادية والسياسية مهمة أيضا لتوزيع الموارد.<sup>6</sup>

إن الأسواق المزدهرة لا تتطلب نظاما اقتصاديا مصمما بشكل مناسب فحسب، بل أنها تتطلب أساسا سياسيا آمنا وإلى مؤسسات سياسية ذات جودة وكفاءة عالية<sup>7</sup> ، وقد أكد Jon Elster أن العلاقة بين المؤسسات السياسية والأداء الاقتصادي غير مفهومة جيدا، وتسير العلاقة السببية هنا في الاتجاهين ، حيث بإمكان المؤسسات الجيدة التصميم تحسين الأداء الاقتصادي لكن بعض المؤسسات يمكن فعلا أن تكون واقعية أو فاعلة على مستويات محددة من الأداء الاقتصادي.<sup>8</sup> وبشكل عام يتم الاعتراف على أن المؤسسات في الدول الحديثة هي حجر الأساس من حيث الفوائد التي يجنيها الأفراد وكيفية استخدام الموارد في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، والاستنتاج الرئيسي في الدراسات التجريبية هو أن المؤسسات ذات النوعية الجيدة هي وحدها القادرة على تعزيز التنمية وبالتالي أداء الاقتصاد الكلي.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> Chawdhury, J. (2016). Political Instability a Major Obstacle to Economic Growth in Bangladesh.

<sup>2</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.

<sup>3</sup> Feldman, M., Hadjimichael, T., Kemeny, T., Lanahan, L., Partridge, M., Poole, K., ... & Wolfe, D. (2014). Economic development: A definition and model for investment.

<sup>4</sup> Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2015). 'WHY NATIONS FAIL...'. NEW YORK REVIEW OF BOOKS, 59(13): ترجمة بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات: (13). القاهرة - مصر الثقافية - القاهرة.

<sup>5</sup> Rodrik, D. (2008). *One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth*. Princeton University Press.

<sup>6</sup> Carlos Pereira and Vladimir Teles, (2001), Political Institutions, Economic Growth, and Democracy: The Substitute Effect

<sup>7</sup> Weingast, B. R. (1995). The economic role of political institutions: Market-preserving federalism and economic development. *Journal of Law, Economics, & Organization*, 1-31.

<sup>8</sup> oliver E. williamson, jon elster, andrei shleifer, (1996), المؤسسات والاقتصاد ، التل ، إديريس التل ، إبراهيم عودة ونادر إدريس عمان - الأردن للنشر والتوزيع عمان - الأردن

<sup>9</sup> Op Cite: Iyoboyi, M., & Latifah, M. P. (2014).P41

## 3.2 المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي

نقصد بالمؤسسات السياسية الهياكل داخل نظام سياسي تمكنه من العمل، والطرق التي تمارس بها السلطة والقيود، والآليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وبالطبع، فإن هذه المؤسسات موجودة داخل مجتمع وثقافة معينة، ولكنها تحدد أيضًا هيكل الفرص والمكافآت المحتملة للأفراد والجماعات وهكذا، فإن "القواعد الأساسية للعبة (المؤسسات السياسية) هي قواعد اللعبة"، في الدول القومية المعاصرة، يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه القواعد في دساتير مكتوبة (Rothstein 1996<sup>1</sup>؛ و Apter 1996<sup>2</sup>) بحيث اعتمدت جميع الأنظمة الأوروبية التي ظهرت بعد 1918-1919 على الفور دساتير جديدة لتحديد قواعد "لعبتهم السياسية"، كما فعلت بعض الأنظمة القديمة التي أعادت كتابة دساتيرها الحالية - اليونان عام 1923 ورومانيا عام 1918.<sup>3</sup>

حيث أن لأي نظام سياسي معين دستور يحدد المؤسسات السياسية والعلاقات فيما بينها (Goodin 1996<sup>4</sup>) وفي العادة تنتج كتابة الدستور عن طريق مناقشة النخبة، ويحتاج اعتماده إلى موافقة واسعة النطاق من أولئك الذين يشكلون المجتمع السياسي.<sup>5</sup>

ويشير الاستقرار السياسي إلى قدرة المؤسسات السياسية في النظام على التحمل والبقاء دون تعديل مفاجئ، فعلى سبيل المثال تصف (Eckstein 1966) ديمقراطية مستقرة بأنها "أثبتت بقاء السلطة، والقدرة على التحمل دون تغييرات كبيرة أو متكررة في النظام"

ويقدم (Lijphart 1968) الاستقرار على أنه "قدرة النظام على البقاء على حاله"، وهذا لا يعني أن النظام السياسي ثابت، بل إنه قادر على التكيف مع التغييرات في بيئته دون أن يفقد شكله الأساسي بشكل مفاجئ، وبالتالي هناك استمرارية مع مرور الوقت في المؤسسات الرئيسية للدولة ومن الناحية العملية، يمكن قياس مدى ديمومة النظام السياسي ومؤسساته من خلال تقييم مدى قوة الدستور سواء كان جامدا أو مرنا، فهو مجموعة من المبادئ التي تحدد المؤسسات السياسية الأساسية للدولة، والعلاقات بين المؤسسات، و بين هذه المؤسسات والمواطنين.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Rothstein, B. (1996). Political institutions: an overview. In Goodin, R. E. and H.-D. Klingemann, eds. A New Handbook of Political Science. Oxford: Oxford University Press, 133-66.

<sup>2</sup> Apter, D. E. (1996). 'Comparative Politics, Old and New'. In R. E. Goodin, and H.-D. Klingemann, eds. A New Handbook of Political Science. Oxford: Oxford University Press, 372-97.

<sup>3</sup> Mitchell J. (2002) Political Institutions and Political Stability. In: Berg-Schlosser D., Mitchell J. (eds) Authoritarianism and Democracy in Europe, 1919-39. Advances in Political Science: An International Series. Palgrave Macmillan,

<sup>4</sup> Goodin, R. E. (1996). Designing constitutions: the political constitution of a mixed commonwealth. Political Studies, 44(3), 635-646.

<sup>5</sup> Berg-Schlosser, D., & Mitchell, J. (Eds.). (2002). Authoritarianism and democracy in Europe, 1919-39: comparative analyses. Springer.

<sup>6</sup> Aunger, E. A. (1981). In search of political stability: A comparative study of New Brunswick and Northern Ireland. McGill-Queen's Press-MQUP. p39-40



حيث يحافظ النظام السياسي المستقر على مجموعة ثابتة من المؤسسات السياسية، ويمكن تعديل الدستور لتلبية الاحتياجات المتغيرة، لكن تبقى المؤسسات السياسية في البلاد كما هي ، والدليل على وجود نظام سياسي غير مستقر يكمن في انهيار مؤسساته السياسية وفشل إصلاحاته الدستورية، فضغط المطالب المتغيرة قد لا يؤدي إلى التكيف ، بل إلى استبدال الهياكل السياسية القائمة، في حين أن المتانة الدستورية هي المقياس الأساسي للاستقرار السياسي، ويشمل الاستقرار السياسي ، الشرعية السياسية ، فعالية الحكام ، والنظام المدني.<sup>1</sup>

أما Johnson, K. F. (1964) فيرى " أن عدم الاستقرار السياسي يحدث عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في تلبية المطالب الشعبية وعدم الاستجابة لأمالهم مما يفضي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة " ، وتبعاً لذلك يشير (Johnson) أن عدم الاستقرار السياسي بأنه " حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها، وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف العلنية كدلالة على التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم في البلد".<sup>2</sup>

يمثل استقرار الحكومة متغير مهم لدراسة الاستقرار السياسي فعلى سبيل المثال ، يرى (Lijphart 1999) أن مدة بقاء الحكومة دليل "للهيمنة السلطة التنفيذية" و أن "المتانة الوزارية هي مؤشر ليس فقط لقوة الحكومة والتقارب مع السلطة التشريعية ولكن أيضاً إلى استقرار النظام " و يجادل (Huber and Lupia 2000) بأن استقرار الحكومة يزيد من الكفاءة الوزارية لأن الوزير الذي يتوقع أن يبقى في مكانه سيؤدي مهامه بشكل جيد.<sup>3</sup>

وقد يكون للمؤسسات السياسية التي تتميز بالحرية السياسية واستقرار النظام لها تأثير على ظواهر الاقتصاد الكلي (مثل التضخم و الادخار والاستثمار ونمو الاقتصاد، حيث توصل (Feng, Y. (2005) أن بعض سمات السياسة لها تأثير على التضخم.<sup>4</sup>

ويعد عدم الاستقرار السياسي مصدر قلق للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ، بغض النظر عن حالة التنمية للبلد أو النظام السياسي القائم، وثبتت التجارب السابقة أن الصراعات السياسية يمكن أن يكون لها تأثير كارثي على الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يمكن للصراعات الداخلية في ظل ظروف معينة تحويل بلد ما إلى دولة هشّة، وعادة ما تفقد الدول الهشّة القدرة على تطوير علاقات بناءة داخل مجتمعاتها مما يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على القيام بوظائف الحكم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>Op cite : Anger, E. A. (1981). In search of political stability: A comparative study of New Brunswick and Northern Ireland. P40

<sup>2</sup> Johnson, K. F. (1964). Causal factors in Latin American political instability. Western Political Quarterly, 17(3), 432-446. <https://doi.org/10.1177/106591296401700303>

<sup>3</sup> Tsebelis, G. (2002). Veto players: How political institutions work. Princeton University Press.p209

<sup>4</sup> Feng, Y. (2005). Democracy, governance, and economic performance: Theory and evidence. MIT press.p124

<sup>5</sup> Chawdhury, J. (2016). Political Instability a Major Obstacle to Economic Growth in Bangladesh.

وتقاس جودة المؤسسات السياسية من حيث عدم التيقن أو عدم الاستقرار، في الوقت الحالي يتجنب هذا الخلاف حول ما إذا كانت المؤسسات الديمقراطية أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية.<sup>1</sup>

إن كفاءة واستقرار أي نظام سياسي مرتبط بقدرته على تطوير مؤسسات سياسية تسمح بتوسيع نطاق المشاركة السياسية واستيعاب عوامل الصراع سواء داخل النخبة، أو بين النخبة والشعب، وبصفة عامة يمكن قياس مدى قوة المؤسسات السياسية استنادا إلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحيطة بها حتى تتمكن من القيام بوظائفها على نحو يواكب تطلعات الشعب وكذا استنادا إلى درجة الاستقلال التي تتمتع بها في اتخاذ قراراتها والقيام بوظائفها.

فالمؤسسات السياسية التي لا تقوم بوظائفها على النحو المطلوب لدى الشعب تجعل من مخارج النظام بديلا مفضلا على استخدام العنف من قبل أي جماعة في المجتمع، ولكي تتمكن المؤسسات السياسية من الاستقرار والاستمرار لابد أن تشكل مخارجها انعكاسا لتوازن القوى داخل المجتمع.

حيث أن قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق الاستقرار للنظام تظل مرهونة بوجود قنوات مشروعة للمشاركة السياسية من جهة، واستعداد الأفراد والجماعات للمشاركة السياسية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك احترام نتائج هذه المشاركة، عندئذ تستطيع مؤسسات النظام إدارة أية صراعات بشكل سلمي وعلى نحو يحقق الاستقرار السياسي.

ويتوقف الاستقرار السياسي على قدرة النظام القائم في البلد ومؤسساته على التكيف مع التفاعلات في المجتمع وكذا التعاطي مع الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية<sup>2</sup>، بحيث أن الاستقرار السياسي يشير إلى حالة الثبات وعدم التغيير في المؤسسات السياسية التي ترسم القوانين والدساتير، ويرى صمويل هنتنغتون أن عدم الاستقرار السياسي هو حاصل قسمة المطالب السياسية على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعف قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفعالة لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Borner, S., Bodmer, F., & Kobler, M. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants. Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique.

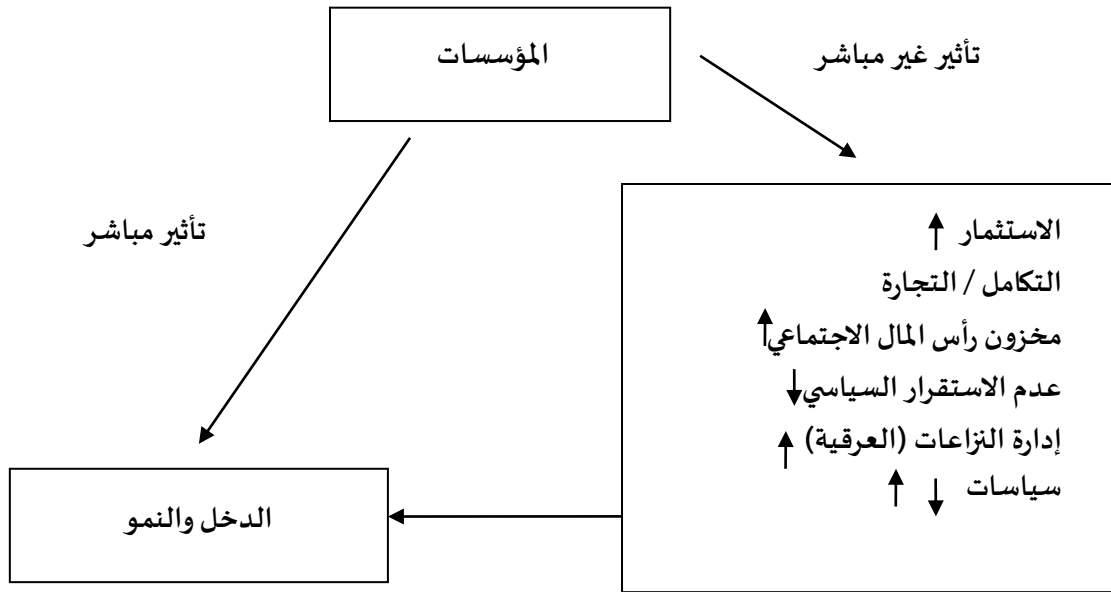
<sup>2</sup> مرجع سابق: شيماء معي الدين محمود، (2015)، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا)، ص 59

<sup>3</sup> مرجع سابق: يوسف، حسن يوسف، (2016)، أيدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ص 48

## 4.2 المؤسسات السياسية والنمو الاقتصادي

إن الأدبيات المتعلقة بالاستقرار السياسي والنمو وفيرة، وقد اعتمدت عدة أوراق تجريبية على استكشاف العلاقة بين البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية، وكشفت معظم التحقيقات التجريبية أن المؤسسات السياسية القوية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، حيث أن المؤسسات التي يتم تفسيرها على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، هي السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي واختلافات التنمية عبر البلدان، فهناك إقرار عام بأن المؤسسات لها أهمية ولها تأثير مباشر على النمو، على سبيل المثال نذكر دراسة (Rodrik et al. (2002 التي توصلت إلى أن جودة المؤسسات لها تأثير كبير ومباشر على النمو الاقتصادي وقد توصل إلى وجود ارتباط إيجابي بين الجودة المؤسسية والدخل<sup>2</sup>، كما تقر معظم الدراسات أيضًا بتأثيرها الغير المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية (الشكل 02-06)، حيث يمكن للمؤسسات أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وإلى إدارة أفضل للتنوع العرقي والصراعات، وإلى سياسات أفضل وإلى زيادة في رصيد رأس المال الاجتماعي للمجتمع، كل هذه العوامل لها تأثير إيجابي على النمو، ولذلك فإن معظم الدراسات تشير إلى وجود علاقة قوية ومتمينة بين الجودة المؤسسية والنمو، التنمية والنتائج الاقتصادية.<sup>3</sup>

الشكل (02-06): كيف تؤثر المؤسسات على النمو



Source: Johannes, J. (2003). Institutions and development: a critical review, p20

<sup>1</sup> Jaouadi, S., Arfaoui, L., & Ziedi, A. (2013). Political instability and growth: case of the developing countries. International Journal of Social Science Research, 2(1), 19-28.p20

<sup>2</sup> Subramanian, M. A., Trebbi, M. F., & Rodrik, M. D. (2002). Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development (No. 2-189). International Monetary Fund.

<sup>3</sup> Johannes, J. (2003). Institutions and development: a critical review. OCDE, Centre de développement, WP, 210.p19

تشير نتائج دراسة (Sala-i-Martin, 1997) إلى أن المؤسسات السياسية هي محدد مهم للنتائج المحلي الإجمالي<sup>1</sup> وفي دراسة لـ Rodrik, D. (1999) يؤكد على أن النزاعات الاجتماعية الداخلية هي مفتاح لفهم لماذا تفتقر معدلات النمو إلى الثبات ولماذا عانت العديد من الدول من انهيار في النمو الاقتصادي، ويشدد Rodrik, D على وجه الخصوص على الطريقة التي تتفاعل بها النزاعات الاجتماعية مع الصدمات الخارجية من ناحية، والمؤسسات المحلية في إدارة الصراع من ناحية أخرى، حيث أن البلدان التي شهدت أكبر انخفاض في معدلات النمو هي تلك التي لديها مجتمعات مقسمة (عدم المساواة، والانقسام العرقي، وما شابه) ومع مؤسسات سياسية ضعيفة وغير قادرة على إدارة الصراع، وأن جودة المؤسسات الحكومية، وحكم القانون والحقوق الديمقراطية وشبكات الأمان الاجتماعي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

ويجادل (Acemoglu et al. 2003)<sup>3</sup> بأن البلدان التي تواجه تقلبات كبيرة في الاقتصاد لا تعاني فقط من سياسات اقتصادية سيئة، بل إنها تواجه أيضا بيئة مؤسسية ضعيفة، وتخلص نتائج الدراسة إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات هي السبب الرئيسي لاختلافات النتائج الاقتصادية للدول.

وتوصلت دراسة (Gaviria, A., Panizza, U., Seddon, J., & Stein, E. 2004) التي تقيس جودة مؤسسات السياسة بمؤشرين مختلفين، الأول هو القيود السياسية والمتمثلة في قدرة السلطة التنفيذية على فرض إرادتها، وذلك من خلال قدرة الحكومة على تغيير قواعد اللعبة تعسفا، وبالتالي قد تقلل من الصراعات والنزاعات، والمؤشر الثاني يقيس درجة الخصوصية السياسية، وتحدد الخصوصية السياسية بوصفها قدرة صانعي السياسات على تعزيز حياتهم المهنية من خلال توفير المصالح الضيقة بدلاً من البرامج الوطنية الأوسع، وأوجدت الدراسة دعماً قوياً لفكرة أن المستويات العالية من القيود السياسية والمستويات المتوسطة للخصوصية السياسية ترتبط بالتعافي السريع من الصدمات الاقتصادية.<sup>4</sup>

وقد كان التطور الرئيسي في اقتصاديات النمو في السنوات الأخيرة هو الإشارة إلى الدور الأساسي للمؤسسات في عملية النمو<sup>5</sup>، وتبين أن للمؤسسات السياسية تأثير قوي وهام على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>6</sup>، وأن تأثير المؤسسات السياسية على النمو الاقتصادي، وخاصة النظام السياسي مثل الديمقراطية، هو أبعد ما يكون عن الحسم، وقد تم إحياء الاهتمامات البحثية بنشاط المؤسسات السياسية وتأثيرها على مستويات النمو الاقتصادي للبلدان.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Sala-i-Martin, X. X. (1997). I just ran four million regressions (No. w6252). National Bureau of Economic Research.

<sup>2</sup> Rodrik, D. (1999). Where did all the growth go? External shocks, social conflict, and growth collapses. *Journal of economic growth*, 4(4), 385-412.

<sup>3</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.

<sup>4</sup> Gaviria, A., Panizza, U., Seddon, J., & Stein, E. (2004). Political institutions and growth collapses. *Revista Latinoamericana de Desarrollo Económico*, (2), 11-32.

<sup>5</sup> Eicher, T. S., García-Peñalosa, C., & EICHER, T. A. (2006). *Institutions, development, and economic growth* (Vol. 13). Mit Press, p3.

<sup>6</sup> Edison, H. (2003). *Qualité des institutions et résultats économiques*. Finances& Développement, juin.

<sup>7</sup> Lam, K. Y. (2011). *Institutions and economic development* (Doctoral dissertation, University of Birmingham).p31

وأعدت دراسة ( Glaeser, et al. (2004) النظر في مسألة ما إذا كانت المؤسسة السياسية تسبب النمو الاقتصادي ، أو ما إذا كان النمو وتراكم رأس المال البشري يؤدي إلى تحسينات في المؤسسات السياسية، خلصت الدراسة إلى أن رأس المال البشري يعد مصدرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وأن البلدان الفقيرة تخرج من حالة الفقر من خلال إتباع سياسات جيدة ، وفي الغالب ما يتبع هذه السياسات الأنظمة الدكتاتورية، بالإضافة إلى عملهم على تحسين مؤسساتهم السياسية.<sup>1</sup>

أشارت دراسة (Green, A. (2009) إلى دور المؤسسات السياسية في التنمية الاقتصادية، وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل للتحقق من دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، وأجرى Green, A تحليلًا لبيانات تتعلق بالدول النامية، حيث إن تجانس المؤسسات في البلدان النامية أقل بكثير، أظهرت نتائج البيانات أن الأمن غالبا ما يكون مسألة هامة، و أن حقوق الملكية غالبا ما تكون غير محددة بشكل جيد، إضافة إلى أن تنفيذ القوانين في الدول النامية قد يكون ضعيفا، كما أظهرت النتائج أن الحكومة الجيدة توفر الأمن، و تحمي البشر و الممتلكات و الحقوق، و تركز على المؤسسات و التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن الحكومة الجيدة تزود المحاكم و المؤسسات التنفيذية بالصلاحيات التي تخولها بتنفيذ القوانين و العقود و الاتفاقيات.<sup>2</sup>

وبالنظر إلى أهمية المؤسسات السياسية في النمو الاقتصادي فان دراسة (Pereira, C., & Teles, V. K. (2009) تحلل كيف تؤثر المؤسسات السياسية على النمو الاقتصادي في مراحل مختلفة من التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، وتظهر النتائج التي تم الحصول عليها أن المؤسسات السياسية تعمل كبديل للديمقراطية التي تعزز النمو الاقتصادي، و بعبارة أخرى ، المؤسسات السياسية مهمة لزيادة النمو الاقتصادي ، خاصة عندما لا يتم توحيد الديمقراطية، علاوة على ذلك فإن المؤسسات السياسية لها علاقة وثيقة بالنتائج الاقتصادية في فترات الانتقال إلى الديمقراطية وفي الدول الفقيرة ذات التجزؤ العرقي<sup>3</sup>، السمة المميزة لأدبيات التنمية والنمو الأخيرة هي السعي إلى تحديد المؤسسات التي تشرح أجزاء كبيرة من الاختلافات المرصودة في مستويات المعيشة.<sup>4</sup>

من المرجح أن ينتج عدم الاستقرار السياسي إلى عدم استقرار الحكومات والأنظمة والمجتمعات داخل الدولة، و يكون ذلك من خلال الإطاحة بالأنظمة السياسية بالقوة أو إخضاع السلطات القائمة إلى الإبعاد الغير الإرادي و ينبع هذا من الانقلابات الناجحة أو غير ذلك ، وتكون في العادة من قبل الجيش ، والمؤامرات والانقلابات، حيث أن هذا الوضع يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي<sup>5</sup>، بالإضافة إلى ذلك فقد يتخذ المسؤولون الحكوميون أيضا قرارات تؤخر التنمية لأن

<sup>1</sup> Glaeser, E. L., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2004). Do institutions cause growth?. *Journal of Economic Growth*, 9(3), 271-303.

<sup>2</sup> Green, A. (2009). *The Role Of Political Institutions In Economic Development An Empirical Investigation*.

<sup>3</sup> Pereira, C., & Teles, V. K. (2009). *Political institutions as substitute for democracy: A political economy analysis of economic growth*.

<sup>4</sup> Eicher, T. S., & Leukert, A. (2009). *Institutions and economic performance: endogeneity and parameter heterogeneity*. *Journal of Money, Credit and Banking*, 41(1), 197-219.

<sup>5</sup> Op cite : Fosu, A. K. (1992). *Political instability and economic growth: evidence from Sub-Saharan Africa*

أفاقهم السياسية تقتصر على وقتهم في المنصب. وكلما كان أفق المسؤولين أقصر ، كلما زاد احتمال قيامهم باتخاذ إجراءات ذات تكاليف كبيرة على المدى الطويل للحصول على منافع متواضعة في المدى القصير.<sup>1</sup>

وتبين أن المؤسسات هي عنصر مهم للغاية يشرح التقلبات والأزمات والنمو، وأن ضعف أداء الاقتصاد الكلي يفسره ضعف المؤسسات ، مثل الافتقار إلى آلية لضمان التنفيذ الكافي للعقود وحقوق الملكية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ظهور سياسات اقتصادية كلية سيئة، حيث أن البلدان ذات المؤسسات الضعيفة لا تتمتع بنمو أقل وأكثر تقلبًا فحسب ، بل قد يؤدي أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم، وأن الاقتصاديات ذات المؤسسات الضعيفة قد تكون غير قادرة على بناء أنظمة ضريبية فعالة تقودها إلى استخدام السندات الحكومية بشكل أكثر تكرارا كمصدر للإيرادات، بالإضافة إلى آثار عدم الاستقرار السياسي على التضخم، وقد أبرز (Robinson and Acemoglu (2012) أهمية المؤسسات السياسية إلى جانب المؤسسات الاقتصادية من أجل الازدهار الاقتصادي للدول، ويجادلون على أنه يمكن تصنيف المؤسسات إلى مجموعتين: المؤسسات الاستخراجية والمؤسسات الشاملة، وفي سياق المؤسسات السياسية يمكن تصور المؤسسات الاستخراجية على أنها مؤسسات يحكم فيها عدد قليل من أفراد البلد ككل يسعون لتعظيم المصلحة الذاتية لفئة قليلة من البلد بينما المؤسسات السياسية الشاملة تعني أن جميع أفراد البلد يشاركون في الحكم وهم جزء من النظام السياسي برتمه وعلاوة على ذلك فإن المؤسسات السياسية الاستخراجية والمؤسسات الاقتصادية الشاملة تعوق النمو الاقتصادي في حين أن المؤسسات السياسية الشاملة، إلى جانب المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية، لا تصل إلى مستوى النمو الاقتصادي للدول.<sup>2</sup>

وعن الدور الذي تلعبه المؤسسات في عملية النمو ، تشير نتائج دراسة (Flachaire, E., et al (2014) إلى أن المؤسسات السياسية هي المحدد الرئيسي للنظام الذي ينتمي إليه الاقتصاد ، وأن المؤسسات الاقتصادية لها تأثير مباشر على معدلات النمو داخل كل نظام، هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بأن المؤسسات السياسية هي واحدة من الأسباب العميقة للنمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

وفي هذا السياق أشارت دراسة (Dumitru, A., & Hayat, R. (2015) أن المؤسسات الجيدة شرطا مسبق وهام لنمو الناتج المحلي الإجمالي المستدام الطويل الأجل ، وأن البيئة المؤسسية الضعيفة ترجع إلى ارتفاع مستويات الفساد ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيادة القانون ، وبيئة عمل صعبة ، وضعف الحكومة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Beck, T., Clarke, G., Groff, A., Keefer, P., & Walsh, P. (2001). New tools in comparative political economy: The database of political institutions. *the world bank economic review*, 15(1), 165-176.

<sup>2</sup> AHMAD, N., & MAJEED, M. T. (2020). POLITICAL INSTITUTIONS AND ECONOMIC GROWTH: A Case Study of Selected South Asian Nations. *Pakistan Journal of Applied Economics*, 30(1), 43-72.p44

<sup>3</sup> Flachaire, E., García-Peñalosa, C., & Konte, M. (2014). Political versus economic institutions in the growth process. *Journal of Comparative Economics*, 42(1), 212-229.

<sup>4</sup> Dumitru, A., & Hayat, R. (2015). Sub-Saharan Africa: Politically more stable, but still fragile. *Economic Research*.<https://economics.rabobank.com/publications/2015/december/sub%2Dsaharan%2Dafrica%2Dpolitically%2Dmore%2Dstable%2Dbut%2Dstill%2Dfragile/>

## 3. الديمقراطية والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية موضوع العديد من الدراسات البحثية الأكاديمية التي تم وضعها خلال العقود القليلة الماضية، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى قسمين: الأولى تدرس تأثير الديمقراطية على الناتج المحلي الإجمالي، في حين تدرس الثانية تأثير النمو الاقتصادي على الديمقراطية.

ويتعلق القسم الأول من التفكير أن مؤيدي هذا النوع من الجدل يبنون حججهم على السؤال المهم المتمثل في ما إذا كانت الديمقراطية تساعد بالفعل في تعزيز التنمية الاقتصادية أم لا؟ وفي الواقع تم التوصل إلى نتائج مثيرة للجدل فيما يتعلق بآثار الديمقراطية على الأداء الاقتصادي الكلي.<sup>1</sup>

يرى (Ishtiaq, M., Majeed, M. T., & Sohail, M. (2016)) أن الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال قنوات رأس المال البشري، ورأس المال المادي، وضبط الفساد، والابتكارات التكنولوجية، والاستثمار، والتعليم، والحكم، وقوة الدولة، وأشار المؤلفون إلى أن منتقدي الديمقراطية يجادلون بأن الحكومات الديمقراطية تظل تحت ضغط كبير من قبل الشعب لزيادة الاستهلاك الحالي، ومع ذلك فإن الديمقراطية تحمي حقوق الملكية. وبالتالي تزيد من النمو الاقتصادي، كما أن الديمقراطيات أكثر قدرة على التكيف مع الابتكارات التكنولوجية بسبب التعليم العالي ورأس المال البشري<sup>2</sup>

كما أكد الباحثون أن الديمقراطية تحقق نتائج اقتصادية أفضل، وذلك من خلال تحسين مستويات الاستثمار بشكل ملحوظ، وزيادة آليات المساءلة، وضمان حقوق الإنسان، ووسن لوائح داعمة لبيئة الأعمال، و يجادل (Jacob and Osang (2018)) بأن الديمقراطية لها تأثير إيجابي كبير وقوي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير مستويات عالية من الاستقرار وإدارة أفضل، وكلاهما من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، كما أن الديمقراطية توفر آليات دستورية للناس لإبعاد الحكومات السيئة عن السلطة وهذا يساعد السوق بشكل كبير في بناء ثقة أقوى، وتعزز الديمقراطية نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات، والإنفاق على التعليم، وإدخال إصلاحات اقتصادية ومؤسسية وتجذب إصلاحات السياسة العامة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد عاملاً حاسماً في النمو الاقتصادي. كما أن الإصلاحات الديمقراطية تسهل إبرام اتفاقيات تجارية، وهي عامل حيوي مساهم في النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

في دراسة لـ (Tavares and Wacziarg (2001)) لعينة تتكون من 65 دولة صناعية ونامية خلال الفترة 1970-1989، وجدوا أن الديمقراطية تعزز النمو من خلال تحسين تراكم رأس المال البشري، وخفض التفاوت في الدخل، ويخلص

<sup>1</sup> (e.g., Acemoglu et al., 2014; Murtin and Wacziarg, 2014; Madsen et al. 2015; Klaus and Tommy, 2016; Papaioannou and Siourounis, 2008; Saha and Zhang, 2017; Rodrik and Wacziarg, 2005; Persson and Tabellini, 2006)

<sup>2</sup> Ishtiaq, M., Majeed, M. T., & Sohail, M. (2016). Financial sector, democracy and economic growth: a panel data analysis. *Pakistan Development Review*, 55(4), 437-453.

<sup>3</sup> Haimoun, N. (2020). The effects of democracy on National GDP per Capita: an empirical investigation (Doctoral dissertation, Lethbridge, Alta.: University of Lethbridge, Department of Economics).p17

Profeta et al (2013) أن العلاقة بين الديمقراطية والنمو قد تعززت إلى حد ما في البلدان مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

ويؤكد ( Acemoglu, D., et al. (2019) من خلال النتائج المتوصل إليها أن الديمقراطية قد تعمل من خلال عدد من القنوات ، وذلك من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية ، وزيادة رأس المال البشري (خاصة التعليم الابتدائي) ، ورفع قدرة الدولة وبعض جوانب الخدمات العامة (خاصة فيما يتعلق بالصحة) وكذلك زيادة الاستثمار والحد من الاضطرابات الاجتماعية.<sup>2</sup>

ومن ناحية أخرى، تجادل مجموعة من الدراسات أن الديمقراطية تشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، خاصة خلال عمليات الانتقال السياسي بسبب الافتقار إلى مؤسسات مستقرة، ويجادل (Mobarak (2005 أن التقلب في معدلات النمو يختلف بين الدول الديمقراطية والغير الديمقراطية، ويشير Mobarak إلى أن الديمقراطية قد لا تسهم بالضرورة في معدلات النمو بطريقة مجدية، والواقع أن التغييرات المستمرة في السياسات الحكومية لها تأثير سلبي على معدلات النمو في العديد من الديمقراطيات (Quinn and Woolley, 2001)، وعلاوة على ذلك فإن للديمقراطية تأثير سلبي كبير على النمو خاصة في البلدان المتجانسة عرقياً (Bluedorn, 2001) ، وأكد (Weede (1983 بأن الديمقراطية لها تأثير سلبي على معدلات النمو خاصة في البلدان الأقل نمواً، ويشير المؤلف إلى أن المزج بين الديمقراطية والتدخل القوي للدولة ينتج عنه تأثير سلبي.<sup>3</sup>

ويجادل المؤلف Jonathan Kriekhaus بأن تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، يعتمد على السياق الإقليمي، ففي أمريكا اللاتينية وآسيا للديمقراطية تأثير سلبي كبير ، وفي أفريقيا لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبين Kriekhaus أن نوع نظام الحكم له تأثير على الأداء الاقتصادي، و يمكن للديمقراطية أن تدعم النمو عندما يتم طرد المسؤولين العموميين الفاسدين.<sup>4</sup>

و يجادل المؤلفون (Drury, A. C., Kriekhaus, J., & Lusztig, M. (2006) أن التأثير السلبي للفساد يتم بوساطة العملية السياسية وأن الديمقراطية ستخفف من هذا التأثير السلبي ، وخلص الباحثون إلى أن الفساد ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الديمقراطيات ، في حين أن البلدان الغير الديمقراطية تعاني من أضرار اقتصادية كبيرة ، وتبين أن الفساد له تأثير سلبي في الأنظمة الاستبدادية وليس في الأنظمة الديمقراطية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Rachdi, H., & Saidi, H. (2015). Democracy and economic growth: Evidence in MENA countries. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 191, 616-621.

<sup>2</sup> Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). Democracy does cause growth. *Journal of Political Economy*, 127(1), 47-100

<sup>3</sup> Op cite : Haimoun, N. (2020). , p17

<sup>4</sup> Kriekhaus, J. (2006). Democracy and economic growth: how regional context influences regime effects. *British Journal of Political Science*, 36(2), 317-340.

<sup>5</sup> Drury, A. C., Kriekhaus, J., & Lusztig, M. (2006). Corruption, democracy, and economic growth. *International Political Science Review*, 27(2), 121-136.



1.3 قنوات تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

تشير الحجج النظرية التي تدعو إلى التأثير الإيجابي للديمقراطية على النمو إلى قنوات مختلفة يمكن من خلالها للديمقراطية أن تؤثر على النمو، القناة الأولى هي حقوق الملكية حيث توفر الديمقراطية حماية أفضل لحقوق الملكية، وبالتالي تشجع النمو، أما القناة الثانية هي الاستقرار السياسي حيث يتميز النظام السياسي بقدر أكبر من الاستقرار للحكومة مما قد ينجم عنه آثار مفيدة للنمو الاقتصادي، وأن تراكم رأس المال البشري هو قناة بديلة لنقل الديمقراطية إلى النمو، وأخيراً قناة الابتكار التكنولوجي حيث تعزز الديمقراطية الابتكار والتقدم التقني وبالتالي تحسن النتائج من الناحية الاقتصادية وفيما يلي يمكننا شرح هذه القنوات:

## 1.1.3 حماية حقوق الملكية:

تشير حقوق الملكية إلى الحقوق الممنوحة لشخص محدد ويمكن نقلها وفقاً للوائح وقوانين، فهي تحدد حقوق الاستخدام والاستغلال الاقتصادي ونقل الموارد وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون<sup>2</sup>، يعد إنشاء نظام واضح وفعال لحقوق الملكية أحد المحددات الرئيسية لعملية التطوير<sup>3</sup>.

يجادل العديد من المؤلفين بأن المصدر النهائي لحماية حقوق الملكية هو جودة المؤسسات السياسية (Goldsmith 1995<sup>4</sup> ؛ Haber et al. 2008 ؛ Keefe 2008) ، وتقدم المؤسسات الديمقراطية ضماناً أفضل لحقوق الملكية لعدة أسباب نذكرها:

أولاً، ينشئ النظام الديمقراطي مؤسسات ذات إطار متماسك لحماية حقوق الملكية وإنفاذها بشكل فعال، وفي الواقع فإن حقوق الملكية مضمونة فقط في ظل وجود حكومة قوية قادرة على إنفاذها، وعندما تكون الحكومة قوية بدرجة كبيرة في تطبيق القانون، فهي أيضاً قوية بدرجة تكفي لتجاوزه، وهذا هو حال المستبد (Weingast 1995 ؛ Haber et al. 2008 ؛ Haber 2008, 2010). وبالتالي لن يتم ضمان الحماية الفعالة لحقوق الملكية إلا من خلال حكومة لها قيود على سلطتها، مثل الحكومة الديمقراطية فهي تخضع للعديد من القيود وآليات الرقابة، مثل وجود دستور وسلطة تشريعية، والحق في الانتخابات، ومشاركة مختلف الأحزاب السياسية، حيث تقلل هذه الخصائص المؤسسية من إساءة استخدام السلطة السيادية وتحث الحكومة على ضمان حماية حقوق الملكية وإنفاذها (Knutsen 2011<sup>6</sup>).

<sup>1</sup> Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-21.

<sup>2</sup> North, D.C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.

<sup>3</sup> Acemoglu, D., & Johnson, S. (2005). Unbundling institutions. *Journal of Political Economy*, 113(5), 949–995.

<sup>4</sup> Goldsmith, A. A. (1995). Democracy, property rights and economic growth. *The Journal of Development Studies*, 32(2), 157–174.

<sup>5</sup> Haber, S., North, D. and Weingast, B. (2008). Political institutions and financial development. pp. 1–9 in Haber, Stephen, Douglass North, and Barry.

<sup>6</sup> Knutsen, C. (2011). Democracy, dictatorship and protection of property rights. *Journal of Development Studies*, 47(1), 164–182.

ثانياً ، إن قدرة الحكومة الديمقراطية على ضمان إدارة فعالة للصراعات الناتجة عن مكاسب وخسائر الجماعات العاملة في اقتصاد ديناميكي تعزز حماية حقوق الملكية في ظل نظام ديمقراطي. ( Dixon 1993, 1994; Maoz and Russett )، وعندما تكون مؤسسات إدارة الصراع أضعف تكون غير قادرة على حماية حقوق الملكية، وقد يؤدي ذلك إلى تدهور هيكل حقوق الملكية، وقد تقلل الديمقراطية من هذا الخطر من خلال تزويد الأفراد بأساليب مشروعة لإيصال مشاغلهم ودون عنف، حيث تسمح الأنظمة القضائية المستقلة في هذه الحالة، بحل النزاعات بين الأفراد بطريقة فعالة وغير عنيفة.

من جهة أخرى، ترتبط الديمقراطية بآليات التحكم والتوازن التي تحد من السلوك المفترس وتمنع نهب الثروة ( Dethier Rodrik 1999a؛ et al. 1999 ) ، ويؤدي تقليل تهديد المصادر من قبل الدولة إلى ضمان أفضل لحقوق الملكية ( North 1989 and Weingast 1996؛ Clague et al. 1996 ) لأن المؤسسات الديمقراطية تضع قيود مؤسسية على سلطة صناعات القرار السياسي ، وتحدد تكلفة ومضمون القرارات السياسية ( Buchanan 2000 ) إن فرض التكاليف على تصرفات السياسيين يشجع على احترام حقوق الملكية في ظل نظام ديمقراطي ( Brennan and Hamlin 1995 ). وجدت بعض الدراسات وجود علاقة معكوسة U بين الديمقراطية والفساد، حيث تنخفض مستويات الفساد عندما تصبح الديمقراطية ناضجة (Rock 2009).

ويجب التأكيد على أن التأثير الإيجابي للديمقراطية على حقوق الملكية يعتمد أيضاً على استقرار النظام السياسي واستدامته، حيث تحمي الديمقراطية إنفاذ العقود وحقوق الملكية ( Clague et al. 1996 ) ، وأن الأنظمة الغير المستقرة مثل الديمقراطيات الجديدة هي أنظمة يتم فيها وضع الضوابط والتوازنات بشكل ضعيف، ويمكن للقادة المنتخبين مصادرة الموارد التي تخص أقلية وإعادة توزيعها على الأغلبية من أجل تعظيم فرصهم في إعادة الانتخاب، وهذا يؤدي إلى تدهور في هيكل حقوق الملكية، علاوة على ذلك فإن بقاء الديمقراطية على المدى الطويل يعتمد على إنشاء الحقوق السياسية والحريات المدنية والتي بدورها ضرورية لحماية حقوق الملكية ( Olson 1993؛ North 1993 )<sup>1</sup>.

### 2.1.3 الاستقرار السياسي:

القناة الثانية التي تؤثر الديمقراطية من خلالها على النمو هي الاستقرار السياسي (Tavares and Wacziarg 2001<sup>2</sup>)؛ عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى حالة من عدم اليقين بشأن القرارات المستقبلية، ويثبط المستثمرين عن تنفيذ المشاريع، ويشير العديد من المؤلفين إلى أن الاستقرار السياسي مرتبط بنوع النظام السياسي، ويعتبرون أن المؤسسات الديمقراطية تسمح بتحقيق استقرار سياسي أفضل ، لأسباب مختلفة نحاول تلخيصها فيما يلي:

<sup>1</sup> Op cite : Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-21

<sup>2</sup> Tavares, J., & Wacziarg, R. (2001). How democracy affects growth. *European Economic Review*, 45(8), 1341–1378

<sup>3</sup> Aggarwal, R., & Goodell, J. W. (2009). Markets and institutions in financial intermediation: national characteristics as determinants. *Journal of Banking & Finance*, 33(10), 1770–1780

<sup>4</sup> Apergis, N. (2017). Democracy and market crashes: evidence from a worldwide panel of countries. *Finance Research Letters*, 22, 244–248

أولاً، يتم تمييز النظام السياسي الديمقراطي عن الأنظمة السياسية الأخرى عن طريق تطبيق قواعد شفافة لضمان تناوب الأحزاب على السلطة، والواقع تتميز الحكومات الديمقراطية بألية واضحة للتداول على الحكم ، دون استخدام أي تدابير خارجة عن القانون للوصول إلى السلطة، في حين أن استخدام الأساليب الغير القانونية والمزعزعة للاستقرار منتشر على نطاق واسع في الأنظمة الاستبدادية (Siegler et al. 2004<sup>1</sup>)، لأن ثقافة الحوار الشامل والمفتوح للجمهور من خلال إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في العملية السياسية هي حق في الديمقراطية ، فإن مثل هذا النظام السياسي يجب أن يحد من التطرف والاستيلاء على السلطة بوسائل غير مشروعة ، خاصة عند اختيار صناع القرار السياسي، وبالتالي فإن الديمقراطية توفر نقلاً سلمياً يمكن التنبؤ به للسلطة السياسية، وبصرف النظر عن بعض السياسات المحددة ، فإن ديناميكية التنمية لا تتعطل خلال التعاقب الديمقراطي.

ثانياً، تخضع الحكومة الديمقراطية لقيود مؤسسية تحد من سلطة صناع القرار السياسي في إطار القوانين المنصوص عليها في الدستور، ليس هذا هو الحال في الأنظمة الاستبدادية (Weber 1922) والنتيجة هي أن الأنظمة الديمقراطية تقدم رؤية أفضل وسيتم ربطها بمخاطر منخفضة للتغيير المفاجئ في السياسات الاقتصادية على العكس من ذلك ، فإن الحكومات الاستبدادية تولد ظروفًا اقتصادية لا يمكن التنبؤ بها، ويكون المستبد قادراً على تغيير قواعد اللعبة في أي وقت، وفي ظل ظروف عدم القدرة على التنبؤ سوف يتردد رواد الأعمال في الاستثمار.

ومن شأن وجود نظام ديمقراطي أن يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي ، خاصة أثناء تغييرات القيادة ، وسيؤدي إلى زيادة الأفق الزمني للحكومة من خلال تعزيز الإيمان باستدامة النظام السياسي، والنتيجة هي أن الديمقراطية ستكون مرادفاً لأفاق طويلة وخيارات اقتصادية مثالية ، مما يريح المستثمرين المحليين والأجانب ويعزز تراكم رأس المال المادي (Pastor and Hilt 1993<sup>2</sup>).

### 3.1.3 تراكم رأس المال البشري:

تؤدي الخصائص المؤسسية لكل نظام سياسي إلى خيارات اجتماعية مختلفة ، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم والصحة، في هذا السياق فإن وجود نظام سياسي ديمقراطي قد يسمح بنمو أفضل من خلال تراكم رأس المال البشري (Tavares and Wacziarg 2001؛ Baum and Lake 2003) وتسمح الديمقراطية بتراكم أكبر لرأس المال البشري لأسباب عديدة.

أولاً، لأن الإنفاق العام على التعليم يأتي من قبل الدولة، وان معظم هذا الإنفاق يتأثر إلى حد كبير بسياسات إعادة التوزيع، فإذا كانت هذه الأخيرة تتسم بالعدل والفعالية يجعل من السهل تحسين نوعية حياة المواطنين خاصة فيما يتعلق بالصحة، وبالتالي فإن اختيار نظام ديمقراطي يجب أن يسهل اعتماد سياسات تصب في صالح تراكم رأس المال البشري.

<sup>1</sup> Siegle, J. T., Weinstein, M. M., & Halperin, M. H. (2004). Why democracies excel. Foreign Aff., 83, 57.

<sup>2</sup> Pastor Jr, M., & Hilt, E. (1993). Private investment and democracy in Latin America. World Development, 21(4), 489-507.

وقد تؤثر بعض خصائص النظام السياسي على حوافز واضعي السياسات في توفير الخدمات العامة (Lake and Baum 2001) ومن بين هذه الخصائص، نذكر الطابع المشكوك فيه للحكومة وهذا ما يميز السهولة التي يمكن بها عزل السياسيين من مناصبهم بسبب المنافسة السياسية، ويعتمد هذا الخطر على الحواجز التي تحول دون دخول المنافسين وخروجهم، والسياسات والتكاليف المرتبطة بالمشاركة السياسية، وقد قام Lake and Baum (2001) بتطوير نموذج نظري يفترض أن الحكومة تحتكر تقديم الخدمات العامة وقد تحد هذه الأخيرة من توريد السلع العامة من أجل زيادة الأسعار وانتزاع الحد الأقصى من المعاشات التقاعدية، ويعتبر الباحثين أن الديمقراطية وسيلة لجعل سوق الخدمات العامة في موضع جيد.<sup>1</sup>

#### 4.1.3 الابتكارات التكنولوجية The Channel of Technological Innovations

آخر قناة لنقل الديمقراطية نحو النمو هي قناة الابتكارات التكنولوجية، وبالنظر إلى أن التقدم التقني هو أحد العوامل المحددة للنمو الطويل الأجل (Romer 1990<sup>2</sup>)، فإن وجود علاقة محتملة بين الابتكار التكنولوجي والديمقراطية يعني ذلك وجود تأثير مفيد على النمو، ويمكن تقديم حجج عديدة لإثبات وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية واعتماد تكنولوجيات جديدة

أولاً من المقبول على نطاق واسع أن المنظمات متعددة الأقطاب، أي المنظمات التي تتميز بثنت السلطة بين عدة هيئات والتصفية التدريجية للروابط الهرمية هي أكثر احتمالاً لقبول مشاريع جديدة على الرغم من عدم اليقين من المنظمات الهرمية (Sah and Stiglitz 1986) وبالنظر إلى أن الديمقراطيات لديها قدر أكبر من التشتت واللامركزية في السلطة، فإن المنطق المذكور أعلاه يشير إلى ميزة تكنولوجية ديمقراطية

ثانياً، المنظمات الديمقراطية هي منظمات تعليمية يشارك فيها الأفراد في جمع المعلومات والمناقشات وتعديل الموقف ومراجعة المعرفة الموجودة مسبقاً هذه الصفات المختلفة تشجع اعتماد تقنيات جديدة في نظام ديمقراطي (Halperin<sup>3</sup> et al. 2005) ويعد تقييم وتغيير الطرق القديمة لفعل أشياء جديدة وإحراز تقدم من خلال التجربة والخطأ من الأمور الهامة للديناميكية السياسية والاقتصادية، والحريات المدنية حاسمة بشكل خاص في عملية التعلم، حيث يساهم النقاش الحر والمفتوح في الانفتاح على أفكار جديدة، وتوفر حرية التعبير أيضاً فرصاً أفضل لتقييم الأفكار ونشرها في الخارج، ويشجع المناقشات الواسعة النطاق والشاملة، مما يؤدي إلى الحلول الأكثر فعالية وملائمة لمشكلة معينة.

على عكس القادة الديمقراطيين، يهدف القادة الاستبداديون إلى تقييد الحريات المدنية والحد من نشر المعلومات خارج البلاد وداخلها، للحد من التهديدات المرتبطة بسياساتهم في البقاء، وهذا يقلل من القدرة على استيعاب التغيير التكنولوجي ويمنع نشر الأفكار والتكنولوجيات الحديثة (Knutson 2011<sup>4</sup>).

<sup>1</sup> Op cite : Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review

<sup>2</sup> Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of political Economy*, 98(5, Part 2), S71-S102.

<sup>3</sup> Halperin, M., Siegle, J., & Weinstein, M. (2009). *The democracy advantage: How democracies promote prosperity and peace*. Routledge.

<sup>4</sup> Carl Henrik, K. (2011). *The economic effects of democracy and dictatorship* (Doctoral dissertation, Department of Political Science).

تشجع الديمقراطية الابتكار والتقدم التقني من خلال تسهيل عملية دخول وخروج الشركات المبتكرة في السوق، ويوضح النموذج النظري الذي وضعه كل من (Aghion and Howitt (2009) حول التفاعل بين التكنولوجيا والديمقراطية، حيث تحد الديمقراطية من قدرة السياسيين على التآمر مع الشركات ضد المبتكرين الجدد، وتتميز الديمقراطيات بانخفاض الحواجز نسبيًا وتكاليف الدخول وذلك من خلال تخفيض عدد الإجراءات البيروقراطية اللازمة لدخول السوق، والتي تشجع على بدء أعمال تجارية جديدة (Rabiul 2018<sup>1</sup>؛ Ho et al. 2018<sup>2</sup>)، وبذلك تزيد المنافسة وتشجع الابتكار في السوق، يعتبر (Aghion and Howitt (2009) أن الديمقراطية تلعب دورًا أكبر في القطاعات الأكثر تقدمًا في الاقتصاد بسبب الحاجة المتزايدة للدخول والمنافسة في هذه القطاعات على عكس القطاعات الأقل نموًا، حيث تشجع المؤسسات الديمقراطية الابتكار وتحفز النمو والتنمية<sup>3</sup>

### 2.3 العلاقة التجريبية بين الديمقراطية واستقرار الاقتصاد الكلي

بغض النظر عن مستوى النزاع المحتمل في المجتمع - والضغوط المرتبطة به لمتابعة سياسات إعادة التوزيع - يمكن أن تتأثر نتائج الاقتصاد الكلي بالآليات السياسية - المؤسسات - الموجودة لمعالجة الصراع، تشير الأدبيات إلى آليتين يمكن من خلالهما للمؤسسات السياسية المساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي، الأول هو من خلال مراقبة قوة السياسيين، والثاني هو من خلال مساءلة أكبر للسياسيين<sup>4</sup>.

في دراسة لـ (Liulov, O. V., Pimonenko, T. V., & Liulova, L. Y. (2018) والتي كان الهدف الرئيسي منها هو تحليل تأثير الديمقراطية على استقرار الاقتصاد الكلي في أوكرانيا للفترة بين 1991-2016، حيث تم الاعتماد على مؤشر معدل نمو عرض النقود، والرصيد المالي للنتائج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري كمجموع من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي والديمقراطية، وخلصت الدراسة إلى أن تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية في أوكرانيا من العوامل الرئيسية للتأثير الإيجابي على استقرار الاقتصاد الكلي<sup>5</sup>

كما أشارت دراسة (Gasiorowski, M. J. (2000) أن الدول الأكثر ديمقراطية لديها تضخم أعلى ونمو أبطأ من البلدان الأقل ديمقراطية، حيث يبدو أن معدل التضخم أعلى من البلدان الأكثر ديمقراطية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أن لديها عجزًا ماليًا أعلى ونموًا أسرع في الأجور، هذا التضخم المرتفع لا يكون له تأثير كبير، وإنما سيكون له تأثير هامشي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، ويرى المؤلف أن الديمقراطيات الجديدة والناضجة ليس لها معدلات تضخم ونمو مختلفة بشكل كبير، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المشاركة السياسية غير المقيدة والمطالب الناتجة على مسؤولي

<sup>1</sup> Islam, M. R. (2018). Wealth inequality, democracy and economic freedom. *Journal of Comparative Economics*, 46(4), 920-935.

<sup>2</sup> Ho, C. Y., Huang, S., Shi, H., & Wu, J. (2018). Financial deepening and innovation: The role of political institutions. *World Development*, 109, 1-13.

<sup>3</sup> Op cite : Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review

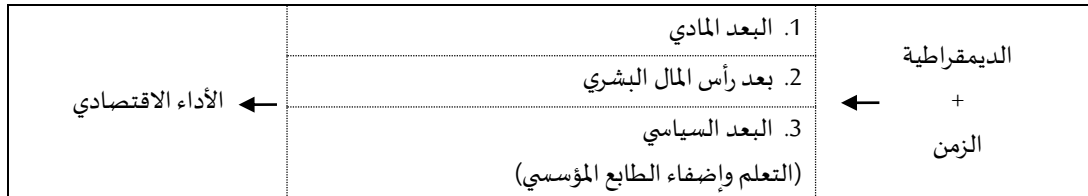
<sup>4</sup> Subramanian, M. A., & Satyanath, M. S. (2004). What determines long-run macroeconomic stability? Democratic institutions (No. 4-215). International Monetary Fund.

<sup>5</sup> Liulov, O. V., Pimonenko, T. V., & Liulova, L. Y. (2018). Empirical linkages between macroeconomic stability and democracy.

الدولة تقوض الأداء الديمقراطي.<sup>1</sup>وعلاوة على ذلك فان (Gerring et al (2005) أنشأ جدول بسيط يوضح كيف يمكن للديمقراطية أن تزيد تدريجيا من نمو أي بلد.

هناك أربعة عوامل تتمثل في كل من العوامل المادية والبشرية والاجتماعية والسياسية.

الجدول (01-02): من الديمقراطية إلى الأداء الاقتصادي عبر الزمن<sup>2</sup>



Source : Rita Yi Man Li, C. H. Edward Tang, Tat ho Leung, (2017),<sup>3</sup>

ويمكن أن تؤثر الديمقراطية على الأداء الاقتصادي في ثلاثة أبعاد وهي:

1. البعد المادي:

بينما تحفز الديمقراطية على تحرير الاقتصاد، فإنه في مرحلة الانتقال من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية، ينبغي أن تتجه طريقة تخصيص الموارد نحو آليات السوق، ولذلك يمكن للديمقراطية أن تؤثر في إعادة توزيع الموارد من أجل توسيع القدرة الاقتصادية في القطاع العام.

2. البعد رأس المال البشري:

يشير رأس المال البشري إلى مستوى التعليم، ومتوسط العمر المتوقع، وغير ذلك من المؤشرات لقياس مستويات المعيشة، وتميل الأحزاب السياسية في مجتمع ديمقراطي إلى التكيف مع أذواق الناخبين المحتملين، لذلك أن تمر السياسات التي تدعم رأي الأغلبية على المجالس لمناقشتها.

3. البعد السياسي

يمكن أن توفر الديمقراطية حالة من عدم اليقين السياسي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم اليقين الاقتصادي لأن هناك مشكلة في توكيل الأحزاب السياسية، والفضل هو أن الناخبين لا يمكنهم استبعاد الأحزاب السياسية التي لم تلي طموحات الناخبين إلا من خلال الانتخابات المقبلة.

<sup>1</sup> Gasiorowski, M. J. (2000). Democracy and macroeconomic performance in underdeveloped countries: An empirical analysis. *Comparative Political Studies*, 33(3), 319-349.

<sup>2</sup> This diagram is inspired by Gerring, J., et al. (2005) 'Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective', *World Politics*, vol. 57, no. 3. p. 326.

<sup>3</sup> Rita Yi Man Li, C. H. Edward Tang, Tat ho Leung. (2017), Democracy and Economic growth, *International Journal of Data Analysis Techniques and Strategies* 11(1)

## 3.3 العلاقة التجريبية بين الديمقراطية والاستقرار السياسي

في الواقع لا يبدو أن الاستقرار السياسي مرتبط بشكل منهجي بالديمقراطية، فالحقائق المنبثقة تظهر مستويات عالية نسبيا من النمو في وجود الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية، وبالتالي فإن الأداء الاقتصادي الكلي الجيد لعدد من الدول الآسيوية غير الديمقراطية (هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان والصين) يتناقض مع فكرة دعم الحقائق الاقتصادية الجيدة للديمقراطية، علاوة على ذلك فإن مستوى النمو الذي بلغ 4.5٪ سنويا في تونس، مع وجود نظام ديكتاتوري يتناقض مع فكرة أن الديمقراطية تقدم منافع اقتصادية، حيث يمكن للديمقراطية أن تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد إذا تحولت المطالب الاجتماعية إلى إضرابات ومظاهر تعطل النشاط التجاري وتجبر رواد الأعمال على إيقاف أنشطتهم ومغادرة البلاد، وقد تؤدي المظاهرات والإضرابات المستمرة إلى تثبيط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من شأن الديمقراطية أن تضمن للمستثمرين عدم وجود سلوك تقديري أو مفترس وتقلل من خطر عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي فإن وجود مجموعة من القواعد والقوانين والسلطات المضادة من شأنه أن يساعد على تجنب خطر القرارات التعسفية، بحيث تكون الديمقراطية مرادفة للأفاق الطويلة والخيارات الاقتصادية المثلى، وبالمثل فإن الديمقراطية في حالة عدم الاستقرار السياسي لا تشجع النمو، ومع ذلك فإن التأثير المشترك للديمقراطية والاستقرار السياسي يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي.

تشير نتائج الأعمال النظرية إلى أن (عدم) الاستقرار السياسي يمكن أن يؤثر على طبيعة أثر الديمقراطية على النمو، فقد أفاد (Ozler and Tabellini 1991) أن عدم الاستقرار السياسي يقلل من الأفق الزمني ليس فقط للمستثمرين ولكن أيضا لصانعي السياسات، لذلك من الضروري إجراء إصلاحات كبيرة لتجنب هذه الآثار التي لوحظت بشكل خاص في الديمقراطيات الضعيفة التي يكون فيها النظام الحزبي مجزأ، بالإضافة إلى ذلك يمكن للحكومات قصيرة الأجل تضع سياسات اقتصادية سيئة الأمر الذي قد يدفع خلفائها إلى الفشل.

وفقا لـ (Clague et al 1996) الحكومات قصيرة الأجل قد لا تفي بالتزاماتها ولا تتقيد بالقواعد والمبادئ التي من شأنها التحكم و مراقبة النشاط الاقتصادي (حقوق الملكية، قانون العقود، الضرائب...)، يدعم (Feng 1997) فكرة أن الديمقراطية توفر بيئة سياسية مستقرة، لأنها تقلل من التغييرات غير الدستورية للحكومات في النظام السياسي وترئ الظروف المواتية للنمو الاقتصادي المستدام<sup>1</sup>

ووجد (Jong-A Pine 2009) أن المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي تقلل من النمو الاقتصادي، كما تم طرح حجج مماثلة من قبل (Abeyasinghe 2004) الذي يجادل بأن الديمقراطية والاستقرار السياسي لها آثار كبيرة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وأظهرت دراسة (Alesina and Perotti 1996) أن عدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة سياسية واقتصادية غير مؤكدة، مما يزيد المخاطر ويقلل الاستثمارات، كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضا إلى ارتفاع التضخم.

<sup>1</sup> Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). An econometric study of the role of the political stability on the relationship between democracy and economic growth. Panoeconomicus, 1-25.

تشير تجارب العديد من البلدان التي خضعت لتغيير النظام السياسي ، لاسيما دول الربيع العربي (تونس وليبيا ومصر) ، أن الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية قد يكون مصحوبا بعدم استقرار سياسي يؤثر على النمو الاقتصادي، والدرس المستخلص من هذه التجارب هو أن استقرار الوضع السياسي ضرورة حتمية للبلدان التي أضعفتها الفترة الانتقالية الطويلة، لذا فإن تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي يعتمد على الاستقرار السياسي<sup>1</sup>

يبحث (Feng, Y. (1997) في التفاعلات بين الديمقراطية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لـ 96 دولة للفترة من 1960 إلى 1980، تشير النتائج إلى أن للديمقراطية تأثير إيجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على احتمالات تغيير النظام السياسي والحكومة الدستورية، والتغيير من حزب حاكم إلى آخر<sup>2</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود نظام ديمقراطي من شأنه أن يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي، خاصة خلال التغييرات في السلطة السياسية للبلد، ففي ظل وجود نظام ديمقراطي تحكمه مجموعة من القواعد والقوانين المنصوص عليها في الدستور قد يكون له أثر إيجابي على الوضع السياسي في البلد عكس الأنظمة الاستبدادية<sup>3</sup>

تشير نتائج ورقة (Acemoglu et al (2000) إلى أن المؤسسات الديمقراطية توفر المزيد من شبكة الأمان الاقتصادي للسكان، من خلال تقديم المزيد من سياسات الرعاية الاجتماعية وإعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والسياسية للناس، ومن ثم فإن الديمقراطية تنتج معدلات نمو اقتصادي أعلى بشرط الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتخلص الورقة إلى أن الاختلافات قد تحدث، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية في البلد، ومستوى التعليم، والسياسات التي أدخلت في المجال الديمقراطي لتحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار في البشر والحد من التفاوت في الدخل.<sup>4</sup>

يجادل (Acemoglu et al (2014) بأن النمو الاقتصادي يتوقف على مدى إقامة المؤسسات العامة الديمقراطية، وتشير نتائج الورقة البحثية إلى أن التحول إلى الديمقراطية يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%، وأن وجود الديمقراطية تساعد على الاستثمار، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، والإصلاحات القانونية المواتية للأعمال التجارية، والعديد من العوامل الخارجية الإيجابية الأخرى، لكن الجدير بالذكر أن في البلدان الأقل نمواً، تبين أن الديمقراطية تشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، بسبب انعدام الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات الديمقراطية، وغيرها من العوامل الاجتماعية والمؤسسية.<sup>5</sup> ويؤكد كل من (Ghardallou and Sridi (2019) على أن الديمقراطية تحقق الاستقرار السياسي، وتعزز حماية حقوق الملكية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Op Cite : Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). P6

<sup>2</sup> Feng, Y. (1997). Democracy, political stability and economic growth. British Journal of Political Science, 27(3), 391-418.

<sup>3</sup> OCDE, L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, <http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf>

<sup>4</sup> Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2000). Why did the West extend the franchise? Democracy, inequality, and growth in historical perspective. The Quarterly Journal of Economics, 115(4), 1167-1199.

<sup>5</sup> Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2014). Democracy does cause growth (No. w20004).

<sup>6</sup> Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review. Journal of the knowledge economy, 1-21.



## 4. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

لقد اتفقت معظم الدراسات على أن تفسير الاختلافات بين البلدان يرجع بالأساس إلى النمو الاقتصادي وفي هذا الشأن سنسلط الضوء على مصادر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي، وعرض موجز لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

## 1.4 النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر إثارة في الاقتصاد لأنه لا يفسر فقط عملية إثراء الأمم ، بل يفسر الاختلافات في مستويات المعيشة بين الدول، حيث يتطلع جميع دول العالم إلى تحقيق الرفاه وذلك من خلال رفع الأداء الاقتصادي الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الفرص للاستهلاك ، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية وسياسات التنمية للبلدان لذلك من الضروري معرفة ما هو النمو؟

ووفقا لـ Simon Kuznets (1973) يمكن تعريف النمو الاقتصادي لأي دولة على أنه الزيادة في القدرة الدولة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية معتمدة على التقدم التكنولوجي والتنظيمات المؤسسية والأيدولوجية التي تتطلبها.<sup>1</sup>

وفقا لـ François Perroux، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عملية مستمرة لزيادة الإنتاج الحقيقي (أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) للاقتصاد مع مرور الوقت، بمعنى آخر للحديث عن النمو الاقتصادي سيكون من الضروري أن نرى من سنة إلى أخرى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.<sup>2</sup>

ويرى Jean Arroux أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل الفرد في محيط اقتصادي معين<sup>3</sup>، كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>4</sup>

فالنمو الاقتصادي هو عملية تلقائية تحصل مع الزمن باستمرار، في إطار تشكيلة اقتصادية واجتماعية معينة، ويحدث النمو من خلال زيادة السكان ترافقه زيادة في الثروة والادخار، ويشير غالبا إلى التغير الكمي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Kuznets, S. (1973). Modern economic growth: findings and reflections. The American economic review, 63(3), 247-258. P247

<sup>2</sup> Nshue Mbo Mokime, Alexandre,(2014), "Croissance économique" Une perspective africaine, L'Harmattan

<sup>3</sup> Jean Arroux,(1999), les théories de la croissance, édition du seuil , paris, p9

<sup>4</sup> Janine Bremond Et Alain Geledan ,(1982), Dictionnaire économique et social 100 articles thématiques 1200 définitions, Hatier, Paris; p123

<sup>5</sup> الجابري، علي عبد الكريم ، (2012) ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن، دار دجلة ، عمان. ص51

2.4 مصادر النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

يولد النمو الاقتصادي من عدة مصادر ، والتي تعرف أيضا باسم عوامل النمو، حيث أن أشهر الاقتصاديين أمثال: Kuznets, Denison, Malinvaud, Barro et Madison، قد ساهموا في أعمالهم التجريبية حول النمو في تطوير العديد من الأبحاث المتعلقة بالنماذج الإحصائية للنمو ، وذلك من خلال دمج عوامل النمو المختلفة.

ووفقا لـ Simon ، فإن الخبراء الاقتصاديين الأوائل قد أدركوا أن رأس المال والعمل هما العاملان اللذان يؤثران بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وخلال سنوات الخمسينيات ركز التحليل على إنتاجية العوامل، وفي وقتنا الحاضر من المقبول على نطاق واسع أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل عام على توافر عوامل الإنتاج (رأس المال ، والعمل) ، والإنتاجية وتحسين التكنولوجيا، وأن غياب أي تقدم تقني ، لا تتغير الدالة التي تربط الإنتاج  $Y$  إلى رأس المال  $K$  والعمل  $L$  بمرور الوقت ، مما يعني أن حجم الإنتاج يتغير فقط تحت تأثير التغيرات في الحجم المكثفة و / أو العمل

## 1. تراكم رأس المال: L'accumulation du capital

يشير فحص مساهمة رأس المال أن زيادة حجم رأس المال يزيد من حجم الإنتاج من خلال:

$$\Delta Y = PMK . \Delta K$$

و تمثل  $PMK$  الإنتاجية الحدية لرأس المال التي يمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$PMK = F(K + 1, L) - F(K, L)$$

وهذا يعني بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال تسمح بالتعبير عن تغيرات رأس المال  $K$  والتغيرات في حجم الإنتاج الكلي.

2. زيادة العمل: L'accroissement du travail<sup>2</sup>

وبالاعتماد على نفس المنطق في العمل، نلاحظ أن أي زيادة في حجم العمل  $\Delta L$  يزيد من حجم الإنتاج من:

$$\Delta Y = PML . \Delta L$$

و تمثل  $PML$  الإنتاجية الحدية للعمل والتي يعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية :

$$PML = F(K, L + 1) - F(K, L)$$

وبالتالي ، فإن أي اختلاف في الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في حجم الإنتاج الكلي ، وإذا اعتبرنا أن حجم كلا العاملين ،  $K$  و  $L$  على التوالي ، سيتغير إلى  $\Delta K$  و  $\Delta L$  ، فإن الزيادة في حجم الإنتاج الكلي ستكون:

<sup>1</sup> Mokhtari, F. (2009). Croissance endogène dans une économie en développement et en transition Essai de modélisation Cas de l'Algérie (Doctoral dissertation). P17

<sup>2</sup> Op Cite : Mokhtari, F. (2009). P18

$$\Delta Y = (PMK \times \Delta K) + (PML \times \Delta L)$$

وتوضح هذه المعادلة توزيع النمو بين هذين العاملين من خلال الزيادة في إنتاجيتها الحدية، ومن حيث معدل النمو، يمكن تعديل هذه المعادلة على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left( \frac{PMK \times K}{Y} \right) \frac{\Delta K}{K} + \left( \frac{PML \times L}{Y} \right) \frac{\Delta L}{L}$$

يرتبط معدل نمو إنتاج  $\Delta Y/Y$  بمعدل نمو رأس المال  $\Delta K/K$  والعمالة  $\Delta L/L$  مع عوائد حجم ثابتة، يصبح معدل نمو الإنتاج:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L}$$

### 3. التقدم التكنولوجي: Le progrès technique

الافتراض بأن وظيفة الإنتاج لا تتغير بمرور الوقت ليست صحيحة في الواقع، حيث أن التقدم التكنولوجي يغير بشكل مباشر في دالة الإنتاج، لتزداد طاقة الإنتاج عند حجم معين من عوامل الإنتاج  $K$  و  $L$

ومن خلال دمج التقدم التقني تصبح دالة الإنتاج على النحو التالي:  $Y = AF(F, L)$

تمثل  $A$  المستوى الحالي للتكنولوجيا والتي تعبر عن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وزيادة نمو حجم الإنتاج، ونمو رأس المال والعمل، بالإضافة إلى تحسين إنتاجية العوامل.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

هذه المعادلة الأخيرة ضرورية لفهم عملية النمو لأنها تحدد ثلاثة مصادر للنمو، يمكن قياس اثنين منها مباشرة، ولا

يمكن قياس إجمالي إنتاجية العوامل إلا بشكل غير مباشر من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta Y}{Y} -$$

$$\alpha \frac{\Delta K}{K} - (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L}$$

حيث أن التغيير في حجم الإنتاج لا يفسره زيادة في رأس المال والعمل فقط، فهناك ناتج متبقي، والمعروف باسم بقايا Solow<sup>1</sup>، وهو الجزء الغير المرصود من النمو. ويرجع ذلك أساسًا إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

<sup>1</sup> Solow, R. M. (1957). Technical change and the aggregate production function. The review of Economics and Statistics, 39(3), 312-320.

## 3.4 تقدير وقياس النمو الاقتصادي

يستخدم الاقتصاديون بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما بعوامل الإنتاج الموجودة في ذلك البلد، بغض النظر عن يمتلك هذه العوامل، ويمكن قياسه بثلاث طرق مختلفة وهي:

أولاً، يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي "GDP" من خلال تجميع قيمة الناتج النهائي للسلع والخدمات التي تنتج داخل اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة).

وتعتمد طريقة الإنتاج على جمع الناتج الصافي لجميع الصناعات في الاقتصاد عن طريق تقدير القيمة المضافة من كل صناعة إلى الناتج النهائي للسلع والخدمات المنتجة على سبيل المثال، يمكن تعريف القيمة المضافة من قبل صناعة السيارات بأنها قيمة السيارات المنتجة ناقص قيمة الاستهلاكات الوسيطة (الحديد والصلب والزجاج وما إلى ذلك) من الصناعات الأخرى.<sup>1</sup> حسابياً تكون وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة الاستهلاكات الوسيطة}$$

$$\text{الناتج الوطني الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة}$$

كما يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (Y) من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد، والذي يتكون من إجمالي الإنفاق الوطني للاقتصاد وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري). يشمل إجمالي نفقات القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات أي (الاستهلاك، C)، إجمالي نفقات قطاع الأعمال (الاستثمار، I) وإجمالي إنفاق القطاع العام (الإنفاق الحكومي، G)، وصافي معاملات التجارة الخارجية هي إجمالي حجم الصادرات (X) مطروحاً منها إجمالي حجم الواردات (M)، الناتج المحلي الإجمالي "GDP" ثم يتم التعبير عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1.1)$$

ويحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع نمو كل القطاعات المشار إليها في المعادلة (1.1)، حيث ستظهر آثار النمو الكلي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت.<sup>2</sup>

كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي أيضاً عن طريق جمع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج (أي الأجور w التي تم دفعها للعمال، والفائدة i التي يحصل عليها صاحب رأس المال، والريع R المقابل الذي يحصل عليه ملاك الأراضي والممتلكات، إضافة إلى الربح وهو العائد من عنصر التنظيم والمتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات)

<sup>1</sup> Mulhearn C., Vane H.R. (1999) Economic Growth. In: Economics. Macmillan Foundations. Palgrave, London, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2\\_10](https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2_10) p188

<sup>2</sup> Ezeala-Harrison, F. (1996). Economic development: Theory and policy applications. Greenwood Publishing Group.p7

المستخدمة لإنتاج الناتج الإجمالي للسلع والخدمات، حيث تتضمن طريقة الدخل قياس إجمالي الناتج المحلي بتكلفة العوامل: أي ما يكلفه دفع عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج الناتج الإجمالي من السلع والخدمات<sup>1</sup> ويمكن التعبير عن ذلك وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج} = \text{الأجور} + \text{الربح} + \text{الفائدة} + \text{الأرباح}$$

$$\text{أي: الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج} = \text{مجموع عوائد عوامل الإنتاج}$$

وتعتبر النواتج النهائية والمتمثلة في العمل Labour والأرض land ورأس المال Capital من العناصر الرئيسية لتحديد الناتج المحلي الإجمالي يضاف إليها معرفة التكنولوجيا واستخدامها Technology Know-how والتي نحتاج إليها عند إنتاجنا للسلع والخدمات<sup>2</sup>

و يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إضافة الإنفاق على السلع والخدمات النهائية، بما في ذلك إنفاق الأجانب على السلع والخدمات المصدرة، واستبعاد مشتريات السلع والخدمات المستوردة من الخارج من قبل المقيمين المحليين. تقيس طريقة الإنفاق في البداية إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق: أي الأسعار التي يتم بموجبها شراء السلع والخدمات النهائية، طرح الضرائب غير المباشرة على الإنفاق وإضافة الإعانات يعطي مقياسًا للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل تماشيًا مع تلك التي تم الحصول عليها من طرق الإنتاج والدخل<sup>3</sup>.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المتغيرات الأكثر أهمية في تحليلات النمو الاقتصادي، حيث هناك مشاكل مفاهيمية في تحديد الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن استخدامه كمقياس للرفاهية، غير أن المشكلة في حد ذاتها هي أن الناتج المحلي الإجمالي نفسه غالباً ما يُقاس بشكل سيء، لاسيما في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، في العديد من البلدان النامية، يتم تنفيذ جزء أصغر بكثير من النشاط الاقتصادي داخل القطاع الرسمي، ودرجة التكامل الاقتصادي وتكافؤ الأسعار عبر المناطق أقل، والأهم من ذلك أن البنية التحتية الإحصائية الحكومية أضعف. فهذه العوامل تجعل من حساب الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة الإجمالية، بالأسعار المحلية) صعبة.

ويتطلب قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي داخل بلد ما بمرور الوقت، بالإضافة إلى قياس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بناء مؤشرات أسعار محلية موثوقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Op Cite : Mulhearn C., Vane H.R. (1999) , p188

<sup>2</sup> جورج باكلي، سوميت ديساي، (2013)، كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد = What You Need to Know about Economics، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة - مصر، ص 17

<sup>3</sup> Op Cite : Mulhearn C., Vane H.R. (1999) Economic Growth. In: Economics. Macmillan Foundations. Palgrave, London, p188

<sup>4</sup> Henderson, J. V., Storeygard, A., & Weil, D. N. (2012). Measuring economic growth from outer space. American economic review, 102(2), 994-1028. P 994

ولأغراض المقارنة الدولية للأداء الاقتصادي الكلي، يستخدم عادة مؤشر النمو الذي يأخذ في الحسبان قدرة الدولة على زيادة إنتاجها نسبة إلى معدل نمو سكانها.

وفي هذا الصدد، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس حالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، يشير المصطلح الحقيقي إلى القيمة الاسمية أو النقدية مطروحًا منها معدل التضخم، حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات الحقيقية المتاحة لكل مواطن في البلد

وباستخدام هذا المؤشر، من السهل إجراء مقارنة مباشرة بين "الرفاهية" الاقتصادية "well-being" أو "الرفاهية" "welfare" عبر الدول، وهي معلمة تعطي مقياسًا كميًا لمستويات المعيشة (يتم صياغة معدل نصيب الفرد من الدخل (PCI) وفق الصيغة الرياضية التالية<sup>1</sup>

$$\text{per capita income (PCI) = GDP/population}$$

النمو الاقتصادي لا معنى له إذا لم يحسن من مستوى معيشة الأفراد حيث يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتخطيط الاقتصادي في للبلدان هو تحسين مستوى معيشة الشعب، وبالتالي يعد الدخل الحقيقي للفرد مقياسًا أكثر أهمية لقياس النمو الاقتصادي، فإذا كان الدخل القومي لبلد ما يزداد بوتيرة أسرع من معدل النمو السكاني، فهو بلا شك علامة على النمو الاقتصادي في البلد ككل، ومن وجهة نظر أخرى فإن حدوث زيادة في الناتج الإجمالي مؤشرا على النمو الاقتصادي في البلد، ولكن ليس في جميع الحالات، حيث تنشأ الصعوبة عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، و في مثل هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

وهناك اتفاق على أن الدخل القومي الصافي والدخل الحقيقي للفرد لهما أهمية كبيرة بالنسبة للرفاهية الاقتصادية، بحيث أن زيادة الدخل القومي الحقيقي شرط ضروري لزيادة دخل الفرد، لكنه ليس شرطًا كافيًا لزيادة الرفاهية الاقتصادية، ممكن تحدث زيادة في دخل الفرد، ولا يوجد توزيع عادل للدخل، مم قد يخلق الطبقة في المجتمع، حيث يصبح الأغنياء أكثر ثراء أو يصبح الفقراء أكثر فقرا، كما قد يكون التوسع في الناتج مقرون باستنزاف الموارد الطبيعية.

حتى الدخل القومي الأكثر توزيعًا قد يزيد أيضًا من دخل الفرد، ومن ثم فإن الحكم المتعلق بالرعاية الاقتصادية ينطوي على حكم بشأن استصواب توزيع معين للدخل أو استنفاد الموارد وحفظها، ولذلك لا يمكن القول أن الرفاه الاقتصادي قد ازداد حتى لو زاد الدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل، ما لم يظل توزيع الدخل عادلاً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Op Cite : Ezeala-Harrison, F. (1996). P8-9

<sup>2</sup> Op Cite : Ne.Thi.Somashekar, (2003), "development and environmental economics", p30-31

4.4 نظرية النمو الاقتصادي الداخلي<sup>1</sup>

حدثت مرحلة جديدة في تطور نظرية النمو الاقتصادي خلال 1980-1990، وسمحت بالحديث عن "النظرية النمو الجديدة". حيث تعكس تأثير المنافسة غير الكاملة ودور التغييرات المحتملة في معدل الربح والأهم من ذلك تم اعتبار التقدم العلمي والتقني كعامل نمو داخلي في النماذج الرياضية والاقتصادية، وقد صاغ الاقتصاديين الأمريكيين Paul Romer و Robert Lucas الافتراضات بشأن الطابع الداخلي لأهم الابتكارات التكنولوجية القائمة على الاستثمار في التقدم التكنولوجي وتطور رأس المال البشري.

في نظريات النمو الداخلي، ليس التقدم التكنولوجي السبب الوحيد الممكن للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يتم تحديد محددات عالية الجودة للنمو الاقتصادي (المعلمة A في النظرية الكلاسيكية الجديدة) في نظريات النمو الداخلي مع العوامل التالية:

- نوعية رأس المال البشري الذي يعتمد على الاستثمار في التنمية البشرية (التعليم والصحة)
- تهيئة الظروف والشروط الأساسية اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظروف المنافسة غير الكاملة
- دعم الدولة لتطوير العلم والتكنولوجيا
- دور الحكومة في خلق مناخ استثماري ملائم وجذب التكنولوجيات الجديدة.

ولذلك فإن نظريات النمو الداخلي على النقيض من نظريات الكلاسيكية الحديثة هي لصالح تدخل الدولة في عملية التنمية وفيما يلي نستعرض أهم النماذج للنمو الداخلي :

## 1.4.4 نموذج "Pagano, 1993"

نموذج (Pagano<sup>2</sup> 1993) والذي اعتمد على نموذج AK الذي تم تطويره من قبل (Robelo 1993)، والذي اعتبر بان الإنتاج الإجمالي هو دالة في مخزون رأس المال:

$$Y = AK$$

حيث Y يمثل مستوى الإنتاج الإجمالي في الفترة t

K يمثل مخزون رأس المال في الفترة t

A تمثل إنتاجية رأس المال.

ويمثل هذا النوع من دوال الإنتاج شكل مصغر للإطار العملي، في ظل اقتصاد منافس للاقتصاديات الخارجية كما هو الحال بالنسبة لـ (Romer 1989). إن التكنولوجيا المستعملة ذات عوائد ثابتة والإنتاج هو دالة متزايدة في مخزون رأس المال الإجمالي K

<sup>1</sup> Sharipov, I. (2015). CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW. Centre for European Studies (CES) Working Papers, 7(3).

<sup>2</sup> Pagano, M. (1993). Financial markets and growth: an overview. European economic review, 37(2-3), 613-622.

بدلاً من ذلك نموذج AK يمكن أن يشتق من افتراض أن K يتكون من رأس المال المادي والبشري كما هو الحال بالنسبة لـ Lucas، ولا يوجد نمو سكاني في هذا النموذج أي أن عدد السكان ثابت والاقتصاد ينتج سلعة واحدة فقط والتي يمكن استهلاكها أو استثمارها.<sup>1</sup> وبافتراض أن رأس المال ينخفض بمعدل معين خلال كل فترة فإن الاستثمار الكلي يساوي:

$$I_t = K_{t+1} - (1 - \delta)K_t$$

حيث  $\delta$  يمثل معدل اهتلاك رأس المال خلال فترة معينة.

#### 2.4.4 نموذج "Lucas"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h' = \beta(1 - \mu)h \dots \dots \dots (1.2)$$

حيث أن  $u$  هي الزمن المسخر للعمل، وأما  $(1-u)$  فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما  $\beta$  فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1 - \mu) \dots \dots \dots (2.2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "Cobb-Douglas" وهي:  $Y = K^\beta (hL)^{1-\beta}$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "Solow"، إذ تلعب  $h$  دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد  $(1 - \mu)$ ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.<sup>2</sup>

#### 3.4.4 نموذج "Romer, 1990"

العامل الرئيسي في نظرية النمو الداخلي Paul Romer هو المتغير الذي يسمى "المعرفة" أو "المعلومات" يفترض أن المعلومات الواردة في الاختراعات والاكتشافات متاحة للجميع ويمكن استخدامها في نفس الوقت.

<sup>1</sup> بن دحمان آمنة. التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989- 2014 (Doctoral dissertation).

<sup>2</sup> Kebdani, S. A. (Doctoral dissertation) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية.



تفترض نظرية Romer أن إجمالي كمية رأس المال البشري يبقى ثابتاً خلال الفترة الزمنية المحددة ولا يمكن إعادة توزيعها إلا في مجال الإنتاج والبحث والتطوير (أنشطة البحث والتطوير) وفقاً لوظيفة تفضيلات المستهلك، والفكرة الأساسية لنظرية Romer هي كما يلي: "هناك تبادل بين الاستهلاك اليوم والمعرفة التي يمكن استخدامها لتوسيع الاستهلاك غداً".

"there is an exchange between consumption today and knowledge that can be used for the expansion of consumption tomorrow."

يصف الفكرة بأنها "تقنية بحث"، والتي تنتج "المعرفة" من الاستهلاك الماضي وبالتالي، فإن معدل النمو الاقتصادي نظرياً حسب Romer's يعتمد اعتماداً مباشراً على قيمة رأس المال البشري، والتي تركز على الحصول على معارف جديدة في الواقع، هذا يعني أن مجال البحث يؤثر على الاقتصاد ليس فقط بشكل مباشر من خلال تطبيق وتطوير الأفكار الجديدة ووجوده شرط ضروري (ولكنه غير كاف) للنمو الاقتصادي، لأنه يوفر تراكم رأس المال البشري. تشير نظرية Romer's إلى أن الدول التي لديها تراكم أكبر لرأس المال البشري ستحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، ولذلك ووفقاً لهذه النظرية، سيساهم تطوير التجارة الدولية الحرة أيضاً في زيادة النمو، لأن تبادل المنتجات يوسع حدود النظام الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة في إجمالي رأس المال البشري.

على النقيض من نظرية Romer's، فإن نظرية Robert Lucas، تبرز أن تراكم رأس المال البشري عملية اقتصادية قوية تتطلب موارد معينة، وهو سبب التكاليف البديلة. يقترح Lucas أن الناس يمكنهم اختيار إحدى الطريقتين لقضاء الوقت للمشاركة في الإنتاج الحالي أو لتجميع رأس المال البشري، يحدد تخصيص الوقت بين هذه الطرق البديلة معدل النمو الاقتصادي، على سبيل المثال انخفاض الوقت المستغرق في الإنتاج، يؤدي إلى انخفاض في ناتج المنتج الحالي، ولكن في نفس الوقت مع الاستثمار المتسارع في الموارد البشرية يزيد من نمو الناتج، وبالتالي فإن السمة المميزة لهذه النظرية هي إدراج عامل التعليم ورأس المال البشري في وظيفة الإنتاج<sup>1</sup>

وهكذا سمحت نظريات النمو الداخلي بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين آليات النمو الاقتصادي وعملية الحصول على المعارف الجديدة وتراكمها، والتي تتجسد في الابتكارات التكنولوجية، وتدرس هذه النظريات أسباب الاختلافات في معدلات النمو بين مختلف البلدان، وفعالية التدابير المختلفة للسياسات العلمية والتقنية والصناعية للدولة، فضلاً عن تأثير عمليات التكامل والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي.

وتتنبأ نماذج النمو الداخلي بأن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان يمكن أن تستمر حتى لو كان لدى البلدان نفس المدخرات و معدل نمو القوى العاملة، فهم يتجنبون مشاكل النظرية النيوكلاسيكية عن طريق توسيع تعريف رأس المال ليشمل رأس المال البشري ورأس المال غير الملموس مثل المعرفة، وتتميز هذه النماذج بزيادة العائد من تراكم المعرفة ورأس المال البشري هي المدخلات الرئيسية التي تولد فوائد غير مباشرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Sharipov, I. (2015). CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW.

<sup>2</sup> Op cite : Ali, A. M. (2003). Institutional differences as sources of growth differences, p349

## 5.4 النظرية المؤسسية

تشير مجموعة متزايدة من الأدبيات إلى أن الاقتصاد المؤسسي قد ساعد النظرية الحديثة في تفسير عملية النمو الاقتصادي، بدءاً من أعمال المؤسسيين الأصليين، Thorstein Veblen، John Commons، وWalton Hamilton ولا يزال الكثير من إسهامها النظري في الظهور من جديد في النظرية الاقتصادية السائدة في العصر الحديث، وقد عززت التطورات النظرية للمؤسسيين الأصليين وجودها مع مساهمات مستمرة في الأدب من خلال أعمال المؤرخ الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل (1990) Douglass North و (1995) Malcolm Rutherford، من الواضح تماماً أن المؤسسات مهمة للأداء الاقتصادي الكلي، وتشير الأدبيات الحالية إلى ظهور توافق في الآراء بين الاقتصاديين والباحثين وصناع السياسات على أن سوء الإدارة وضعف المؤسسات يمكن أن يكون لهما آثار سلبية على النمو الاقتصادي والرفاه البشري.<sup>1</sup>

لقد حظيت المؤسسات باهتمام كبير في أدبيات النمو حيث أصبح من الواضح أن حقوق الملكية، والهياكل التنظيمية المناسبة، ونوعية التشريعات واستقلال القضاء لا يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه فهي ذات أهمية قصوى لبدء النمو الاقتصادي وإدامته وشرطاً مسبقاً ومحدد أساسياً لتحقيق لنمو الاقتصادي.

ويعتبر (Rodrik, D. (2003) أن جودة المؤسسات هي المفتاح فهي توفر حقوق ملكية، وتدبير الصراع، وتحافظ على القانون والنظام، وتخلق الحوافز الاقتصادية والفوائد الاجتماعية، وهي أساس النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ونذكر على سبيل المثال: الصين، وبوتسوانا، وموريشيوس، وأستراليا بلدان حققت النجاح بفضل المؤسسات التي ولدت حوافز موجبة نحو السوق، وحماية حقوق الملكية للمستثمرين، وتمكنت من خلق حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.<sup>2</sup>

وتعتبر المؤسسات والسياسات الحكومية من الأسباب الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، يصف أحد المؤسسين الرئيسيين للنظرية في علم الاقتصاد المؤسسي (D. North (1981) المؤسسات بأنها "مجموعة من القواعد وإجراءات الامتثال والمعايير السلوكية والأخلاقية المصممة لتقييد سلوك الأفراد من أجل تعظيم الثروة"، ويمكن للمؤسسات الرسمية والغير الرسمية أن تخلق بيئة اقتصادية تضمن الحرية للجميع في اتخاذ إجراءات تحقق أقصى قدر من الثروة، ويوضح (D. North (1990) أنه من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، يجب على المؤسسات تعزيز وتحفيز الإجراءات الإنتاجية وزيادة الثروة مثل الابتكار ورأس المال واكتساب التعليم، وضمان حقوق الملكية ومنع السلوك المفترس المدمر للثروة (مثل الفساد والسرقة ...)

وجد (Duval, and Murtin (2011) أن المؤسسات والسياسات، بما في ذلك جودة التعليم والتجارة والتحرير المالي وكذلك حقوق براءات الاختراع، لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلد، كما تم تقديم أفكار مماثلة من قبل (Rodrik, (2002)

<sup>1</sup> Gani, A. (2011). Governance and growth in developing countries. Journal of Economic Issues, 45(1), 19-40. P20

<sup>2</sup> Rodrik, D. (2003). Institutions, integration, and geography: In search of the deep determinants of economic growth. In Search of Prosperity: Analytic Country Studies on Growth, Princeton University Press, Princeton, NJ.

Subramanian, & Trebbi ، يؤكدون أن جودة المؤسسات تلعب دورًا حاسمًا في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين يرى Barro (1996) بأن الجودة المؤسسية ليس لها تأثير على نمو البلدان المتقدمة ، لأنها متقدمة بالفعل بما فيه الكفاية ولن يكون لأي تغييرات أخرى تأثير كبير على المدى الطويل، ومع ذلك توافق الأغلبية على أن الجودة المؤسسية مهمة ويجب أخذها في الاعتبار عند تقييم محركات النمو.<sup>1</sup>

لقد خضع اقتصاد التنمية لنقطة تحول رئيسية في نهاية الثمانينيات ويفسر البنك الدولي فشل سياسات التكيف الهيكلي على أنه نقص في القدرات المؤسسية في بعض البلدان لذا فهو يوجه برامجه نحو ما يسمى "الحكم الرشيد" في الواقع ، إنها ليست مجرد مسألة الاهتمام بالبرامج التي سيتم إنشاؤها ، بل هي أيضًا مسألة فهم طبيعة المؤسسات التي تعطي شكلًا لهذه البرامج هذه هي الكيفية التي يمكن أن يشير بها "الحكم الرشيد" في البداية ، إلى مراعاة السلوك السياسي في التنمية

في هذا الصدد كان أحد الأسباب الرئيسية الأولى لفشل التكيف والتطور في معظم اقتصادات الجنوب ، (باستثناء الاقتصادات الناشئة: جنوب شرق آسيا ، والصين ، والهند ، وبدرجة أقل البرازيل) هو الحكم السيئ، هذه الملاحظة حول العجز المؤسسي في الدول الفقيرة، تشترك فيها على نطاق واسع المؤسسات الدولية والمنظرين بغض النظر عن مدارسهم الفكرية وبعبارة أخرى ، تكون الإصلاحات الاقتصادية غير مكتملة عندما لا تكون مصحوبة بتغيير مؤسسي يحد من عدم اليقين ويعيى الجهات الفاعلة.<sup>2</sup>

#### 1.5.4 دور المؤسسات وفق نظريات النمو الداخلي:

يرى الاقتصاديين (R.Lucas و P.Romer و Ph.Agion و P.Howitt ...) ، أن مصادر النمو الرئيسية هي: تراكم المعرفة ورأس المال البشري ، والتعلم من الخبرة والابتكارات التكنولوجية والبنية التحتية العامة (التدريب والبحث والاتصالات)... إلخ ، تؤدي كل هذه العناصر دورًا حاسمًا في الديناميكيات الاقتصادية لأنها تولد ما يسمى "العوامل الخارجية الإيجابية" ، أي آثار مفيدة للمجتمع ككل ، على الأقل بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة في الحياة الاقتصادية

ومع ذلك ليس من منطوق السوق مكافأة المنتجين مقابل هذه العوامل الخارجية الإيجابية (لا سيما العوامل الخارجية المعرفية) لا يحصل المبتكرون على أي شيء، فا للحصول على حقوق النشر يجب عليهم حماية اختراعاتهم من خلال براءات الاختراع ، وهذا ما يتفق مع المنطق المؤسسي (حماية الملكية) بدلاً من منطوق السوق بالإضافة إلى ذلك ، ولتشجيع المبتكرين يمكن للدولة تفعيل الآليات المالية لصالحهم، مع إنشاء هياكل أساسية وآليات قانونية مواتية للبحث والتطوير ، بنفس الطريقة ولكن في الاتجاه المعاكس، ليس من منطوق السوق معاقبة أصحاب العوامل الخارجية السلبية مثل

<sup>1</sup> Radzeviča, A. M., Bulderberga, K., & Krasnopjorovs, O. (2018). The role of institutional quality in economic growth: implications for the Baltic States. Unpublished Thesis in Stockholm School of Economics, SSE RIGA.

<sup>2</sup> Otando, G. (2011). Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, réformes et orientation de l'économie gabonaise. *Marché et organisations*, (2), 129-166.

التلوث، الملوثون لا يدفعون أي شيء مقابل الضرر الذي يلحقونه بالبيئة وهنا أيضا، يثبت ضرورة تدخل السلطات العامة فالدولة تضع معايير لمكافحة التلوث وتفرض الضرائب على الشركات المخالفة.

باختصار بالنسبة للاقتصاديين لنظرية النمو الداخلي أن تدخل الدولة ضروري للحد من العوامل الخارجية السلبية وتحفيز إنتاج العوامل الخارجية الإيجابية نظراً لأن السوق غير فعال في تحقيق المستويات المثلى الاجتماعية، فإن تدخل الدولة ضروري لتعديل البيئة المؤسسية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية وبالتالي فإن الاقتصاديين للنظرية المؤسساتية يؤكدون على أن المؤسسات تؤثر على العوامل الرئيسية للنمو وتؤثر على السلوكيات الجهات الفاعلة الاقتصادية وتلعب دوراً مركزياً في النمو الاقتصادي.

#### 2.5.4 دور المؤسسات حسب الاقتصاديين المؤسساتيين:

إن المؤسسات من خلال تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية لها تأثير مهم من حيث الحوافز للجهات الاقتصادية الفاعلة (الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة...) للمشاركة بشكل كامل في الأنشطة التي تقع في قلب النمو الاقتصادي: الإنتاج والاستثمار والتدريب والبحث والابتكار.<sup>1</sup>

ويمكن للمؤسسات العامة في الأنظمة التنظيمية والقضائية والسياسات والنظم السياسية تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير بيئة آمنة للعيش والعمل، والدفاع عن حقوق الملكية، وحماية الحقوق المدنية الأساسية، كما أن السياسات التي توفرها المؤسسات العامة لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، وتشير الأدلة التجريبية على أن الحكم الراشد (الذي ينعكس في الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والشفافية والمساءلة، وغياب الفساد) له تأثير إيجابي على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويظهر (Rodrik, Subramanian, and Trebbi (2004) أن جودة المؤسسات التي تقاس بمؤشر مركب لحماية حقوق الملكية وسيادة القانون، لها أثر إيجابي على مستويات الدخل في عينة كبيرة من البلدان.<sup>2</sup>

تؤكد النظرية المؤسساتية على دور المؤسسات كونها العامل الأساسي المحدد للتنمية الاقتصادية والسياسية، وتجادل النظرية المؤسساتية بأن نوعية المؤسسات مثل الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة والسيطرة على الفساد يمكن اعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي، ويقدم النهج المؤسسي جواباً معقولاً على الأسئلة المتعلقة بـ "الحكم الراشد" بوصفه عاملاً من العوامل التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية الاقتصادية، في رأي (Young and Sheehan's (2014)، تعتبر الجودة المؤسساتية عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ferguene, A., & Coissard, S. (2010). Institutions, Gouvernance et Développement. les cahiers du cread, 91, 5-32.

<sup>2</sup> Kim, Y. E., & Loayza, N. V. (2019). Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World. The World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-8852>

<sup>3</sup> Olaoye, O., & Aderajo, O. (2020). Institutions and economic growth in ECOWAS: an investigation into the hierarchy of institution hypothesis (HIH). International Journal of Social Economics.

## خاتمة الفصل

أكدت أغلب الدراسات والأدبيات السابقة على الدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي في تطور وازدهار الدول والمجتمعات وذلك من خلال العلاقة الايجابية التي تربط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، واعتباره العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية.

كما اتضح من خلال المسح النظري أن الاستقرار السياسي له دور حيوي في تطوير بيئة الأعمال والاستثمار، ومن خلال نتائج التحليل تبين أن الاستقرار السياسي يقوم على المؤسسات، وأن الجودة المؤسسية هي مفتاح نجاح وازدهار الدول. ويؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى حالة من عدم اليقين بشأن القرارات المستقبلية، ويثبط المستثمرين عن تنفيذ المشاريع، و يتسبب في تثبيط الاستثمارات الساعية لتحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي.

كما أكد الباحثون أن الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال قنوات رأس المال المادي والبشري، وضبط الفساد، والاستثمار، والتعليم، والحكم، وقوة الدولة، كما تحقق الديمقراطية نتائج اقتصادية أفضل، وذلك من خلال تحسين مستويات الاستثمار بشكل ملحوظ، وزيادة آليات المساءلة، وضمان حقوق الإنسان، وسن لوائح داعمة لبيئة الأعمال.

وتبين أن للمؤسسات السياسية دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي باعتبارها قواعد اللعبة في المجتمع، وقد أكد المؤلفين الاقتصاديين على أهمية المؤسسات السياسية ووجود نظام سياسي مستقر يدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإرساء دعائم منظومة قوية تحقق الأمن والاستقرار وسيادة القانون، وأن كفاءة المؤسسات السياسية لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن المؤسسات ذات الجودة والكفاءة العالية لها القدرة على إدارة الأزمات ومواجهة الاضطرابات السياسية بشكل فعال.

الفصل الثالث: أثر الاستقرار  
الاقتصادي والسياسي على النمو  
الاقتصادي

## مقدمة الفصل

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي من أولويات صناع القرار السياسي والاقتصادي ومبتغى تسعى إليه جميع الدول. إذ أن الانخفاض الحاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي قد يكون له انعكاس على الأوضاع الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين ويسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن هنا تظهر أهمية دراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي.

تتفق أغلب الأدبيات والدراسات السابقة على أن هناك علاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، حيث تشير الدراسات التجريبية إلى نتائج مختلفة لمناطق العالم، وبلدان مختلفة خلال فترات مختلفة أن هناك تفاوت في تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي، كما أن الدراسات المتعلقة بأثر عدم الاستقرار السياسي على مسار النمو الاقتصادي غنية بالحالات من عدة دول، ولكنها لا تشمل الدول النامية.

وتمثل العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي أحد الموضوعات الأكثر تداولاً على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وفي هذا الشأن، فإن الغرض من هذا الفصل هو استعراض الأدبيات الشاملة لهذه العلاقة، مع التركيز على المناقشات النظرية والدراسات التجريبية، من أجل استخلاص واستنتاجات جوهرية، والتي يمكن أن تكون مفيدة للدراسة.

## 1.1. الدراسات التجريبية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي

## 1.1.1 الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي

أجرى Fisher (1993)<sup>1</sup> دراسة على حالة في كوت ديفوار وشيلي لتحليل دور عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في النمو الاقتصادي باستخدام معدل التضخم ، والدين الخارجي ، والعجز الحكومي كمؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي للفترة بين 1970 – 1985، وخلص إلى أن الآلية التي يؤثر بها عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي هي من خلال تأثيره على الاستثمار ، كما أن الدور المنفصل لتغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تؤدي إلى انخفاض النمو مما يعني وجود قنوات أخرى تحتاج إلى مزيد من التحقيق، بالإضافة إلى ذلك فقد أكد Fisher على أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، وفي هذا السياق أضاف Fisher أن معدل التضخم هو أفضل مؤشر على مدى نجاح البلد في إدارة اقتصاده، ومن المقبول على نطاق واسع أن معدلات التضخم المرتفعة تعيق تخصيص الموارد بكفاءة وتخفض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

في دراسة لـ<sup>2</sup> Bleaney (1996) والذي يبحث في تأثير الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال الفترة من 1980 إلى 1990 وباستخدام بيانات مقطعية Data Panel، واستخدم فائض ميزانية الحكومة المركزية ، وتقلب سعر الصرف الحقيقي ، والدين العام ومعدل التضخم كمؤشر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، تظهر نتائجه علاقة سلبية بين عجز الميزانية والنمو ، وبين تقلب سعر الصرف الحقيقي والنمو، ويخلص إلى أن السياسة الاقتصادية السيئة هي التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتغوق النمو.

و حاول<sup>3</sup> Luis Servén (1997) إظهار تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الخاص في البلدان النامية بشكل عام وإفريقيا وجنوب الصحراء بشكل خاص، واستخدم Luis Servén مؤشر كل من التضخم ، ومعدلات التبادل التجاري ، وسعر الصرف الحقيقي وسعر السلع الرأسمالية كمؤشرات على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتظهر نتائجه وجود ارتباط سلبي بين عدم اليقين والاستثمار الخاص، كما أشارت الدلائل المقارنة إلى أن عدم اليقين وعدم الاستقرار هما عاملان مهمان وراء سجل أفريقيا الضعيف في الاستثمار على مدى العقدين الماضيين.

كما أبرزت دراسة لـ<sup>4</sup> Sanchez-Robles (1998) تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي باستخدام تحليل التكامل المشترك cointegration techniques في اسبانيا للفترة من 1962 إلى غاية 1995، واستخدم معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع واستخدم كل من مؤشر التضخم والعجز المالي ومؤشر الإنفاق

<sup>1</sup> Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. *Journal of monetary economics*, 32(3), 485-512.

<sup>2</sup> Bleaney, M. F. (1996). Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries. *Journal of development economics*, 48(2), 461-477. doi:10.1016/0304-3878(95)00049-6

<sup>3</sup> Servén, L. (1997). Irreversibility, uncertainty and private investment: Analytical issues and some lessons for Africa. *Journal of African Economies*, 6(3), 229-268.

<sup>4</sup> Sanchez-Robles, B. (1998). Macroeconomic stability and economic growth: the case of Spain. *Applied Economics Letters*, 5(9), 587-591. <https://doi.org/10.1080/758529505>



العام، ونسبة الاستثمار إلى الدخل، بينت نتائج الدراسة أن لهذه المتغيرات ارتباط سلبى مع النمو، وخلص إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي يجب اعتباره شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسباني.

حاول<sup>1</sup> Elbadawi and Schmidt-Hebbel (1999) تقدير تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعدم الاستقرار المالي على النمو الاقتصادي لكل من البلدان النامية و البلدان الصناعية من خلال قياس أداء حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعدم الاستقرار المالي وذلك من خلال أربعة مؤشرات متمثلة في مؤشر عجز القطاع العام والنمو النقدي ومعدل التبادل الحقيقي، اختلال سعر الصرف الحقيقي، وعجز الحساب الجاري، بينت نتائج الدراسة إلى أن كلا من الأزمات الاقتصادية والمالية الكلية لها تأثير سلبى على النمو الاقتصادي.

حقق<sup>2</sup> Ismihan (2003) في دور عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في تراكم رأس المال العام والخاص والنمو في تركيا خلال الفترة 1963-1999 باستخدام التكامل المشترك، واستخدم متغير عجز الميزانية وتغير سعر الصرف والتضخم والدين العام كمؤشر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى ذلك حاول حساب عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي باستخدام منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مؤشر التنمية البشرية HDI UNDP، تم تلخيص نتائجه على النحو التالي: يشير كل من الدليل الوصفي والاقتصادي القياسي إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي المزمع والمتزايد في الاقتصاد التركي قد أثر بشكل كبير في تكوين رأس المال ونموه، علاوة على ذلك تشير التجربة التركية إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي المزمع يبدو عائقاً كبيراً أمام الاستثمار العام، خاصة فيما يخص البنية التحتية، كما يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى القضاء على التكامل بين الاستثمار العام والخاص في المدى الطويل، وقد أشارت نتائج التحليل إلى أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي له تأثير كبير على تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، كما قد يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي أيضاً إلى تأثير سلبى على الاستثمار العام والخاص في المدى الطويل.

يقدر<sup>3</sup> Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T (2008) تأثير عدم استقرار الاقتصاد الكلي (كمؤشر بالتضخم) (as proxy by inflation) على النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات مقطعية Data Panel للفترة من 1989 إلى غاية 2006 لعينة من الاقتصادات الانتقالية في مرحلة ما بعد الشيوعية، تظهر نتائج الدراسة إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي دائماً ما يكون ذو دلالة إحصائية مع وجود تأثير سلبى على النمو الاقتصادي، ويتضح أن لمؤشر التضخم تأثير سلبى على النمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بالإضافة إلى ذلك وجدوا بعض الأدلة على أن مؤسسات الحكم مهمة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على بيئة الاقتصاد الكلي، أي أن المؤسسات الجيدة تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي والذي بدوره يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Elbadawi, I., & Schmidt-Hebbel, K. (1998). Macroeconomic policies, instability and growth in the world. *Journal of African Economies*, 7(suppl\_2), 116-168. [https://doi.org/10.1093/jafeco/7.suppl\\_2.116](https://doi.org/10.1093/jafeco/7.suppl_2.116)

<sup>2</sup> Ismihan, M. (2003). *The Role of Politics and Instability on Public Spending Dynamic and Macroeconomic Performance: Theory and Evidence from Turkey* (Doctoral dissertation, METU).

<sup>3</sup> Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T. (2008). *Macroeconomic stability, Governance and Growth: Empirical Lessons from the post-communist transition*.

وبحث<sup>1</sup> Sirimaneetham, V., & Temple, J. R (2009) في العلاقة بين استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وجد أن النمو له ارتباط إيجابي باستقرار الاقتصاد الكلي لعينة تتكون من 70 دولة نامية، وتبين نتائج الدراسة أن التحسن في مستوى الانحراف المعياري لمؤشر الاستقرار الاقتصادي سيزيد من معدل النمو السنوي بنسبة تتراوح بين 0.5 و 0.7 نقطة مئوية على مدى 30 سنة، وان زيادة معدل النمو السنوي بمقدار 0.7 نقطة مئوية سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23 في المائة بعد 30 سنة.

حاول<sup>2</sup> Martinez, V., & Sancher-Robles, B (2009) تقدير تأثير استقرار الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في أوروبا الشرقية من خلال إجراء تحليل للبيانات لـ 13 دولة خلال الفترة 1992-2008، بينت نتائج الدراسة أن استقرار الاقتصاد الكلي يكون من خلال انخفاض مستوى التضخم والعجز العام، وخلصت الورقة البحثية إلى أن استقرار الأسعار على وجه الخصوص واستقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام هو الشرط الأساسي للنمو الاقتصادي.

يحلل<sup>3</sup> Omar Joyav (2011) بشكل وصفي قضية مشكل عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في أفغانستان، وأكد أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي هو سبب للتخلف، وبين أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي له تأثير سلبي على النمو في المدى طويل وبالتالي على التنمية، وأضاف أن التعامل مع عدم استقرار الاقتصاد الكلي ينبغي أن يكون جزءاً مهماً من الاستراتيجيات الإنمائية، وأظهرت دراسته أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي له تكاليف كبيرة من حيث الرفاهية، وزيادة عدم المساواة والفقير، وانخفاض النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

يبحث<sup>4</sup> Haghghi, Sameti and Isfahan (2012) في تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في إيران من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية time series data ومؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي (باستخدام مجموع مرجح للتضخم وتقلبات أسعار الصرف والدين العام وعجز الميزانية) خلال الفترة من 1974 إلى 2008، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في إيران له علاقة طويلة الأجل مع متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأن عدم استقرار الاقتصاد الكلي له تأثير مثبت على معدل النمو الحقيقي، ويوصى الباحثين الحكومة بضرورة النظر في وضع الاقتصاد الكلي واستخدام سياسات هادفة ومحددة للحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وتؤكد نتائج الدراسة أنه من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فإن إنشاء وحماية بيئة تتمتع باستقرار اقتصادي كلي أمر ضروري، حيث يتطلب النمو المستدام فرض سياسات لا تؤدي إلى تسارع وتزايد التضخم، والعجز المزمن في الميزانية، والعجز في الحساب الجاري الذي لا يمكن التحكم فيه والتغيير الواضح في سعر الصرف، كما أن سوء إدارة الاقتصاد الكلي مع تبني

<sup>1</sup> Sirimaneetham, V., & Temple, J. R. (2009). Macroeconomic stability and the distribution of growth rates. *The World Bank Economic Review*, 23(3), 443-479.

<sup>2</sup> Martinez, V., & Sancher-Robles, B. (2009). Macroeconomic stability and growth in Eastern Europe. *Macroeconomics and beyond: Essays in honour of Wim Meeusen*, 131-144.

<sup>3</sup> Joya, O. (2011). *Macroeconomic instability in Afghanistan: causes and solutions*.

<sup>4</sup> Haghghi, H. K., Sameti, M., & Isfahani, R. D. (2012). The effect of macroeconomic instability on economic growth in Iran. *Research in Applied Economics*, 4(3), 39-61.

سياسات مالية ونقدية غير صحيحة وغير منطقية ورد فعل سلبي ضد الصدمات سيزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن طريقة رد الفعل تجاه الأزمات والصدمات مهمة للغاية.

حاول<sup>1</sup> Masino (2012) التحقيق في تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الإبداعي الخاص في شكل البحث والتطوير لعينة تتكون من 48 بلد من البلدان النامية، تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي لعدم الاستقرار على حصة البحث والتطوير التي يمولها قطاع الأعمال، وتسلب هذه النتائج الضوء على استصواب تدخلات السياسة العامة لمواجهة التقلبات الدورية التي ترمي إلى الحيلولة دون تفادي أو التخلي عن عمليات البحث والتطوير الخاصة في بيئات الاقتصاد الكلي غير المستقرة، وقال أيضاً إن عدم اليقين بشأن بيئة الاقتصاد الكلي قد تم اقتراحه كإجابة محتملة لعدم وجود مشاركة خاصة في مجال البحث والتطوير أبتها معظم البلدان النامية.

تحقق دراسة<sup>2</sup> Ulvedal (2013) في تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية واستخدم المؤلف مؤشر عجز الموازنة ومعدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف والديون العامة كمؤشر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، من بين أربعة مؤشرات لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي المشمولة في هذا التحليل، بين أن معدل التضخم ومستوى الدين الحكومي يرتبطان بشكل كبير بالنمو الاقتصادي، كما تظهر النتائج وجود ارتباط سلبي ذو دلالة إحصائية بين الدين الحكومي والنمو وبين التضخم والنمو، بالإضافة إلى ذلك أكد Ulvedal أنه عندما يكون الدين الحكومي ومعدل التضخم عند مستويات معتدلة لا يكون لهما أي تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن عندما يصلان إلى مستويات غير مستدامة سيكون لهما أثر سلبي على معدلات النمو، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يختبر متغيرات وهمية للديون الحكومية فوق 90٪ ومتوسط معدل التضخم فوق 25٪ في الانحدار، تظهر النتائج أن نموذج العتبة يناسب البيانات بشكل أفضل من النموذج الخطي، وأن الوصول إلى مستويات غير مستدامة من الديون الحكومية والتضخم له تأثير سلبي قوي على معدلات النمو.

بحث<sup>3</sup> Muritala, T (2011) بشكل تجريبي تأثير التضخم والاستثمار الحقيقي على الأداء الاقتصادي الكلي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2011، وباستخدام تقنية Ordinary Least Square (OLS) تشير النتائج إلى أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على النمو، حيث أن زيادة التضخم بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض الأداء الاقتصادي بنسبة 0.09% بينما يؤثر الاستثمار بصورة إيجابية على الأداء الاقتصادي في البلاد، وأن الزيادة في الاستثمار بنسبة 1% ستؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي بنسبة 0.3% وهذا ما يعكس قوة العلاقة بين مؤشر التضخم والاستثمار على الأداء الاقتصادي الكلي.

وفي دراسة<sup>4</sup> Ismihan, M., & Pulido Pedraza, J. A. (2012) حول دور عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في النمو الاقتصادي في كولومبيا خلال الفترة بين 1950-2009، والتحقيق في دور الانفتاح وتكوين رأس المال (المادي والبشري)

<sup>1</sup> Masino, S. (2012). Macroeconomic instability and the incentive to innovate.

<sup>2</sup> Ulvedal, P. B. (2013). Macroeconomic stability and economic growth in developing countries (Master's thesis).

<sup>3</sup> Muritala, T. (2011). Investment, inflation and economic growth: Empirical evidence from Nigeria. Research journal of finance and Accounting, 2(5), 68-76.

<sup>4</sup> Ismihan, M., & Pulido Pedraza, J. A. (2012). The Role of Macroeconomic Instability on Economic Growth Rate: The Case of Colombia, 1950-2009.

على النمو الاقتصادي، استخدم الباحثين متغيرات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، مخزون رأس المال، رأس المال البشري، الانفتاح (نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ، ومؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي والذي هو أحد أهم المتغيرات في هذا النموذج الذي يمكن أن يؤثر على النمو ، بينت نتائج الدراسة أنه إذا زاد مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بمقدار 0.1 نقطة (عن طريق العجز العام ، والدين الخارجي ، والتضخم ، والتغير في سعر الصرف) ، يؤدي ذلك إلى انخفاض نمو الاقتصاد الكولومبي بنسبة 2.25 نقطة مئوية، وأشارت النتائج أيضا إلى أن نمو الإنتاج يتأثر إيجاباً بتكوين رأس المال المادي والبشري ولكن يؤثر سلباً على الانفتاح على المدى الطويل، حيث وجدوا أن نمو الإنتاج يزيد بنسبة 0.86% إذا زاد الإنفاق على رأس المال المادي بنسبة 1% ، ويزداد الناتج بنسبة 0.46% إذا زاد رأس المال البشري بنسبة 1% ، ومع ذلك إذا فتح الاقتصاد الكولومبي تجارته بمقدار نقطة مئوية واحدة فهذا يقلل النمو بنسبة 1.1 نقطة مئوية.

حاول<sup>1</sup> Ismihan, Dinçergök and Cilasun (2013) تحليل تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على العلاقة بين النمو والتمويل في تركيا من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للفترة من 1980 إلى 2010، تظهر النتائج أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي له تأثير سلبي على التنمية المالية، وأن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على التنمية المالية، ويؤكد الباحثين أن استقرار الاقتصاد الكلي شرط مسبق لا للنمو الاقتصادي فحسب بل للتنمية المالية أيضا، وتوصى الدراسة الحكومات تجنب الإفراط في تمويل الديون المحلية لأن هذا السلوك يخلق الكسل في القطاع المصرفي وهذا بدوره يضر بالنمو الاقتصادي عن طريق خفض الائتمان الخاص.

في دراسة لكل من<sup>2</sup> He, Q., & Chen, H. (2014) حول استقرار الاقتصاد الكلي في الصين، تبين الدراسة أن تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني كان بشكل ملحوظ منذ منتصف التسعينات، وأن السياسة الجيدة والممارسات التجارية الأفضل هي عوامل تساهم بشكل كبير في الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي في الصين.

تبحث دراسة<sup>3</sup> Özpençe, A. İ. (2017) في كيفية تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم والبطالة) على النمو الاقتصادي في تركيا للفترة بين 2008-2017 ، حيث تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لأنها تقدم أبحاثا تتعلق بالقضايا التي لم يتم التحقيق فيها في الدراسات السابقة المتعلقة بتركيا فيما يتعلق بمؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) ومؤشر أسعار المنتج (PPI) وعلاقة بيانات البطالة لفترة طويلة، تبين النتائج وفقا لاختبار التكامل لجوهانسن Johansen cointegration test أن هناك علاقة طويلة الأجل بين السلاسل. حيث أن زيادة 1 في المائة في مؤشر البطالة UNMP تقلل من IPI بنسبة 1.7% ، وأكد Özpençe أنه من أجل ضمان النمو الاقتصادي في تركيا يجب إتباع السياسات التي من شأنها أن تخفف البطالة، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي والنمو يكمل كل منهما الآخر، وأن تحقيق مستوى منخفض من التضخم والبطالة يعتبر محرك للنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Ismihan, M., Dinçergök, B., & Cilasun, S. M. (2013, October). Finance, Instability, Debt and Growth: The Turkish Case, 1980-2010. In EY International Congress on Economics I (EYC2013) (pp. 24-25).

<sup>2</sup> He, Q., & Chen, H. (2014). Recent macroeconomic stability in China. *China Economic Review*, 30, 505-519.

<sup>3</sup> Özpençe, A. İ. (2017). Economic Stability and Growth: The Case of Turkey. *Research in Applied Economics*, 9(4), 41-63.

وسعى<sup>1</sup> Alex, N. B., & Simon, K. K. (2018) للبحث في استقرار الاقتصاد الكلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إبراز دور سعر الصرف والنمو الاقتصادي للفترة بين 1980-2015، قامت الدراسة بفحص مصدر الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال متغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم ومتغير سعر الصرف ومعدل الانفتاح، وعجز الميزانية، بينت النتائج على أن النمو الاقتصادي يتسبب في استقرار الاقتصاد الكلي وأن سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على استقرار الاقتصاد الكلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الزيادة في سعر الصرف تضر باستقرار الاقتصاد الكلي على المدى قصير الأجل، ومع ذلك لا يفسر سعر الصرف استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

وخلصت الدراسة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكنها أن تتجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف من خلال تبني سياسة نقدية تركز على السيطرة على التضخم، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج تحليل التباين أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يعتمد إلى حد كبير على التحكم في موازنة الميزانية والتضخم ومعدل الانفتاح على السوق.

وفي دراسة لـ<sup>2</sup> Lyulyov, O. (2018) والتي كان الغرض الرئيسي منها دراسة دور وتأثير العوامل الاجتماعية على استقرار الاقتصاد الكلي لعينة من بلدان الاتحاد الأوروبي (لاتفيا وليتوانيا وبولندا وكرواتيا ورومانيا وأوكرانيا) للفترة بين 2000-2015، بحيث يستند بحثه إلى الفرضية القائلة بأن البلدان التي تتمتع باستقرار اقتصادي كلي أكبر تحقق تقدمًا اجتماعيًا أكبر، ويقترح المؤلف استخدام مؤشر متكامل لرأس المال البشري يأخذ بعين الاعتبار تأثير العديد من العوامل والمتمثلة في مستوى الحياة، الصحة، التعليم، الثقافة الحرة والمساواة والسلام لتحديد أهمية التغيرات في التقدم الاجتماعي لاستقرار الاقتصاد الكلي، وقد كشف الباحث عن الأثر الإيجابي والإحصائي المهم للتقدم الاجتماعي على استقرار الاقتصاد الكلي، وبينت النتائج أن استقرار الاقتصاد الكلي عنصر رئيسي في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، حتى تضمن النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل، كما تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقلبات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، وأن المصدر الرئيسي للتقلبات هو عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تبحث دراسة<sup>3</sup> Şıklar, İ., & Kocaman, M. (2018) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) واستقرار الاقتصاد الكلي لتركيا، باستخدام بيانات شهرية تغطي الفترة من جانفي 2003 إلى أبريل 2015 ولأجل تمثيل استقرار الاقتصاد الكلي، تم فحص اثنين من المتغيرات الرئيسية، الأول هو معدل التضخم الذي يمثل الاستقرار الاقتصادي في القطاع الحقيقي والثاني هو سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل الاستقرار في القطاع المالي، بالإضافة إلى هذه المتغيرات، تم استخدام حجم السوق والانفتاح التجاري ومتطلبات التنمية المالية، وباستخدام اختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار سببية Granger. أظهرت النتائج أن التقلبات في التضخم وسعر

<sup>1</sup> Alex, N. B., & Simon, K. K. (2018), Macroeconomic stability in the DRC: highlighting the role of exchange rate and economic growth, Invention Journal of Research Technology in Engineering & Management (IJRTEM), V2(08).PP 64-74

<sup>2</sup> Lyulyov, O. (2018). Macroeconomic stability and social progress in the EU member states and Ukraine. Annals of Marketing Management & Economics, 4(1), 53-64.

<sup>3</sup> Şıklar, İ., & Kocaman, M. (2018). FDI and macroeconomic stability: The Turkish case. European Financial and Accounting Journal, 13(1), 19-40.

الصرف الحقيقي لهما تأثير سلبي ودائم على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن عدم الاستقرار الذي حدث في الأسواق الحقيقية والمالية أثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك يتعين على تركيا التي تتمتع بإمكانيات كافية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أن توفر الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير دراسة (Nela, D., Muja, A., & Metin, H. (2019). أن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي مهم للأعمال التجارية وللقدرة التنافسية للبلد، بحيث لا تستطيع الشركات اتخاذ قرارات مستنيرة عندما يخرج التضخم عن نطاق السيطرة ولا تستطيع الحكومة تقديم الخدمات بكفاءة، وتبحث الورقة البحثية في أثر استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة سوق العمل على القدرة التنافسية الاقتصادية لكوسوفو، بينت النتائج أن اقتصاد كوسوفو ينمو بشكل مطرد ولكن نصيب الفرد منخفض بشكل لافت للنظر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، في حين تمكنت من إبقاء التضخم تحت السيطرة، إلا أن أسعار الفائدة ومعدل الادخار ومعدلات تكوين رأس المال لا تزال منخفضة لتحقيق الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي ومن أسوأ مؤشرات سوق العمل في كوسوفو معدل مشاركة الإناث الضعيف مقارنة بالبلدان الأخرى وهجرة الأدمغة، حيث أن هجرة الموارد البشرية ورأس المال البشري تتعلق برداء نوعية الحياة وانعدام الفرص المتاحة في البلد.<sup>1</sup>

## 2.1 الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

أكدت معظم الدراسات على العلاقة التي تربط عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، في علاقة ذو اتجاهين حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في حين يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع مستويات النمو الاقتصادي إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأمر الذي يخلق الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في البلد، وفي هذا الشأن هناك دراسات تثبت ذلك ونذكر على سبيل المثال:

دراسة<sup>2</sup> (Mbaku, J. M. (1988) الذي يبحث في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتكون لعينة تتكون من 45 دولة للفترة بين 1956-1985، يؤكد الباحث أن عدم الاستقرار السياسي متوطن في أفريقيا جنوب الصحراء منذ أوائل الستينيات، وعندما بدأت معظم البلدان الإفريقية في تحقيق الاستقلال حدث أكثر من خمسين انقلاباً في القارة، وأثر عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير على التنمية الاقتصادية، وساهم في الركود الاقتصادي في قارة أفريقيا، وقد بينت نتائج الدراسة أن عدم وجود بيئة مستقرة سياسياً ساهم بشكل كبير في الأداء الضعيف للعديد من الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ أن حصلت هذه البلدان على الاستقلال، ونتيجة لذلك فإن رفاهية مواطني هذه الدول إما لم تكن على الإطلاق أو زادت بشكل ضعيف، وكان عدم الاستقرار السياسي مستمر نتيجة لأن الحكومة لم تكن قادرة على توفير البيئة المستقرة اللازمة للنشاط الريادي لتزدهر، حيث تم تحويل المخصصات للبرامج في مجال الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية

<sup>1</sup> Nela, D., Muja, A., & Metin, H. (2019). Assessing Macroeconomic Stability and Labour Market Efficiency in Kosovo: A Competitiveness Approach. IFAC-PapersOnLine, 52(25), 142-147.

<sup>2</sup> Mbaku, J. M. (1988). Political instability and economic development in Sub-Saharan Africa: Some recent evidence. The Review of Black Political Economy, 17(1), 89. <https://doi.org/10.1007/BF02900956>

للاستخدامات الأخرى ، وغالباً لمساعدة الفاسدين للبقاء في السلطة، كما لم يعقب الاستقلال السياسي في إفريقيا الاستقلال الاقتصادي، ولأجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي يجب على هذه البلدان أن تسعى جاهدة إلى تطوير أنظمة سياسية سليمة ومستقرة لأجل توفير البيئة المستقرة اللازمة لنشاطات تنظيم المشاريع لتحقيق الازدهار.

وفي دراسة لـ Barro, R. J., & Lee, J. W. (1994) بحثوا من خلالها في مصادر النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 116 دولة خلال الفترة بين 1965-1985، قام الباحثين بتقدير نموذج للنمو الاقتصادي يتضمن خمسة متغيرات من بينها مؤشر عدم الاستقرار السياسي الذي تم قياسه بعدد الثورات خلال السنة ، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

تبحث ورقة Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996) في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لعينة تتكون من 113 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1982 وضعت الدراسة تعريف لعدم الاستقرار السياسي على أنه ميل إلى تغيير الحكومة، وتم تقدير النموذج وفقاً لهذا المقياس حيث تم تحديد عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي بشكل مشترك والنتيجة الرئيسية للدراسة هي أن النمو الاقتصادي ينخفض بشكل كبير خلال الفترات الزمنية التي يكون فيها الميل عالي للتغيير الحكومي، وبالتالي فان عدم الاستقرار السياسي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلدان.<sup>2</sup>

اختبرت دراسة De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996) العلاقة التجريبية بين عدم الاستقرار السياسي والحرية السياسية والنمو الاقتصادي لعينة تضم 97 دولة للفترة 1963-1988 وقد اعتمدت الدراسة على بيانات المقطع العرضي cross-section استناداً إلى دالة الإنتاج النيوكلاسيكية البسيطة، وتم قياس مؤشر عدم الاستقرار السياسي بعدد التغييرات الحكومية توصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويعيق الاستثمار ويؤثر على نمو رأس المال.<sup>3</sup>

دراسة لـ Gyimah-Brempong, K., & Traynor, T. L. (1999)<sup>4</sup> تستكشف العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. يستخدم simultaneous equations model ونهج dynamic panel estimation ، تؤكد الدراسة على العلاقة العكسية ذات الدلالة الإحصائية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وتشير الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي مشتركان داخلياً، بالإضافة إلى التأثير المباشر الذي خلفه عدم الاستقرار السياسي على النمو ، تؤكد التقديرات الفرضية القائلة بأن عدم الاستقرار السياسي

<sup>1</sup> Barro, R. J., & Lee, J. W. (1994, June). Sources of economic growth. In Carnegie-Rochester conference series on public policy (Vol. 40, pp. 1-46). North-Holland.

<sup>2</sup> Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. Journal of Economic growth, 1(2), 189-211. <https://doi.org/10.1007/BF00138862>

<sup>3</sup> De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996). Political instability, freedom, and economic growth: Some further evidence. Economic Development and Cultural Change, 44(2), 339-350.

<sup>4</sup> Gyimah-Brempong, K., & Traynor, T. L. (1999). Political instability, investment and economic growth in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 8(1), 52-86. <https://doi.org/10.1093/jae/8.1.5>

يقلل بشكل غير مباشر من النمو الاقتصادي من خلال تقليل تراكم رأس المال على المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، حيث أن النمو الاقتصادي البطيء يسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الركود الاقتصادي، وأن الآثار المترتبة على هذه النتائج هي أن صناعات السياسة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار تأثير تغييرات السياسة على الاستقرار السياسي عند صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية، ويمكن ربط السياسة الاقتصادية بشكل أفضل مع السياسات المصممة لزيادة الاستقرار السياسي.

كما أكد الباحثان على ضرورة الاهتمام بالبحث في العلاقة بين التطوير المؤسسي عموماً (وعدم الاستقرار السياسي على وجه الخصوص) والنمو الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً، وتحديد القنوات الإضافية غير المباشرة التي يؤثر من خلالها عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً، مع تحديد العوامل المؤسسية الإضافية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ووضع مقياس مقبول على نطاق واسع لعدم الاستقرار السياسي يمكن أن يستخدمه صانعو السياسات والباحثين على حد سواء.

لقد اختبر Fosu, A. K. (2002) درجة تأثير الانقلابات في النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 31 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعبرت الدراسة عن عدم الاستقرار السياسي من خلال ثلاثة أحداث وهي الانقلابات الناجحة successful coups d'etat ، والانقلابات الفاشلة abortive coups ، أو مؤامرات الانقلاب coup plots ، وقامت الدراسة بتقدير أثر كل نوع على حدى، توصلت إلى أن الانقلابات الفاشلة لها أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986-1960 كما بينت النتائج أن مؤامرات الانقلاب تعوق النمو، وأن الانقلابات الناجحة ومؤامرات الانقلاب لها تأثير سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي لكن عند مستويات منخفضة جداً من الاستثمار<sup>1</sup>.

قدمت دراسة Ghura, M. D., & Mercereau, B. (2004) دليلاً تجريبياً على أن الميل إلى عدم الاستقرار السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى قد ازداد بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وتدهور شروط التجارة، وأن التأثير المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ليس له دلالة إحصائية وبينت الدراسة أن حشد الإيرادات المحلية لدفع رواتب الموظفين العموميين وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من شأنه أن يقلل من احتمال الانقلابات، وأن التنوع الاقتصادي يقلل من الصدمات التجارية المعاكسة كما أشارت الدراسة إلى جهود الدول المجاورة لحل النزاعات وتحقيق النمو المستدام ستكون مفيدة للأداء الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>2</sup>.

وفي دراسة ل<sup>3</sup> Younis, M., Lin, X. X., Sharahili, Y., & Selvarathinam, S. (2008) والتي تبحث في تأثيرات العوامل المختلفة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في عشرة اقتصادات آسيوية مختارة خلال الفترة 1990-2005.

<sup>1</sup> Fosu, A. K. (2002). Political instability and economic growth: Implications of coup events in Sub-Saharan Africa. American Journal of Economics and Sociology, 61(1), 329-348.

<sup>2</sup> Ghura, M. D., & Mercereau, B. (2004). Political Instability and Growth: The Central African Republic (No. 4-80). International Monetary Fund.

<sup>3</sup> Younis, M., Lin, X. X., Sharahili, Y., & Selvarathinam, S. (2008). Political stability and economic growth in Asia. American Journal of Applied Sciences, 5(3), 203-208.



باستخدام المتغيرات Proxy للاستقرار السياسي المتمثل في : طول عمر النظام ، نسبة كثافة الانتخابات ، زيادة في عدد الأحزاب السياسية ، قوة الحزب الحاكم ، الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر الديمقراطية ، مركب تصنيف المخاطر ICRG ، عدد الأشخاص النازحين داخليًا ، زيادة الأحزاب السياسية في الجمعية الوطنية ، تظهر النتائج التجريبية للدراسة علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي العادية ، توصلوا إلى أن 32.35 نقطة من مؤشر الاستقرار السياسي تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1% ، تؤكد الدراسة على أن الاستقرار السياسي يلعب دور هام في تحديد النمو الاقتصادي ومصادر تراكم رأس المال، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الآسيوية.

في دراسة لـ<sup>1</sup> Jong-A-Pin, R. (2009) حول التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 119 دولة للفترة من 1974-2003 تجد الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي له أربعة أبعاد: العنف ذو الدوافع السياسية ، والاحتجاج المدني الجماعي ، وعدم الاستقرار داخل النظام السياسي ، وعدم استقرار النظام السياسي، وبينت نتائج الدراسة أن الأبعاد الأربعة لعدم الاستقرار السياسي لها تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي، وأن عدم استقرار النظام السياسي له تأثير سلبي قوي وهام على النمو الاقتصادي.

يدرس<sup>2</sup> Lalime, T. (2010) العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في هايتي خلال الفترة من 1970 إلى 2008 ، والفرضية الرئيسية هي أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في هايتي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج Solow، الاستقرار السياسي الذي يكون كمتغير وهمي يأخذ قيمة 0 إذا كان هناك عدم استقرار سياسي و يأخذ قيمة 1 إذا كان هناك استقرار سياسي يضاف إليه متغيرات مستقلة، كما تم استخدام نموذج Probit أيضا لفحص تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وحجم السكان والاستثمار على احتمال أن تكون هايتي مستقرة، تشير نتائج تقدير لنموذج Solow إلى أن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يقلل النمو الاقتصادي بمقدار 0.013% ، وإذا ارتفع معدل نمو الاستثمار بنسبة 1% فإن النمو الاقتصادي سيزيد بنسبة 0.497%، وإذا ارتفع عدد السكان بنسبة 1% فإن النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0.65% ، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن ضعف معامل التحديد (R2) لنموذج Solow بحوالي 50%، يرجع إلى وجود متغيرات مهمة أخرى يمكن أن تفسر معدل النمو الاقتصادي في هايتي الذي لم يؤخذ في الاعتبار في النموذج المقدر، ويذكر Lalime أن من بين المتغيرات التي لم تأخذ بعين الاعتبار ، هي متغير رأس المال البشري والجودة وكفاءة المؤسسات ومستوى البنية التحتية الاجتماعية.

يظهر تقدير نموذج Probit علاقة سلبية بين الاستقرار السياسي ومعدل النمو السكاني، حيث أن الزيادة في معدل النمو السكاني بنسبة 1% ستزيد من احتمال أن تكون هايتي غير مستقرة بمقدار 1.2%، كما توصلت الدراسة إلى أن النمو في

<sup>1</sup> Jong-A-Pin, R. (2009). On the measurement of political instability and its impact on economic growth. *European Journal of Political Economy*, 25(1), 15-29. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2008.09.010>

<sup>2</sup> Lalime, T. (2010). Croissance économique et instabilité politique en Haïti (1970-2008).

مستوى الاستثمار بنسبة 1% سيزيد من احتمال الاستقرار السياسي في هايتي عند 1.53%، ولوحظ أيضاً أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض قدره 2.52% في احتمال أن تكون هايتي مستقرة، هذه نتيجة مفاجئة لكن يمكن أن يكون لها أهمية خاصة في بلد يكون فيه توزيع الثروة غير عادل.

دراسة<sup>1</sup> Aisen, M. A., & Veiga, M. F. J. (2011) والتي تهدف إلى تحديد آثار عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. باستخدام نظام التقدير GMM لنماذج بيانات بانل panel data لعينة تتكون من 169 دولة ، للفترة من 1960 إلى 2004 ، تجد الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بمعدلات نمو أقل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وفيما يتعلق بقنوات التأثير توصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو من خلال خفض معدلات نمو الإنتاجية ، وتراكم رأس المال المادي والبشري، وبين الباحثين أن الحرية الاقتصادية والتجانس العرقي مفيضان للنمو، بينما قد يكون للديمقراطية تأثير سلبي ضئيل.

يبحث<sup>2</sup> Zouhaier, H., & KEFI, M. K. (2012) في تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار والنمو الاقتصادي. باستخدام نموذج panel data مطبق على بيانات سنوية لعينة تتكون من 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة من 2000 إلى 2009. واستخدمت الدراسة متغير كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتكوين رأس المال الخام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، حجم التجارة نسبة للناتج المحلي الإجمالي (X / M) ، النفقات العامة ، حصة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي ، التنمية المالية كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (M2 / GDP) ، عدم الاستقرار السياسي (PI) ويشمل كل من الانقلابات العسكرية ، والتوتر السياسي ، والحروب الأهلية ، والمشاكل الاجتماعية ، والتوترات العرقية ، والعنف السياسي ، والتغيير غير المتوقع للمؤسسات والقواعد، تمثلت النتائج الرئيسية التي توصل إليها الباحثان أنه لا يوجد أي تأثير لعدم الاستقرار السياسي على الاستثمار والنمو الاقتصادي ووجود تفاعل سلبي بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار، ويرجع الباحثان هذه النتائج الغير المتوقعة إلى إغفال المتغيرات المؤسسية والتي من شأنها أن توضح هذه العلاقة بشكل أفضل .

تحاول دراسة<sup>3</sup> Patel, S. K. (2013) تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في جنوب آسيا مع التركيز على حالة الهند للفترة بين 1980-2008 ، باستخدام متغير كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقياس مؤشر الاستقرار السياسي من خلال عدد التغييرات الحكومية وتغيير النظام خلال كل 05 سنوات، توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو القوة الدافعة للنمو الاقتصادي (GDP) ، في حالة جنوب آسيا، وأكد Patel على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد العناصر المهمة في الاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار، ومن خلال البيانات في جنوب آسيا، تشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الاستقرار السياسي في

<sup>1</sup> Aisen, M. A., & Veiga, M. F. J. (2011). How does political instability affect economic growth? (No. 11-12). International Monetary Fund.

<sup>2</sup> Zouhaier, H., & KEFI, M. K. (2012). Interaction between political instability and investment. Journal of Economics and International Finance, 4(2), 49-54.

<sup>3</sup> Patel, S. K. (2013). FDI and Political Stability in India. 사회과학연구, 24(1), 3-30.

الهند، ومع ذلك فإن بلدان جنوب آسيا مثل باكستان وبنغلاديش و سريلانكا و نيبال تتمتع بمكانة جد عالية في مؤشر عدم الاستقرار السياسي ولكن لديها تدفقات جيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة كل من<sup>1</sup> Uddin Ahmed, M., & Habibullah Pulok, M. (2013) والتي تحقق في التأثير المباشر للاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي لبنغلاديش للفترة بين 1984-2009 وباستخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشر الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشر الاستقرار السياسي المأخوذ من قاعدة البيانات (ICRG) دليل المخاطر القطرية الدولية، واستخدام تقنيتين مختلفتين للتكامل cointegration للتحليل في المدى الطويل و القصير الأجل. تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي على المدى الطويل في حين له تأثير إيجابي على المدى القصير، يؤكد المؤلفون أن هذه النتيجة نادرة ولكنها ليست فريدة من نوعها لأنها تدعم عمل Goldsmith (1987) كما أكدوا على أن الاستقرار السياسي يلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد.

قام كل من<sup>2</sup> Tabassam, A. H., Hashmi, S. H., & Rehman, F. U. (2016) بدراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1988 إلى 2010، وقد تم استخدام متغير الإرهاب، والانتخابات، والنظام، والإضرابات كمؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، واستخدموا نماذج ARCH و GARCH لدراسة نتائج عدم اليقين السياسي بشأن التقدم الاقتصادي، تبين أنه من بين المتغيرات الأربعة: الإرهاب، الانتخاب، النظام والإضرابات، يكون للإرهاب فقط تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وتظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الانتخابات والأنظمة تأثير سلبي كبير على قلب الناتج المحلي الإجمالي، وأن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي وعلى الحكومة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق الاستقرار السياسي.

يبحث Mohammed, A. H. E. (2017) في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر للفترة بين 1972 - 2013، باستخدام منهج التكامل المشترك Cointegration approach لتحديد العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في مصر، واعتمد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السكان، تكوين رأس المال الثابت الحقيقي، نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%، معدل التضخم (CPI%)، التجارة الحقيقية (التصدير + الاستيراد)، الانفتاح (التجارة / الناتج المحلي الإجمالي)، سنوات الرئيس التنفيذي في المكتب، الفساد السياسي، كم من الوقت كانت البلاد مستبدّة، تغيير غير قانوني أو قسري على رأس الدولة، النخبة الحكومية، عدد التغييرات الوزارية، الحقوق السياسية، عدد السنوات التي تم تغيير النظام في الآونة الأخيرة، تبين النتائج أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي هو سلبي وهام لجميع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي المستخدمة في حالة مصر.

<sup>1</sup> Uddin Ahmed, M., & Habibullah Pulok, M. (2013). The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh. Journal of Economic Cooperation & Development, 34(3).

<sup>2</sup> Tabassam, A. H., Hashmi, S. H., & Rehman, F. U. (2016). Nexus between political instability and economic growth in Pakistan. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 230, 325-334.

وأظهرت النماذج المقدره الأثر الإيجابي والهام لرأس المال المادي والبشري على النمو الاقتصادي في مصر بين عامي 1972 و 2013، بالإضافة إلى ذلك فإن تقلبات معدل التضخم لها تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي في مصر، وهذا التأثير ذو دلالة إحصائية في حين أن الانفتاح التجاري له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك كان للإصلاح الاقتصادي ، ERSAP ، تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي خاصة في بداية تنفيذه في أوائل التسعينيات.

دراسة لـ<sup>1</sup> Nomor, T., & Iorember, P. T. (2017) التي تبحث في العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة من 1999 إلى 2014 باستخدام نموذج ARDL، واستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، وتكوين رأس المال الإجمالي ، ومعدل البطالة ، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (-2.5 ضعيف / 2.5 قوي) و مؤشر فعالية الحكومة (-2.5 ضعيف / 2.5 قوي)، بالإضافة إلى مؤشر تغيير النظام فهو متغير وهي يستخدم كمقياس للتغيرات في الحكومة خلال فترة الدراسة، حيث يأخذ المتغير القيمة صفر (0) كدليل لعدم وجود تغيير حكومي ويأخذ القيمة الواحد (1) إذا كان خلاف ذلك، والذي تم بناؤه من قبل المؤلف.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وهامة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير الأجل، و أن البيئة السياسية المستقرة هي عنصر لا غنى عنه للنمو الاقتصادي ، وأكدوا أن على حكومة نيجيريا تحديد الأسباب الجذرية للبيئة السياسية غير المستقرة ومحاولة التخفيف من آثارها لضمان النمو الاقتصادي المستدام في نيجيريا.

بحث كل من<sup>2</sup> Diken, A., Parlakkaya, R., Kara, E., & Kodalak, O. (2018) في العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في تركيا بين عامي 2002 و 2016 وقد أشار إلى الاستقرار السياسي باعتباره أحد أسباب وجود مؤسسات قوية جنبا إلى جنب مع الديمقراطية من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان في جميع أنحاء العالم، وقد أظهرت التحقيقات التجريبية أن المؤسسات القوية ستدعم بالاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي ، وأن هذه المؤسسات ستؤدي إلى نمو اقتصادي قوي، وتم فحص العلاقة على مرحلتين أولاً دراسة كيفية ارتباط مؤشر الاستقرار السياسي بمستوى الإنتاج الاقتصادي للبلاد (GDP) ، وثانياً دراسة العلاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية السائدة مثل معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة القصيرة الأجل، ولهذا الغرض تم استخدام طريقة ARDL، وتوصلت الدراسة أن مؤشر الاستقرار السياسي عند استخدامه كمتغير مستقل وحيد لم يكن له علاقة طويلة المدى مع كل من متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير مؤشر الاستقرار السياسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على النمو الاقتصادي في تركيا ، تشير نتائج الانحدار المتعدد إلى أنه على الرغم من أن الاستقرار السياسي له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل ، بدأ أنه ليس له علاقة على المدى القصير، بالإضافة إلى ذلك وجد أن للتضخم علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل .

<sup>1</sup> Nomor, T., & Iorember, P. T. (2017). Political Stability and Economic Growth in Nigeria. Journal of Economics and Finance, (8)2, PP 45-53

<sup>2</sup> Diken, A., Parlakkaya, R., Kara, E., & Kodalak, O. (2018). The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case. Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, (40), 176-185.

بحث دراسة (Kyarem, R., & Oyolola, F. (2020) في تأثير فساد النخب السياسية والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام نموذج ARDL، للفترة 1996-2017، تكشف نتائج الدراسة أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً وكبيراً على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل الأجل على حد سواء، في حين أن الاستقرار السياسي يؤثر تأثيراً إيجابياً وكبيراً على النمو الاقتصادي في المدى القصير، لكن له تأثير ضئيل على المدى الطويل، وكشفت الدراسة أن الاستقرار السياسي الذي يشمل الاستقرار في الحكومة، وعدم وجود صراع/توتر داخلي وخارجي وعرقى يعزز النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى القصير، في حين تبين أن الفساد يسهم في الاقتصاد النيجيري عن طريق الحد من السيطرة البيروقراطية.<sup>1</sup>

قام (Epaphrodite, B. P. (2020) بتحليل تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، بين أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ولتجنب عدم الاستقرار وضمان بيئة اقتصادية آمنة، يجب على قادة الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أن يخاطبوا الجهات الفاعلة التي من شأنها أن تضمن الاستقرار في البلد، والتي ينبغي لها أن تنفذ سياسات بشأن التوزيع العادل للموارد والخدمات العامة الشفافة ومواجهة الفساد، وبعد إنشاء كل هذه الآليات ستكون الجهات الفاعلة الاقتصادية متحفزة لان تشارك بكفاءة في الاقتصاد المحلي.<sup>2</sup>

وفي دراسة حديثة لـ (HASSAN, A. H. A. (2020) بين من خلالها أن الأوضاع السياسية في ليبيا أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث لا تزال البلاد تعاني من انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع بسبب نقص الوقود المستخدم لإنتاج الكهرباء، وتدهور الظروف المعيشية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب النقية والخدمات الطبية والسكن والأمن منذ عام 2011، وأن الحرب الأهلية، وفيروس كورونا، وانهيار عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار، دفع البلاد نحو أسوأ أزمة مالية منذ عقود، وتوقع البنك الدولي في تقرير حديث أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الليبي بنسبة 19.4٪ في عام 2020، وهو أعلى انكماش في العالم العربي، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي بحلول نهاية أبريل 2020 إلى 76.8 مليار دولار مقارنة بـ 134.5 مليار دولار في نهاية عام 2010.<sup>3</sup>

ويؤكد (Blum, J., & Gründler, K. (2020) على أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي لعينة كبيرة متكونة من 180 دولة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي للانقلابات على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجدوا أن فترات عدم الاستقرار تقلل من النمو بنسبة 2-3 نقاط مئوية، وتزيد من البطالة، وتضعف الصحة وعدم الرضا عن الحياة، وتوصي الدراسة على ضرورة توفير بيئة سياسية مستقرة لتحقيق النمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Kyarem, R., & Oyolola, F. (2020). Political Elites' Corruption, Political Stability and Economic Growth in Nigeria: Bound Testing Approach. Acta Universitatis Danubius. (Economica), 16(2).

<sup>2</sup> Epaphrodite, B. P. (2020). GROWTH AND POLITICAL INSTABILITY: A THEORETICAL APPROACH WITH MACRO-DYNAMIC SIMULATION. International Journal of Research-GRANTHAALAYAH, 8(4), 181-187.

<sup>3</sup> HASSAN, A. H. A. (2020). Political Instability and Economic Growth In Libya (Doctoral dissertation).

<sup>4</sup> Blum, J., & Gründler, K. (2020). Political Stability and Economic Prosperity: Are Coups Bad for Growth?.

## 3.1 الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي

توضح دراسة<sup>1</sup> Ali, A. M. (2001). العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وتركز الدراسة على تقلب السياسات الاقتصادية كمؤشر ذو صلة بالاستقرار، تشير النتائج إلى أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ليس بالأمر القاطع، حيث فشلت معظم المتغيرات الشائعة الاستخدام لعدم الاستقرار السياسي مثل الانقلابات والثورات وما شابهها في تفسير الاختلافات في النمو بين البلدان، وتُظهر النتائج أن عدم استقرار السياسة له تأثير كبير ومهم على النمو وعدم الاستقرار السياسي، ومع ذلك فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية ليس له تأثير كبير على تراكم رأس المال، وأكد الباحث على أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحث عن تدابير وقنوات أفضل عن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.

تشير دراسة ل<sup>2</sup> Berthélemy, J. C., Kauffmann, C., Renard, L., & Wegner, L. (2002). إلى تقييم ديناميكية المؤسسات السياسية وتكيفها مع الاضطرابات السياسية والتفاعل الناجم عن ذلك مع الأداء الاقتصادي الكلي لعينة تتكون من 22 بلدا إفريقيا خلال الفترة بين 1996-2001 ، وتشمل ثلاثة مؤشرات سياسية، عدم الاستقرار السياسي ويعتمد على وقوع الإضرابات والمظاهرات والعنف والانقلاب، مؤشر مرونة النظام السياسي والمستمد من معلومات عن إطلاق سراح السجناء السياسيين ، وتدابير حقوق الإنسان ، وقرارات تعزز الديمقراطية ، ورفع الحظر على المظاهرات والمناقشات العامة، ومقياس تصلب النظام السياسي القائم على سجن المعارضين ، والتدابير التي تهدد الديمقراطية مثل حل الأحزاب السياسية ، والعنف الذي ترتكبه الشرطة ، وحظر المظاهرات أو المناقشات العامة، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الاضطرابات والنظام السياسي، و أن الأداء الاقتصادي في أفريقيا يتفاعل بعمق مع العوامل السياسية، كما أظهرت اختبارات السببية ل Granger أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وتصلب النظام ، مما يوحي بأن الاضطرابات الاجتماعية قد لا تؤدي فقط إلى تصلب الموقف السياسي للحكومة ، حيث أن سلوك القيادة يلعب دورا رئيسيا في تفسير استياء السكان، كما يبدو أن مرونة النظام السياسي لا تخلق تأثيراً عكسياً، كما تشير النتائج إلى أن التطورات السياسية ليست مدفوعة بالأحداث السياسية فحسب ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية، ويذكر الباحثون أن البلدان التي شهدت نمواً أسرع كانت أقل عرضة لحالة عدم الاستقرار السياسي ، كما تكشف نتائج الدراسة عن التأثير العكسي لعدم الاستقرار السياسي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أن للتوترات السياسية تأثير سلبي مباشر على تراكم الاستثمارات الخاصة مما يؤثر على النمو بشكل غير مباشر، وتؤثر الاضطرابات أيضا على النمو بشكل غير مباشر من خلال التأثير السلبي الكبير على إنتاجية الاستثمار ويظهر أن البلدان التي تعاني من عدم استقرار سياسي تحقق عوائد منخفضة في الاستثمار.

<sup>1</sup> Ali, A. M. (2001). Political instability, policy uncertainty, and economic growth: An empirical investigation. *Atlantic Economic Journal*, 29(1), 87-106. <https://doi.org/10.1007/BF02299934>

<sup>2</sup> Berthélemy, J. C., Kauffmann, C., Renard, L., & Wegner, L. (2002). Political instability, political regimes and economic performance in African countries. unpublished paper prepared for African Development Bank, African Economic Outlook.

تناقش دراسة<sup>1</sup> (Najaf, R., & Najaf, K. (2006)) الدور الحيوي للاستقرار السياسي على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان للفترة من 1991 إلى 2011 باستخدام اختبار ADF لفحص البيانات والبرامج الأخرى هي SPSS و Eviews. تظهر نتائج الدراسة إلى أن معدل نمو الواردات والتصدير والنتائج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وأن التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس هذا أثبتت الأبحاث أن الاستقرار السياسي ضروري لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

يدرس<sup>2</sup> (Klomp, J., & de Haan, J. (2009)) تأثير "المؤسسات" السياسية على التقلبات الاقتصادية، باستخدام بيانات لأكثر من 100 دولة خلال الفترة بين 1960 - 2005، وتستند الدراسة في مؤشرها للتقلب الاقتصادي الانحراف المعياري النسبي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تشير النتائج أن هناك علاقة سلبية بين الديمقراطية والتقلبات الاقتصادية، كما تجد أن بعض أبعاد عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين السياسي يزيد من التقلبات الاقتصادية.

تبحث دراسة<sup>3</sup> (Khan, S. U., & Saqib, O. F. (2011)) في أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم في باكستان باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1951 إلى غاية 2007، وتستخدم الدراسة نموذجين مختلفين، وذلك بتطبيق تقنية تقدير GMM وطريقة OLS القياسية في النموذج الأول: "النموذج النقدي"، وتطبيق منهجية GMM في النموذج الثاني الذي يقدر المحددات غير النقدية لنموذج التضخم، تشير نتائج النموذج "النقدي" إلى أن تأثيرات المحددات النقدية هي هامشية إلى حد ما وأنها تعتمد على البيئة السياسية في باكستان، وأشارت نتائج النموذج "غير النقدي" وجود علاقة إيجابية بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم، ويتأكد ذلك من خلال التحليل القائم على العلاقة التفاعلية التي تكشف عن عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بشكل كبير إلى تضخم مرتفع (فوق المتوسط).

وخلصت الدراسة إلى أن السيطرة على التضخم في بلد مثل باكستان أمر ضروري لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من أجل معالجة هدفها النهائي المتمثل في القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه يعد التضخم المنخفض والمستقر بمثابة تأمين اجتماعي حاسم في باكستان، وتوصى الدراسة صانعي السياسات أن يدركوا أهمية وجود بيئة سياسية مستقرة لتنفيذ سياسات متسقة و متماسكة، وأنه إذا لم يتم تنفيذ إصلاحات سياسية تهدف إلى تخفيف الأزمات الحكومية وتغييرات مجلس الوزراء فإن جهود تحقيق الاستقرار من قبل التكنوقراط سوف تفشل في تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل.

<sup>1</sup> Najaf, R., & Najaf, K. (2006). Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan. World, 2007(2008), 2009.

<sup>2</sup> Klomp, J., & de Haan, J. (2009). Political institutions and economic volatility. European Journal of Political Economy, 25(3), 311-326. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2009.02.006>

<sup>3</sup> Khan, S. U., & Saqib, O. F. (2011). Political instability and inflation in Pakistan. Journal of Asian economics, 22(6), 540-549. <https://doi.org/10.1016/j.asieco.2011.08.006>

دراسة<sup>1</sup> Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013) والتي تهدف إلى تحديد آثار بطالة الشباب على عدم الاستقرار السياسي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة مع المتغيرات الآلية لعينة تتكون من 24 بلدا ناميا خلال الفترة 1980-2010، تبين نتائج الدراسة إلى أن بطالة الشباب ترتبط بشكل كبير بزيادة خطر عدم الاستقرار السياسي، وأن التفاوت الاجتماعي الاقتصادي والفساد، يجعل الدول أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الوظيفي.

كما تشير النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يحدث بشكل خاص في البلدان التي تكون فيها بطالة الشباب، فضلاً عن عدم المساواة الاجتماعية و المستوى العالي للفساد، ويؤكد الباحثان على أن الظروف الاقتصادية هي أهم العوامل الحاسمة التي تسبب عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية

وخلصت دراسة Azeng, T. F., & Yogo, T. U. أنه لأجل تجنب عدم الاستقرار والعنف ينبغي أن يكون التركيز على رصد الفرص الاقتصادية للشباب، ولا سيما في توفير فرص العمل أو التعليم للشباب في فترات الركود الاقتصادي، وأن إيجاد وظائف للشباب هو شرط مسبق للتنمية المستدامة والسلام في جميع البلدان، خاصة في الدول التي شهدت بالفعل صراعات عنيفة، ويؤكد المؤلفان أن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة أكثر تعقيداً قد ترتبط أيضاً بالعوامل الجغرافية السياسية التي لم تؤخذ في الاعتبار في هذه الدراسة، لذا ينبغي أن تتناول الأبحاث المقبلة التداخل بين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية في تفسير عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية.

يدرس كل من Jaouadi, S., Arfaoui, L., & Ziedi, A. (2013)<sup>2</sup> تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية في ظل انتشار ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، حاولت الدراسة إلقاء الضوء على واقع العلاقة بين البيئة السياسية والنمو لعينة تضم 69 بلدا ناميا للفترة بين 1985-2012، توصل التحقيق التجريبي لهذه الدراسة عن أهمية الاستقرار السياسي كعامل محدد وعامل أساسي لتحفيز النمو في البلدان النامية، ويوضح التأثير السلبي للبيئة غير المؤكدة والأمن على النمو، وبالتالي فإنه يحدد المطالبات التي أثيرت في الدراسات الاستقصائية التي حاولت استكشاف موضوع عدم الاستقرار السياسي، وأن المساهمة الرئيسية للورقة اعتمدت على الأخذ في الاعتبار الأهمية الرئيسية للحكومة التي تشارك بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

يبحث<sup>3</sup> Manoj Kumar, Bhavya Singhal, (2014) في العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الهند للفترة بين 1996 - 1997 و 2012 - 2013 بيانات فصلية، تم قياس الاستقرار السياسي من خلال مدة الحكومة والتقلبات الاقتصادية من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير التضخم ومعدل سعر الصرف، توصلت الدراسة إلى أن عدم اليقين السياسي هو كابوس للمستثمر، وأن عدم الاستقرار السياسي له أثر سلبي على البيئة الاقتصادية، ويؤكد

<sup>1</sup> Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013). Youth unemployment and political instability in selected developing countries. African Development Bank Group Working Paper Series, 171.

<sup>2</sup> Jaouadi, S., Arfaoui, L., & Ziedi, A. (2013). Political instability and growth: case of the developing countries. International Journal of Social Science Research, 2(1), 19-28.

<sup>3</sup> Manoj Kumar, Bhavya Singhal, (2014), Political Stability and Macroeconomics Variables Volatility in India, Indian Journal Of Applied Research, 4(10), pp 185-187



الباحثان أنه إذا كان النظام السياسي مستقرًا يكون ذلك أفضل للاقتصاد، ويمكن لحكومة مستقرة أن تساعد في توفير الحاجات العامة للناس، وأن فترة استمرار الحكومة يتوقف على نوعية السياسات الاقتصادية المنتهجة.

تهدف دراسة<sup>1</sup> Abdelkader, H. E. M. (2015) إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة بين عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين والنظام السياسي من جهة، والنمو الاقتصادي في مصر من جهة أخرى، حاولت الدراسة تقدير قوة العلاقة بين النمو الاقتصادي في مصر وعدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين، والنظام السياسي، وتقدير تأثيرها على الاقتصاد المصري خلال العقود الأربعة الماضية، كما قام الباحث باختبار تأثير عدم اليقين الناجم عن الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة على النمو الاقتصادي في مصر واستخدام بيانات السلاسل الزمنية 1972-2013 في إطار نهج التكامل المشترك لتحديد العلاقات على المدى القصير وال المدى الطويل، وتم استخدام نهج نموذج GARCH في تصحيح الخطأ نموذج (ECM) لإدخال تأثير عدم اليقين، واستخدم اختبار ملزمة Pesaran لتأكيد النتائج، بينت الدراسة الأثر الإيجابي لمستوى الديمقراطية على النمو الاقتصادي، وأكدت على الأثر السلبي لحالة عدم اليقين على النمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي غير واضح في حالة مصر، وبين الباحث أن هذه النتائج مفيدة لصانعي السياسات التي تستهدف النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل.

تهدف دراسة<sup>2</sup> Masry, M. (2015) إلى التحقق في الفرضية القائلة بأن عدم الاستقرار السياسي وضعف العوامل المؤسسية يؤثران سلبًا على النمو الاقتصادي والتنمية، تبين النتائج أن التعديل الوزاري له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية، ويؤدي تغيير رئيس الوزراء و / أو شغل 50% من المناصب الوزارية من قبل وزراء جدد في غضون عام إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.39 نقطة مئوية تقريبًا، واقترحت الدراسة بعض الآليات الواجبة لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يعزز ثقة الجمهور في الحكومة والمتمثلة في إيلاء اهتمام للأبعاد الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية واعتماد مفهوم النمو الشامل وتعزيز حوكمة المؤسسات بسبب تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية.

ويؤكد Masry, M على أهمية الاستقرار الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي مستندًا إلى الأحداث السياسية التي وقعت في مصر والتي تزامنت مع الركود في المؤشرات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت معدلات البطالة بنحو 13.4% في عام 2013، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتوقفت سوق الأوراق المالية المصرية عن العمل لأكثر من 39 جلسة متتالية، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها البورصة المصرية جراء الأحداث السياسية المضطربة، كما ارتفع العجز الإجمالي للميزانية العامة للبلاد والدين الخارجي كنسب مئوية الناتج المحلي الإجمالي، ووفقًا لوزارة المالية فقد ارتفعت معدلات صافي الدين المحلي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 67.9% في 2013/2012.

<sup>1</sup> Abdelkader, H. E. M. (2015). Political instability, uncertainty, democracy, and economic growth in Egypt. In Economic Research Forum Working Papers (No. 953).

<sup>2</sup> Masry, M. (2015). The role of political stability in achieving economic development. Journal of Economics and Sustainable Development, 6(16).

تهدف دراسة<sup>1</sup> Sidamor, Z., Lemtaouch, L., & Bensouici, H. (2016) إلى تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على حالة عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية، مع التركيز على حالات ثلاث دول في شمال إفريقيا: تونس وليبيا ومصر، وذلك باستخدام مؤشر كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من GDP بالإضافة إلى معدلات التضخم والبطالة ومتغير الاستيراد والتصدير توصلت نتائج الدراسة إلى أن الأحداث التي هزت مصر وتونس كان لها عواقب وخيمة على اقتصاد هاتين الدولتين والجيران، وأكدت الدراسة على أن مصر ستغرق في حالة ركود وستواجه تونس صعوبات في الانتعاش إذا استمر عدم الاستقرار السياسي، وقد يؤدي هذا الأخير إلى نقص الاستثمار الأجنبي المباشر، وإضعاف البيئة التجارية، وضعف مركزها التنافسي في الأسواق الدولية.

تدرس ورقة بحثية لـ<sup>2</sup> Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017) أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 120 دولة نامية خلال الفترة 1996-2014، وباستخدام المتغيرات النمو الاقتصادي، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، استثمار رأس المال (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، متوسط سنة التعليم، انبعاث ثاني أكسيد الكربون، الاستقرار السياسي، المخاطر السياسية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد، سيادة القانون. توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي هو العامل الرئيسي والمحدد للنمو الاقتصادي، حيث وجد أن عدم الاستقرار السياسي يكون بدرجة أعلى في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خاصة الدول التي تعتمد على النفط ويؤثر ذلك على النمو الاقتصادي بشكل أكثر حدة، وذلك بسبب غياب المؤسسات الاقتصادية والسياسية القوية، وخلصت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على النمو من خلال قنوات الاستثمار وتراكم رأس المال البشري في البلدان النامية، وتوصى الدراسة بتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع تنمية رأس المال البشري لجميع البلدان النامية بشكل عام وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص.

دراسة<sup>3</sup> Al-Fawwaz, A. A. (2018) والتي كان الغرض منها البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية وتم تقديم تحليل السلسلة الزمنية من خلال استكشاف الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من عمان والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر، تظهر النتائج أن قطر والكويت والبحرين قادرة على تسريع استثماراتها الأجنبية المباشرة بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكن المملكة العربية السعودية وعمان والأردن تتجه نحو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> Sidamor, Z., Lemtaouch, L., & Bensouici, H. (2016). The Economic Consequences of the Political Instability in Arab Region. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 219, 694-699.

<sup>2</sup> Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017). Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression. *Economic Modelling*, 64, 610-625. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2017.04.028>

<sup>3</sup> Al-Fawwaz, A. A. (2018). Foreign Direct Investment and Economic Stability: The case of Arab Peninsula. *Advances in Social Sciences Research Journal*, 5(8). <http://dx.doi.org/10.14738/assrj.58.4997>

وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لأي بلد يقوم على أساس نظام الاقتصاد الكلي بأكمله فهو لا ينطوي فقط على العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، بل هناك أيضاً عوامل أخرى والمتعلقة بالعوامل السياسية مؤكداً على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور بارز في التنمية الاقتصادية والنمو، وأن العوامل السياسية الموازية لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية ، و أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بالوضع السياسي الضعيف، ويرجع ذلك إلى حالة الحرب التي تسببت في عرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة، حيث يتأثر اهتمام المستثمرين بالوضع الغير المستقر والبيئة السياسية المتغيرة.

حيث ينعكس الأداء الاقتصادي السيئ على المجتمع ومستقبل الدولة، فقد يزداد الاضطراب الاجتماعي بسبب الفقر والبطالة في المنطقة ، مما قد يؤثر في النهاية على استقرار دول الشرق الأوسط الرئيسية (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإيران وغيرها.)، وتؤكد الدراسة على دور المحوري للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في خلق الاستقرار السياسي في شبه الجزيرة العربية.

وبحثت دراسة (Satrovic, Elma.Özkurt, Onur Başar.(2019) عن أهمية الاستقرار السياسي وغياب العنف على الاستثمار الأجنبي المباشر لثلاث عينات، وتشمل العينة الأولى 110 من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، وتشمل العينة الثانية من 35 اقتصاداً من الدول المتقدمة، في حين تضم العينة الثالثة 75 اقتصاداً نامياً للفترة بين 2002 و2015، باستخدام اختبار السببية Granger، واختبار التكامل المشترك واستخدام نموذج ARDL، بينت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي وغياب العنف والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعينة الشاملة وكذلك بالنسبة للبلدان المتقدمة، وبالإضافة إلى ذلك يشير اختبار السببية Granger إلى العلاقة الثنائية الاتجاه بين الشروط الاقتصادية بالنسبة للعينة الشاملة وكذلك بالنسبة لعينة البلدان المتقدمة ومع ذلك، فإن البلدان النامية تعطي نتائج متباينة ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وهام للاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وأن الاستقرار الاقتصادي الكلي مهم لجذب المستثمرين الأجانب للعينات الثلاث.<sup>1</sup>

تشير دراسة (Phul, M. H., Rahpoto, M. S., & Mangnejo, G. M. (2020) أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والنتائج المحلي الإجمالي هي واحدة من النقاط الرئيسية في النقاشات لدى الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي، فالنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مترابطان بشكل كبير مما يبرز أهمية الاستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية لأي دولة، تستكشف دراستهم البحثية تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة بين 1988 – 2018، وباستخدام متغير الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال الإجمالي، وإجمالي القوى العاملة والتضخم كمتغيرات تفسيرية هامة، واختيار نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع)، و تم استخدام أسلوب OLS لمعرفة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وقد استخدم نموذج VAR لتحليل تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

<sup>1</sup> Satrovic, E., & Özkurt, O. B. (2019). Macropolitical stability and absence of violence/terrorism and foreign direct investments: panel analysis.

تظهر النتائج أن جميع المتغيرات (الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وإجمالي القوى العاملة، والتضخم) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان على المدى الطويل، وأن تأثير الاستقرار السياسي على الناتج المحلي الإجمالي أقل، كما تظهر النتائج أن الاستقرار السياسي ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي على المدى القصير، في حين أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وإجمالي القوى العاملة والتضخم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان، ويعزز الاستقرار السياسي النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي، كما أنه يعزز بيئة الأعمال لصالح المستثمرين الأجانب والمحليين، ويعزز المدخرات، ومستوى الاستهلاك، والإنتاجية، كما انخفضت البطالة والتضخم بسبب الاستقرار السياسي لأن ارتفاع معدل البطالة والتضخم يخلق الاضطرابات وعدم اليقين في المجتمع، حيث أن الاضطرابات وعدم اليقين يمكن أن يخلق العنف والإضرابات العامة ضد أرباب العمل والسياسات الحكومية، وتوصي الدراسة على ضرورة أن يكون النظام السياسي في البلد مستقرا على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية في باكستان.<sup>1</sup>

في دراسة لـ Siddique, O. (2020) والذي يبحث من خلالها في إجمالي عوامل الإنتاجية والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة بين 1972-2019، بين أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي من العوامل الجذرية في زيادة معدل نمو الاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي.<sup>2</sup>

تستكشف دراسة Papaioannou, P. (2020) العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو في اليونان، تبين نتائج التقديرات أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن ضعف الأداء الاقتصادي يؤدي إلى زيادة احتمالات المخاطر السياسية، وأن عدم الاستقرار السياسي مرهون بالتنمية الاقتصادية.<sup>3</sup>

يختبر Khan, A., et al (2020) فرضية العلاقة السببية العكسية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مع تأثير الاستقرار السياسي في باكستان للفترة بين 2006 - 2018، واستخدام نموذج OLS و VECM، تظهر النتائج وجود علاقة سببية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وتظهر تأثير كبير للاستقرار السياسي كوسيط لتحقيق ذلك، كما أشارت نتائج الدراسة أن مستوى التنمية البشرية له تأثير كبير على التقدم الاقتصادي في المدى الطويل، وأن هذه النتيجة هامة بالنسبة لباكستان باعتبارها اقتصادا ناشئا يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات، وقد تسفر الجهود المبذولة لصياغة وتنمية رأس المال البشري عن مزيد من التقدم الاقتصادي شريطة أن تشهد باكستان استقرارا سياسيا بمرور الوقت.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Phul, M. H., Rahpoto, M. S., & Mangnejo, G. M. (2020). Political Stability and its Impact on Economic Growth of Pakistan (1988-2018): A Time Series Analysis. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 6(1), 273-282.

<sup>2</sup> Siddique, O. (2020). Total Factor Productivity and Economic Growth in Pakistan: A Five Decade Overview (No. 2020: 11). Pakistan Institute of Development Economics.

<sup>3</sup> Papaioannou, P. (2020). Political instability and economic growth at different stages of economic development: historical evidence from Greece.

<sup>4</sup> Khan, A., Siddiqui, S. H., Bukhari, S. H., & Iqbal, S. M. H. (2020). Human Development, Political Stability and Economic Growth: The way forward. *Review of Economics and Development Studies*, 6(2), 351-361.

## 2. تحليل أثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

تشير الأدبيات النظرية والتجريبية إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي شرط ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن لمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، مثل التضخم و البطالة والعجز المالي بالإضافة إلى مستوى الدين العام أن يكون لها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لذلك من المهم تحليل أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على النتائج الاقتصادية لتقييم مدى استقرار الاقتصاد الكلي الذي حققه بلد ما مع مرور الوقت.

## 1.2 التضخم و النمو الاقتصادي

هناك اتفاق على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية أن الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصاد الكلي هو تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض، ويعتقد بشكل عام أن التضخم المرتفع له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup> (Fischer, 1983<sup>1</sup>; Barro, 1995<sup>2</sup>; Gylfason and Herbertsson, 2001<sup>3</sup>)، كما يستخدمه الباحثون الاقتصاديون كمؤشر على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>4</sup>، حيث يشكل معدل التضخم في جوهره مؤشرا على القدرة العامة للحكومة في إدارة الاقتصاد، إذ أن ارتفاع معدلات التضخم دليل على أن صناع السياسة الاقتصادية فقدوا السيطرة على إدارة الاقتصاد الكلي، كما أن خفض معدل التضخم هدف تسعى إليه جميع الحكومات<sup>5</sup>، وأن الأسعار المرتفعة وغير المستقرة تخلق درجة عالية من عدم اليقين مما يؤدي إلى خفض الاستثمار وتباطؤ النمو مما قد يؤثر ذلك سلبًا في معدلات النمو الاقتصادي<sup>6</sup>، لذا هناك إدراك تام من قبل صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم أن خفض معدل التضخم يؤدي إلى تحسين أداء النمو الاقتصادي، وأصبح الهدف هو جعل التضخم ينخفض إلى رقم واحد، أو بالقرب من رقم واحد وهذا ما تدعمه كل الأدبيات التجريبية في هذا المجال<sup>7</sup>

توصل (Burdekin, R. C., Goodwin, T., Salamun, S., & Willett, T. D. (1994) إلى أن التضخم له آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، غير أن حجم هذا التأثير أكبر بكثير بالنسبة للبلدان الصناعية<sup>8</sup>، ومن النتائج الرئيسية التي خلص إليها التحليل التجريبي لـ (Barro, R. J. (1995) حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديدا تؤدي زيادة متوسط معدل التضخم بمقدار 10 نقاط مئوية في السنة إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية في

<sup>1</sup> Fischer, S. (1983). Inflation and Growth, NBER Working Paper Series, No: 1235, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w1235>

<sup>2</sup> Barro, Robert J. (1995). Inflation and Economic Growth, NBER Working Paper Series, No. 5326, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w5326>

<sup>3</sup> Gylfason, Thorvaldur and Trygvi Thor Herbertsson (2001). Does inflation matter for growth?, Japan and the World Economy, 13(4), pp.405-428. [http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425\(01\)00073-1](http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425(01)00073-1)

<sup>4</sup> Op cite: Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T. (2008).p4

<sup>5</sup> Op cite : Fischer, S. (1993). P05

<sup>6</sup> Khan, M. S., Senhadji, A. S., & Smith, B. D. (2006). Inflation and financial depth. Macroeconomic Dynamics, 10(2), 165-182.

<sup>7</sup> Khan, M. S., & Ssnhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. IMF Staff papers, 48(1), 1-21.

<sup>8</sup> Burdekin, R. C., Goodwin, T., Salamun, S., & Willett, T. D. (1994). The effects of inflation on economic growth in industrial and developing countries: is there a difference?. Applied Economics Letters, 1(10), 175-177.

السنة<sup>1</sup>، واختبر JAFARI, S. A., & GHOLIZADEH, K. S. (2008) الفرضية القائلة بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في 90 دولة نامية خلال الفترة 1995-2003 وجدوا أن معدل التضخم له تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي في البلدان قيد الدراسة، وأكد الباحثان على أن خفض معدل التضخم خطوة فعالة للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع في هذه البلدان وأن تخفيض معدل السيولة وإتباع سياسات اقتصادية فعالة يعززان التفاؤل بشأن قدرة الحكومة على التحكم في التضخم.<sup>2</sup>

كما حقق Bick, A. (2010) في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الدول النامية لعينة تتكون من 40 دولة نامية خلال الفترة من 1960 إلى 2004، و أكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو، وتوصل إلى أن معدلات التضخم المنخفضة لها تأثير إيجابي على النمو.<sup>3</sup>

وفي دراسة لـ Vinayagathan, T. (2013) توصل إلى وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي لـ 32 دولة آسيوية خلال الفترة 1980-2009، توصل إلى أن عتبة التضخم تبلغ حوالي 5.43%، عند مستوى 1% من الأهمية، التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي عندما يتجاوز 5.43% ولكن ليس له تأثير تحت هذا المستوى.<sup>4</sup>

أشارت ورقة بحثية لـ Tung, L. T., & Thanh, P. T. (2015) والتي كان الهدف منها تحديد مستوى العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فيتنام للفترة 1986 – 2013 وتعتبر هذه الدراسة واحدة من أولى الدراسات التجريبية حول عتبة التضخم في فيتنام - فهو بلد يمر بمرحلة انتقالية من الشيوعية المخطط لها مركزيا إلى اقتصاد السوق، خلصت النتائج إلى أن عتبة التضخم حوالي 7 في المائة، مما يعني أن التضخم سيكون ضارا بالنمو الاقتصادي إذا تجاوز معدل التضخم 7 في المائة. لذلك، يتعين على واضعي السياسات في فيتنام تحديد معدل تضخم مستهدف أقل من هذا المستوى لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي.<sup>5</sup> وأظهرت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Aydın, C., Esen, Ö., & Bayrak, M. (2016) أن معدل التضخم المرتفع سيكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

إن تحقيق النمو المستدام يؤدي دورا حاسما في زيادة كفاءة السياسات النقدية المنفذة وضمان الاستقرار لذلك، لا يتجاهل صانعو القرارات السياسية والاقتصادية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية مفهوم العتبة في نطاق السياسة النقدية وتحديد معدل التضخم المستهدف في جهودهم لمعالجة التضخم، وقد أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها Aydın, C., et al. (2016) أنه عندما يكون معدل التضخم أعلى من القيمة الحرجة المحددة لهذه البلدان، فإن التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وتم العثور على القيمة الحرجة المتوقعة لتكون 7.97% بالنسبة

<sup>1</sup> Op cite: Barro, R. J. (1995). Inflation and economic growth (No. w5326). National bureau of economic research.

<sup>2</sup> JAFARI, S. A., & GHOLIZADEH, K. S. (2008). Inflation and Economic Growth in Developing Countries: New Evidence.

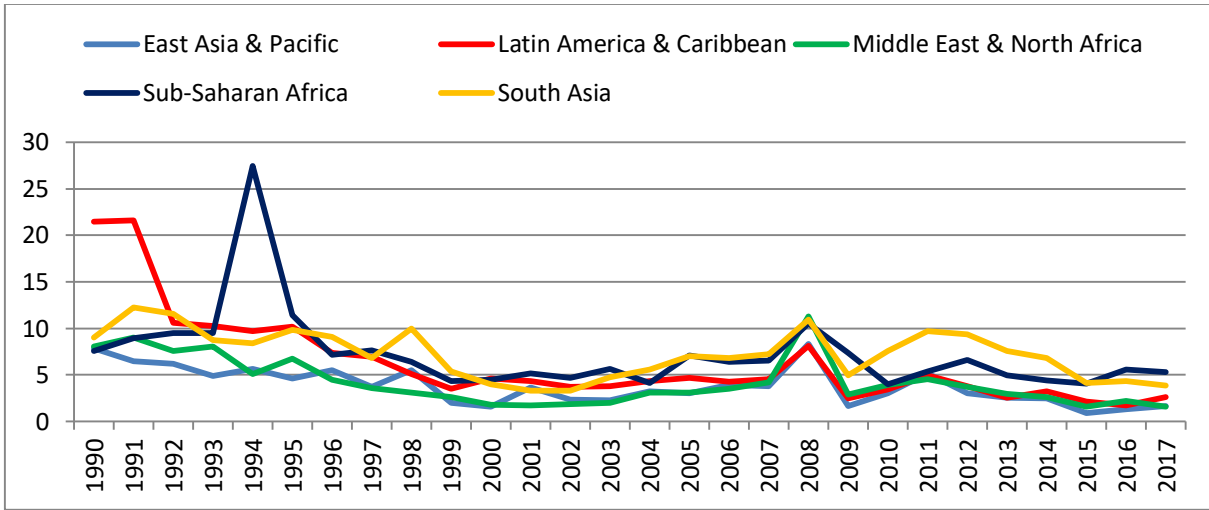
<sup>3</sup> Bick, A. (2010). Threshold effects of inflation on economic growth in developing countries. *Economics Letters*, 108(2), 126-129. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2010.04.040>

<sup>4</sup> Vinayagathan, T. (2013). Inflation and economic growth: A dynamic panel threshold analysis for Asian economies. *Journal of Asian Economics*, 26, 31-41.

<sup>5</sup> Tung, L. T., & Thanh, P. T. (2015). Threshold in the relationship between inflation and economic growth: Empirical evidence in Vietnam. *Asian Social Science*, 11(10), 105.

للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، هذه النتيجة تدعم وجهة النظر القائلة بأن معدل التضخم معتدل أقل من العتبة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ، لذا ينبغي إعطاء أهمية لعتبة التضخم في تحديد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.<sup>1</sup> ومن هنا تبرز أهمية العتبة لتحديد تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، وفيما يلي سنعرض تطور معدل التضخم في الدول النامية لمناطق مختلفة من الاقتصادات النامية

الشكل (01-03): تطور معدل التضخم حسب كل منطقة من الدول النامية للفترة من 1990-2017



Source : World Development Indicators

استنادا إلى دراسة (Khan, M. S., & Ssnhadji, A. S. (2001) والتي تم من خلالها تقدير عتبة التضخم بـ 11% بالنسبة للبلدان النامية حيث ترتبط معدلات التضخم فوق هذه العتبة بتأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي لهذه البلدان، في حين أن معدلات التضخم أقل من 11% ليس لها أي تأثير كبير على النمو<sup>2</sup>، ويتضح من خلال الشكل (01-03) أن دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت أعلى المستويات في مؤشر التضخم بنسبة 27.44% سنة 1994 و 11.42% سنة 1995 وبالتالي فإن هذا الارتفاع كان له أثر سلبي على النمو، ومع ذلك خلال السنوات الأخيرة استقر معدل التضخم عند 5.36% سنة 2011 و 4.93% سنة 2013، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 2014 أن النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفع عام 2013، بدعم من الاستثمارات القوية القائمة على الموارد وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة إلى 4.7 في المائة، باستثناء جنوب أفريقيا كان متوسط النمو لبقية المنطقة 6.0 في المائة.

وكان الانتعاش خلال النصف الأول من عام 2013 ضعيفا بين البلدان المصدرة للنفط (أنغولا والغابون ونيجيريا)، في حين انكمش الناتج الصناعي في جنوب أفريقيا في الربع الثالث، ومن شأن ارتفاع الطلب المحلي والمرونة النسبية لتدفقات

<sup>1</sup> Aydın, C., Esen, Ö., & Bayrak, M. (2016). Inflation and Economic Growth: A Dynamic Panel Threshold Analysis for Turkish Republics in Transition Process. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 229, 196-205.

<sup>2</sup> Op cite : Khan, M. S., & Ssnhadji, A. S. (2001).

الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض معدل التضخم أن يساعد على تعزيز نمو المنطقة البالغ نحو 5.3 في المائة عام 2014 و5.4 في المائة عام 2015 قبل أن يزيد إلى 5.5 في المائة عام 2016.<sup>1</sup>

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد سجلت معدلات مفرطة في التضخم خلال سنوات التسعينيات، وسجلت بين عامي 1990 و1991 معدل 21.5% و21.61% على التوالي وبهذا يمكننا القول أن معدل التضخم كان له تأثير سلبي كبير على النمو استنادا على دراسة (Khan & Ssnhadji (2001)، حيث فاقت معدلات التضخم عتبة 11%، وقد أكدت دراسة (Bittencourt, M. (2012) التي بحث من خلالها عن دور أداء الاقتصاد الكلي، خاصة من حيث معدلات التضخم، في تحديد النمو الاقتصادي في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي عانت من معدلات مفرطة في التضخم خلال الثمانينيات (الأرجنتين بوليفيا والبرازيل) وأوائل التسعينيات (البرازيل وبيرو)، إلى أن التضخم كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المنطقة، وتأثير كبير على النشاط الاقتصادي، لكن ذلك يختلف أيضا من حيث مستويات التنمية، وختم قائلاً أن تجربة التضخم في أمريكا اللاتينية تضي مزيدا من المعلومات لأنها تمثل نموذجا مثيرا للاهتمام في عدد من البلدان في ذلك الوقت، وان مجتمعات أمريكا اللاتينية التي مرت بالتحويلات السياسية والتي لم تكن لديها حتى مؤسسات اقتصادية معينة مثل بنك مركزي مستقل يدير سياسة نقدية سليمة وسلطة مالية موثوقة، انتهت في نهاية المطاف إلى ارتفاع مفرط في معدلات التضخم، مما قد يؤثر بشكل رئيسي على الفقراء.<sup>2</sup>

وبالنسبة لدول شرق آسيا والمحيط الهادي ودول MENA فلم تتعدى معدلات التضخم عتبة 11% حيث سجلت استقرار نسبي خلال طول فترة الدراسة من 1990-2017، ومع ذلك لازالت الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة ركود اقتصادي، نتيجة الاضطرابات السياسية وتراجع النمو في شرق آسيا والمحيط الهادي إلى نحو 7.2 في المائة عام 2013، مما يعكس ببطء النمو في إندونيسيا وماليزيا وتايوان، وكان التوقع أن يبقى الناتج المحلي الإجمالي في الصين مستقرا عام 2014 عند 7.7 في المائة، ليقل إلى 7.5 في المائة خلال العامين المقبلين ما يعكس تقليص المديونية والحد من الاعتماد على الاستثمارات التي تحفزها السياسات، وتعد المنطقة عرضة لمخاطر التراجع غير المنظم في الاستثمارات الصينية والتشديد المفاجئ في أوضاع التمويل العالمي.

وارتفع النمو في جنوب آسيا بنسبة متواضعة بلغت 4.6 في المائة عام 2013، وسط ارتفاع معدلات التضخم، والعجز في الحساب الجاري و الموازنة الحكومية، حيث انتعشت الصادرات الإقليمية بسبب ارتفاع الطلب الخارجي وخفض قيمة الروبية الهندية، وكان التوقع أن يرتفع النمو في المنطقة إلى 5.7 في المائة عام 2014، وإلى 6.7 في المائة عام 2016، وذلك لأسباب تعود في الأساس إلى انتعاش الطلب على الواردات من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاستثمارات الإقليمية. لكن الارتفاع المتوقع سوف يعتمد على استقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح السياسات.<sup>3</sup> أما فيما يخص الوضع العالمي فقد

<sup>1</sup> World Bank, (2014), Developing economies need robust blueprints to sustain growth, <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/01/14/developing-economies-need-robust-blueprints-to-sustain-growth>

<sup>2</sup> Bittencourt, M. (2012). Inflation and economic growth in Latin America: Some panel time-series evidence. Economic Modelling, 29(2), 333-340. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2011.10.018>

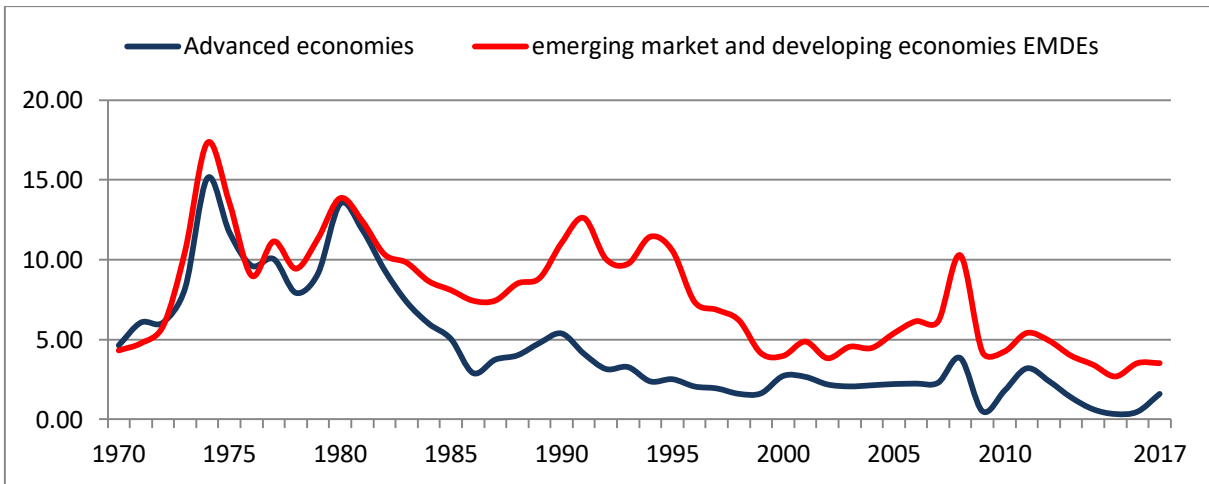
<sup>3</sup> Op cite : World Bank, (2014), Developing economies need robust blueprints to sustain growth



أشار تقرير البنك الدولي لعام 2019 إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من ذروة ما يقرب من 17% (المتوسط السنوي) عام 1974 إلى 2.6% عام 2017، وكان الانخفاض واسع النطاق عبر مختلف مناطق العالم.<sup>1</sup> وفيما يلي نستعرض تطور معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خلال الفترة الممتدة بين 1970-2017

الشكل (02-03): التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للفترة بين 1970-

2017



Source: World Bank.

يتضح من خلال الشكل (02-03) أن هناك تباين بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، ونلاحظ أن معدلات التضخم انخفضت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة ووصل إلى أدنى مستوى له بـ 0.3% عام 2015 مقارنة بأعلى مستوى له 15.74% في المائة خلال سنة 1974 في الاقتصادات المتقدمة، في حين بلغ 3.5% في الاقتصادات النامية خلال 2017 كأدنى مستوى له مقارنة بـ 17.3% عام 1974، وبهذا شهدت هذه الاقتصادات انخفاض غير عادي في التضخم على الرغم من تاريخ متقلب في معدلات التضخم للعديد من البلدان النامية، فقد حدث الانكماش في جميع المناطق بما في ذلك تلك التي لديها تاريخ من التضخم المرتفع باستمرار، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حتى بين البلدان المنخفضة الدخل، انخفض التضخم بمقدار الثلثين منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، ليصل إلى 5 في المائة عام 2017.<sup>2</sup>

وذكر البنك الدولي في الدراسة الصادرة بعنوان "التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التطور والمحركات والسياسات" إن الآثار السلبية لارتفاع التضخم قد تصيب الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم يحتفظون بمعظم أموالهم نقداً، ويعتمدون اعتماداً كبيراً على دخلهم من الأجور، وإعانات الرعاية الاجتماعية، ومعاشات التقاعد مضيفاً

<sup>1</sup> Ha, J., Kose, M. A., & Ohnsorge, F. (Eds.). (2019). Inflation in Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies. World Bank Publications.

<sup>2</sup> Ha, J., Kose, A., & Ohnsorge, F. L. (2019). Understanding inflation in emerging and developing economies. The World Bank.

أن التضخم المرتفع ارتبط دائما أيضا بتراجع النمو الاقتصادي، وهو ما يجعل بذل جهود للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة أمرا حيويا للحد من مستويات الفقر وعدم المساواة.<sup>1</sup>

## 2.2 البطالة والنمو الاقتصادي

من المتفق عليه في الاقتصاد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد من العمالة ويقلل من حجم البطالة، ويتفق هذا الاقتراح النظري المتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة بقانون "Okun's Law" هذه العلاقة هي من بين الأكثر شهرة في نظرية الاقتصاد الكلي<sup>2</sup> لذا يفسر أغلب الاقتصاديين العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال قانون Okun's، وقد أكدت نظرية Okun's أن البطالة لها علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي في أي اقتصاد معين ويؤكد على أن انخفاض معدل البطالة بـ 1% راجع إلى زيادة بنسبة 3% في النمو الاقتصادي (Okun's, 1962)<sup>3</sup>

ومع ذلك تشير دراسة (Okun's, 1962) و (Lal, I., Muhammad, S., Jalil, M. A., & Hussain, A (2010) والذي دقق في صحة قانون Okun's في بعض البلدان الآسيوية، باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة بين 1980-2006، مع استخدام تقنية Engle (1987) لاكتشاف المدى الطويل بين المتغيرات وآلية تصحيح الخطأ (ECM) على المدى القصير، تم الحصول على أدلة تجريبية تشير إلى أن تفسير قانون Okun's قد لا يكون قابلا للتطبيق، كما أن مبدأ NAIRU لا يحمل صلاحيته في بعض البلدان النامية الآسيوية.<sup>4</sup>

كما قام كل من (Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A. (2010) باختبار العلاقة السببية بين النمو والبطالة في باكستان للفترة من 1972 إلى 2006، واعتبر النمو بمثابة طريق لخفض مستوى البطالة، حيث أن هذه الأخيرة هي قضية اجتماعية وسياسية كما أنها ظاهرة يتم فيها إهدار الموارد البشرية مما يؤدي إلى تعطيل النمو، وتوضح نتائج دراستهم إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو والبطالة، ووجود علاقة سببية بين النمو والبطالة، بما في ذلك رأس المال والعمالة ورأس المال البشري كمتغيرات تفسيرية.

ويذكر (Hussain, T., et al (2010) أن المؤشرات الاجتماعية السيئة في باكستان أدت إلى خفض الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد وقدرته على خدمة ديونه المرتفعة، ولم يكن لسياسات النمو أي تأثير كبير لتقليل البطالة، وخلصت دراسته على أن هناك حاجة ماسة لتسريع النمو الاقتصادي، حيث أن النمو المطرد هو المطلب الأساسي للحد من البطالة، وأن استقرار الاقتصاد الكلي والسياسات الموجهة نحو الاستثمار والاستقرار السياسي هو المصدر لتحقيق معدل نمو جيد، كما أكدوا على ضرورة وجود سياسة صناعية تستند إلى إستراتيجية تنافسية، وسياسات موجهة للتصدير، وإنشاء مناطق صناعية، ليس في المدن المحيطة فقط ولكن أيضا في المناطق النائية للحد من البطالة، ويجب اعتماد سياسات

<sup>1</sup> world bank, (2018), Emerging, Developing Economies to Face Challenges if Global Inflation Rises, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/11/07/emerging-developing-economies-to-face-challenges-if-global-inflation-rises>

<sup>2</sup> Kreishan, F. M. (2011). Economic growth and unemployment: An empirical analysis. Journal of Social Sciences, 7(2), 228-231.

<sup>3</sup> Okun, A. M. (1962)., "Potential GNP: Its Measurement and Significance. Proceedings of the Business and Economics Section of the American Statistical Association, Washington, DC", American Statistical Association, 98-104.

<sup>4</sup> Lal, I., Muhammad, S., Jalil, M. A., & Hussain, A. (2010). Test of Okun's law in some Asian countries co-integration approach.

كثيفة العمالة للحد من البطالة في المناطق الحضرية وخاصة في المناطق الريفية، وبذل المزيد من الجهود لتحسين رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية للنمو السريع والحد من البطالة من خلال سياسات كثيفة العمالة.<sup>1</sup>

كما درس (Sodipe, O. A., & Ogunrinola, I. O. (2011). العلاقة بين العمالة والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1986-2010، بينت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العمالة والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأكدت الدراسة أن للقطاع العام دورا رئيسيا في خلق الوظائف جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير البيئة الاقتصادية الكلية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن تؤدي السياسات الحكومية بشأن كمية واتجاه الإنفاق العام إلى تحسين وتوليد العمالة مما قد يزيد من مستوى الإنتاج.<sup>2</sup>

وبحث (Tiryaki, A., & ÖZKAN, H. N (2011). العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في تركيا باستخدام بيانات فصلية تغطي الفترة 1998-2010 وجدت هذه الدراسة أن هناك سببية أحادية الاتجاه تبدأ من فجوة الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة، بالإضافة إلى ذلك تعدد سياسات الطلب التوسعي ضرورية لزيادة الإنتاج حيث تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى تقليص حجم البطالة<sup>3</sup>، وفي دراسة مماثلة لـ (Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). تم التحقيق في العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في إيران للفترة 1996-2012، كشفت نتائج الدراسة عن التأثير السلبي للتضخم والبطالة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير الأجل، وخلصوا إلى أن على واضعي السياسات أن يولوا المزيد من الاهتمام للسيطرة على التضخم وخفض البطالة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال السعي بجد إلى التخطيط السليم للتقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية.<sup>4</sup>

وفي دراسة لـ (Ibrahim k, Mahmoud A, (2016). حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1990 - 2016)، أشارت النتائج إلى أن أثر الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في جميع البلدان المعنية لم يكن له تأثير كبير ويؤكد إلى أنه قد يكون هناك عامل آخر يؤثر على البطالة بخلاف الناتج المحلي الإجمالي، ويختتم البحث بأن البطالة مشكلة خطيرة تواجهها معظم البلدان المتقدمة والنامية لما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية، وقد أولت الحكومات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتماما كبيرا لخلق فرص العمل وإعادة تفعيل الوحدات الخاملة للقضاء على هذه الظاهرة<sup>5</sup>، كما أشارت دراسة (Anghel, M. G., et al. (2017). أن البطالة هي مؤشر للاقتصاد الكلي يعكس عدم قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من موارد العمل، بحيث تستند

<sup>1</sup> Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A. (2010). A Coherent Relationship between Economic Growth and Unemployment: An Empirical Evidence from Pakistan.

<sup>2</sup> Sodipe, O. A., & Ogunrinola, I. O. (2011). Employment and economic growth nexus in Nigeria. *International Journal of Business and Social Science*, 2(11).

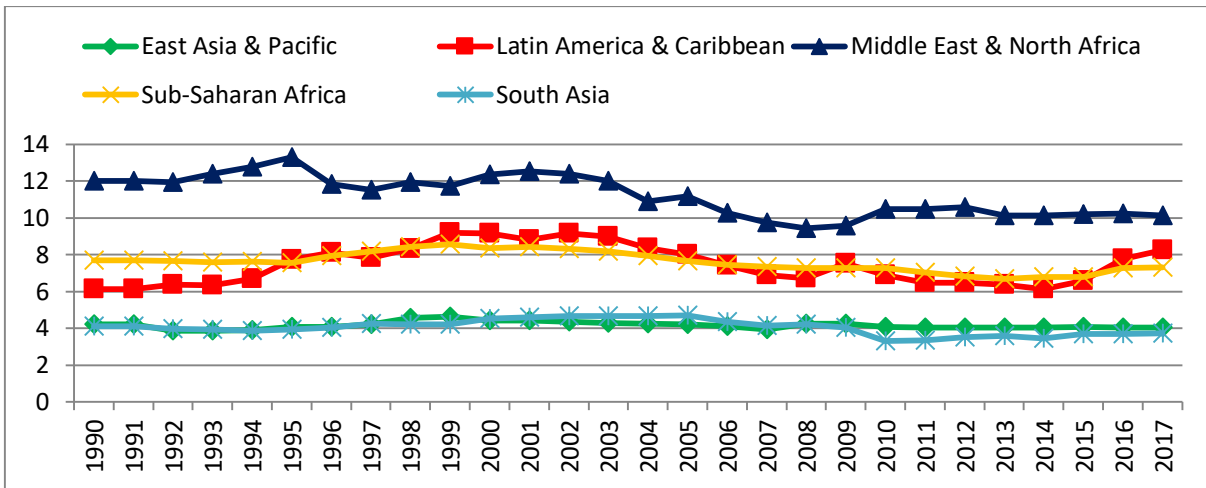
<sup>3</sup> Tiryaki, A., & ÖZKAN, H. N. (2011). Economic activity and unemployment dynamics in Turkey. *Eskişehir Osmaniye Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, 6(2).

<sup>4</sup> Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the Effects of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Iran (1996-2012). *Procedia Economics and Finance*, 36, 381-389. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(16\)30050-8](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(16)30050-8)

<sup>5</sup> Ibrahim khrais, Mahmoud Al-Wadi, (2016), Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries, *International Journal of Managerial Studies and Research*, 4(12), PP 1-6, <http://dx.doi.org/10.20431/2349-0349.0412009>

هذه الظاهرة في حد ذاتها إلى ارتفاع المعروض من الأفراد القادرين على العمل أكثر مما هو مطلوب، وبينت نتائج الدراسة أن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي الكلي<sup>1</sup>، ومن خلال هذا المسح النظري والتجريبي يتضح أن معدل البطالة له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي وفيما يلي نستعرض تطور معدلات البطالة حسب كل منطقة من الدول النامية للفترة بين 1990-2017 والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (03-03): تطور معدل البطالة حسب كل منطقة من الدول النامية للفترة من 1990-2017



Source : World Development Indicators

يتضح من خلال الشكل (03-03) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA سجلت أعلى المستويات في معدلات البطالة بالمقارنة مع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغ معدل البطالة عام 1995 نسبة 13.29% ليستقر خلال السنوات الأخيرة من سنة 2010 إلى غاية 2017 عند 10.57% سنة 2012 و10.13% عام 2017، ويرجع ذلك إلى الأزمة التي تعيشها دول MENA في خلق مناصب الشغل، فقد ظلت معدلات البطالة في مصر وإيران والأردن ولبنان وليبيا وتونس واليمن (بلدان المنطقة السبعة) عالية وخاصة بين الشباب (15-24 عاما) حيث تسجل 22 في المائة بين الشبان و39 في المائة بين الشابات، وتظهر بعض التقديرات أن معدلات البطالة بين الشباب تصل إلى 40 في المائة في تونس، وكانت أحدث نسبة رسمية لبطالة الشباب في إيران 25 في المائة في حين أن التقديرات غير الرسمية تتجاوز ضعف هذه النسبة<sup>2</sup>، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب في منطقة

<sup>1</sup> Anghel, M. G., Anghelache, C., & Manole, A. (2017). The Effect Of Unemployment On Economic Growth. Romanian Statistical Review Supplement, 65(7), 174-186.

<sup>2</sup> Lili Mottaghi, (2014), The Problem of Unemployment in the Middle East and North Africa Explained in Three Charts, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/problem-unemployment-middle-east-and-north-africa-explained-three-charts>

MENA يثير قلق كبير لأنه يمكن أن يكون له آثار دائمة على إمكانية التوظيف وسببا لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات الهجرة للشباب العاطل عن العمل.<sup>1</sup>

أما بالنسبة لدول جنوب آسيا ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ فقد سجلت مستويات منخفضة في معدلات التضخم مقارنة بدول MENA ودول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث لم يتجاوز معدل البطالة نسبة 5% خلال الفترة من 1990-2017، ومع ذلك وجدت الدراسات أن في ظل هذه المعدلات المنخفضة مقارنة ببعض المناطق في الدول النامية أن هناك تأثير سلبي لهذه المعدلات على النمو الاقتصادي، ونذكر في هذا الشأن دراسة كل من (Imran, M., Mughal, K. S., Salman, A., & Makarevic, N. (2015) والتي بحثوا من خلالها العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي لـ 12 دولة آسيوية مختارة (بنغلاديش والهند وإندونيسيا وكوريا وباكستان والفلبين وسريلانكا، سوريا، تايلاند، الكويت وتركيا) خلال الفترة 1982-2011، أظهرت النتائج أن ارتفاع معدل البطالة له تأثير سلبي كبير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلوا إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالمحددات التقليدية مثل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)، والنمو السكاني، وإجمالي تكوين رأس المال، والانفتاح التجاري إلخ... وأكدوا إلى أن انخفاض معدل البطالة سيكون خيار أفضل لمزيد من النمو الاقتصادي المستدام وكذلك تحسين رفاهية الشعب.

وخلص (Imran, M., et al (2015) إلى أن ظاهرة البطالة لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الآسيوية، خاصة في الهند وإندونيسيا وسريلانكا وتايلاند التي لديها أعلى معدلات بطالة بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تم دراستها في منطقة آسيا، وتدعم الدراسة البحثية الرأي القائل بأن هناك مجالاً للبلدان النامية من أجل تصحيح مؤشرات التنمية الاقتصادية والحفاظ عليها لأجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.<sup>2</sup>

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد ارتفع معدل البطالة بشكل كبير بين عامي 1995 و 2000 من 7.72% إلى 9.14% وأظهر اتجاه تصاعدي من عام 2013 بنسبة 6.36% إلى غاية 2017 بنسبة 8.26%، وفي ظل هذا الوضع ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.6 في المائة، في حين بلغ المتوسط لبلدان أمريكا اللاتينية الثماني عشرة 36.2 في المائة خلال الفترة نفسها، وقد نما الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 بنسبة 28.7 في المائة، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكل موظف بنسبة 6.1 في المائة، وبلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1.1 في المائة، وتفاوتت من حد أدنى قدره 5.9 في المائة في عام 2009 إلى حد أقصى قدره 3.8 في المائة في عام 2010.<sup>3</sup> وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن انخفاض معدلات البطالة عامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، لذا ينبغي على الحكومات في البلدان النامية وضع سياسات اقتصادية هادفة للحد من البطالة وخلق فرص العمل.

<sup>1</sup> Dadush, U. (2019). Youth unemployment in the Middle East and North Africa, and the Moroccan case (No. 2019-4). Economics Discussion Papers.P09

<sup>2</sup> Imran, M., Mughal, K. S., Salman, A., & Makarevic, N. (2015). Unemployment and Economic Growth of Developing Asian Countries: A Panel Data Analysis. European Journal of Economic Studies, (3), 147-160.

<sup>3</sup> Cruces, G., Fields, G. S., Jaume, D., & Viollaz, M. (2017). Growth, employment, and poverty in Latin America (p. 528). Oxford University Press.p320

## 3.2 عجز الميزانية والنمو الاقتصادي

الميزانية هي أداة هامة لإدارة الاقتصاد، كما أنها أداة رئيسية للسياسة المالية، وينشأ عجز الميزانية عندما تصبح الإيرادات وتراكم المدخرات السابقة غير كافية لتمويل فجوة الإنفاق، ويمكن تمويل عجز الميزانية الحكومية في أي اقتصاد معين باستخدام التمويل النقدي أو التمويل عن طريق الاقتراض، ويتعلق التمويل النقدي لعجز الموازنة بطباعة النقود (التمويل التقليدي) من قبل السلطة النقدية، وبهذا الإجراء تقدم الحكومة في السوق مخزوناً من النقود يتجاوز الكمية المبررة التي يتم تداولها في الاقتصاد.

تنص النظرية الكينزية على أن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي (Appiah and Chigbu, 2013)، وقد أفاد Okpanachi and Abimiku (2007) أن عجز الميزانية يحفز الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير من خلال جعل الأسر تشعر بأنها أكثر ثراءً، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي العام، وذكر (Keho (2010) أن عجز الميزانية له تأثير إيجابي على نشاط الاقتصاد الكلي، مما يحفز المدخرات وتكوين رأس المال.<sup>1</sup> كما تمحور الأساس النظري للكينزيين بأن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يمكن أن يساعد في تحفيز النمو على المدى الطويل من خلال ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد وتنظيم الأسواق واستقرار الاقتصاد ومواءمة الصراعات الاجتماعية.<sup>2</sup>

وأشار الخبير الاقتصادي Paul Krugman إلى عجز الميزانية باعتباره مؤشراً هاماً في مجال التمويل، كونه أساساً مهم للتنمية في المستقبل، فيما أشار Robert Eisner أن العجز في الميزانية من الصعب للغاية تجنبه.<sup>3</sup> وفي هذا الشأن يوجد جدل كبير حول تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء خلال السنوات الأخيرة في الأدبيات النظرية والتجريبية، هناك من يقول أن للعجز المالي تأثير سلبي على الاقتصاد من خلال قنوات مختلفة حيث أنه يزيد من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية للحكومة، وتعتمد الدول على الضرائب والأرباح من التجارة لتعبئة الإيرادات، لكن لم تكن هذه التعبئة كافية لتغطية النفقات الحكومية وتعتمد هذه البلدان على المكاسب من التجارة والتعريفات التي تشهد تقلبات، لذا فإن النقص في الإيرادات والنفقات الزائدة من أبرز السمات الأكثر شيوعاً في البلدان النامية.<sup>4</sup>

بحث Bose, Haque and Osborn في العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 30 بلداً نامياً للفترة بين 1970 إلى 1990 ، وجدوا أن عجز الميزانية يساعد الاقتصاد على النمو شريطة أن يكون العجز ناجماً عن النفقات الإنتاجية مثل التعليم والصحة والنفقات الرأسمالية، نفس الاستنتاج مستمد من البحث الذي أجراه Fischer أن عجز الموازنة يساعد المغرب وإيطاليا على النمو لأن الإنفاق المفرط يساعد على زيادة مستوى الاستهلاك الخاص على المدى

<sup>1</sup> Okere, P. A. (2020), Impact of Budget Deficit on Nigeria's Macroeconomic Variables: 1980-2012. International Journal of Science and Management Studies (IJSMS), V: 3 Issue: 4, p1-16

<sup>2</sup> Odhiambo, S. O., Momanyi, G., Othun, L., & Aila, F. O. (2013). The relationship between fiscal deficits and economic growth in Kenya: An empirical investigation. Greener Journal of Social Sciences, 3(6), 306-323.

<sup>3</sup> ForÈ, C., LĂfzĂfrescu, I., & Ioan, V. (2020). Budget Deficit-An Overview. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 20(1), 930-936.p930

<sup>4</sup> MOH'D AL-TAMIMI, K. A.(2020), The Effect of Budget Deficit on the Economy of Jordan, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS ,v17, p753-758

القصير، لكن على المدى الطويل فقد يؤثر عجز الموازنة على مستوى النمو الاقتصادي لهذين البلدين حيث يتعين عليهما أن يكافحا من أجل سداد جميع الديون الوطنية.<sup>1</sup>

قام Saleh, A. S., & Harvie, C. (2005) بناء على الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها الاقتصاديون فيما يتعلق بأثر عجز الموازنة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة (مثل النمو، ومعدلات الفائدة، والعجز التجاري، وسعر الصرف، وغير ذلك)، خلص إلى أن عجز الموازنة له تأثير مختلف على المتغيرات الاقتصادية المختلفة<sup>2</sup>

ويعتبر العجز في الميزانية الكبير والمستمر السبب الرئيسي للتوسع النقدي، والتضخم المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي (Saleh and Harvie, 2005<sup>4</sup>, Saleh, A. S, 2003<sup>4</sup>, Sargent, T. J., & Wallace, N., 1981<sup>3</sup>), كما تشير الأدلة التجريبية إلى أن العجز المستمر في الموازنة يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، فهو يزيد من عدم الاستقرار المالي وعدم استقرار الأسعار وتزاحم الاستثمارات الخاصة، وعادةً ما يؤدي الادخار العام إلى خفض الادخار الخاص، حيث أن زيادة المدخرات العامة هي بمثابة أداة سياسية فعالة للغاية لرفع الادخار الوطني.<sup>5</sup>

توصل Adam, C. S., & Bevan, D. L. (2005) من خلال البحث في العلاقة بين العجز المالي والنمو لعينة تتكون من 45 دولة نامية، إلى وجود تأثير عتبة عند مستوى من العجز يبلغ حوالي 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبدو أن هناك زيادة في معدل النمو لتخفيض العجز إلى هذا المستوى، فإن هذا التأثير يختفي أو ينعكس من أجل مزيد من الانكماش المالي، ويعتمد اختفاء هذا التأثير على كيفية تمويل التغييرات في العجز (من خلال التغييرات في الاقتراض أو الرهن العقاري) وعلى كيفية استيعاب التغيير في العجز في مواضع أخرى في الميزانية.<sup>6</sup>

يؤكد كل من Fatima, G., Ahmed, M., & Rehman, W. (2012) أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام لميزانية دولة متوازنة ليس مهمًا فحسب بل ضروريًا أيضًا، وكان الهدف من بحثهم التحقق من التأثير الحقيقي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1978 إلى 2009، أظهرت نتائج الدراسة أثر سلبي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة النفقات على المدى الطويل، وأن مدخراتهم وكذلك الإيرادات ليست كافية للوفاء بنفقاتهم.

وقد تم اقتراح بعض السياسات للحكومة لتجنب عجز الميزانية لتحقيق مستوى النمو المطلوب، وأكدوا على ضرورة أن تتخذ الحكومة إجراءات للحد من العجز لتحقيق النمو الاقتصادي، وأنه يجب على حكومة باكستان استخدام مواردها

<sup>1</sup> Abd Rahman, N. H. (2012, January). the relationship between budget deficit and economic growth from Malaysia's perspective: An ARDL approach. In 2012 International Conference on Economics, Business Innovation (Vol. 38, pp. 54-58).p55

<sup>2</sup> Saleh, A. S., & Harvie, C. (2005). The budget deficit and economic performance: A survey. The Singapore Economic Review, 50(02), 211-243. <https://doi.org/10.1142/S0217590805001986>

<sup>3</sup> Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some unpleasant monetarist arithmetic. Federal reserve bank of minneapolis quarterly review, 5(3), 1-17.

<sup>4</sup> Saleh, A. S. (2003). The budget deficit and economic performance: A survey. Department of Economics, University of Wollongong (pp. 1-56). Working Paper 03-12.

<sup>5</sup> Easterly, W., Rodriguez, C. A., & Schmidt-Hebbel, K. (1994). Public sector deficits and macroeconomic performance. The World Bank.

<sup>6</sup> Adam, C. S., & Bevan, D. L. (2005). Fiscal deficits and growth in developing countries. Journal of Public Economics, 89(4), 571-597.

غير المستغلة للتغلب على مشكلة عجز الميزانية، وأن مجرد الحصول على القروض لمواجهة النفقات غير المتوقعة (تلك التي لا تخطط الحكومة لها) ليس هو الحل، كما أن طبع النقود الورقية للاستخدام المحلي، يزيد من تداول الأموال، هذه الزيادة في تداول الأموال تؤدي إلى زيادة قدرة الشرائية للأفراد، وهذا علامة على التضخم في البلاد، حيث أن هذه الطريقة ليست مناسبة للوفاء بنفقاتهم، وتوصي الدراسة بضرورة اتخاذ بعض الخطوات لتجنب عجز الموازنة من خلال زيادة نسبة الضرائب المباشرة والغير المباشرة، وإدخال أشكال جديدة من الضرائب لزيادة عائدات الحكومة، واتخاذ سياسات مناسبة لتشجيع الأثرياء على دفع حصصهم الضريبية المستحقة، ومحاربة التهرب الضريبي.<sup>1</sup>

وحلل (Zoto, A. D. O., & Msc, M. B. (2016) الأثر القصير والطويل للأجل لعجز الميزانية على النمو الاقتصادي في ألبانيا للفترة 1993-2014، استخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين أن المتغيرات المستقلة هي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الميزانية، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الميزانية، وأن عجز الموازنة والنمو الاقتصادي لهما علاقة عكسية على المدى الطويل.<sup>2</sup>

سعت دراسة (Osoro, S. (2016) إلى فحص العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ومن ثم تحديد مستوى عجز الموازنة الملائم لاقتصاد كينيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1980 إلى 2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ولكن مع زيادة عجز الموازنة، ينخفض التأثير على النمو، وقد حددت الدراسة عجزاً في الميزانية يقارب 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الأمثل بالنسبة للاقتصاد الكيني، وبعد هذا المستوى تبدأ الفوائد التي تم الحصول عليها من العجز في التقلص، تدعم هذه النتيجة وجهة النظر الكينزية بشأن العجز في الميزانية، التي تنص على أن العجز في الموازنة قد يحفز الاقتصاد خلال فترات الركود.<sup>3</sup>

ويبحث (Arif, A., Li, H., An, H., & Hussain, M. (2018) في أساسيات عدم استقرار العجز في الميزانية للفترة من 1984 إلى 2016 لدول جنوب آسيا ودول ASEAN للفترة من 1984 – 2016، والهدف الرئيسي من الدراسة يتمثل في التركيز على المحددات الاقتصادية لعجز الميزانية والمتغيرات السياسية، تظهر النتائج أن التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهما تأثير قوي على عجز الميزانية، وتوصل إلى أن هناك ارتباط سلبي بين تقلبات عجز الميزانية ونمو السكان، وأظهرت أن الانفتاح التجاري له علاقة إيجابية مع عجز الميزانية، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات في بلدان العينة، كما بينت الدراسة أن مؤشر الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي له تأثير كبير على عجز الميزانية، وأن المتغيرات المؤسسية هي من المحددات الهامة لعجز الميزانية، وتشير النتيجة الرئيسية من هذه الدراسة إلى أن الميزانية تكون أكثر استقراراً عندما يكون هناك مستوى أعلى من الاستقرار السياسي، فيما يستمر تقلب عجز الميزانية إذا كان

<sup>1</sup> Fatima, G., Ahmed, M., & Rehman, W. (2012). Consequential effects of budget deficit on economic growth of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, 3(7).

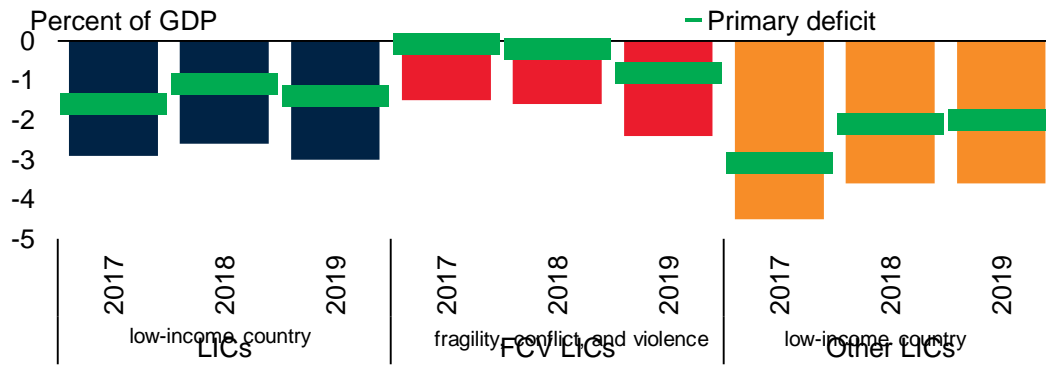
<sup>2</sup> Zoto, A. D. O., & Msc, M. B. (2016), BUDGET DEFICIT AND ECONOMIC GROWTH IN ALBANIA., *INTERNATIONAL JOURNAL OF ENGINEERING SCIENCES & RESEARCH TECHNOLOGY*, 5(9), p333-340

<sup>3</sup> Osoro, S. (2016). Effects of budget deficit on economic growth in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).



هناك مستوى أعلى من الفساد.<sup>1</sup> وتشير دراسة لـ Hashim, A., et al (2019) الذي يحلل أثر عجز الميزانية وعوامل أخرى على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للفترة بين 1987-2016، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين جميع المتغيرات المستخدمة والمتمثلة في عجز الميزانية، والاستثمار، والادخار الوطني، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي.<sup>2</sup> ومما سبق تشير أغلب الدراسات والأدبيات السابقة على أن العجز المالي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وفيما يلي يمكننا عرض مؤشر العجز المالي في البلدان ذات الدخل المنخفض LICs والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتأثرة من العنف والصراع FCV LICs خلال الفترة 2017-2019

الشكل (03-04): مؤشر العجز المالي في البلدان ذات الدخل المنخفض LICs



Source : World Bank (2020), Global Economic Prospects, January 2020 ,p17

أشار تقرير البنك الدولي لعام 2020 إلى تدهور حالات العجز المالي بشكل حاد بين البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من الصراع والعنف، ولا يزال العجز المالي قائماً على الرغم من التشديد المسير للدورات الاقتصادية في بعض بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية ، حيث أعاق النمو الضعيف تحصيل الإيرادات، كما ساهم ضعف القدرة الضريبية في هشاشة أوضاع المالية العامة خاصة في البلدان منخفضة الدخل ، مما يبرز الحاجة الملحة إلى أن تقوم الاقتصادات المقيدة ماليا بتعبئة الموارد المحلية بشكل أفضل أو إصلاح هيكلها الضريبي لتمويل الإنفاق الحكومي وتعزيز النمو الاقتصادي للبلدان ذات لدخل المنخفض.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Arif, A., Li, H., An, H., & Hussain, M. (2018). Economic, Political and Institutional Determinants of Budget Deficits Volatility: A Panel Data Analysis. International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA), 6(3), 98-114.

<sup>2</sup> Hashim, A., Rambeli, N., & Ramli, N. A. J. (2019). Analyzing the Direct and Indirect Impact of Budget Deficit and other Factors on GDP in Malaysia. INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCES, 9(11).

<sup>3</sup> World Bank. 2020. Global Economic Prospects, January 2020 : Slow Growth, Policy Challenges. Washington, DC: World Bank. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33044> License: CC BY 3.0 IGO.

## 4.2 الدين العام والنمو الاقتصادي

تشير الأدبيات النظرية للعلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي على وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين، وفي هذا الشأن نذكر دراسة كل من<sup>1</sup> Schclarek (2004) و<sup>2</sup> Checherita and Rother, (2010) و<sup>3</sup> Balassone et al. (2011) ودراسة<sup>4</sup> DiPeitro & Anoruo (2012) و<sup>5</sup> Panizza & Presbitero (2012) و<sup>6</sup> Šimić & Muštra (2012) بالإضافة إلى دراسة<sup>7</sup> Fincke & Greiner (2013) و<sup>8</sup> Szabó (2013) من خلال النتائج التقديرية في النماذج التجريبية، حذر هؤلاء المؤلفون الحكومات بشأن تضخم الديون العامة وأكدوا أن الدين العام يجب أن يخضع لرقابة دقيقة، وخلال السنوات الأخيرة استخدم العديد من المؤلفين تقنيات تقدير أفضل لتقييم تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، وقد توصلوا إلى وجود تأثير سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي في العديد من البلدان.

أشارت دراسة لـ Časni et al (2014) والذي بحث تجريبيا العلاقة بين الدين العام والأداء الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوب الشرق لأوروبا في المدى الطويل والقصير خلال الفترة بين 2000 - 2011، تظهر النتائج التجريبية التأثير السلبي الكبير للدين العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ويشير إلى أن الدين العام يقلل من نمو الاقتصاد على المدى القصير، ويقترح المؤلفون على الحكومات في هذه البلدان أن تصمم سياسات تدعم الصادرات وتعزز تنمية القطاع الصناعي وتؤسس بيئة استثمارية أفضل على المدى الطويل.<sup>9</sup>

ويدرس Bal, D. P., & Rath, B. N. (2014) بشكل تجريبي تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في الهند للفترة من 1980 – 2011، تظهر النتائج أن الديون الحكومي له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل<sup>10</sup>، وبحث كل من Puente-Ajovin, M., & Sanso-Navarro, M (2014) العلاقة السببية المحتملة بين الدين الوطني (الدين العام، ديون الشركات غير المالية، وديون الأسر المعيشية) والنمو الاقتصادي لـ 16 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي

<sup>1</sup> Schclarek, A. (2004). Debt and economic growth in developing and industrial countries. Lund University Department of Economics Working Paper, 2005, 34.

<sup>2</sup> Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2010). The impact of high and growing government debt on economic growth: an empirical investigation for the euro area.

<sup>3</sup> Balassone, F., Francese, M., & Pace, A. (2011). Public debt and economic growth in Italy.

<sup>4</sup> DiPeitro, W. R., & Anoruo, E. (2012). Government size, public debt and real economic growth: a panel analysis. Journal of Economic Studies, 39(4), 410-419.

<sup>5</sup> Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2014). Public debt and economic growth: is there a causal effect?. Journal of Macroeconomics, 41, 21-41.

<sup>6</sup> Šimić, V., & Muštra, V. (2012). Debts (Public and External) and Growth—Link or No Link?. Croatian Operational Research Review, 3(1), 91-102.

<sup>7</sup> Fincke, B., & Greiner, A. (2013). On the relation between public debt and economic growth: An empirical investigation. Working Papers in Economics and Management No. 24-2013, Bielefeld University, Germany.

<sup>8</sup> Szabó, Z. (2013). The effect of sovereign debt on economic growth and economic development. Public Finance Quarterly, 58(3), 251.

<sup>9</sup> Čeh Časni, A., Andabaka Badurina, A., & Basarac, M. (2014). Public debt and growth: evidence from Central, Eastern and Southeastern European countries.

<sup>10</sup> Bal, D. P., & Rath, B. N. (2014). Public debt and economic growth in India: A reassessment. Economic Analysis and Policy, 44(3), 292-300.

والتنمية OCDE بين عامي 1980 و 2009، تشير نتائج التقدير إلى أن الدين الحكومي لا يتسبب في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوصلوا إلى وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي و الديون الحكومية.<sup>1</sup>

بحث (Woo, J., & Kumar, M. S. (2015) في أثر الدين العام المرتفع على النمو الاقتصادي، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدين العام المرتفع يرتبط بشكل كبير مع تباطؤ النمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان المتقدمة والناشئة. ويعكس الأثر السلبي إلى حد كبير التباطؤ في نمو إنتاجية العمل ويرجع ذلك أساساً إلى تراكم رأس المال البطيء،، حيث ترتبط زيادة نسبة 10 في المائة في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد حوالي 0.2 نقطة مئوية في السنة ، مع تأثير صغير إلى حد ما في الاقتصادات المتقدمة.<sup>2</sup>

و قام (Akram (2015 بتقييم تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي والاستثمار في الفلبين خلال الفترة 1975 - 2010 ، تشير نتائج التقدير إلى أن الدين العام الخارجي في الفلبين له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي والاستثمار .<sup>3</sup> ووجد (Kobayashi and Shirai (2017 أن الدين العام المفرط يخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تثبيط استثمارات القطاع الخاص ويمكن أن يسبب ركوداً اقتصادياً.<sup>4</sup>

وتركز دراسة (Isibor, et al (2018 على ديون الحكومة النيجيرية وتأثيرها على النمو الاقتصادي من عام 1982-2017 ، وأظهرت النتيجة أن الديون الخارجية تؤثر سلباً على الاقتصاد في حين أن الديون الداخلية لها تأثير إيجابي، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الفساد في الأموال المقترضة مهما كان الثمن وأيضاً على الحكومة الحد من الاقتراض الخارجي ، لأنها تؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي.<sup>5</sup>

وفي ورقة بحثية لـ (Croci, K. F., & Diaw, A. (2020) حول دور الجودة المؤسسية في العلاقة بين الدين والنمو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) خلال الفترة 1980-2019، تشير نتائج العلاقة المباشرة بين الدين والنمو إلى عتبة دين بنسبة 54.50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين النتائج أن الديون التي تقع تحت هذه العتبة لها أثر إيجابي على النمو، لكن يكون لها أثر سلبي إذا تجاوزت تلك العتبة، كما تبين النتائج أن مراعاة نوعية المؤسسات في العلاقة بين الدين والنمو لها أثر إيجابي وكبير على النمو، حيث تبرز هذه النتيجة الدور الهام والأساسي لنوعية المؤسسات في إدارة الديون.<sup>6</sup>

ومن خلال المسح النظري والتجريبي الذي قدمناه يمكننا أن نستعرض تطور حجم الديون العالمية للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2018 والشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> Puente-Ajovin, M., & Sanso-Navarro, M. (2014). The causal relationship between debt and growth: evidence from OECD Countries.

<sup>2</sup> Woo, J., & Kumar, M. S. (2015). Public debt and growth. *Economica*, 82(328), 705-739. <https://doi.org/10.1111/ecca.12138>

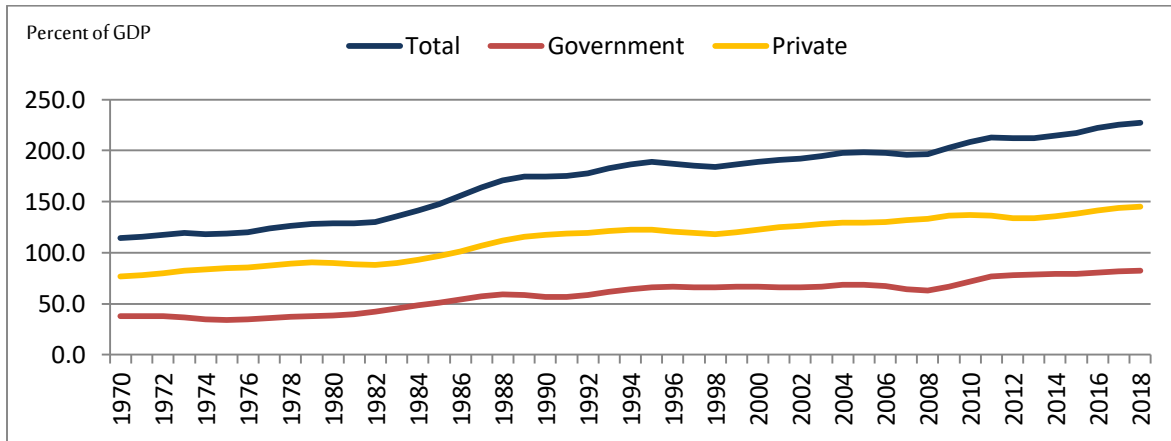
<sup>3</sup> Akram, N. (2015). Is public debt hindering economic growth of the Philippines?. *International Journal of Social Economics*, 42(3), 202-221.

<sup>4</sup> Kobayashi, K., & Shirai, D. (2017). *Debt-ridden borrowers and economic slowdown* (No. 17-002E). The Canon Institute for Global Studies.

<sup>5</sup> Isibor, A. A., Babajide, A. A., Akinjare, V. A., Oladeji, T., & Osuma, G. (2018). The Effect of Public Debt on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation. *International Business Management*, 12(6), 436-441.

<sup>6</sup> Croci, K. F., & Diaw, A. (2020). Debt and Growth in West African Economic and Monetary Union Countries (WAEMU): The Role of Institutional Quality. *Modern Economy*, 11(9), 1505-1521.

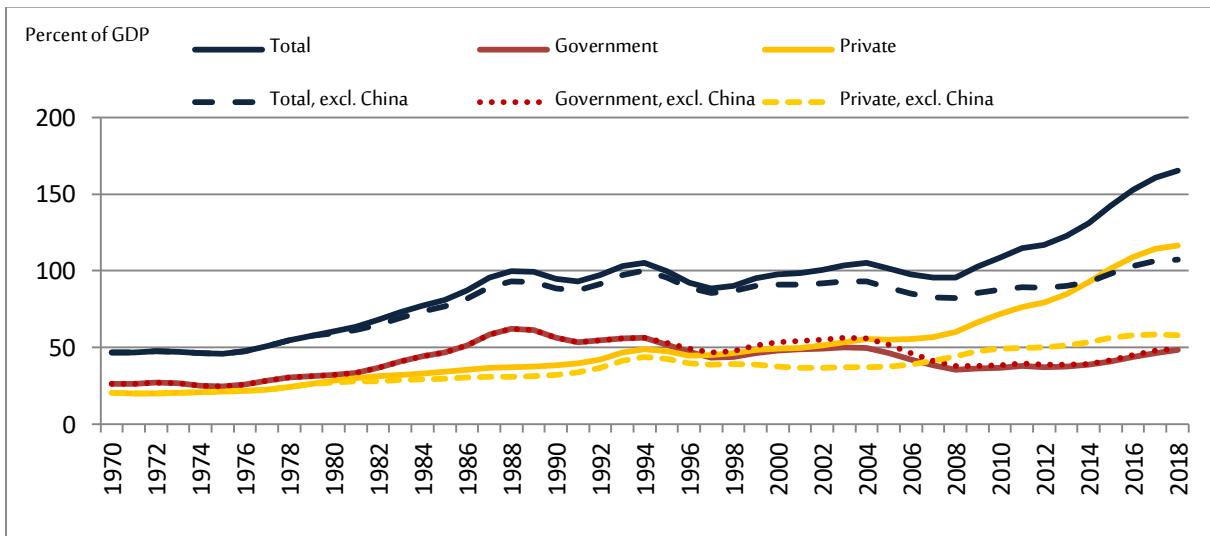
الشكل (03-05): تطور الديون العالمية Global debt للفترة من 1970-2018



Source : World Bank (2020), Global Economic Prospects, January 2020, p254

يشير تقرير البنك الدولي لعام 2019 إلى ارتفاع الديون العالمية منذ عام 1970، لتصل إلى حوالي 230 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وقد ارتفعت الديون بسرعة خاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لتصل إلى ذروتها بنحو 170 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، وقد حدث جزء كبير من الزيادة منذ عام 2010 في القطاع الخاص، خاصة في الصين وقد بدأت الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض في الارتفاع بعد فترة طويلة من التراجع في أعقاب تدابير تخفيف عبء الديون أواخر 1990 و2000<sup>1</sup>، وفيما يلي سنستعرض تطور الديون الحكومية للفترة بين 1970-2018 وفقاً للتقرير الذي أصدره البنك الدولي لعام 2020.

الشكل (03-06): تطور الديون في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للفترة من 1970-2018

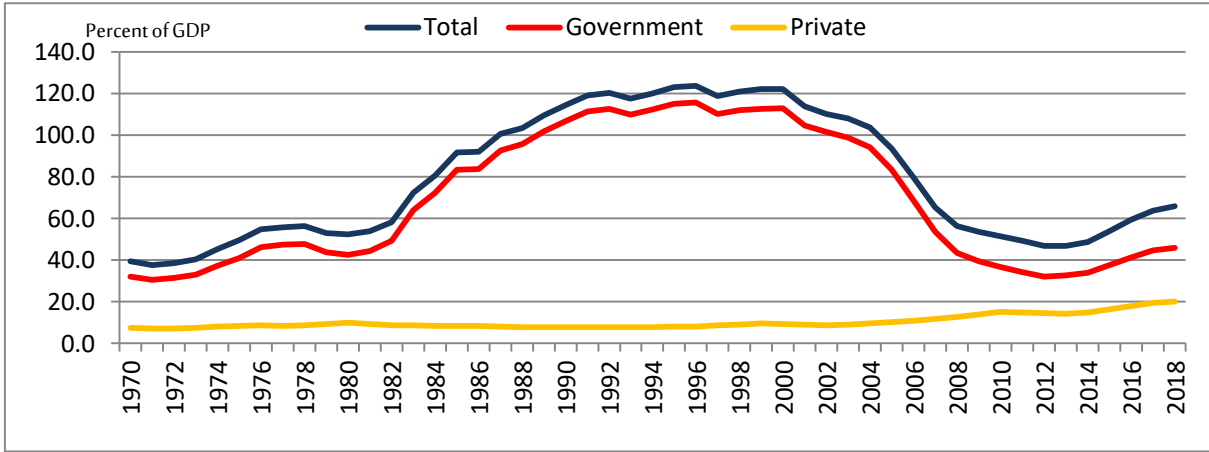


Source : World Bank (2020), Global Economic Prospects, January 2020, p254

<sup>1</sup> World Bank. 2020. Global Economic Prospects, January 2020 : Slow Growth, Policy Challenges. Washington, DC: World Bank. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33044> License: CC BY 3.0 IGO.

يتضح من خلال الشكل (06-03) أن حجم الديون في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية EMDE تزداد في الارتفاع طيلة الفترة بين 1970-2018 ، فقد بلغ إجمالي ديون EMDE عام 2018 (55 تريليون دولار)، بزيادة قدرها 54 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010، على الرغم من أن الصين استأثرت بالجزء الأكبر من هذه الزيادة ويرجع ذلك إلى حجم اقتصادها الكبير ، أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض فقد بلغت 67 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 270 مليار دولار) في عام 2018، بعد أن كانت 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 140 مليار دولار) في عام 2010، وقد تؤدي الديون المرتفعة إلى مخاطر كبيرة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ، لأنها تجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية، كما يمكن أن تحد مستويات الديون الحكومية المرتفعة من حجم وفعالية الحوافز المالية أثناء فترات الركود ، ويمكن أن تثبط النمو طويل الأجل من خلال التأثير على الاستثمار الخاص المعزز للإنتاجية.

الشكل (07-03): تطور الديون في البلدان المنخفضة الدخل للفترة من 1970-2018



Source : World Bank (2020), Global Economic Prospects, January 2020, p254

ويتضح من خلال الشكل (07-03) أن حجم الديون في البلدان المنخفضة الدخل استمرت في الارتفاع طيلة الفترة الممتدة من عام 1970 إلى غاية 2018، فقد اقترضت العديد من البلدان منخفضة الدخل (LICs)، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وكان الدين يستخدم عادة لتمويل الصناعة المحلية، وفي خضم ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتدهور معدلات التبادل التجاري، عانت عدة بلدان من أزمات ديون في الثمانينيات ونتيجة لذلك، قدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدعم المالي من خلال برامج التكيف، في حين كان النمو في البلدان المنخفضة الدخل قوياً في السبعينيات، إلا أنه فقد كان ضعيفاً بشكل مستمر في العقدين التاليين، حيث انخفض دخل الفرد خلال الفترة 1980-1999 وسط نمو سكاني سريع، ليعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عن مبادرة "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" عام 1996، وتلتها المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون عام 2005.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Op cite : World Bank. 2020. Global Economic Prospects, January 2020, p253

## 3. تحليل جودة ونوعية المؤسسات السياسية في الدول النامية

يتساءل Williamson, O. E. (1994) عن لماذا تصاب طموحات ممارسي التنمية الاقتصادية والإصلاحيين بخيبة أمل؟ في هذا الشأن يلقى إجابة واحدة هي أن صناعات القرار السياسي في مجال التنمية وأصحاب الإصلاح متفائلين، ويجب على أن الخطط الجيدة تهزم بانتظام من قبل أولئك الذين يشغلون مواقع إستراتيجية، الإجابة المرجحة هي أن المؤسسات مهمة، ومع ذلك يتم إهمالها باستمرار في عملية التخطيط.<sup>1</sup>

فحسب North (1990) المؤسسات هي القيود التي استنبطها الإنسان وتتألف من قضايا هيكلية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وفي الواقع تمثل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية قواعد اللعبة التي يتفاعل فيها اللاعبون والجهات الفاعلة الاقتصادية المختلفة ويؤدون إجراءات لزيادة أرباحهم وعوائدهم<sup>2</sup>

المؤسسات العامة - التنظيمية، والعدالة، والسياسية، والنظم السياسية - يمكن أن تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير لقمة العيش وبيئة عمل آمنة، وحماية حقوق الملكية، وحماية الحقوق المدنية الأساسية، حيث البيئة والسياسات التي توفرها المؤسسات العامة لها تأثير جوهري كبير على تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية<sup>3</sup>

يتم قياس جودة المؤسسات السياسية من خلال مؤشرات الحوكمة، فهي مفهوم واسع ومتعدد الأوجه حيث توصف على أنها الطريقة التي تمارس بها سلطة الدولة لإدارة مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية (The World Bank, 1994)، حيث ان الطريقة التي تمارس بها الدولة سلطتها لها صلة بمجموعة من المؤسسات التي تعمل كمفاتيح للنمو الاقتصادي وفقاً لـ According to North (1991) وAcemoglu and Robinson (2012)، فهناك مجموعة من المؤسسات الأساسية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل هذه المؤسسات حقوق الملكية، وإنفاذ العقود غير المتحيزة، واستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، كما يمكن للاستقرار السياسي، وغياب الإرهاب والعنف، وصياغة سياسات حكومية ناجعة وتنفيذها، وتحسين الآليات التنظيمية، والحد من الفساد، وضمان سيادة القانون كلها مؤشرات تعكس الجودة العالية في إدارة الحكم (Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010) ويمكن تفسير الزيادة في النمو الاقتصادي نتيجة للجودة العالية للمؤسسات بشكل مباشر وغير مباشر باستخدام نموذج Solow ونظرية النمو الجديدة والنظرة إلى البنية التحتية الاجتماعية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Williamson, O. E. (1994). The institutions and governance of economic development and reform. The World Bank Economic Review, 8(suppl\_1), 171-197. [https://doi.org/10.1093/wber/8.suppl\\_1.171](https://doi.org/10.1093/wber/8.suppl_1.171)

<sup>2</sup> Sabir, S., Rafique, A., & Abbas, K. (2019). Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries. Financial Innovation, 5(1), 8.

<sup>3</sup> Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. (2004). "Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth." 10481. NBER Working Paper.

<sup>4</sup> Samarasinghe, T. (2018). Impact of governance on economic growth.

والدليل على أن الحكم الرشيد<sup>1</sup> الذي يتجلى في الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، الجودة التنظيمية والشفافية والمساءلة، وغياب الفساد) له تأثير كبير على النمو الاقتصادي ومن شأنها خلق بيئة مستقرة سياسيا واقتصاديا<sup>2</sup> ويظهر Barro(1991)<sup>3</sup> في دراسة أجريت على حوالي 100 دولة للفترة ما بين عامي 1960 و 1985 أن النمو الاقتصادي مرتبط إيجابيا بالاستقرار السياسي وأن البيئة المؤسسية لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي.

يعزز الحكم الرشيد والمتعلق أساسا بالمؤسسات والهيكل القانوني القدرة التنافسية الاقتصادية وكفاءة الاقتصاد، ودعم المعاملات والأنشطة الاقتصادية<sup>4</sup>، لذلك يرى Dixit, A. (2009) أن الحوكمة عامل حيوي للأنشطة الاقتصادية لأن الأسواق والمعاملات الاقتصادية لا تعمل بشكل جيد في غياب الحكم الرشيد<sup>5</sup>، فعلى سبيل المثال، وجد Abeyasinghe, T. (2015) أن جودة المؤسسات والاستقرار السياسي هما عاملان أساسيان يلعبان دورا هاما في النمو الاقتصادي<sup>6</sup>.

درس Orayo, J. A., & Mose, G. (2016) دور الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي في بلدان مجموعة شرق أفريقيا، وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية ومكافحة الفساد تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة أن النهوض بالأداء الاقتصادي في بلدان مجموعة شرق أفريقيا، يحتاج إلى مؤسسات أكثر فعالية لتعزيز التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى تشجيع التماسك الوطني والتعايش السلمي الذي من شأنه أن يعزز الاستقرار السياسي ويقلل من العنف، وهذا من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي<sup>7</sup>.

ووفقا Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2002)، لا يمكن تفسير الاختلافات بين الدول إلى تأثير العوامل الجغرافية، وإنما بالضبط على دور المؤسسات السياسية في التنمية الاقتصادية<sup>8</sup>، يوضح Rodrik, Dani, et al. (2004)<sup>9</sup> أن جودة المؤسسات المقاسة بمؤشر مركب لحماية حقوق الملكية وسيادة القانون والاستقرار السياسي لها تأثير إيجابي على مستويات الدخل لعينة كبيرة من البلدان وفي هذا الإطار سنستعرض نوعية المؤسسات السياسية في الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 – 2017

<sup>1</sup> Otando, G. (2011). Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, réformes et orientation de l'économie gabonaise. *Marché et organisations*, (2), 129-166.

<sup>2</sup> Kim, Y. E., & Loayza, N. (2019). Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World. *World Bank Policy Research Working Paper*, (8852).

<sup>3</sup> Barro, Robert J.(1991). "Economic Growth in a Cross-Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407-43. <https://doi.org/10.2307/2937943>

<sup>4</sup> Kraipornsak, P. (2020). Good Governance Dimensions and Growth in Asia and the Pacific Countries. *International Journal of Innovation, Management and Technology*, 11(2).

<sup>5</sup> Dixit, A. (2009). Governance institutions and economic activity. *American economic review*, 99(1), 5-24.

<sup>6</sup> Abeyasinghe, T. (2015). Lessons of Singapore's development for other developing economies. *The Singapore Economic Review*, 60(03), 1550029.

<sup>7</sup> Orayo, J. A., & Mose, G. (2016). A Comparative Study on Contribution of Governance on Economic Growth in the East African Community Countries. *International Journal of Regional Development*, 3(2), 89-106.

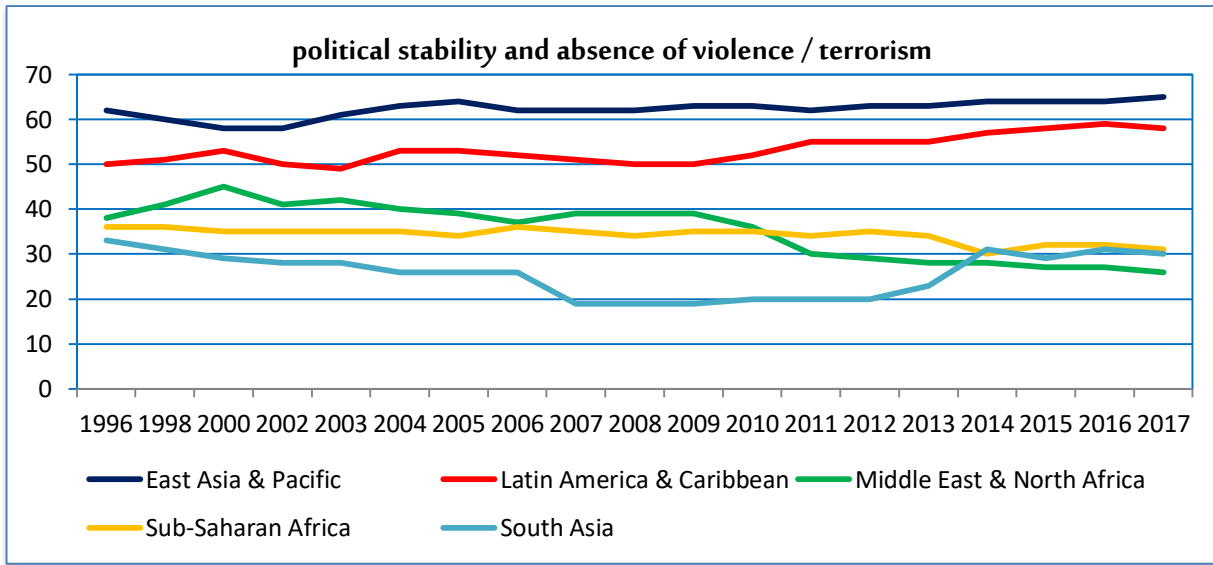
<sup>8</sup> Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2002). Reversal of fortune: Geography and institutions in the making of the modern world income distribution. *The Quarterly journal of economics*, 117(4), 1231-1294.

<sup>9</sup> Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. (2004). "Institutions Rule : The Primacy Over in Economic and Integration Geography Development." *Journal of Economic Growth* 9 (2): 131 -65.

## 1.3 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

ويقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية<sup>1</sup>

## الشكل (03-08): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدول النامية للفترة 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

يتضح من خلال الشكل (03-08) أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف سجل مستويات ضعيفة في دول جنوب آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى دول إفريقيا وجنوب الصحراء حيث بلغ بين عامي 2007-2012 نسبة 19% في دول جنوب آسيا وبهذا فهو في المستوى الضعيف ونسبة 30% للفترة بين 2014-2017 بالنسبة لدول إفريقيا وجنوب الصحراء وبلغ نسبة 28% بين عامي 2012 و2017 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبهذا لم يرتقى المؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في هذه الدول للمستوى المتوسط، في حين سجلت كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مستويات جيدة في مؤشر الاستقرار السياسي حيث بلغ المؤشر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2017 نسبة 63% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونسبة 58% للفترة بين 2015-2017 في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبهذا فهذه الدول في وضع جيد مقارنة بدول تقع في إفريقيا أو دول تقع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول جنوب آسيا.

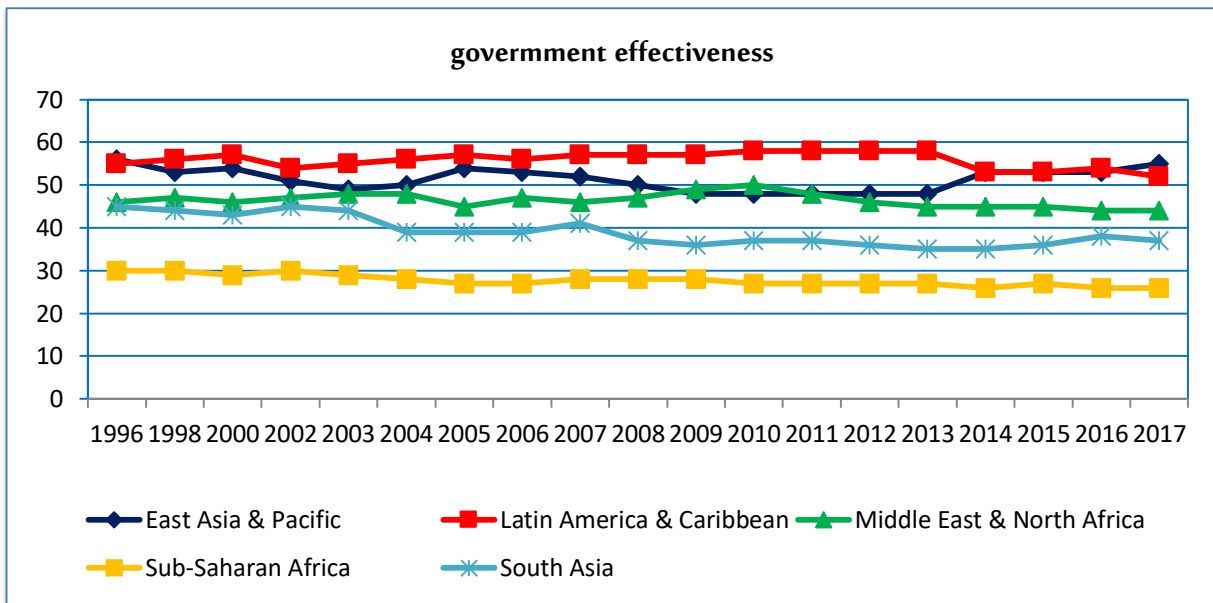
<sup>1</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220-246.



2.3 مؤشر فعالية الحكومة<sup>1</sup>

ويقاس نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات فهو يفسر قدرة الحكومة على تصميم برامج جديدة، الشفافية على المستوى المركزي، نوعية السياسات العمومية، درجة التعرض للخدمات العامة في التدخل السياسي، التبذير في الإنفاق الحكومي، القدرة على التنبؤ بالتغييرات في القواعد والقوانين، نوعية الموظفين الحكوميين، نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة

الشكل (09-03): تطور مؤشر فعالية الحكومة في الدول النامية للفترة بين 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

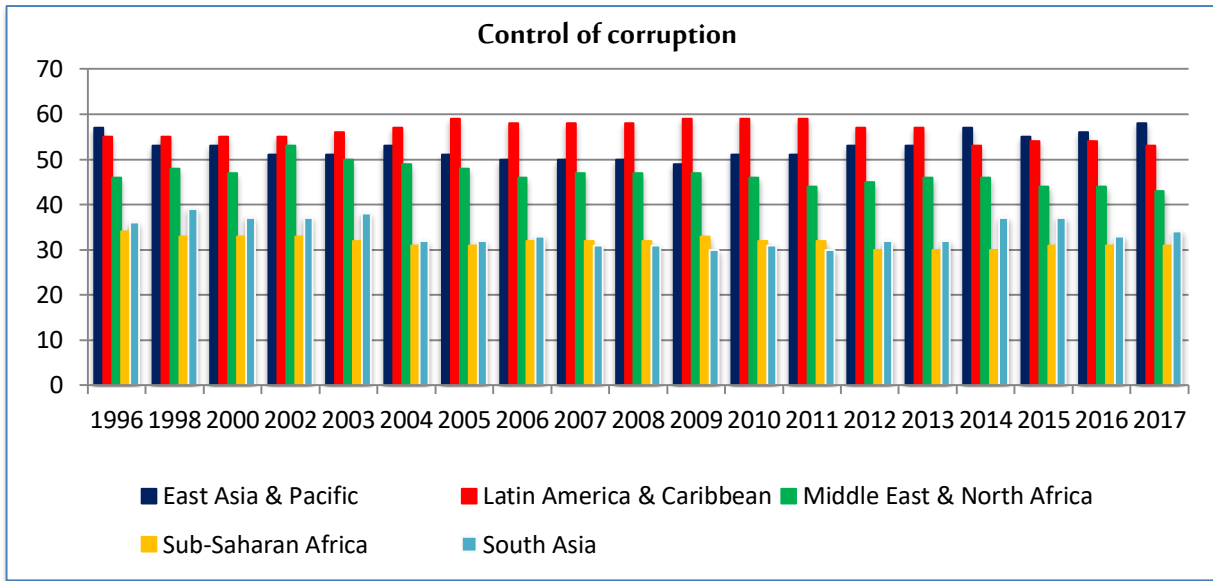
يتضح من خلال الشكل (09-03) أن مؤشر فعالية الحكومة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ في وضع جيد فهو فوق المستوى المتوسط، حيث سجلت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نسبة 57% للفترة بين 2007-2013 ونسبة 53% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة بين 2014-2017، في حين سجلت كل من ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و دول جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء مستويات جد ضعيفة في مؤشر فعالية الحكومة، حيث بلغ نسبة 27% في دول إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2004-2017، وسجل نسبة 35% بين عامي 2013-2015 في دول جنوب آسيا، أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد سجل هو الآخر مستوى ضعيف بلغ 45% للفترة الممتدة بين 2013-2017

<sup>1</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008). Governance matters VII: aggregate and individual governance indicators 1996-2007. The World Bank. P7-8

3.3 مؤشر ضبط الفساد<sup>1</sup>

يقيس مؤشر ضبط الفساد مدى ممارسه السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلا عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة كما يفسر أيضا فعالية مبادرات مكافحة الفساد، الفساد في النظام السياسي والذي يقف عائق أمام الاستثمار الأجنبي، الفساد في الإدارة العامة، وفيما يلي يمكننا عرض تطور مؤشر ضبط الفساد في الدول النامية للفترة بين 1996-2017

الشكل (10-03): تطور مؤشر الفساد في الدول النامية للفترة بين 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

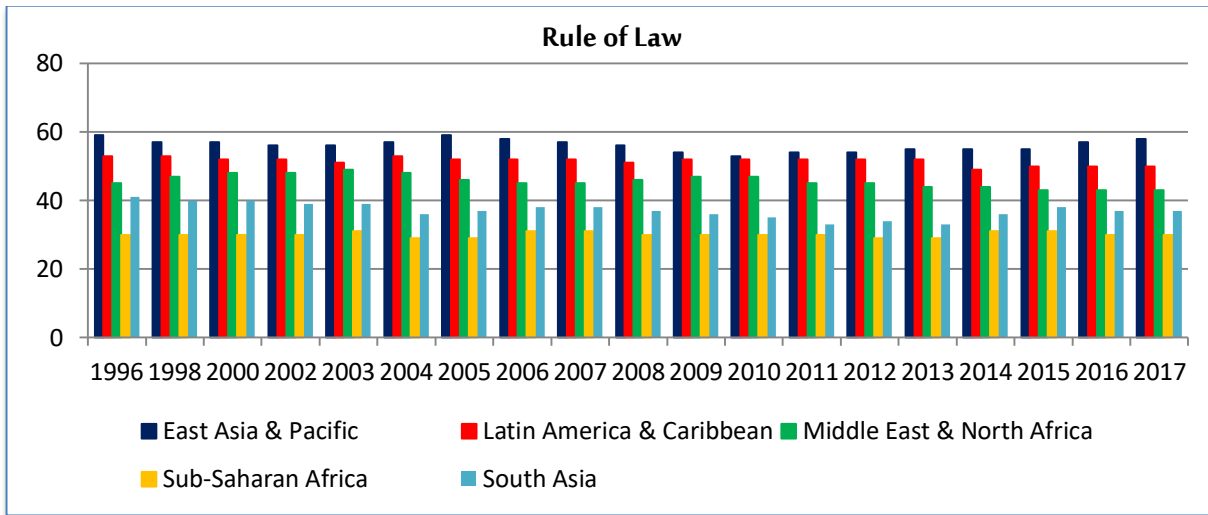
نلاحظ من خلال الشكل (10-03) أن مؤشر ضبط الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعدما كان في وضع مقبول بنسبة 53% خلال السنة 2002 وخلال السنة 2003 بنسبة 50% أصبح يسجل قيما متدنية خلال الفترة الممتدة بين 2004-2017 بمعدل متوسط بلغ 44%، كما سجلت دول جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء قيما جد متدنية بلغت نسبة 30% في مؤشر الفساد وبهذا فهي في مستوى ضعيف، في حين سجلت كل من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ مستويات جيدة في مؤشر ضبط الفساد فقد بلغ خلال سنة 2006 نسبة 58% وسنة 2016 نسبة 54% في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسجلت دول شرق آسيا والمحيط الهادئ نسبة 53% عام 2004 و نسبة 55% عام 2015 ليصل إلى 58% عام 2017 وبهذا فهذه الدول في وضع جيد، هذا وان دل فإنما يدل على أن هذه الدول تمكنت في الحد من أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلا عن السيطرة على "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة بالإضافة إلى فعالية مبادرات مكافحة الفساد في النظام السياسي الذي يقف عائق أمام النمو وتدفع الاستثمار الأجنبي.

<sup>1</sup> Op cite : Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008).

4.3 مؤشر سيادة القانون<sup>1</sup>

يُنظر إلى سيادة القانون في معظم الأدبيات الاقتصادية على أنه عامل مهم للنمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن رأس المال والعمل، أو الابتكار التكنولوجي، أو الموقع الجغرافي، أو الانفتاح الاقتصادي، أو الخصائص الثقافية<sup>2</sup>، ويقاس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، لا سيما فيما يتعلق بنوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف، كما يفسر أيضا مدى التأثير في السوق السوداء ومدى تطبيق العقود الخاصة وكفاءة النظام القضائي واستقلالته بالإضافة إلى مدى فعالية السياسات الرامية إلى حماية الأفراد، وفيما يلي يمكننا عرض تطور مؤشر سيادة القانون في الدول النامية للفترة بين 1996-2017

الشكل (03-11): تطور مؤشر سيادة القانون في الدول النامية للفترة بين 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

يتضح من خلال الشكل (03-11) أن مؤشر سيادة القانون في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في وضع جيد حيث سجل نسبة 59% عام 2005 وبمعدل متوسط بلغ 56% للفترة الممتدة بين 2008-2017، كما سجلت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي الأخرى مستويات جيدة في مؤشر سيادة القانون فقد بلغت نسبة 53% عام 1996 وفي عام 2005 نسبة 52% وسجل خلال السنة 2017 نسبة 50% في مستوى متوسط، هذا وقد سجلت كل من دول جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات ضعيفة في مؤشر سيادة القانون وقد يرجع ذلك عدم كفاءة النظام القضائي وعدم استقلالته بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الرامية إلى حماية الأشخاص وهذا ما يفسر النتائج المعروضة في الشكل البياني الذي يظهر جليا أن هذه الدول سجلت دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال سنة 2012 نسبة 29% وفي عام 2017 نسبة 30% في حين سجلت دول جنوب آسيا نسبة 33% بين عامي 2011 و2013

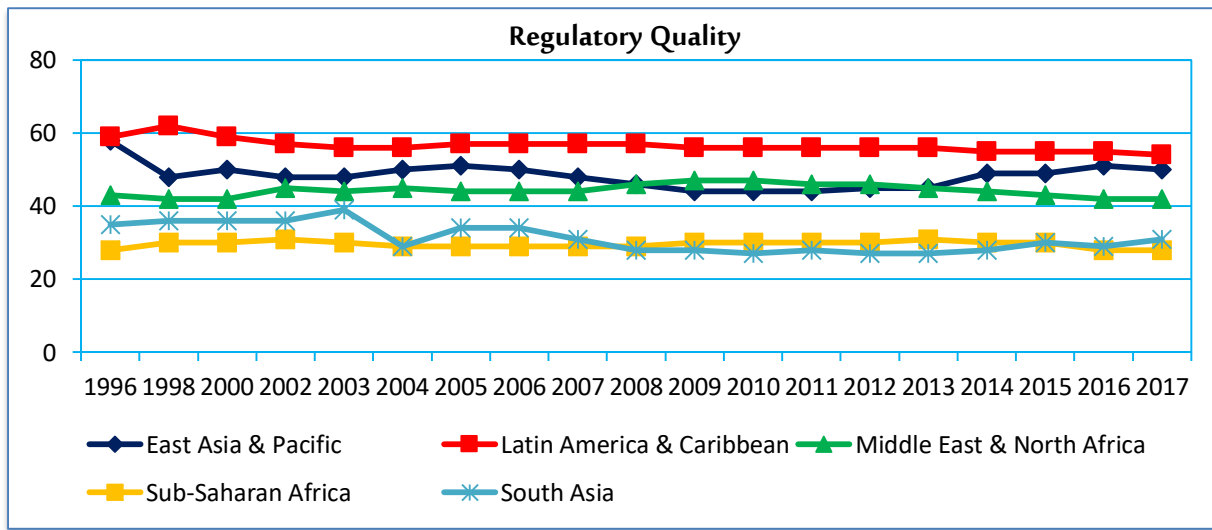
<sup>1</sup> Op cite : Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008).

<sup>2</sup> Shevchuk, V. O., Blikhar, M. M., Komarnytska, I. I., & Tataryn, N. M. (2020). RULE OF LAW AND ECONOMIC GROWTH. Financial and credit activity: problems of theory and practice, 1(32), 278-289.p281

## 5.3 مؤشر جودة التشريعات

يقيس مؤشر الجودة التنظيمية قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص وتعزيزه، ويشمل هذا المؤشر على درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وفعالية التدابير التنظيمية فيما خص الصادرات، نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية، السيطرة على الأسعار والأجور، سياسات المنافسة، فعالية السياسة المالية ومدى هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي، وفيما يلي يمكننا عرض تطور مؤشر التنظيمات في الدول النامية للفترة بين 1996-2017

الشكل (03-12): تطور مؤشر جودة التشريعات في الدول النامية للفترة بين 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

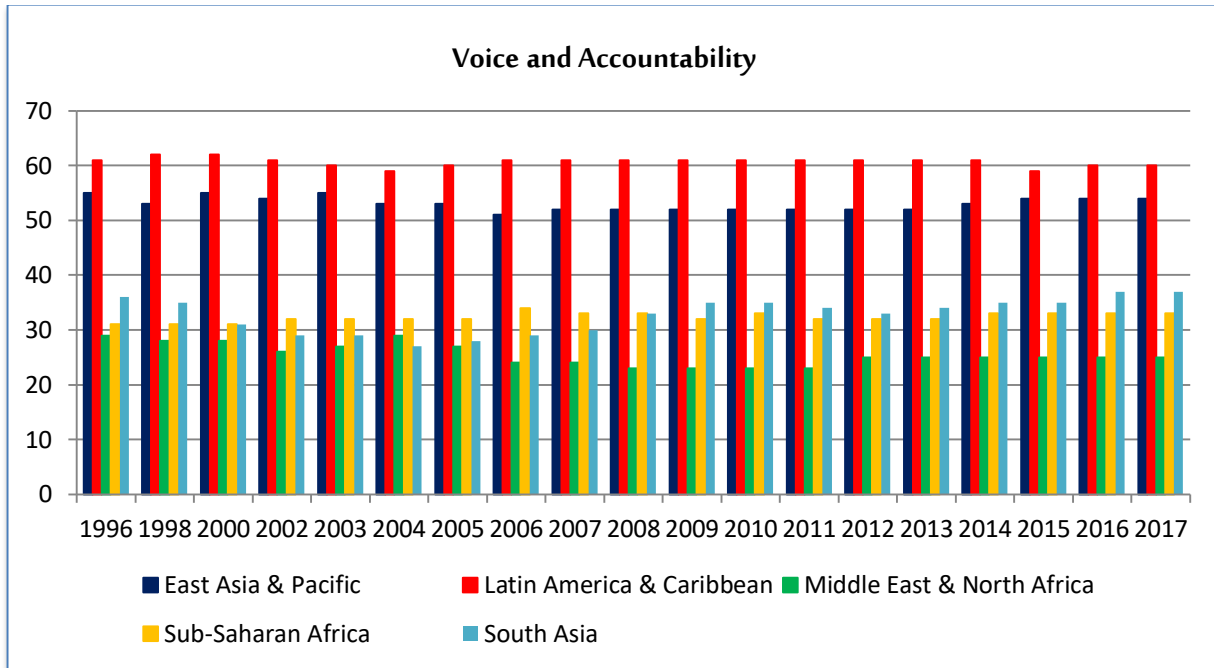
يظهر من خلال الشكل (03-12) أن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تسجل مستويات جيدة في مؤشر الجودة التنظيمية حيث بلغت سنة 1998 نسبة 62% لتستقر خلال الفترة من عام 2005 إلى غاية 2013 عند معدل 57% وهذا فهي في وضع جيد مقارنة بالدول المقارنة التي تظهر في الشكل .

هذا وقد سجلت دول شرق آسيا والمحيط الهادئ هي الأخرى مستوى جيد بلغ نسبة 58% عام 1996 ونسبة 51% للسنة 2016، وهذا لا يتأتى إلا من خلال صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى فعالية السياسة المالية ومدى فعالية مؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي، في حين يظهر أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب آسيا بالإضافة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء لها مستويات ضعيفة، حيث بلغ مؤشر جودة التشريعات في دول إفريقيا جنوب الصحراء نسبة 28% سنة 2017 وسجلت دول جنوب آسيا بين الفترة 2008-2017 نسبة 28% أما بالنسبة لدول المينا فقد كانت قريبة من المستوى المتوسط حيث بلغ المؤشر عام 2010 نسبة 47% ليتراجع خلال السنوات الأخيرة بين عامي 2016 و2017 نسبة 42%

6.3 مؤشر الصوت والمساءلة<sup>1</sup>

ويلتقط مؤشر الصوت والمساءلة مدى قدرة المواطنين في البلاد على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام

الشكل (13-03): تطور مؤشر الصوت والمساءلة في الدول النامية للفترة بين 1996-2017



Source: Worldwide Governance Indicators

يبين الشكل (13-03) أن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ تسجل مستويات جيدة في مؤشر الصوت والمساءلة وهذا بفضل قدرة المواطنين في البلاد على المشاركة في اختيار حكومتهم وحرية التعبير وحرية الإعلام حيث بلغ نسبة 60% بين عامي 2016-2017 في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ونسبة 54% للفترة بين 2015-2017 في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ وبهذا فهي في وضع جيد

في حين تسجل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب آسيا بالإضافة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء مستويات ضعيفة لم ترتقي إلى المستوى المتوسط خلال طول فترة الدراسة وهذا ما يعكس الحالة التي تعيشها هذه الدول في قمع الحريات والتضييق على الإعلام بالإضافة إلى تغييب المواطنين في الحق باختيار حكومتهم وهذا كان له انعكاس سلبي لهذه الدول وبهذه الحالة لا يمكنها أن تبني مؤسسات قائمة على دول الحق والقانون.

<sup>1</sup> Op cite : Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008).

## 7.3 مؤشر الديمقراطية

تم بحث العلاقة المباشرة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في الأدبيات على مدى الخمسين سنة الماضية، وتم تطوير العديد من النظريات فيما يتعلق بالعلاقة بين هذين المتغيرين، فالديمقراطية ليست مجرد أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، فهي تخلق البيئة المناسبة للعوامل الأخرى المختلفة للعمل بفعالية نحو تمكين النمو، لذلك فإن هناك تأثير مباشر للديمقراطية على النمو وتأثير غير مباشر من خلال قنوات مختلفة<sup>1</sup>

إن استقرار الحكم سمة هامة من سمات النظم السياسية، وأن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى عدم اليقين بشأن السياسات المستقبلية ويخلق حافزاً للحكام لتبني سلوك مفترس تجاه الموارد الخاصة للاقتصاد، وتتمثل إحدى الخصائص الهامة للديمقراطية في توفير قواعد شفافة لتناوب القوى السياسية على السلطة، بالإضافة إلى ذلك فإن الديمقراطية تشجع الحوار المفتوح حول اختيار السياسات المناسبة، وتحد من عملية الاستيلاء على السلطة بوسائل غير مشروعة وهكذا، قد تشهد الديمقراطيات عمليات نقل سلمية ويمكن التنبؤ بها للسلطة السياسية حيث تشهد الأنظمة الاستبدادية تغيرات عنيفة وغير منتظمة، ومن المرجح أن تؤدي درجة عدم اليقين المنخفضة الناجمة عن انخفاض عدم الاستقرار السياسي إلى تعزيز الاستثمار والنمو.<sup>2</sup>

ومنذ انتهاء الحرب الباردة بانتصار الديمقراطية الغربية على الشيوعية، أصبحت الديمقراطية في نموذجها الغربي هي الأيديولوجية السياسية المهيمنة في العالم، وبعد تحول معظم الدول الشيوعية السابقة إلى الديمقراطية أخذت غالبية الدول النامية تتجه بخطوات متباينة في السرعة ومتفاوتة في الدرجة نحو تطبيق النموذج الغربي للديمقراطية، وان ظاهرة التحول الديمقراطي المعاصر في الدول النامية هي مسألة مهمة وتاريخية بسبب سرعة انتشارها الواسع والظروف الدولية والمحلية التي تحيط بها، لكونها تجربة سياسية جديدة في غالبية الدول النامية، وهناك عدد قليل جداً من هذه الدول مثل الهند قد عاشت ديمقراطيات مستقرة منذ نشأتها، ومجموعة قليلة منها فقط مثل فنزويلا وماليزيا ولبنان، قد عرفت فترات مختلفة من أنظمة الحكم الديمقراطية<sup>3</sup>، وفيما يلي سنستعرض تطور مؤشر الديمقراطية في الاقتصادات النامية حسب الدراسة التي أجراها (Acemoglu, D et al (2019) حديثاً

#### ■ تطور مؤشر الديمقراطية عبر مختلف مناطق العالم:

تشير الدراسة التي أجراها (Acemoglu, D et al (2019) أن الديمقراطية لها أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر نتائج الدراسة أن عمليات إرساء الديمقراطية تزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20 في المائة على المدى الطويل كما تبين أن الانتقال نحو الديمقراطية له تأثير على مختلف مستويات التنمية من خلال زيادة الاستثمارات في رأس المال والتعليم والصحة.

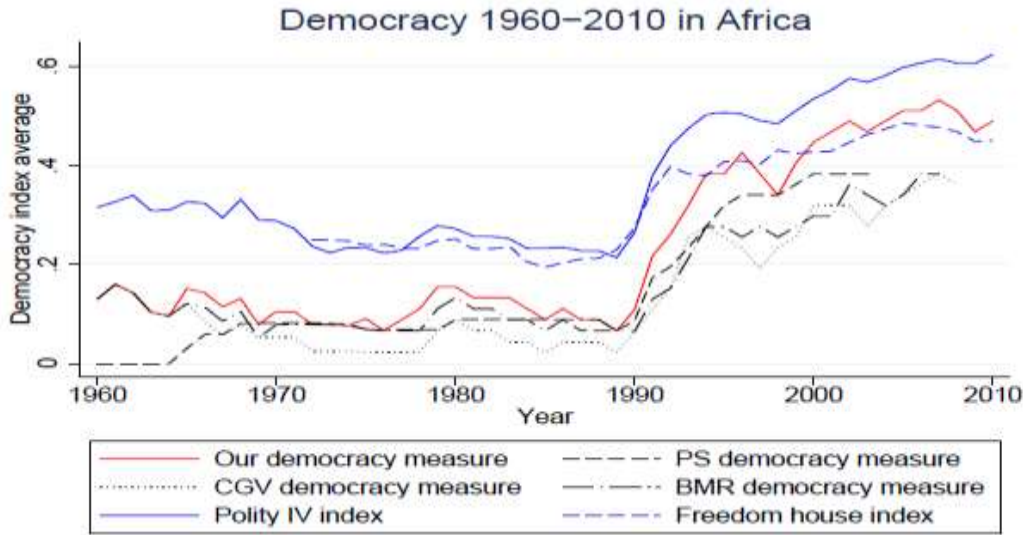
<sup>1</sup> Nosier, S., & El-Karamani, A. (2018). The Indirect Effect of Democracy on Economic Growth in the MENA Region (1990–2015). *Economies*, 6(4), 61.

<sup>2</sup> Tavares, J., & Wacziarg, R. (2001). How democracy affects growth. *European economic review*, 45(8), 1341-1378.

<sup>3</sup> عثمان بن ياسين الرواف، (2001)، التحول الديمقراطي في الدول النامية: رؤية نقدية، مجلة الشرق الأوسط، العدد 8160

وتوضح الأشكال التالية تطور مؤشر الديمقراطية عبر مختلف مناطق العالم، وتشير البيانات إلى تباين كبير بين مختلف مناطق الاقتصادات النامية في مؤشر الديمقراطية.<sup>1</sup>

الشكل (03-14): تطور مؤشر الديمقراطية في إفريقيا خلال الفترة 1960-2010



Source : Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). P 46

يتضح من خلال الشكل (03-14) أن مختلف مقاييس الديمقراطية تتجه نحو الارتفاع في إفريقيا خاصة خلال الفترة بين 1990-2010، إن الديمقراطية في إفريقيا لا تزال في طور التكوين منذ أكثر من 50 عامًا ، وبالتالي يمكن اعتبارها لا تزال شابة وناشئة، وتشير الدلائل إلى أن البلدان الأفريقية التي أقيمت فيها الديمقراطية تميل بشكل أفضل في أدائها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتمد ذلك على ضوابط وتوازنات كافية على الحكومة والمؤسسات السياسية الجيدة مثل الانتخابات، التعددية الحزبية، الحقوق المدنية والسياسية، وسيادة القانون، وحرية التعبير.<sup>2</sup> يشير Masaki, T., et al (2014) أن التحول الديمقراطي في أفريقيا منذ عام 1990 يرتبط بنمو اقتصادي أسرع وأن هذه "الميزة الديمقراطية" تزداد بمرور الوقت، وبين أنه كلما طال أمد الديمقراطية كلما كان تأثيرها الإيجابي أكبر على النمو في إفريقيا.<sup>3</sup>

وقد أشارت دراسة (Malikane, C., & Chitambara, P. (2017) حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لثمانية دول في الجنوب الأفريقي للفترة 1980-2014، أن المؤسسات الديمقراطية القوية هي محرك مهم للنمو الاقتصادي، وأن البلدان التي لديها مؤسسات ديمقراطية قوية هي أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>4</sup>

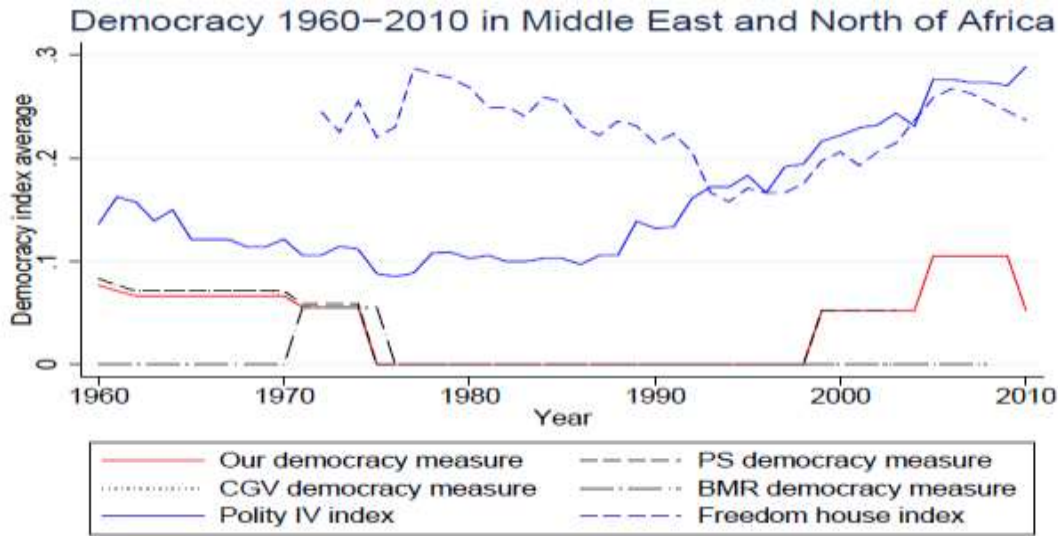
<sup>1</sup> Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). Democracy does cause growth. *Journal of Political Economy*, 127(1), 47-100.

<sup>2</sup> Chisadza, C., & Bittencourt, M. (2014). Is Democracy Eluding Sub-Saharan Africa? (No. 201403).

<sup>3</sup> Masaki, T., & Van de Walle, N. (2014). The impact of democracy on economic growth in sub-Saharan Africa, 1982-2012 (No. 2014/057). WIDER Working Paper.

<sup>4</sup> Malikane, C., & Chitambara, P. (2017). Foreign direct investment, democracy and economic growth in southern Africa. *African Development Review*, 29(1), 92-102.

الشكل (03-15): تطور مؤشر الديمقراطية في منطقة MENA وجنوب آسيا خلال الفترة 1960-2010



Source : Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). P 46

يبين الشكل (03-15) أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) كان لها مستويات منخفضة في مؤشر الديمقراطية، وهذا ما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية التي سميت ثورات الربيع العربي والذي اندلعت عام 2011، وكان حدث غير مسبوق في المنطقة، أدى إلى انهيار العديد من الأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية، بدأ بإقالة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، مما أحدث تأثيراً متصلاً اجتاحت المنطقة، وبعد تفاقم مستويات عدم المساواة وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، كان لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من القضايا السياسية والاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانتشار الفساد والطبيعة الاستبدادية للأنظمة، مما حفز الناس على النزول إلى الشوارع.

وقد أدى الربيع العربي في البداية إلى الإطاحة بثلاثة أنظمة ديكتاتورية في كل تونس ومصر واليمن وليبيا، مما دفع بحركات الاحتجاج إلى ما وراء حدود هذه البلدان، يشير<sup>1</sup> Breuer et al (2015) إلى أن تونس هي البلد الوحيد الذي نجح في إرساء بعض الزخم الديمقراطي بين جميع بلدان الربيع العربي، وقد تأثرت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالربيع العربي بطريقة أو بأخرى، فعلى سبيل المثال أدخلت الأنظمة الملكية مثل المملكة العربية السعودية وقطر، إصلاحات في السياسة العامة في محاولة لدرء الربيع العربي وبشكل أكثر تحديداً، أعلن الأمير القطري عن نيته إنشاء برلمان، وعرض العاهل السعودي خططا سخية للرعاية الاجتماعية<sup>2</sup> Ogbonnaya, U. M. (2013)، ومن ناحية أخرى انزلت بعض الدول مثل ليبيا وسوريا واليمن إلى حروب أهلية، حيث تم تقويض الدولة المركزية، وأدى ذلك

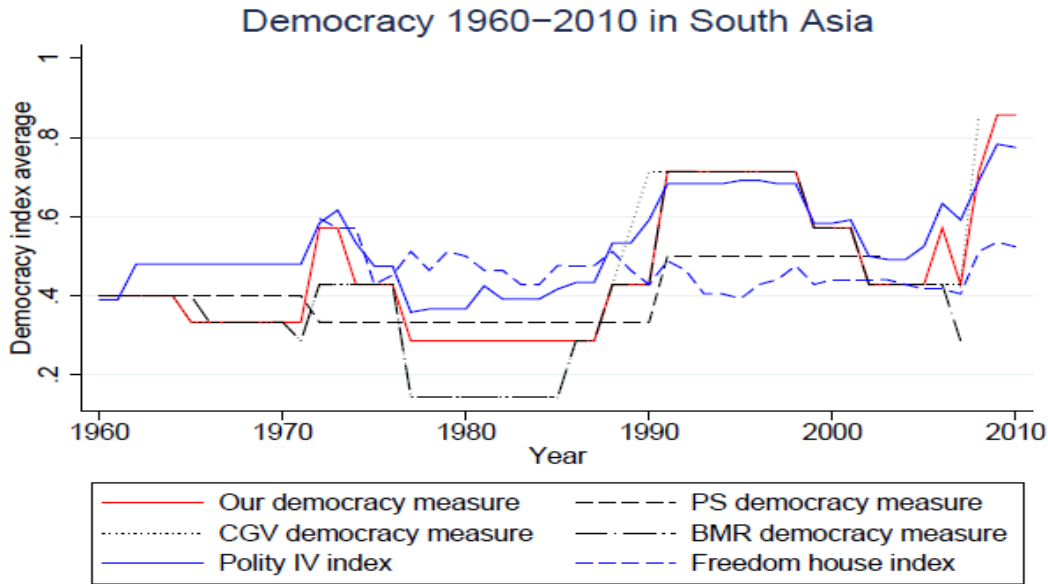
<sup>1</sup> Breuer, A., Landman, T., & Farquhar, D. (2015). Social media and protest mobilization: Evidence from the Tunisian revolution. *Democratization*, 22(4), 764-792.

<sup>2</sup> Ogbonnaya, U. M. (2013). Arab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A Comparative Analysis of Causes and Determinants. *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, 12(3).



إلى زيادة عدد الجهات العسكرية غير الحكومية، بدءًا من الميليشيات إلى القوات القبلية والمنظمات المسلحة ذات التوجه العرقي والديني، وقد فشلت بلدان أخرى، مثل مصر في إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية.<sup>1</sup>

الشكل (03-16): تطور مؤشر الديمقراطية في جنوب آسيا خلال الفترة 1960-2010



Source : Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019).P 46

لقد كان تاريخ الديمقراطية في جنوب آسيا متقلبا، حيث لا تزال معظم بلدان المنطقة ديمقراطيات هشّة في مرحلة وليدة نسبيا، سريلانكا والهند هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان لهما تاريخ في إجراء انتخابات منتظمة على مر السنين، لكن الدول الست الأخرى (أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وجزر المالديف ونيبال وباكستان) خضعت جميعها لممارسة ديمقراطية للانتخابات بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018، على الرغم من ارتباط المنطقة بسمات الاستبداد، والحقوق المدنية والسياسية المتأخرة، وشيخ الإرهاب والعنف، العوامل الانتخابية مثل مشاركة الناخبين في النظام الانتخابي ونمو الأنظمة الحزبية تمثل اتجاهات لتعزيز الوعي الديمقراطي بين مواطني المنطقة.<sup>2</sup>

وتعد منطقة جنوب آسيا موطننا لأكثر عدد من الفقراء والمعوزين في العالم، تساهم المنطقة التي تضم 23% من إجمالي سكان العالم بأقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي تضم 400 مليون من فقراء العالم، وقد وضعت تقارير التنمية البشرية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معظم بلدان جنوب آسيا لها مستويات ضعيفة في التعليم والصحة ونوعية الحياة.<sup>3</sup>

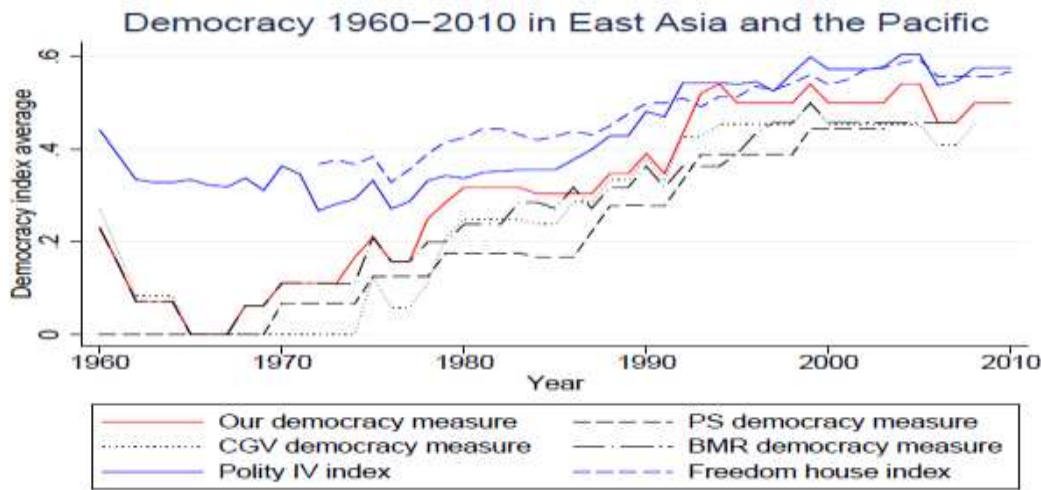
<sup>1</sup> Haimoun, N. (2020). The effects of democracy on National GDP per Capita: an empirical investigation (Doctoral dissertation, Lethbridge, Alta.: University of Lethbridge, Department of Economics).p16

<sup>2</sup> Avishek Jha, (2019), MEASURING SOUTH ASIAN DEMOCRACY: AN ASSESSMENT OF 2018, <https://southasianvoices.org/measuring-south-asian-democracy-an-assessment-of-2018/>

<sup>3</sup> Manu Alphonse, SJ, (2012), Democracy in South Asia - Challenges: Democratic promise, a distant dream, Promotio Justitiae, n° 109, 2012/2

كما تتميز جنوب آسيا بكونها، وضعف هياكل الحكم، وضعف المؤسسات الديمقراطية، وتزايد التسلح والطائفية، وقد شهدت معظم دول المنطقة الاستعمار قبل أن تصبح دولا مستقلة ذات سيادة، وسعت الحكومات في جنوب آسيا إلى تحقيق الأمن القومي من خلال الأجهزة العسكرية المدمرة، بدلا من السعي إلى تحقيق الأمن للمواطنين عن خلال تحقيق إمكاناتهم الإبداعية، وتنفق جنوب آسيا حالياً حوالي 15 مليار دولار أمريكي سنوياً على الجيش، مما يقلل من الاعتماد المفتوح لتحقيق التنمية.<sup>1</sup>

الشكل (03-17): مقياس الديمقراطية في شرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة 1960-2010



Source : Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019).P 46

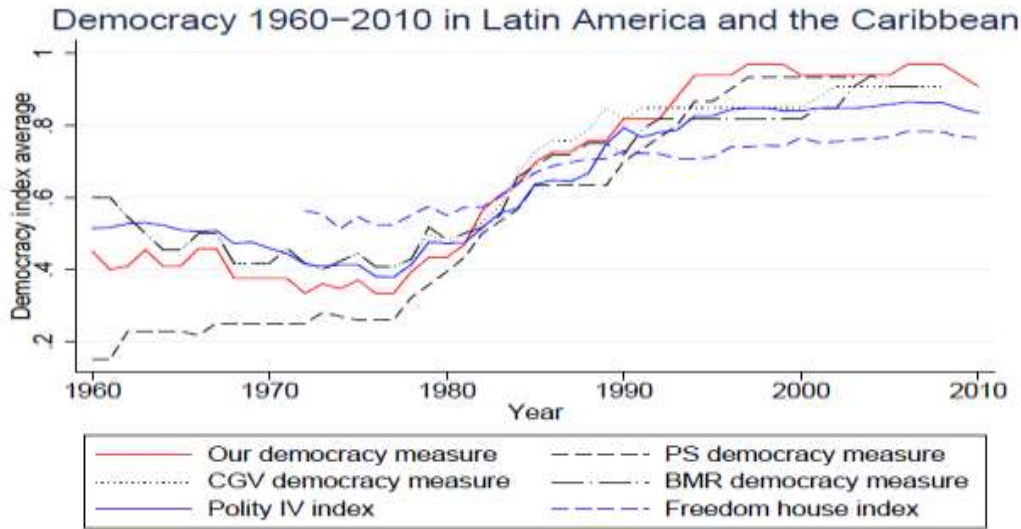
يتضح من خلال الشكل (03-17) أن دول شرق آسيا والمحيط الهادئ شهدت توسعاً ديمقراطياً كبيراً في العقود الأربعة الماضية<sup>2</sup> ، وتواجه الديمقراطية عدداً من التحديات في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتشمل هذه الأوضاع الهشاشة الديمقراطية، والتدخل المتكرر للجيش في المجال السياسي، والتهمجين الدائم، وتعميق الاستبداد، والصراع، وصعود القومية العرقية والقادة المناهضين للمؤسسة، وتقليص دور المجتمع المدني، وانتشار المعلومات المضللة، وضعف الضوابط على الحكومة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Rohit Kumar Nepali, (2009), Democracy in South Asia, International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA

<sup>2</sup> International IDEA Report, (2019), The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise, <https://doi.org/10.31752/idea.2019.31>

<sup>3</sup> Peace, J, (2019), The state of democracy in Asia and the Pacific.p168

الشكل (18-03): تطور مؤشر الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 1960-2010



Source : Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). P 46

الواضح من خلال الشكل (18-03) أن مؤشر الديمقراطية في تطور ملحوظ للفترة بين 1980-2010 في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والتي ثالث أكثر المناطق ديمقراطية في العالم، بعد أمريكا الشمالية وأوروبا، ومع ذلك فإن المشهد الديمقراطي في أمريكا اللاتينية والكاريبي غير متجانس، حيث يتميز عدد صغير من الديمقراطيات بأدائها الرفيع، فمن بين أفضل خمسة بلدان في العالم في مؤشر الحكومة التمثيلية، يوجد ثلاثة في أمريكا اللاتينية (شيلي وكوستاريكا وأوروغواي)، وفي عام 2018 حققت دولتان في المنطقة هما ترينيداد وتوباغو وأوروغواي (من أصل 21 دولة في العالم) نتائج عالية في جميع سمات الديمقراطية، وسجلت شيلي وكوستاريكا وجامايكا درجات عالية في أربع من السمات الخمس. كما يعد الأداء الديمقراطي لهذه البلدان الخمسة مرتفعاً مقارنةً ببقية بلدان العالم، فجميعها تصنف ضمن أفضل 25 % عالمياً في مؤشرات الحكومة التمثيلية، الحقوق الأساسية، تدقيق عمل الحكومة والإدارة غير المتحيزة (باستثناء جامايكا في المؤشر الأخير).

ومع ذلك فإن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تعاني من مستويات التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي في العالم، وهذا ما يؤدي إلى التفاوت في فرص الوصول إلى السلطة السياسية، كما أدى إلى وجود معدلات مرتفعة للجريمة والعنف، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفساد، ويقوض ذلك الثقة بالديمقراطية ويغذي الاستياء المدني، كما تعاني الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية من أزمة تمثيل، وتنبع هذه الأزمة من صعوبة تكيفها مع التحول المجتمعي وتلبية التوقعات المتزايدة للطبقة الوسطى المحبطة نتيجة عدم وضع حد للفساد وتقليص عدم المساواة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> International IDEA Report, (2019), The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise, <https://doi.org/10.31752/idea.2019.31>

## خاتمة الفصل

من خلال المسح النظري والتجريبي الذي قدمناه في هذا الفصل يظهر أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في معدلات التضخم والبطالة المرتفعة والعجز المالي بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام إلى خفض النمو مما ينعكس ذلك سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي

كما أكدت أغلب الأدبيات والدراسات السابقة عن التأثير الكبير لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي فهو يساهم في الركود الاقتصادي ويعطل النشاط الاقتصادي ويتسبب في تثبيط تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتعد العوامل المؤسسية الحجر الأساس لتحقيق الاستقرار السياسي

كما تبين من خلال هذا الفصل أن للاستقرار الاقتصادي والسياسي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال إرساء مؤسسات سياسية قوية تحقق الأمن والاستقرار السياسي وغياب العنف والسيطرة على الفساد وسيادة القانون، وأن جودة ونوعية المؤسسات السياسية تلعب دور مهم في تحقيق الاستقرار وعامل محدد للنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار  
الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي  
لعينة من الاقتصادات النامية

## مقدمة الفصل

تشير أغلب الدراسات النظرية والتجريبية أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي أحد المحددات الرئيسة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يمكن تقييم قوة الاقتصاد من خلال تحليل محددات الاقتصاد الكلي، وقد يؤدي عدم اليقين المرتبط بالبيئة السياسية غير المستقرة إلى ضعف الأداء الاقتصادي الكلي، كما قد يؤدي الأداء الاقتصادي الضعيف إلى سقوط الحكومة والاضطرابات السياسية.

لدراسة أثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية سنسلط الضوء على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كونها المنطقة التي تمر بحالة من التخبط والاضطرابات سياسية والتقلبات الاقتصادية فقد أشار تقرير البنك الدولي (2014) أن الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة ركود اقتصادي وأدت الاضطرابات السياسية في مصر، والجمود في تونس، وتصاعد الحرب الأهلية في سوريا، مع انتشار آثارها إلى البلدين المجاورين لبنان والأردن، إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية المستوردة للنفط، وفي الوقت نفسه فإن الانتكاسات الأمنية والإضرابات، ومشاكل البنية التحتية، والعقوبات الدولية في حالة إيران، أثرت سلباً على البلدان المصدرة للنفط، ومن المتوقع أن يبقى نمو المنطقة الذي انكمش 0.1 في المائة عام 2013 ضعيفاً مع وجود توقعات يكتنفها عدم اليقين، وقد سجل النمو الكلي للمنطقة 2.8 في المائة عام 2014، ثم يرتفع إلى 3.3 في المائة عام 2015 و3.6 في المائة عام 2016، وهو ما يقل كثيراً عن إمكانات في المنطقة.

وعلى ضوء ذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة وتقييم الأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى تقييم العوامل المؤسسية، و تحليل أثر المخاطر السياسية لعينة مختارة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

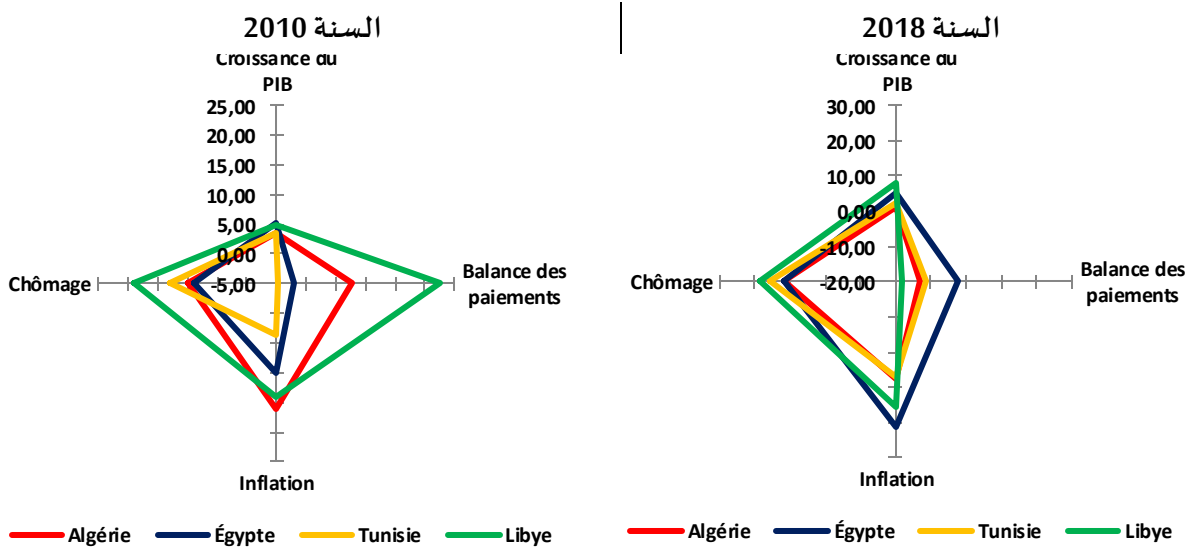
## 1. تقييم الأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المؤشرات المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي ومن خلال هذا المبحث سنستخدم متغيرات المربع السحري لـ Kaldor ( معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة، توازن ميزان المدفوعات) كما سيتم الاعتماد على المؤشر المركب للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مؤشر الدين العام ومؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتقييم الأداء الاقتصادي لبعض الاقتصادات النامية.

### 1.1 تحليل متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor

إذا تم تحقيق الأهداف الأربعة المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بهذا سيكون لدينا شكل رباعي الأضلاع أطلق عليه المربع السحري لأنه يعتبر غير عملي في الممارسة وفي الواقع فمن الصعب أن يكون لديك مستوى من النمو الاقتصادي مع توظيف كامل لعوامل الإنتاج، والسيطرة على التضخم وتوازن في الميزان التجاري.<sup>1</sup> وفيما يلي سنستعرض تطور متغيرات المربع السحري لـ Kaldor لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل (01-04): مقارنة دولية وفقا لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال السنة 2010 و 2018



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

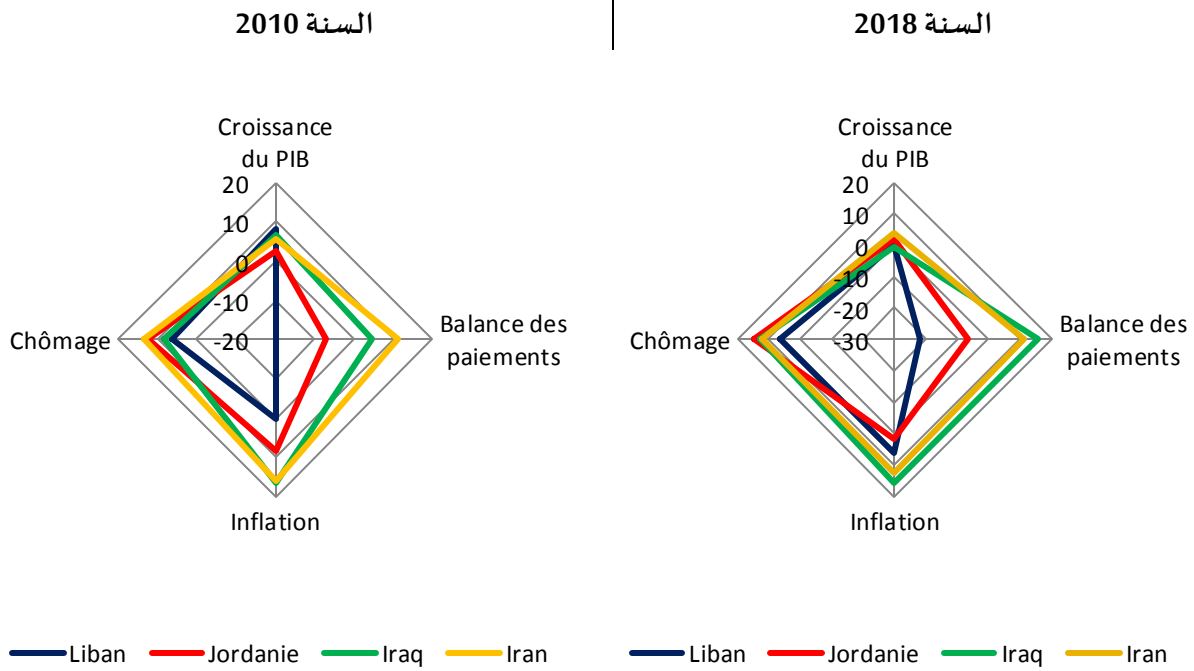
يتضح من خلال الشكل (01-04) أن هناك اختلاف كبير حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 3.6% عام 2010 مقابل 1.4% عام 2018، وهذا المستوي المتدني يمكن تفسيره من خلال المعدلات المرتفعة للبطالة الذي بلغ 11.88% وكان معدل التضخم 16.12% ويمكن تفسير ذلك إلى عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي ومناخ الأعمال

<sup>1</sup> Boussas, A., & Regragui, F. (2016). Croissance, inflation, emploi, commerce extérieur et dette publique: Quels rapports entretenus au Maroc?. Finance and Finance Internationale, 442(5269), 1-24.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

وكذا تراجع إيرادات الجزائر من النفط مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وأغرق الاقتصاد في ركود عميق وطويل الأجل و تدهور مستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر<sup>1</sup> ، ويعكس استمرار ارتفاع معدلات البطالة في مصر من 8.76 % عام 2010 إلى 11.59 % عام 2018 وارتفاع معدلات التضخم من 10.11 % عام 2010 إلى 21.43 % وعجز ميزان المدفوعات المقدر بـ -2.06 عام 2010 إلى ضعف الأداء الاقتصادي الكلي في مصر، كما تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي خلال سنة 2010 نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت 19 % عام 2010 وارتفاع معدلات التضخم إلى 14.16 % خلال نفس السنة هذا ولم يكن وضع الاقتصاد التونسي على أحسن حال فقد سجل هو الآخر معدلات نمو منخفضة وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بـ -11.11 % عام 2018 وارتفعت معدلات البطالة من 13.05 % عام 2010 إلى 15.46 % سنة 2018 كما ارتفعت معدلات التضخم من 3.82 % سنة 2010 إلى 6.91 % سنة 2018 مما انعكس على الأداء الاقتصادي فلم يتجاوز معدل إجمالي الناتج المحلي 0.8 في المائة كما شهدت معظم قطاعات الاقتصاد الأخرى حالة من الانكماش أو الركود.<sup>2</sup>

الشكل (02-04): مقارنة دولية وفقا لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال السنة 2010 و 2018



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل (02-04) أن هناك تباين في النتائج الاقتصادية المحققة في كل من لبنان والأردن، العراق وإيران خلال الفترة 2010 و2018 فقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2013 أن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المستمرة أضرت باستقرار الاقتصاد الكلي واستجابات الحكومات للمطالب الاجتماعية من خلال زيادة الإنفاق العام ، بما في ذلك الإعانات والأجور والمعاشات ، والتوظيف في القطاع العام حيث أثار الإنفاق المتزايد ضغوط تضخمية وأدت العملات

<sup>1</sup> Louali Fatima, (2016), Trends of Poverty in Algeria during 1962-2013, Donnish Journal of African Studies and Development Vol 2(1) pp. 01-05

<sup>2</sup> البنك الدولي، (2016)، تونس: الأفاق الاقتصادية- ربيع 2016، الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016>



## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

الضعيفة إلى تفاقم الوضع ، خاصة في إيران ، وكان لدى إيران أحد أعلى معدلات التضخم في العالم ، استمرت الضغوط التضخمية بسبب العقوبات التجارية وانخفاض قيمة<sup>1</sup>، خلال سنة 2010 حققت إيران نمو اقتصادي قدر بـ 5.79% وبلغ معدل البطالة 13.5% ومعدل التضخم 15.88%

وشهد الاقتصاد اللبناني حالة من ركود النمو بسبب المخاطر الأمنية الناشئة من الصراع الدائر في سوريا، حيث أدى توقف نشاط قطاع العقارات وتباطؤ إيرادات السياحة وانقطاع طرق التجارة إلى زعزعة استقرار الاقتصاد. وقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بصورة حادة من 7 في المائة في عام 2010 إلى أقل من 2 في المائة في عام 2011 وأقل من 1 في المائة في عام 2012. واستمر هذا التباطؤ في الربع الأول من عام 2013 في ظل انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي بسبب الأوضاع الأمنية ومن المتوقع أن يؤدي ضعف النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع معدل البطالة<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للأردن فقد أدى انتقال تداعيات الاضطرابات في سوريا وانخفاض صادرات الطاقة من مصر إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بصورة حادة، حيث انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.94% عام 2018 بالمقارنة مع السنوات السابقة كما سجل معدلات مرتفعة في البطالة بنسبة 12.5% عام 2010 مقابل 14.95% عام 2018

وتشير البيانات بالنسبة للاقتصاد العراقي إلى تراجع كبير في إجمالي نمو الناتج المحلي بنسبة -0.56% عام 2018 مقارنة بـ 6.4% عام 2010، كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً من 8.3% سنة 2010 إلى 12.8% سنة 2018 وبلغ معدل البطالة عام 2018 نسبة 15.3% ، حيث أثر تمرد تنظيم داعش وأسعار النفط المنخفضة تأثيراً شديداً على النمو الاقتصادي للعراق الذي تراجع وتيرته خلال سنة 2014 و2015 مع انخفاض الاستثمارات الحكومية غير النفطية بمقدار الثلثين، والانكماش السريع لقطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والإنشاءات<sup>3</sup> ويقول ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن ضبط أوضاع المالية العامة والتنوع الاقتصادي من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص أمران على أهمية قصوى للحد من هشاشة العراق أمام الصدمات الخارجية. ومن شأن اعتماد برنامج موجه نحو الإصلاح وتعزيز النمو أن يسهم في استدامة جهود إعادة الإعمار والحفاظ على التحسينات الإيجابية التي تحققت في قطاعي الكهرباء والزراعة خلال العام الماضي. يُعتبر مثل هذا البرنامج أساسياً لخلق الوظائف التي يحتاجها الشباب والمساعدة في استعادة ثقة المواطنين العراقيين"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ianchovichina, E., Devarajan, S., & Burger, M. (2013). MENA Economic and Development Prospects 2013: Investing in Turbulent Times.

<sup>2</sup> تقرير البنك الدولي، (2013)، الموجز الاقتصادي الربع سنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تباطؤ النمو الاقتصادي مستمر في عام 2013 ، العدد 1

<sup>3</sup> World bank, (2017), Iraq's Economic Outlook - October 2017

<sup>4</sup> World bank, (2020), Iraq: Structural Reforms Critically Needed to Manage a Multi-Faceted Crisis

## 2.1 مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعطي مؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي صورة عامة عن الوضع الاقتصادي الكلي وسياسات الاستقرار في البلد، فهو مزيج من المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يقتضي الحاجة إلى استخدام هذه العوامل المختلفة في آن واحد، وفي العادة فقد تم استخدام معدل التضخم كمؤشر بديل لعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ففي مقال بعنوان "مصادر النمو وسلوك الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في تشيلي"، استخدم<sup>1</sup> Fuentes, Larraine and Schmidt-Hebbel (2006) معدل التضخم كمؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

ومع ذلك فإن مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي (MII) يعد معياراً أكثر شمولاً نسبياً للدلالة عن الوضعية الاقتصادية الكلية، وبالتالي فإن الزيادة في مؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي (MII) تعني زيادة في واحد أو أكثر من مؤشرات عدم استقرار الاقتصاد الكلي.<sup>2</sup>

في أغلب الدراسات السابقة تم حساب مؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي (MII) من خلال استخدام منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في حساب مؤشر التنمية البشرية (HDI) وعلى أساس أربعة مؤشرات لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، لذا يتم بناء مؤشر MII على مرحلتين في المرحلة الأولى، يتم بناء مؤشرات عدم استقرار الاقتصاد الكلي الأربعة المذكورة بناءً على العلاقة التالية:

$$I_t = \frac{(x_t - x_{min})}{(x_{max} - x_{min})}$$

حيث يمثل:

$I_t$ : قيمة المتغير الفرعي لمؤشر MII

$X_t$ : قيمة المتغير عند الفترة  $t$

$X_{min}$ : الحد الأدنى في السلسلة

$X_{max}$ : الحد الأقصى في السلسلة

يتم الحصول على مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي (MII) على أساس المتوسطات الأربعة البسيطة، بحيث تكون قيمة مؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي بين الصفر 0 والواحد 1

فكلما زادت القيمة المجمعة لمعاملات عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى الصفر 0، زاد استقرار الاقتصاد الكلي، وكلما كانت القيمة أقرب إلى 1 الواحد كلما زاد عدم استقرار الاقتصاد الكلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Fuentes, R., Larrain, M., & Schmidt-Hebbel, K. (2006). Sources of Growth and Behavior of TFP in Chile. *Cuadernos de economía*, 43(127), 113-142.

<sup>2</sup> Op cite : İsmihan, M. (2003).

<sup>3</sup> Elwasila Saeed Elamin Mohamed, (2018), Macroeconomic Instability and Economic Growth in Sudan: An Empirical Econometric Analysis ; [https://www.researchgate.net/publication/330262070\\_Macroeconomic\\_Instability\\_and\\_Economic\\_Growth\\_in\\_Sudan\\_E](https://www.researchgate.net/publication/330262070_Macroeconomic_Instability_and_Economic_Growth_in_Sudan_E)

في هذه الدراسة سيتم بناء مؤشر عدم استقرار الاقتصاد الكلي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أساس أربعة متغيرات اقتصادية وتشمل كل من معدل التضخم (INF) ، ومعدل البطالة (UMP) ، ومعدل النمو الاقتصادي (GDP%) وقيمة ميزان المدفوعات (BP) ، ويعد تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى معدل التضخم والبطالة منخفض ومستقر ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أبرز القضايا الرئيسية التي تعالجها سياسات الاقتصاد الكلي، وقد جمعها الاقتصادي Nicolas Kaldor في أربعة أهداف رئيسية وهو ما يعرف بالمرجع السحري لكالدور<sup>1</sup>، وتمثل المتغيرات الأربعة التي صاغها نيكولاس كالدور أوائل عام 1960 في شكل مربع، تصورا للوضع الاقتصادي للبلد في المدى القصير، وتتمثل هذه الأهداف الأربعة في: التوظيف الكامل، استقرار الأسعار ، النمو الاقتصادي المستدام، وتوازن الحساب الجاري<sup>2</sup>

وفي هذا الشأن فقد ركز Mankiw, N. G. (2001) على ثلاث متغيرات رئيسية للدلالة على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في متغير التضخم والبطالة والنمو ، حيث يراقب الاقتصاديون وصانعو السياسة والنقاد هذه المتغيرات لقياس الأداء الاقتصادي الكلي أكثر من غيرها، وهذا لسبب وجيه وهو إذا كان بلد ما يتمتع بتضخم منخفض ومستقر ، وبطالة منخفضة ومستقرة ، ونمو عال ومستقر ، فإن الأساسيات موجودة لإتاحة الرخاء لمعظم مواطنيه وتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب<sup>3</sup>.

لتكتب المعادلة على الشكل التالي:

$$MII = \alpha \left( \frac{(INF_t - INF_{min})}{(INF_{max} - INF_{min})} \right) + \beta \left( \frac{(UMP_t - UMP_{min})}{(UMP_{max} - UMP_{min})} \right) + \gamma \left( \frac{(GDP_t - GDP_{min})}{(GDP_{max} - GDP_{min})} \right) + \delta \left( \frac{(BP_t - BP_{min})}{(BP_{max} - BP_{min})} \right)$$

بحيث تكون العلاقة التالية:  $\alpha + \beta + \gamma + \delta = 1$

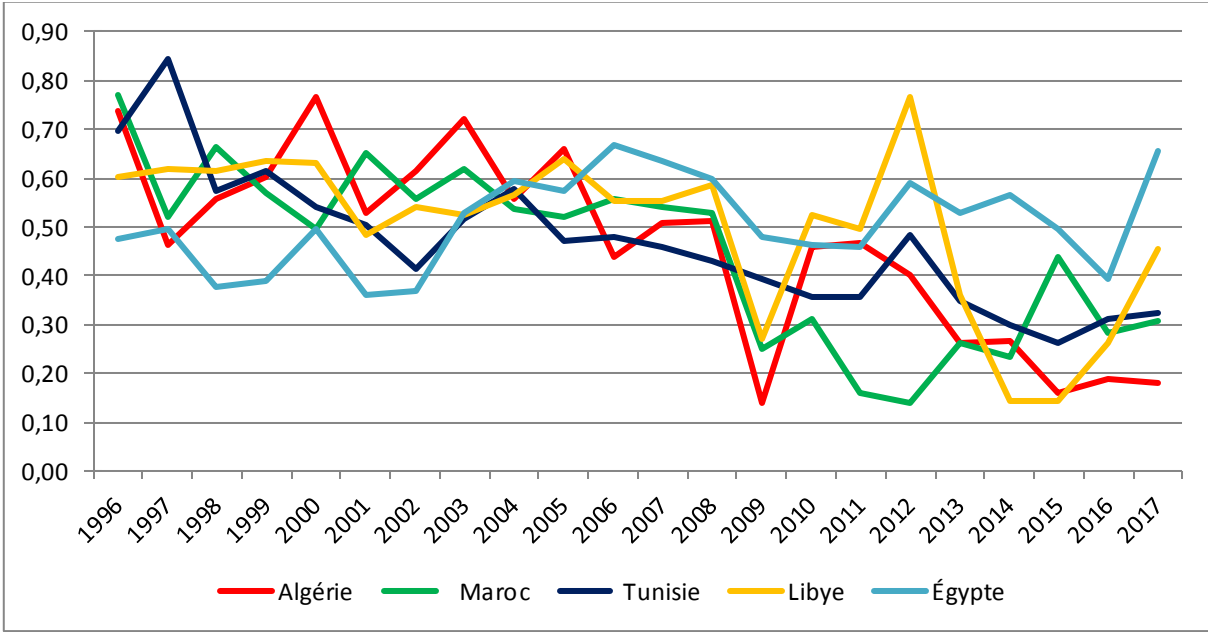
وفيما يأتي يمكننا استعراض مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي MII الذي تم بناءه على أساس المتغيرات الأربعة للمربع السحري لكالدور (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

<sup>1</sup> Deiss Joseph; Gugler Philippe,(2012), Politique économique et sociale, De Boeck-Paris p15

<sup>2</sup> Deubel, P., & Montoussé, M. (2008). Dictionnaire de sciences économiques et sociales. Editions Bréal.

<sup>3</sup> Op cite : Mankiw, N. G. (2001). US monetary policy during the 1990s (No. w8471). National Bureau of Economic Research.

الشكل (03-04): مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي MII لعينة من دول MENA للفترة بين 1996-2017

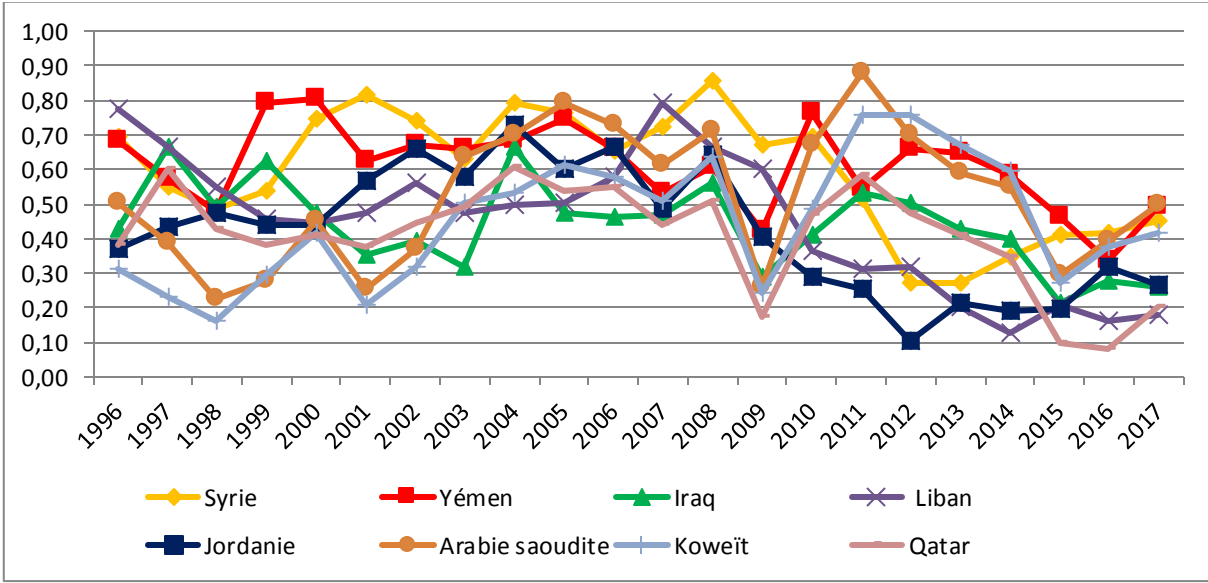


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي و الأونكتاد (UNCTAD)

يتضح من خلال الشكل (03-04) أن دول المغرب العربي قد شهدت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة التسعينيات حيث بلغ مؤشر MII في تونس نسبة 0.84 % عام 1997 وبلغ نسبة 0.74 % عام 1996 في الجزائر ، في حين سجل خلال السنوات الأخيرة من 2012 إلى غاية 2017 مستويات منخفضة نسبياً، تعكس هذه التقلبات في مؤشر MII للبلدان العربية في تحدي خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة البطالة على ضوء ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية إلى نحو 10% بما يشكل تقريباً ضعف معدل البطالة العالمي، حيث تتركز معدلات البطالة في الدول العربية في فئة الشباب، بحيث تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية في المرحلة الحالية، ويعزي ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلى العديد من العوامل من بينها النمو المتسارع للقوى العاملة بما يفوق قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص العمل، وعدم ملائمة نسق النمو في الدول العربية والذي يعد غير موفر للتشغيل بالقدر الكافي، وعدم المواثمة ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم ( فجوة العمالة الماهرة)، وهيكلية أسواق العمل وبيئات الأعمال (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، وانتشار العمل في القطاع غير الرسمي، والتحديات المرتبطة بصعوبة تأسيس المشروعات).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، (2019)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي : التوقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2020-2019 - النمو الاقتصادي ، الرابط <https://www.amf.org.ae/ar/arab-economic-outlook>

الشكل (04-04): مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي MII لعينة من دول MENA للفترة بين 1996-2017



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي و الأونكتاد (UNCTAD)

يتضح من خلال الشكل (04-04) أن كل من سوريا واليمن والعراق، لبنان والأردن سجلت تقلبات على مستوى مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي MII خلال الفترة بين 1996-2017، حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في لبنان نسبة 0.77% عام 1996 ليسجل أعلى ذروة له عام 2007 بنسبة 0.79%، وبلغ مؤشر MII في اليمن بين عامي 2000-1999 نسبة 0.80%، في حين يظهر من الشكل البياني أن الاقتصاد العراقي والسعودي والقطري سجل مستويات متقلبة في مؤشر MII، فهذا التقلب ناتج عن عدم الاستقرار في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي حيث تأثر أداء الاقتصاد العربي خلال فترة التسعينات سلباً بعدد من العوامل الإقليمية والعالمية من أهمها، اتجاه أسعار النفط نحو التراجع مع انخفاض متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة إلى مستوى 18 دولار، والتداعيات الناتجة عن أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)، والتي تحمل على أثرها الاقتصاد العربي خسائر فادحة.

بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في الفترة (1992-1995) بسبب تراجع معدلات نمو الدول الصناعية لانخفاض مستويات ثقة المستهلكين وتراجع الاستثمارات وارتفاع البطالة. من جانب آخر أثرت الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا (1997-1999) سلباً على أداء الاقتصاد العربي بنهاية الفترة حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي للدول العربية من 5 بالمائة في عام 1998 إلى 2.5 بالمائة في عام 1999، في المقابل تحسن أداء الاقتصاد العربي نسبياً خلال الألفية، وبلغ متوسط معدل النمو المسجل خلالها 4.6 بالمائة على الرغم من تعرض الاقتصاد العربي في هذه الفترة لعدد من الصدمات، من أهمها تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية (2007-2009) ويعزى هذا التحسن النسبي في الأداء بصفة رئيسية إلى

التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال الفترة (2003-2008) مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط بسبب تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي بلغت 4 بالمائة في المتوسط خلال الفترة (2004-2007).<sup>1</sup>

ومع ذلك استمر التقلب في مؤشر الاستقرار الاقتصادي وكان لانخفاض أسعار النفط وما يرتبط به من انخفاض حاد في عائدات تصدير النفط تأثير سلبي على الاقتصادات العربية في عام 2015. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المتوسط في المنطقة العربية 0.9% في عام 2015 ويتوقع أن يكون 1.5 في عام 2016 وظل النمو الاقتصادي متقلب في كل من ليبيا، سوريا واليمن والعراق وفلسطين في ظل استمرار النزاعات المسلحة والعنف مما أثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

وفي خضم هذا بلغ معدل التضخم في تلك المجموعة من الدول العربية نحو 1.19 في المائة خلال عام 2018 بما يعكس تأثير الضغوط التضخمية في كل من السودان ومصر، فقد شهد عام 2018 ارتفاع كبير لمعدل التضخم في السودان بما يعكس الضغوط التي تعرض لها سعر صرف العملة المحلية نتيجة الانخفاض الموارد من النقد الأجنبي وبقائه عند مستويات مرتفعة نسبياً، إضافة إلى أثر ارتفاع في الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وقيام بعض دول المجموعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعض الضرائب والرسوم الأخرى. خفف من هذه الضغوط التضخمية قيام بعض دول المجموعة باتخاذ إجراءات بهدف احتواء الضغوط التضخمية والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار. فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، يتوقع تراجع معدل التضخم إلى نحو 8.11 في المائة خلال عام 2019. في حين من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 9.9 في المائة.<sup>3</sup>

يتميز اثنان من التحديات الاقتصادية في الشرق الأوسط بأهمية خاصة، الأول هو الحاجة الملحة لخلق الوظائف - ولاسيما في أوساط الأعداد المتصاعدة من الشباب العاطلين عن العمل، أما التحدي الثاني فهو الحاجة إلى نمو اقتصادي كلي منصف ومستدام.

إن استقرار الاقتصاد الكلي يتضمن السيطرة على العجز الحكومي ومستويات الدين، والمحافظة على انخفاض معدلات التضخم واستقرار معدلات الفائدة، وتضاف إلى هذه التحديات بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط مسؤولية إدارة الإنفاق الحكومي خلال دورات الازدهار السلمي، ويحتل العديد من الدول الأكثر فقراً في المنطقة مثل مصر، والأردن، ولبنان مرتبة البلدان الأعلى مديونية في العالم، ما يعيق النمو المستقبلي فيها على المدى الطويل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مرجع سابق: هبة عبد المنعم، (2012)، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي

<sup>2</sup> RapportUnited Nations,ESCWA.(2016), Survey of Economic and Social Developments in the ArabRegion, <https://www.unescwa.org/publications/survey-economic-social-development-arab-region-2015-2016> , p31

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2019)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الرابط <https://www.amf.org.ae>

<sup>4</sup> مروان المعشر، جوزيف باحوط، ناثن ج. براون، ميشيل دن، إنتصار فقير، يري كاماك، مهي يحيى، سارة بركيس، (2019)، آفاق عربية مخاطر ومسارات نحو التجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، رابط التقرير <https://carnegie-mec.org/specialprojects/arabhorizons/>

### 3.1 مؤشر النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي

قامت عدد من الدراسات بتحليل مخطط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نظرة دولية، وخلص (2007) Makdisi, Fattah and Limam أن أداء النمو الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة بين 1960-2000 تميز بدرجة عالية من التقلبات مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، فقد وجد كل من الباحثين (2009) Bhattacharya & Wolde أن رأس المال أقل كفاءة، وأن الانفتاح التجاري أقل فائدة للنمو، بالإضافة إلى تأثير الصدمات الخارجية السلبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>1</sup>

ويقف عدم الاستقرار السياسي حائلاً دون حث خطى الإصلاحات الاقتصادية التي تأخرت طويلاً وتشتد الحاجة إليها لتحفيز النمو، ونجم عن ذلك بطء النمو وارتفاع عجز المالية العامة، وهو ما فرض مزيداً من الضغوط على الحكومات وزاد من تفاقم التوترات الاجتماعية، فالإجراءات القصيرة الأجل مثل زيادة دعم الوقود أو أجور موظفي القطاع العام تسببت في تفاقم عجز المالية العامة، ومن ثمَّ ضعف الاستثمار والنمو، وتكرر هذه الحلقة المفرغة بطرق مختلفة في مصر وتونس والأردن وليبيا ولبنان واليمن وإيران، ويقول أحدث موجز اقتصادي فصلي صدر عن مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي إنه ينبغي لهذه البلدان أن تغتنم الفرصة التي أتاحتها ثورات الربيع العربي لحث خطى الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها لكسر الحلقة المفرغة لبطء النمو وعدم الاستقرار السياسي، ومن ثم تمهيد السبيل إلى تهيئة فرص العمل والنمو الشامل.

وقال شاننا ديفاراجان كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي "لا ينبغي لحكومات هذه البلدان الاستمرار في اعتماد إجراءات تتعلق بالسياسات على الأجل القصير مثل زيادة أجور موظفي القطاع العام والدعم. فهذه السياسات تؤدي إلى تفاقم المشكلات التي تعود إلى اختلالات هيكلية قائمة منذ وقت طويل، منها القواعد الصارمة التي تُقيّد سوق العمل، وتعقيد اللوائح التنظيمية وإبهامها، ومواطن النقص والقصور في البنية التحتية، والدعم التنافسي الذي يفتقر إلى الكفاءة، ونقص شبكات الأمان الاجتماعي"<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج: "نفذت بلدان المنطقة إصلاحات جريئة لاستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لكن معدل النمو المتوقع أقل من المطلوب وغير كاف لخلق فرص عمل للسكان ممن هم في سن العمل والذين تزداد أعدادهم بشكل سريع. لقد حان الوقت للقيام بإجراءات قيادية شجاعة وبعيدة النظر لتعميق الإصلاحات، وإزالة العوائق أمام المنافسة، وإطلاق العنان للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها 400 مليون شخص في المنطقة بوصفهم مصدراً للطلب الجماعي الذي يمكن أن يحرك النمو والوظائف"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Siagh, A. R. (2015). An international comparison for Entrepreneurship, Unemployment and Economic Growth for MENA region. p06

<sup>2</sup> LILI MOTTAGHI, (2014), Can the Middle East and North Africa Break the Vicious Cycle of Low Growth and Political Instability?, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/can-middle-east-and-north-africa-break-vicious-cycle-low-growth-and-political-instability>

<sup>3</sup> World bank, (2019), Middle East & North Africa Faces Another Year of Subdued Growth, with Bolder Reforms Needed to Boost Private Sector, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/10/09/middle-east-north-africa-faces-another-year-of-subdued-growth-with-bolder-reforms-needed-to-boost-private-sector>

الجدول (01-04): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	Real GDP Growth (Annual change; percent)					
	2000-15	2016	2017	2018	2019	2020
Algeria	3,7	3,2	1,3	1,4	2,6	2,4
Bahrain	4,9	3,5	3,8	1,8	2,0	2,1
Iran, I.R. of	3,2	12,5	3,7	-4,8	-9,5	0,0
Iraq	11,0	15,2	-2,5	-0,6	3,4	4,7
Kuwait	4,4	2,9	-3,5	1,2	0,6	3,1
Libya	-6,4	-7,4	64,0	17,9	-19,1	0,0
Oman	3,7	4,9	0,3	1,8	0,0	3,7
Qatar <sup>1</sup>	10,7	2,1	1,6	1,5	2,0	2,8
Saudi Arabia	4,1	1,7	-0,7	2,4	0,2	2,2
United Arab Emirates	4,9	3,0	0,5	1,7	1,6	2,5
Yemen	1,0	-9,4	-5,1	0,8	2,1	2,0
Egypt	4,3	4,3	4,1	5,3	5,5	5,9
Jordan	4,9	2,0	2,1	1,9	2,2	2,4
Lebanon	...	1,6	0,6	0,2	0,2	0,9
Morocco	4,5	1,1	4,2	3,0	2,7	3,7
Sudan	3,0	2,9	1,7	-2,2	-2,6	-1,5
Tunisia	3,5	1,3	1,8	2,5	1,5	2,4
<b>MENA</b>	<b>4,6</b>	<b>5,4</b>	<b>1,8</b>	<b>1,1</b>	<b>0,1</b>	<b>2,7</b>
<b>MENA oil importers</b>	<b>4,2</b>	<b>3,3</b>	<b>3,5</b>	<b>3,8</b>	<b>3,9</b>	<b>4,4</b>
<b>GCC</b>	<b>4,8</b>	<b>2,3</b>	<b>-0,3</b>	<b>2,0</b>	<b>0,7</b>	<b>2,5</b>
<b>Non-GCC oil exporters</b>	<b>4,5</b>	<b>10,4</b>	<b>2,9</b>	<b>-1,9</b>	<b>-3,6</b>	<b>1,8</b>
<b>Arab World</b>	<b>4,9</b>	<b>3,8</b>	<b>1,3</b>	<b>2,4</b>	<b>1,9</b>	<b>3,3</b>
<b>Conflict countries</b>	<b>1,6</b>	<b>-8,7</b>	<b>28,0</b>	<b>9,6</b>	<b>-7,6</b>	<b>1,1</b>
<b>North Africa</b>	<b>4,1</b>	<b>3,2</b>	<b>4,6</b>	<b>3,8</b>	<b>3,2</b>	<b>4,0</b>

Sources: IMF.

هناك تقرير اقتصادي نشرته صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية في أكتوبر عام 1997 أن عدم الاستقرار السياسي والاعتماد على النفط وزيادة النفقات الدفاعية وسيطرة الحكومات على الحركة الاقتصادية جعلت اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما فيها جميع الدول العربية) من اقل المناطق نمواً في العالم.

وأشار التقرير آنذاك إلى أن النمو الاقتصادي المتراخي في هذه المنطقة جعلها في مواجهة تحديات هامة لكن العديد من دول المنطقة تبنت برامج إصلاح اقتصادي لمواجهة هذه التحديات، كما أشار التقرير إلى وجود تباين في الأوضاع الاقتصادية لبلدان المنطقة وهناك تسريع في عملية الخصخصة والدخول في الاقتصاد العالمي وإفساح المجال أكثر أمام

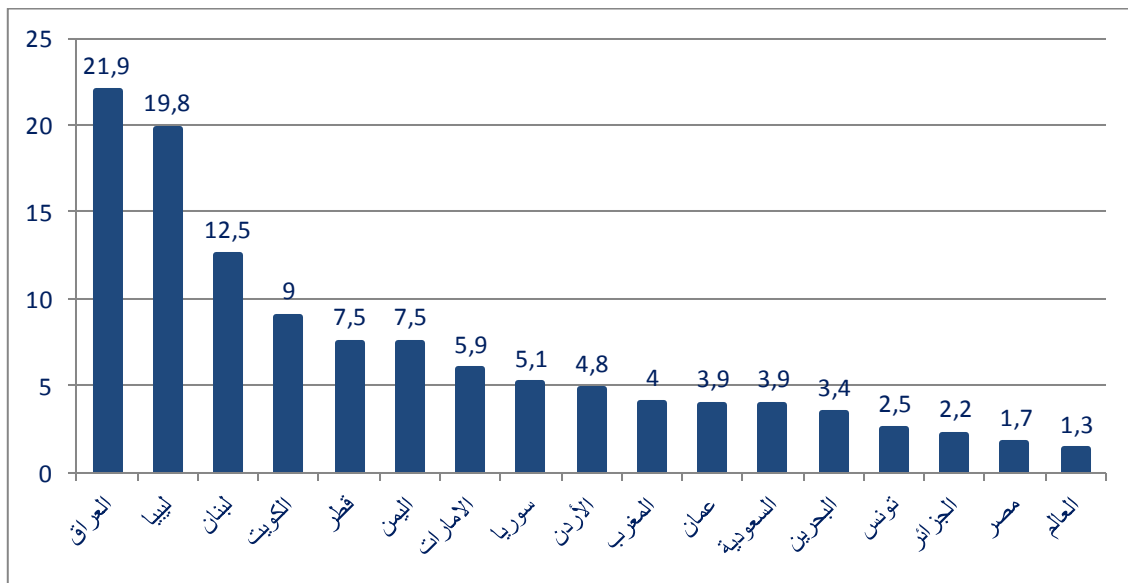


## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

القطاع الخاص للقيام بدور المنافسة وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق المناخ الاستثماري المناسب الملائم للقطاع الخاص<sup>1</sup>

كما أن الدول العربية تتباين فيما بينها بشكل كبير فيما يتعلق بمستويات التنمية وهيكلها الاقتصادية ومدى انفتاحها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. فهناك دول عربية تعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الناتج وتحقق موازين معاملات الخارجية وموازنتها العامة فوائض أو عجوزات اعتمادا على التغيرات في أسعار النفط، ودول عربية أخرى مستوردة للنفط تتسم غالبيتها بهياكل اقتصادية أكثر تنوعا وبمستويات انفتاح كبيرة على التجارة الدولية للسلع والخدمات وتعتمد على بعض قطاعات الخدمات كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج لتوفير احتياجاتها من النقد الأجنبي، فقد عملت الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات على تنفيذ برامج إصلاح وتبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وهو ما مكنتها في نهاية عقد الثمانينات من رفع معدلات النمو الحقيقي بشكل كبير. ولكن ومع بداية التسعينيات (الفترة الأولى) لم تتمكن الدول العربية من مواصلة النمو بمعدلات قوية حيث اتجه معدل نمو الاقتصاد العربي نحو التراجع بشكل ملحوظ، وانخفض من 7 بالمائة في المتوسط في بداية الفترة إلى 2.5 بالمائة في نهايتها، بمتوسط معدل نمو بلغ 4.1 في المائة<sup>2</sup>. وفيما يلي يمكننا عرض تقلب مؤشر النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتمادا على تقرير التنمية العربية

الشكل (04-05): تقلبات النمو الاقتصادي في دول MENA خلال الفترة 1985-2015



المصدر: تقرير التنمية العربية لسنة 2018 ص 58

<sup>1</sup>حري محمد موسى عريقات، (2007)، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" خلال الفترة 2007/7/5-4 في جامعة فيلادلفيا

<sup>2</sup>مرجع سابق: هبة عبد المنعم، (2012)، أداء الاقتصادات العربية خلال العقود الماضية: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي

يظهر الشكل البياني (04-05) مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي في دول MENA خلال الفترة بين 1985-2015، حيث سجلت دول MENA ارتفاع تقلب النمو الاقتصادي، وذلك ناتج عن عدم استدامة النمو الاقتصادي، بحيث يدل الواقع أن ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول العربية وانخفاضه يرتبط في كثير من الأحيان بهزات الاقتصاد العالمي<sup>1</sup> ومن المتوقع أن يقفز معدل النمو في المنطقة إلى 3% عام 2018 من 1.8% عام 2017. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن الإصلاحات التي تشهدها المنطقة ستكتسب قوة الدفع اللازمة، وأن القيود المالية ستخف حدتها مع ثبات أسعار النفط، ومن المتوقع أن تدعم تدفقات السياحة الموازية النمو في البلدان التي لا تعتمد على الصادرات النفطية. وقد يؤدي استمرار الصراعات الجيوسياسية وضعف أسعار النفط إلى تراجع النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في المملكة العربية السعودية إلى 1.2% عام 2018 من 0.3% عام 2017، في حين تشير التقديرات إلى أن معدل النمو في مصر سيرتفع إلى 4.5% في السنة المالية 2018 من 4.2% السنة الماضية.<sup>2</sup> وعلى صعيد الأوضاع السياسية فالمعروف أن الاستقرار السياسي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية واقصد هنا بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي أن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً بدون وجود قلاقل واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني والأمن الخارجي يقصده به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول. فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولاً عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار عندهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات. إن القوى الخارجية لعبت وتلعب دوراً كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى صعيد الوضع الاقتصادي تتسم الدول العربية ببعض الخصائص المشتركة والتي ما زالت تعاني منها غالبية الدول العربية حتى الآن وهي كالآتي: ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين للدخل أي عدم وجود تنوع في الهيكل الإنتاجي، تفاقم المديونية الخارجية، البطالة الفقر، التبعية الاقتصادية وهناك مجموعة عقبات اقتصادية ومالية يمكن تلخيصها كالآتي:

عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.

محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية حيث أن هناك دولاً عربية كثيرة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط، (2018)، تقرير التنمية العربية: التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية

<sup>2</sup>World Bank, (2018), Global Economy to Edge Up to 3.1 percent in 2018 but Future Potential Growth a Concern, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/01/09/global-economy-to-edge-up-to-3-1-percent-in-2018-but-future-potential-growth-a-concern>

<sup>3</sup>مرجع سابق: حربي محمد موسى عريقات، (2007)

#### 4.1 مؤشر الدين العام

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت من أجل تقييم العلاقة بين الدين والنمو الاقتصادي كما أشرنا في الفصل الثالث، ووفقاً للمؤلفات الواردة فإن فرضية تراكم الديون وتأثيرها على النمو الاقتصادي تنص على أن انخفاض مستويات الدين له تأثير إيجابي على النمو، لذا ينبغي أن تكون مستويات الدين منخفضة، ويذكر (Panizza 2014) and Presbitero في دراستهما أنه لا توجد أدلة إحصائية كافية لتأكيد الأثر السببي بين الدين العام والنمو في الاقتصادات المتقدمة، أما في حالة الاقتصادات النامية يمكن أن يكون للدين العام أثر سلبي على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، وفيما يلي نستعرض تطور مؤشر الدين العام لعينة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#### الجدول (02-04): تطور مؤشر الدين العام

Total Government Gross Debt (Percent of GDP)						
	2000–15	2016	2017	2018	2019	2020
Algeria	23,8	20,5	27,3	38,3	46,1	49,2
Bahrain	30,6	81,3	88,2	94,7	101,7	106,9
Iran	14,4	47,5	39,5	32,2	30,7	28,8
Iraq	103,7	64,3	58,9	49,3	51,1	51,8
Kuwait	12,8	10,0	20,7	14,7	15,2	17,4
Oman	11,8	32,7	46,4	53,4	59,9	63,9
Qatar	31,2	46,7	49,8	48,6	53,2	48,0
Saudi Arabia	34,6	13,1	17,2	19,0	23,2	28,4
United Arab Emirates	11,5	20,2	20,0	19,1	20,1	20,3
Yemen	49,8	79,6	84,3	64,8	56,3	56,8
Egypt	82,1	96,8	103,2	92,7	84,9	83,8
Jordan	83,1	93,8	94,3	94,4	94,6	94,1
Lebanon	...	146,1	149,0	151,0	155,1	161,8
Morocco	57,7	64,9	65,1	65,0	65,3	64,5
Sudan	92,4	128,4	159,2	212,1	207,0	212,8
Tunisia	49,7	62,3	70,6	77,0	74,4	78,7
<b>MENA</b>	<b>35,2</b>	<b>45,3</b>	<b>44,7</b>	<b>42,4</b>	<b>44,5</b>	<b>46,6</b>
<b>MENA oil importers</b>	<b>77,7</b>	<b>95,5</b>	<b>101,1</b>	<b>98,8</b>	<b>93,9</b>	<b>94,0</b>
<b>GCC: Gulf Cooperation Council</b>	<b>24,9</b>	<b>21,0</b>	<b>25,1</b>	<b>25,5</b>	<b>28,9</b>	<b>31,3</b>
<b>Non-GCC oil exporters</b>	<b>27,4</b>	<b>46,9</b>	<b>43,0</b>	<b>38,8</b>	<b>39,7</b>	<b>39,5</b>
<b>Arab World</b>	<b>41,1</b>	<b>44,9</b>	<b>45,7</b>	<b>44,1</b>	<b>46,9</b>	<b>49,6</b>
<b>Conflict countries</b>	<b>...</b>	<b>79,6</b>	<b>84,3</b>	<b>...</b>	<b>56,3</b>	<b>56,8</b>

Sources: IMF.

<sup>1</sup> Le, M. G., Murillo, J. W. R., & Hern, E. A. R. (2019). Public Debt and Stability in Economic Growth: Evidence for Latin America. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(4), 137.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

يتضح من خلال الجدول (04-02) أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط تسجل مستويات مرتفعة في مؤشر الدين العام حيث سجلت بين الفترة 2000-2015 نسبة 77.7% لتصل خلال سنة 2020 نسبة 94%، في حين سجلت دول مجلس التعاون الخليجي GCC مستويات منخفضة حيث كانت نسبة إجمالي الدين 24.9% للفترة بين 2000-2015 ليصل إجمالي الدين الحكومي خلال عام 2020 نسبة 31.3% وبالتالي هناك تباين في الاقتصادات لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط و دول مجلس التعاون الخليجي من حيث مؤشر الدين العام، وهذا قد يكون له انعكاسات مختلفة على الأداء الاقتصادي الكلي.

وبالنظر للوضع المالي فقد حافظت بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت والبحرين وعمان وقطر على فوائض مالية خلال الفترة بين 2000-2003 على الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة واحتفظت الكويت على وجه الخصوص بفائض مالي كبير، وإن كان أخذاً في الانخفاض وفي خضم ذلك شهدت دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، انعكاساً لأوضاعها المالية من الفوائض في عام 2000 إلى العجز، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط الخام إلى أقل من 20 دولاراً للبرميل في أواخر عام 2001، وإلى هياكل الإنفاق الصارمة في تلك البلدان، وإلى خفض إنتاج النفط وبالنسبة للبلدان التي عانت من عجز مالي، كان من السهل ضمان التمويل من خلال محافظ أصولها الضخمة.

في المملكة العربية السعودية أدى انخفاض أسعار النفط والإنفاق المفرط في الميزانية إلى ضعف الوضع المالي إلى مستويات مماثلة لمتوسط العجز المالي في العقد الماضي البالغ 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإمارات ساد السلوك المالي المماثل، حيث تم تمويل عجز دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدخل من محفظة الأصول الخارجية الواسعة للدولة، وفي محاولة لتحفيز القطاعات غير النفطية الراكدة في الاقتصاد، تبنت الكويت أيضاً سياسة مالية توسعية عام 2002.<sup>1</sup>

تشير دراسة (Easterly (2002) أن حالة البلدان المثقلة بالديون تفسر إلى حد كبير لنجاح السياسات الاقتصادية السيئة، وقد أشارت أغلب الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن العلاقة بين الدين والنمو هي علاقة سلبية، ففي الاقتصادات النامية الموارد المحلية ليست كافية لتحقيق النمو المنشود، مما يؤدي الحاجة إلى التمويل الخارجي.<sup>2</sup> وهذا ما يظهر جلياً في الجدول (04-02) والذي يوضح أن أغلب الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لها نسب أكبر في مؤشر الدين العام.

وكشفت دراسات حديثة عن نوع من "عتبة النمو" فالدين الحكومي الذي يقل عن 60%-70% من الناتج المحلي الإجمالي يحفز النمو الاقتصادي في حين أن الدين الذي يتجاوز هذه العتبة له تأثير سلبي.<sup>3</sup> (Checherita-Westphal C., Rother)

<sup>1</sup> Rizk, R. (2003, August). Fiscal and debt profile of the Mena region. Economic Research Forum.p01

<sup>2</sup> Akinsola, M. (2020). Impact of Public Debt and Governance on Economic Growth in Selected Sub-Saharan African Countries. In The Palgrave Handbook of African Political Economy (pp. 535-556). Palgrave Macmillan, Cham.

<sup>3</sup> Semjonova, N. (2014). Government debt and long-term economic growth in the world's regions. Economic Sciences for Rural Development, 33, 56-65. P56

واليمن ولبنان لها مستوى يفوق العتبة 70% وهذا ما يفسر الضعف الاقتصادي الذي تسجله هذه الدول حيث بلغ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر نسبة -0.36% عام 2011 وفي الأردن بلغ نسبة -2.79% وفي لبنان -3.92% وفي اليمن 15.11% ، وسجلت دول المغرب العربي تباين في إجمالي الدين العام حيث سجلت الجزائر بين الفترة بين 2000 و2015 نسبة 23.8% في حين بلغ حجم الدين في المغرب 57.7% وفي تونس 49.7% بالرغم من انتعاش الأوضاع المالية للبلدان المغربية خلال سنة 2002 ، نتيجة الانضباط المالي والإصلاحات في بلدان مثل تونس والمغرب والتي على الرغم من خسائر الإيرادات الناجمة عن اتفاقات التجارة الحرة ، تبنت موقفاً مالياً محكم وتمكنت من خفض العجز المالي ، وحافظت الجزائر (الدولة المعتمدة على النفط) على أداء اقتصادي كلي سليم في مواجهة سياستها المالية التوسعية.

وفي المغرب على الرغم من ارتفاع فاتورة الأجور وضعف الإيرادات بسبب تخفيض التعريفات الخارجية بشكل رئيسي ، فقد حدث تحسن في الوضع المالي بشكل رئيسي من خلال انخفاض الإنفاق على الفائدة (بسبب انخفاض الدين وأسعار الفائدة) ، فضلاً عن انخفاض مستوى النفقات الرأسمالية. أسباب التحسن كانت مختلفة في تونس فعلى الرغم من تأثير تحرير التجارة على وضعها المالي ، فقد تمكنت تونس من إدخال إصلاحات هيكلية مختلفة على مدى السنوات القليلة الماضية ونتيجة لذلك ، انتعش النمو في عام 2001 ، مما أدى إلى زيادة الإيرادات المالية بشكل أسرع من النفقات ، مما تسبب في انخفاض العجز حتى عندما ضعف اقتصادها في عام 2002 ، تمكنت تونس من الحفاظ على الانضباط المالي.<sup>3</sup> على العموم فإن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل تواجه مشكلة القدرة على تحمل الديون، فقد نجمت الزيادة في العجز المالي نتيجة تضخم الإنفاق الحكومي في بعض دول المنطقة، وتعزى الزيادة في الإنفاق في المنطقة على الأرجح إلى الضغوط التي تتعرض إليها الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبشكل خاص الزيادة في الأجور والرواتب أو توظيف موظفين حكوميين إضافيين ، لينتهي بهم الأمر بمشروع قانون أكثر تضخماً في الإنفاق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2012). The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area. *European economic review*, 56(7), 1392-1405.

<sup>2</sup> Afonso, A., & Jalles, J. T. (2013). Growth and productivity: The role of government debt. *International Review of Economics & Finance*, 25, 384-407.

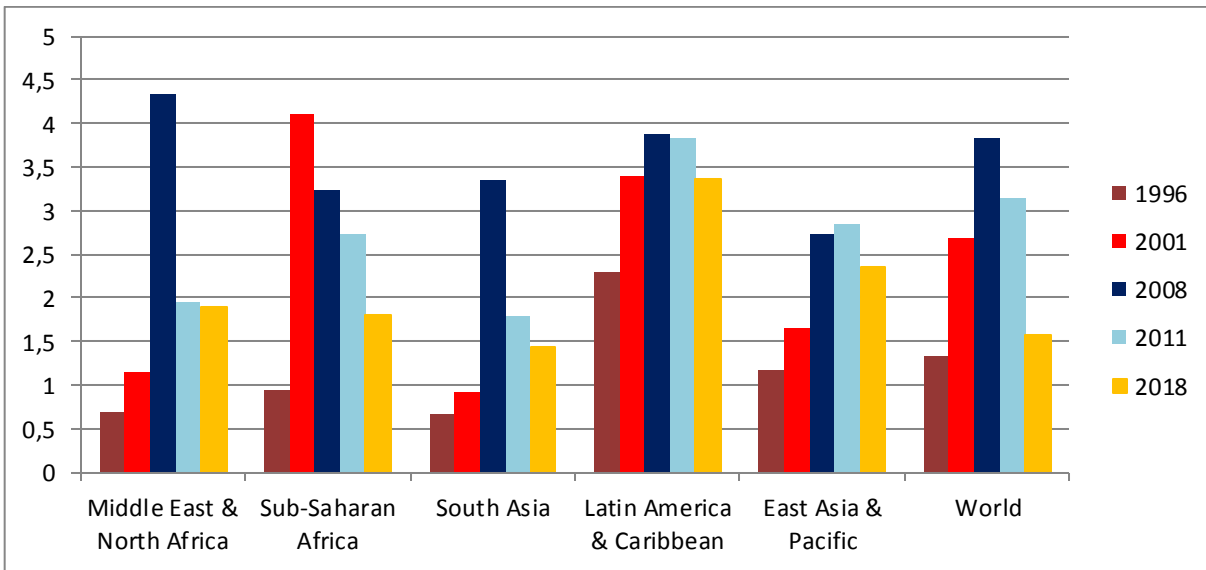
<sup>3</sup> Op cite : Rizk, R. (2003, August).p01

<sup>4</sup> Op cite : Rizk, R. (2003, August).p03

### 5.1 مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك توافق واسع في الأدبيات الاقتصادية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يؤدي دور حيوي في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، فهو وسيلة لنقل المعرفة وتراكم رأس المال<sup>1</sup>، كما أنه المحرك الرئيسي لانتشار التكنولوجيا، وقد أكدت دراسة Borensztein, E., et al (1998) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مفيد للاقتصادات النامية<sup>2</sup>، وعلى ضوء ذلك سنستعرض فيما يلي نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة مع باقي المناطق في العالم النامي خلال فترات زمنية معينة

الشكل (06-04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول MENA للفترة بين 2000 – 2016



Source: World Development Indicators

الملاحظ من خلال الشكل (06-04) أن الزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية مقارنة بحجم تدفقات FDI إلى العالم ترجع للتحسن الذي طرأ على بيئة الاستثمار المحلية التي يراها المستثمرون مناسبة، و اعتماد العديد من البلدان تدابير سليمة للإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلية وتفسر هذه التحولات التي شهدتها التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر على مر الزمن وخاصة خلال التسعينات أن أمريكا اللاتينية لها دور قيادي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>، كما يوضح الشكل (06-04) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت مستوى جيد خلال السنة 2008 أي بنسبة 4.33% لتسجل انخفاض حاد بنسبة 1.9% خلال سنة 2011 وهي الفترة التي أعقبت اندلاع ثورات الربيع العربي في كل فسجلت كل من مصر واليمن معدلات سالبة بـ 0.20% و-1.58% على التوالي، ونفس الأمر

<sup>1</sup> De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. Oxford economic papers, 51(1), 133-151.

<sup>2</sup> Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth?. Journal of international Economics, 45(1), 115-135.

<sup>3</sup> Chan, K. K., & Gemayel, E. R. (2004). Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa region (Vol. 4). International Monetary Fund.p04

بالنسبة لليبيا، تونس وسوريا ، وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار ، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي ، وتكمن النظرية في أن عدم الاستقرار السياسي العامل الأكبر الذي يعرقل للمستثمرين توظيف أموالهم، بسبب زيادة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية المستقبلية والتهديدات لحقوق الملكية ، فضلاً عن تعطيل النشاط الإنتاجي<sup>1</sup>

ويشير التقرير الذي يحمل عنوان "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستثمار في فترات الاضطراب" بشكل خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أوائل هذه الألفية، ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة كما كان الحال في سائر العالم، إلا أن الأمر اختلف في أعقاب "الربيع العربي". ففي الوقت الذي ازداد فيه تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى باقي مناطق العالم بعد عام 2010، واصل انخفاضه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها ويظهر التقرير أن الاضطرابات السياسية قد أثرت على مستوى وتكوين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووجهتها نحو القطاعات الاستخراجية التي لا تسهم كثيرا في خلق الوظائف، كما أدت في الوقت نفسه إلى تثبيط تدفق الاستثمارات العالية الجودة في الخدمات والصناعات التي تتطلب استخداما كثيفا للأيدي العاملة.

وقالت Elena Ianchovichina، كبير الخبراء الاقتصاديين في مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي وكبير مؤلفي التقرير، "إن عدم استقرار الأوضاع السياسية تسبب في تثبيط الاستثمارات الساعية لتحقيق الكفاءة، مما أدى إلى تركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعات الاستخراجية والأنشطة غير القابلة للتداول، وتفاقم المشكلات المقترنة بالسياسات المتوترة والاستحواد السياسي التي كانت المنطقة تعاني منها قبل الربيع العربي".<sup>2</sup>

ووجد التقرير أن هناك تأثيراً قوياً وسلبياً للاضطرابات السياسية على مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وعطلت الصدمة السياسية التعافي الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008. ومع هذا، فقد تبين أنه في الوقت الذي زادت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المنطقة في العقد الأول من الألفية بالمقارنة بتسعينيات القرن الماضي، فقد كانت في أغلبها استثمارات في قطاعات الخدمات التجارية وفي الموارد الطبيعية وقطاعات السلع غير التجارية، وفي الوقت الذي حصلت فيه البلدان المستوردة للنفط على 60 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينيات القرن الماضي، ذهب 70 في المائة من هذا الاستثمار إلى البلدان المصدرة له في العقد الأول من الألفية. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضاً في قطاعات الصناعات التحويلية غير النفطية، وهي الصناعات التي تولد الوظائف وتنقل المعرفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Karnane, P., & Quinn, M. A. (2017). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy*, 1-27.

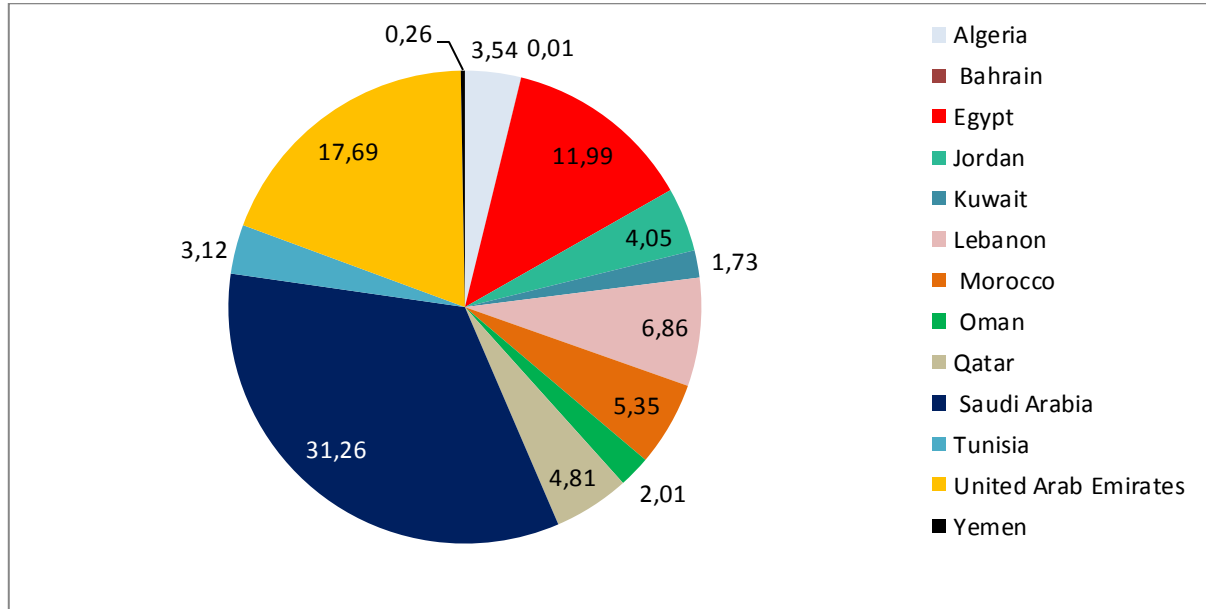
<sup>2</sup> World Bank,(2013), Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africa-region-boost-shared-growth> .

<sup>3</sup> ELENA IANCHOVICHINA, (2013),Will a return to political stability solve the economic problems in the Middle East and North Africa?; [https://blogs.worldbank.org/arabvoices/will-return-political-stability-solve-economic-problems-middle-east-and-north-africa?](https://blogs.worldbank.org/arabvoices/will-return-political-stability-solve-economic-problems-middle-east-and-north-africa)

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

يذكر أن الدول الخليجية الست المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت والبحرين تمثل نحو 60% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع الدول العربية، وهذا يمكن أن يعود إلى الاستقرار السياسي والقوة الشرائية لمواطني هذه الدول وكذلك التسهيلات القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

الشكل (04-07): نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول MENA للفترة بين 2000 – 2016



Source : ABDULRAHMAN, E., & SAIF, A. D. A. H. A. ,(2020),p 11

يتضح من خلال الشكل (04-06) أن المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر دولة اقتصادية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، لها أكثر من 31% من إجمالي تدفقات الاستثمارات ويعود ذلك لقوة الاقتصاد السعودي، وأول دولة مصدر للنفط في العالم ويتوفر فرص استثمارية متعددة سواء في الصناعة والسياحة وغيرها من المجالات، ويأتي في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 18% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود ذلك إلى قوة الاقتصاد الإماراتي لعدة عوامل منها إنتاج النفط وأيضا أن الإمارات دولة نشطة في مجال الاستثمار العقاري الذي يوفر لهم المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي للدولة، والذي يقع بين الدول الآسيوية والدول الأفريقية وقربه من السوق الأوروبية، والإمارات هي أكبر سوق مفتوحة لإعادة التصدير في المنطقة، ويأتي في المرتبة الثالثة، جمهورية مصر العربية بنسبة 12٪ من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية وهذا يرجع إلى السوق المصري الكبير وإلى الفرص السياحية ومصر هي أكثر الدول العربية من حيث الكثافة السكانية وتمثل حوالي 30٪ من حجم السكان في الدول العربية، ومن ثم حل لبنان والمغرب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ABDULRAHMAN, E., & SAIF, A. D. A. H. A. ,(2020), The impact of Political Stability and Absence of Violence/Terrorism on foreign direct investment flows in the Arab countries, North American Academic Research, v3(01) 1-16, DOI : <https://doi.org/10.5281/zenodo.3629946>

<sup>2</sup> ABDULRAHMAN, E., & SAIF, A. D. A. H. A. ,(2020), p10



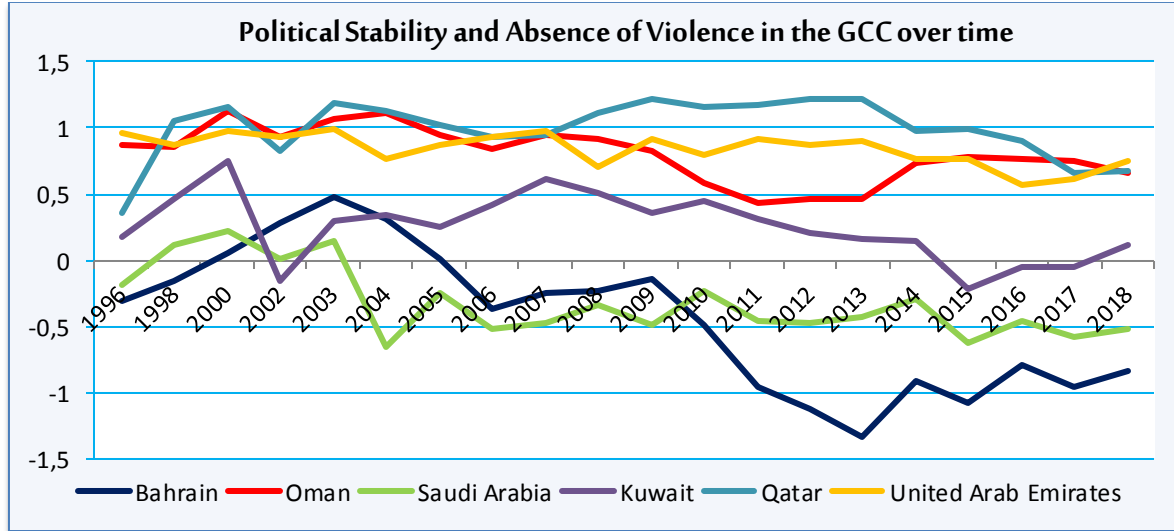
## 2. تقييم العوامل المؤسسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يدعم الإطار المؤسسي الأسواق، ويحدد الحقوق ويحميها، ويسهل التبادل الاقتصادي وإنفاذ العقود، وتوفر المؤسسات الجيدة ذات الكفاءة العالية بيئة مناسبة للأنشطة التي تعزز النمو، مثل الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال كما تسمح للمجتمع بالعمل بسلاسة حيث يستطيع الأفراد استثمار وقتهم في أنشطة أكثر إنتاجية وبالتالي، تعتبر نوعية المؤسسات عاملاً حاسماً وهاماً في النمو الاقتصادي ويمكن تتبع هذا الأمر في العمل الرائد الذي قام به North (1990)، الذي يؤكد أن العوامل المؤسسية ضرورية لتحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

### 1.2 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لقد برزت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في عدة بلدان عبر العالم وآثارها السلبية على الأداء الاقتصادي، وقد حظيت باهتمام العديد من الاقتصاديين، وأنتجت مؤلفات وافرة توثق الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على مجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الخاص، والتضخم.<sup>2</sup> وفيما يلي يمكننا عرض تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لعينة مختارة من الدول النامية للفترة بين 1996-2018

الشكل (08-04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة بين 1996-2018



Source: database Worldwide Governance Indicators

يتم تقييم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الصادر عن البنك الدولي من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، حيث إذا كانت القيم ايجابية فهذا يدل على أداء جيد، أما إذا كانت القيم سالبة فهذا يدل على أداء سيئ، يتضح من خلال الشكل (08-04) يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي هي من بين الاقتصادات الأكثر استقراراً في منطقة

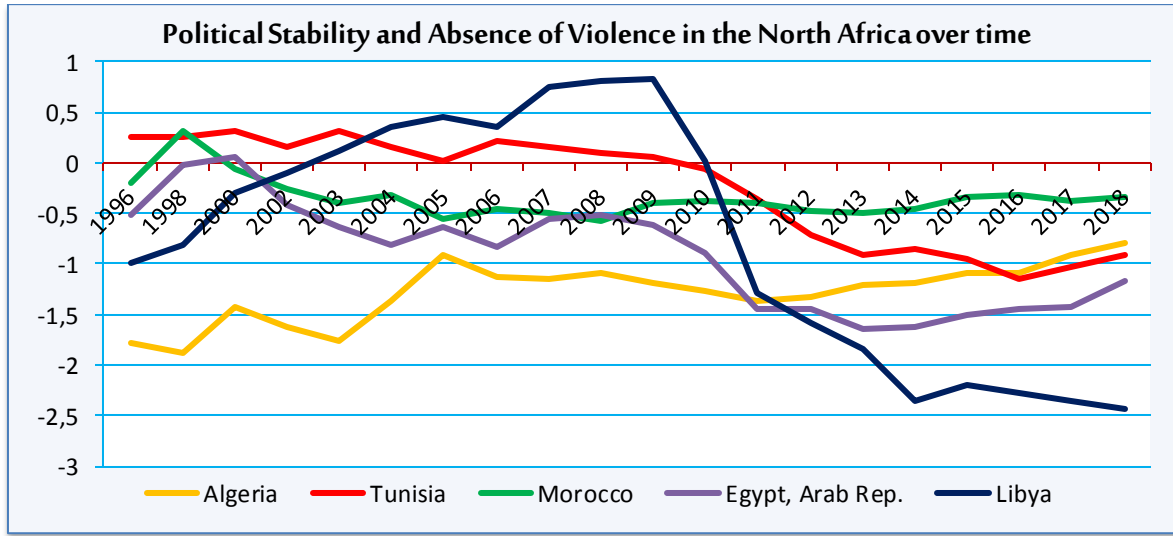
<sup>1</sup> Yusuf, H. A., Shittu, W. O., Akanbi, S. B., Umar, H. M., & Abdulrahman, I. A. (2020). The role of foreign direct investment, financial development, democracy and political (in) stability on economic growth in West Africa. International Trade, Politics and Development.p03

<sup>2</sup> Chaw dhury, J. (2016). Political Instability a Major Obstacle to Economic Growth in Bangladesh.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الرغم من أن البحرين عانت من اضطرابات كبيرة<sup>1</sup> والواضح أن دولة قطر والإمارات وعمان سجلت أداء جيد في مؤشر الاستقرار السياسي، هذا وقد مرت العديد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفترة من التغيير السياسي غير المسبوق أسفرت سلسلة من الحركات المؤيدة للديمقراطية مما أدى إلى تغيير النظام في تونس ومصر، كما كانت هناك موجة من الاضطرابات السياسية والأمنية واندلاع الصراع في ليبيا وسوريا واليمن، ومظاهرات في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، بما في ذلك عُمان والبحرين والمغرب.<sup>2</sup> والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في دول شمال إفريقيا للفترة بين 1996-2018

الشكل (09-04):تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول شمال إفريقيا للفترة بين 1996-2018



Source : database Worldwide Governance Indicators

يبدو واضحاً من خلال الشكل (09-04) أن دول شمال إفريقيا تسجل أداء سيء في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف وتحديداً خلال الفترة بين 2011 و2018 في كل من ليبيا ومصر وتونس، ويشير (Abdelkader, H. E. M. (2017) أن عدم الاستقرار السياسي كان له تأثير واضح على مسار النمو الاقتصادي للعديد من البلدان، خاصة بعض البلدان النامية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، فقد عانت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا من تدني مستوى الديمقراطية مما أدى إلى الصحوة العربية أو الربيع العربي.<sup>3</sup>

حيث انطلق الربيع العربي في ديسمبر 2010 في تونس عندما أضرم بائع فاكهة النار في نفسه احتجاجاً على مضايقات أحد ضباط الشرطة، أثار ذلك سلسلة من المظاهرات المستمرة في البلاد والتي أدت إلى سقوط الرئيس بن علي في يناير 2011، وأثارت الانتفاضة موجة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي امتدت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، ونتيجة

<sup>1</sup> Burger, M., Ianchovichina, E., & Rijkers, B. (2013). Political Instability and Greenfield Foreign Direct Investment in the Arab World. The World Bank, Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper, 6716.p13

<sup>2</sup> Ianchovichina, E., & Freund, C. (2011). Investing for growth and jobs (No. 75725, pp. 1-70). The World Bank.

<sup>3</sup> Abdelkader, H. E. M. (2017). Political instability and economic growth in Egypt. Review of Middle East Economics and Finance, 13(2).p01

لذلك ، فقد انهارت جميع الأنظمة باستثناء سوريا، وفي فبراير 2011 تنحى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد 30 سنة من الرئاسة، كما أطيح بالرئيس الليبي معمر القذافي بعد تدخل عسكري دولي في أكتوبر 2011 وفي فبراير 2012 استقال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وارتبطت فترة ما بعد الثورة في هذه البلدان الخمسة بعدة أشكال من الاضطرابات التي تميزت بانتخابات متكررة للأحزاب الحاكمة الجديدة، واحتجاجات عنيفة، وصراعات، وهجمات إرهابية، واغتيالات سياسية، فضلاً عن الاقتتال السياسي وقد أدى هذا الاضطراب إلى زعزعة استقرار نشاطهم الاقتصادي بشدة ومنعهم من تحفيز النمو فعلى سبيل المثال، انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس من 4.96% عام 2010 إلى 0.57% في عام 2016.

كما ارتفع معدل التضخم خلال الفترة بين 2010-2016 وبلغ متوسطه 15.92% لجميع البلدان في عام 2016، في حين بلغ متوسطه 6.61% عام 2010، علاوة على ذلك فقد ارتفع معدل البطالة خاصة في سوريا واليمن حيث سجلا 22% و20% على التوالي خلال الربع الثاني من عام 2015، ومع ذلك فإن التأثير الأكثر ضرراً على دول الربيع العربي هو تسجيل لعملائها حيث انخفض سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي بمتوسط -46.72% بين عامي 2010-2016، و سجل الليرة السورية و الجنيه المصري أعلى انخفاض في قيمة العملة بنسبة -78.49% و -57.22% على التوالي، يليه الدينار الليبي (40.34 - %)، ثم الدينار التونسي (39.94 - %)، والريال اليمني (-17.61%)<sup>1</sup>

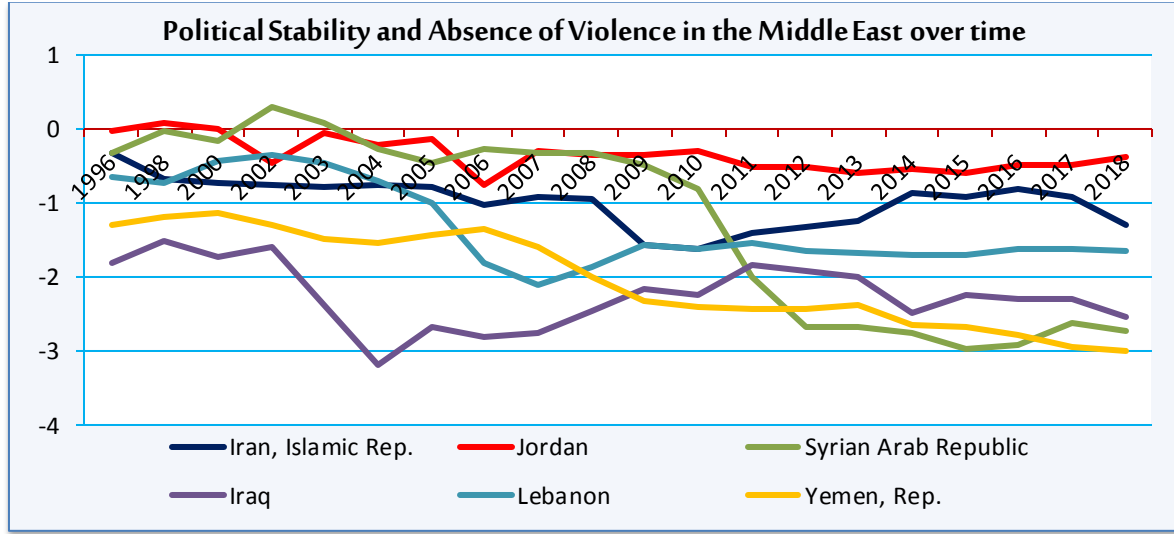
فقد تعرضت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصراعات أكثر تواتراً وحدة مما تعرض له أي جزء آخر في العالم على مدى الخمسين عاماً الماضية ، وشهدت بلدان هذه المنطقة نوعاً من أنواع الحروب كل ثلاث سنوات والآن، نادراً ما يمر يوم بدون تقارير إعلامية عن وقوع عنف أو معاناة بشرية واسعة النطاق أو تدمير كبير في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن، وتنطوي هذه الصراعات على تكاليف بشرية واقتصادية ضخمة للبلدان المعنية مباشرة وللبلدان المجاورة لها، حيث شهدت ليبيا وسوريا واليمن تراجعات حادة في اقتصاداتها مصحوبة بزيادات حادة في التضخم بين عامي 2010 و2016، ولا يزال اقتصاد العراق هشاً نتيجة الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، وانتقلت الاشتباكات إلى بلدان أخرى، مما تسبب في مشاكل من المتوقع أن تستمر مثل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن استضافة اللاجئين وقد أدى الصراع العنيف إلى تدهور الأوضاع في منطقة تواجه بالفعل قصوراً هيكلياً وانخفاض الاستثمار وتراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، مما كان له أثر كبير على الاقتصادات المنتجة للنفط.<sup>2</sup>

1 Bouraoui, T., & Hammami, H. (2017). Does political instability affect exchange rates in Arab Spring countries?. Applied Economics, 49(55), 5627-5637.p5630

<sup>2</sup> فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر، (2017)، تكلفة الصراع ، الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة، مجلة التمويل والتنمية، 54 (04)، الرابط :

[https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fa/ndd/2017/12/im.us.htm?fbclid=IwAR3KniHyg\\_lw5fsYKINTPB3C9E6R\\_CEDsLBCjc4\\_e9SB-Ors43q\\_JLFOM8g](https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fa/ndd/2017/12/im.us.htm?fbclid=IwAR3KniHyg_lw5fsYKINTPB3C9E6R_CEDsLBCjc4_e9SB-Ors43q_JLFOM8g)

الشكل (10-04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدول الشرق الأوسط للفترة بين 1996-2018



Source : database Worldwide Governance Indicators

يتضح من خلال الشكل (10-04) أن دول الشرق الأوسط لها مستويات ضعيفة في مؤشر الاستقرار السياسي، فقد أدى التحول السياسي والاقتصادي الذي بدأ في عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) إلى خلق بيئة اقتصادية وسياسية ضعيفة، مما أثر على رفاهية الناس، وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستهلاك، والصادرات، والسياحة، بالإضافة إلى الدخل القومي والنمو، وأشارت دراسة حول تداعيات الربيع العربي أكد Acemoglu et al. (2018)<sup>1</sup> أن أحداث الربيع العربي أسفرت عن أسواق مالية أقل كفاءة، مما أدى إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي.<sup>2</sup>

أوصى كل من Tang and Abosedra (2014) الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضرورة اتخاذ خطوات لتعزيز جودة الحوكمة، بما في ذلك جودة الخدمات العامة وحماية حقوق الملكية والحد من الفساد، وأكدوا على ضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية التي تؤثر على مجالات مثل السياسة التجارية، ومناخ الأعمال والحوكمة، وبينت نتائج الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذلك فإن سياسات الاقتصاد الكلي ستعمل على تحفيز بشكل مباشر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لمساعدة المنطقة على التغلب على تاريخها من عدم الاستقرار السياسي سيجذب المزيد من السياح الوافدين الدوليين ويزيد من تنشيط النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Acemoglu, D., Hassan, T. A., & Tahoun, A. (2018). The power of the street: Evidence from Egypt's Arab Spring. *The Review of Financial Studies*, 31(1), 1-42.

<sup>2</sup> Arayssi, M., Fakh, A., & Haimoun, N. (2019). Did the Arab Spring reduce MENA countries' growth?. *Applied Economics Letters*, 26(19), 1579-1585. P02

<sup>3</sup> Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries. *Energy Policy*, 68, 458-464. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014.01.004>

## 2.2 مؤشر مدركات الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لقد أدرك الاقتصاديون الدور الذي تلعبه المؤسسات في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية على نطاق أوسع، ويعتبر الفساد عامل له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وقد عرفه البنك الدولي (1997) على أنه إساءة في استخدام الوظائف العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، فهو يتخذ أشكال متعددة منها الرشوة و"العمولات" في المشتريات العامة. وبيع الممتلكات العامة من قبل المسؤولين الحكوميين، وإساءة استخدام الأموال الحكومية (Reinikka and Svensson, 2005)، ويحدث سوء استخدام الوظائف العامة بغية الحصول على الثروة الوطنية، ويكون ذلك على حساب الرفاهية العامة (Oni and Awe, 2012)، كما وصف البنك الدولي الفساد بأنه "أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يقوض عملية التنمية من خلال غياب سيادة القانون وإضعاف الأساس المؤسسي للدولة الذي يعتمد عليه لرفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق فقد كشف مؤشر مدركات الفساد 2018 عن صورة قاتمة لواقع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أن معظم بلدان المنطقة قد أخفقت في مكافحة الفساد على الرغم من أن قلة قليلة من البلدان قد أحرزت تقدماً تدريجياً، حيث حصلت الإمارات العربية المتحدة على 70 درجة وهو ما يجعلها في صدارة بلدان المنطقة في مؤشر مدركات الفساد، تليها قطر بـ 62 درجة، في حين احتلت سوريا (13 درجة) واليمن (14 درجة) وليبيا (17 درجة) أدنى مراتب المؤشر في المنطقة. وتدرج سوريا واليمن ضمن البلدان الخمسة الأدنى مرتبة في المؤشر على الصعيد العالمي، وبمعدل 39 درجة تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الأمريكتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (معدل 44 درجة للمنطقتين)، وهي أفضل حالاً بنسبة طفيفة فقط من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (معدل 35 درجة) وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء (معدل 32 درجة)، ولا عجب في أن الفساد لا يزال متفشياً ومتسخاً في منطقة ثبت فيها أن أي محاولة لإرساء الديمقراطية باتت كالمهمة المستحيلة، ولا تزال فيها الحريات المدنية تقبع تحت الرقابة الحكومية القمعية كما فُسخ فيها العقد الاجتماعي بين الدول ومواطنيها منذ عقود مضت.

ويبقى الفساد السياسي تحدياً مفصلياً، بالرغم من سعي عدة حكومات في المنطقة إلى وضع قوانين وتدابير لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية إلا أنها لا تزال تسجل مستويات عالية في الفساد، وقد يعود ذلك إلى وجود أطراف متورطة في الفساد تبذل قصارى جهدها لإحباط هذه التدابير، وهي تتمتع للأسف بتأثير كبير على القادة السياسيين.

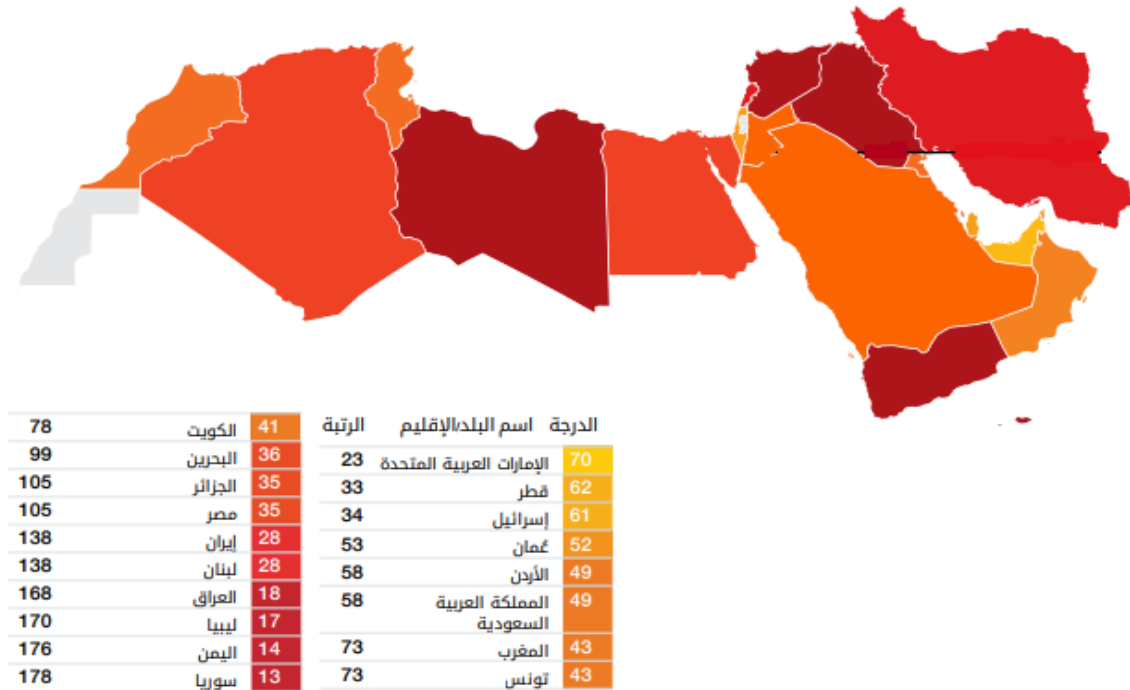
إن من أهم ركائز الممارسات الديمقراطية التي يُمكن الاستناد إليها لضمان نزاهة الحكومات هي وجود منظومة الضوابط والتوازنات، إلا أن هذه المنظومة في معظم بلدان المنطقة تتسم إما بالهشاشة أو غير موجودة أصلاً.

ولطالما تمكن أفراد من ذوي النفوذ من ممارسة تأثيرهم على السياسات الحكومية في عدة حكومات عربية، من اختلاس للمال العام وممتلكات الدولة واستغلالها لمصلحتهم الخاصة لتزاد ثروتهم على حساب المواطنين، أدى ذلك إلى تقزيم

<sup>1</sup> Saha, S., & Ali, M. S. B. (2017). Corruption and economic development: New evidence from the Middle Eastern and North African countries. *Economic Analysis and Policy*, 54, 83-95.p85

جهود مكافحة الفساد لتبقى كل القوانين والتدابير مجرد حبر على ورق، حيث يتم سن القوانين فعلا ولكنها نادرا ما تُنفذ أو تُترجم إلى ممارسات على أرض الواقع.<sup>1</sup>

الشكل (11-04): ترتيب دول MENA وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018<sup>2</sup>



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2018

يتضح من خلال الشكل (11-04) أن هناك تفاوت مابين البلدان في منطقة MENA في مستويات الفساد، ويبقى واقع مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قاتما، ولا يستغرب استشراف الفساد وترسخه في المنطقة نظرا للقمع الذي تمارسه الدول على الحريات المدنية وعدم احترام الدول منذ عشرات السنين للعقد الاجتماعي مع المواطنين، فعلى القيادات أن تعزز منظومة الضوابط والتوازنات وأن تدعم حقوق المواطنين وتفي بالتزاماتها على مستوى مكافحة الفساد<sup>3</sup>، هذا وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اضطرابات كبيرة خلال السنوات الأخيرة أثرت على قدرة العديد من البلدان للحد من الفساد، وتوضح نتائج بارومتر الفساد العالمي لعام 2019 أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال الحوكمة عبر كامل دول المنطقة، ولا يزال الفساد السياسي والمحسوبية قضية مطروحة، وبقاء مستويات الفساد في ارتفاع، كما لا تزال الثقة في الحكومات وقدرتها على التصدي للفساد منخفضة، بينما لا يزال العديد من

<sup>1</sup> report transparency international , (2019),MIDDLE EAST & NORTH AFRICA: CORRUPTION CONTINUES AS INSTITUTIONS AND POLITICAL RIGHTS WEAKEN, <https://www.transparency.org/news/feature/regiona-l-analysis-MENA>

<sup>2</sup> يقيس مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد في القطاع العام في 180 دولة ومنطقة. ويستند المؤشر إلى 13 استطلاعاً في صفوف رجال الأعمال والخبراء على مقياس يتراوح بين (0 الأكثر فساداً) و(100 الأكثر نزاهة).

<sup>3</sup> report Transparency International, (2019) Corruption Perceptions Index 2018, [https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI\\_2018\\_Executive\\_summary\\_web\\_AR.pdf](https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf)

المواطنين يعتقدون أن الناس العاديين يمكنهم إحداث فرق في جهود مكافحة الفساد ، وقد نجحت مناهج الإصلاح في الأردن في الحفاظ على مستويات الرشوة منخفضة، والثقة في الحكومة مرتفعة نسبياً، وعلى الجانب الآخر فقد تدهورت الحالة في لبنان، وأصبح البلد الآن لديه أعلى معدل من الرشاوى المبلغ عنها للوصول إلى الخدمات العامة، وفي السودان بدا الوضع سيئاً لكن مع الإطاحة مؤخراً بالدكتاتور عمر البشير، قد يفتح مجال جديد للإصلاح، يواصل المغرب وتونس تقديم صور مختلفة مع جهود إصلاح كبيرة ، في حين أن الانتخابات الأخيرة في تونس أكدت غياب الثقة في الطبقة السياسية القائمة في البلاد، و تعكس هذه الانتخابات جهدا متواصلا في تعزيز أنجح انتقال ديمقراطي في أعقاب الربيع العربي.<sup>1</sup>

تشير دراسة حديثة لـ Sapsford, R., et al. (2019) أن الفساد أثار الكثير من الغضب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكان عامل مهم في الانتفاضات العربية، وقد أثار الفساد الحكومي موجة غضب كبيرة بين الناس، وفقدان الثقة في الحكومة ، وشيوع الفساد المدني "الواسطة" في التوظيف ، وفساد الأعمال ، وفقدان الثقة في ومؤسسات الدولة ، وغياب سيادة القانون.<sup>2</sup>

وفقا لمنظمة الشفافية الدولية فإن الأسباب الجذرية للفساد يمكن تلخيصها في المجالات التالية:

الشواغل الأمنية: سهلت الأوضاع الأمنية غير المستقرة، والعنف، والصراعات المسلحة انتشار تدفقات الأموال غير المشروعة وممارسات الفساد، واستثمرت بلدان عديدة بالمنطقة سياسياً ومالياً في التعامل مع التهديدات الأمنية الوشيكة بدلاً من ضخ موارد جديدة لمواجهة الفساد على نحو فعال.

الفساد السياسي: يعد الفساد السياسي التحدي الرئيسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تركز النخب الحاكمة السلطة داخل مجموعات صغيرة تشوّش على ميزة الفصل بين السلطات، مما يؤثر في عملية صنع القرار التي تؤثر بدورها على ملايين المواطنين، وتسيء النخب السياسية في المنطقة على نحو ممنهج استخدام سلطاتها وغالباً ما تتمكن من الإفلات من العقاب، ولم تتحقق الإصلاحات المؤسسية التي كان يُفترض حدوثها في أعقاب 2011، وكان ينبغي أن يكون ضمان الفصل بين السلطات، بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، له أولوية أولى لدى هؤلاء الذين انتخبوا في موقع السلطة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Schoeberlein, J. (2019). Corruption in the Middle East & North Africa.p01

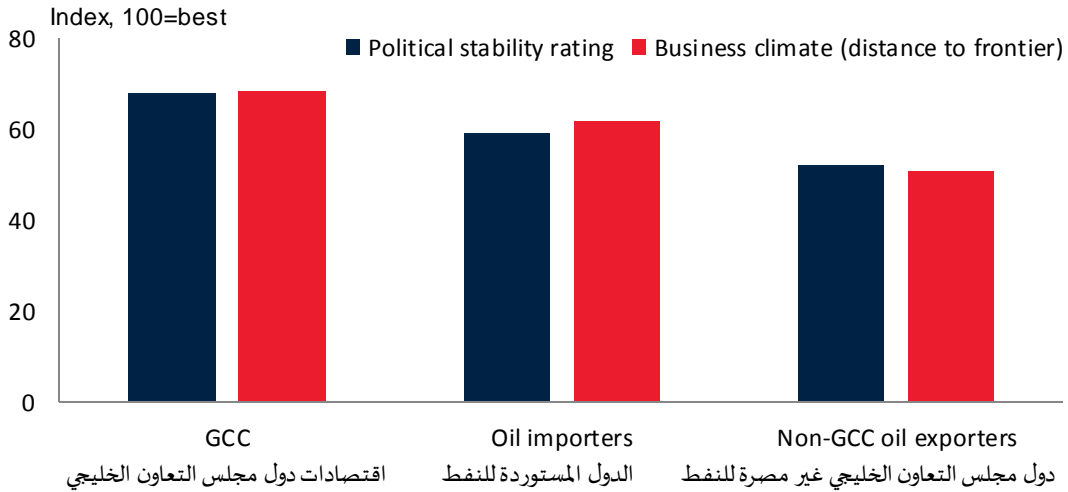
<sup>2</sup> Sapsford, R., Tsourapas, G., Abbott, P., & Teti, A. (2019). Corruption, trust, inclusion and cohesion in North Africa and the Middle East. Applied Research in Quality of Life, 14(1), 1-21.

<sup>3</sup> WAEL ELSHABRAWY, (2017), Middle East and North Africa countries through the lens of the 2016 Transparency International Report, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-transparency-international>

### 3.2 تقييم بيئة الأعمال

من المؤكد أن مناخ الاستثمار يتأثر بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية، وفي هذا السياق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي<sup>1</sup>.

الشكل (04-12): الاستقرار السياسي ومناخ الأعمال خلال العام 2018



Source : World Bank 2019

لا تزال المخاطر تميل إلى الجانب السلبي بالنسبة لكل من مصدري النفط ومستورديه، ولكن لأسباب مختلفة وترتفع المخاطر الجيوسياسية في بعض البلدان المصدرة للنفط، في حين لا تزال التحديات السياسية كبيرة في البلدان المستوردة للنفط ولا يزال السلام هشاً في الاقتصادات المتضررة من الصراعات (على سبيل المثال، عدم اليقين بشأن الهدنة في حرب اليمن)، كما أن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران من شأنه أن يشكل مخاطر على اقتصادات المنطقة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2018)، مناخ الاستثمار في الدول العربية؛ مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المقر الدائم للمنظمات العربية - الكويت، ص32

<sup>2</sup> World Bank. 2019. Global Economic Prospects, June 2019: Heightened Tensions, Subdued Investment. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1398-6> , <https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1398-6>



إن عدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية والسياسية والصراعات ومخاطر الهجمات الإرهابية تشكل عائقاً قوياً للاستثمارات الأجنبية وقد أثبتت البحوث التجريبية والدراسات الاستقصائية التي أجراها المستثمرون الدوليون أهمية هذه المخاطر ولا سيما تلك التي تشمل الاقتصادات الناشئة والنامية على حد سواء (Brink, 2004; AT-Kearney, 2004)<sup>1</sup>

قبل الربيع العربي، لم يكن عدم الاستقرار السياسي من بين الاهتمامات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال فترة 2000 تم الاستشهاد بالفساد والضرائب على نطاق واسع باعتبارهما عائقين رئيسيين أمام نمو قطاع الأعمال وبعد الربيع العربي، أصبحت المخاوف بشأن الفساد أكثر وضوحاً، في حين أصبح عدم الاستقرار السياسي ثاني أكثر المشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال. واشتكى ما يقرب من 65% من أرباب الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات، وأصبح العنف مصدر قلق أكبر بعد الربيع العربي، حيث اشتكت 35% من الشركات من هذه القضايا باعتبارها قيوداً على عملياتها، في حين أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية.<sup>2</sup>

قال Shanta Devarajan، رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، إن "البلدان النامية في المنطقة لا تملك ترف الاستمرار في تجاهل العقبات الاقتصادية القائمة. فغياب الإصلاحات الاقتصادية المهمة، مقترنا بعدم الاستقرار على صعيد الأوضاع السياسية والاقتصاد الكلي، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة تحول، سيبقي الاستثمارات والنمو دون مستوى إمكاناتها، ليس فقط على المدى القصير، بل على مدى السنوات القادمة، إلا إذا اتخذت إجراءات علاجية".<sup>3</sup>

وفي حالة انعدام الاستقرار السياسي في بلد ما، يتردد المستثمرون الأجانب في بدء أي مشروع ما لم يكونوا واثقين من وجود بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار (World Bank, 2011؛ UNCTAD2010؛ Brada et al 2005).<sup>4</sup> كما تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالصدمات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية خلال الفترة 2007-2008، ولاحظ Dornean et al (2012) أن الأزمة المالية في اقتصادات آسيا الوسطى والشرقية كان لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وبالمثل، توصل Ucal et al (2010) إلى استنتاج مفاده أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في 148 بلداً متلقياً انخفضت بدرجة كبيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Daniele, V., & Marani, U. (2006). Do institutions matter for FDI? A comparative analysis for the MENA countries. A Comparative Analysis for the MENA Countries (June 2006).

<sup>2</sup> Elena, I., Shantayanan, D., Burger, M., Damir, C., & Rouis, M. (2013). Middle East and North Africa-economic developments and prospects: investing in turbulent times. Washington DC; World Bank.

<sup>3</sup> World Bank, (2013), Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africa-region-boost-shared-growth>

<sup>4</sup> Ghahroudi, M. R., & Chong, L. C. (2019). The Macroeconomic Determinants and the Impact of Sanctions on FDI in Iran: A Case Study.

<sup>5</sup> Polyxeni, K., & Theodore, M. (2019). An empirical investigation of FDI inflows in developing economies: Terrorism as a determinant factor. The Journal of Economic Asymmetries, 20, e00125.

وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن ما يقرب من 9 من كل 10 مجيبين يعتبرون الاستقرار السياسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والبيئة القانونية والتنظيمية للبلد "مهمة" أو "ذات أهمية حاسمة" بالنسبة لقرارات الاستثمار (الشكل 1-10). هذه العوامل تتقدم على اعتبارات مثل معدلات الضرائب المنخفضة، وانخفاض تكاليف العمالة والمدخلات، والحصول على الموارد.

وتتفق النتائج مع المسح الذي أجري بين عامي 2017/2018 والأدلة التجريبية الموجودة التي تظهر أن ارتفاع عدم الاستقرار المرتبط بالبيئة السياسية والاقتصادية الكلية يفرض تكاليف معاملات إضافية ومخاطر على الشركات وبالتالي فإنه يلعب دوراً حاسماً في اتخاذ قرارات الاستثمار الطويلة الأجل، وتبين الدراسات التجريبية أن هناك تأثير سلبي كبير للمخاطر وعدم اليقين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Asiedu 2006; Walch and Wörz 2012)<sup>1</sup>

يمثل الإطار المؤسسي الملائم عامل أساسي في خلق بيئة محفزة ومناخ استثماري موات ونظام قانوني وظيفي يحمي حقوق الملكية، فهذه العوامل كلها تشكل أساس الازدهار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الفساد وسوء حماية حقوق الملكية تقلل من الحافز على الاستثمار.<sup>2</sup>

يشير تقرير البنك الدولي (2013) أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تجد نفسها في فخ الموارد ما لم تعزز المؤسسات وتحسن مناخ الاستثمار، ولا سيما الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، وأن سيادة القانون وحماية حقوق الملكية والالتزام بسياسات مستقرة وشفافة سوف يشجع الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي في قطاعات التصنيع والخدمات غير النفطية كثيفة العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي خلق فرص العمل، والنمو، والتحول الهيكلي.<sup>3</sup>

كما يؤدي المناخ الجيد للاستثمار إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحسين الإنتاجية ويعمل الاستثمار على تعزيز النمو عبر توفير المزيد من المدخلات لعملية الإنتاج و يشجع المناخ الاستثمار الجيد الشركات على الاستثمار وذلك عن طريق تخفيض التكاليف الغير المبررة وتقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Kusek, P. (2020). Global Investment Competitiveness Report 2019-2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty (No. 148839, pp. 1-234). The World Bank.

<sup>2</sup> Brkić, I. (2020). The relationship between economic freedom and economic growth in EU countries (Doctoral dissertation, Universitat Jaume I), p25

<sup>3</sup> Ianchovichina, E., Devarajan, S., Burger, M., Cosic, D., & Rouis, M. (2013). Middle East and North Africa-economic developments and prospects: investing in turbulent times (No. 81757, pp. 1-81). The World Bank.

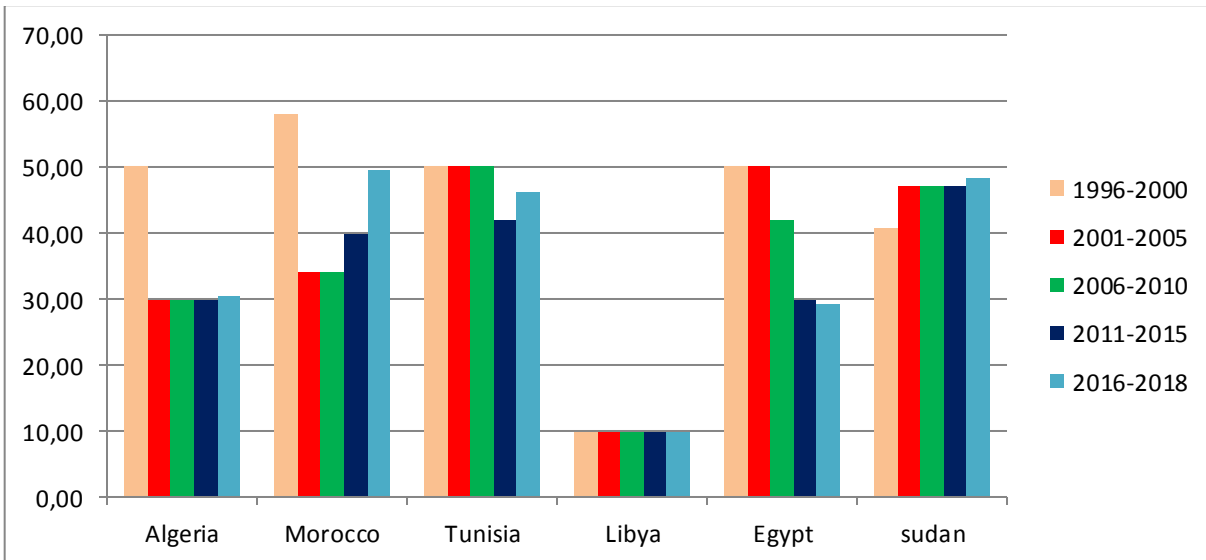
<sup>4</sup> Clarke, G., Desai, R., Hallward-Driemeier, M., Irwin, T., Messick, R., Scarpetta, S., ... & Vostroknutova, E. (2004). World development report 2005: a better investment climate for everyone (No. 28829, pp. 1-342). The World Bank.

#### 4.2 مؤشر حماية حقوق الملكية

كان Adam Smith أول خبير اقتصادي يؤكد على الدور الأساسي الذي تلعبه حقوق الملكية الآمنة في تحفيز النشاط الاقتصادي، وجادل Smith بأن حقوق الملكية ضرورية وحوافز كافية للوكلاء الاقتصاديين<sup>1</sup>، وجاء في أول محاضرة ألقاها ضمن السلسلة الأولى من محاضراته حول فقه القانون ما يلي: "إن الواجب الأول والأساسي لأي نظام حكومي هو الحفاظ على العدالة: منع أعضاء المجتمع من أن يعتدي أي منهم على ممتلكات شخص آخر، أو الاستيلاء على ما هو ليس لهم. النظام إذن هو إعطاء كل واحد التملك الآمن والسلمي لممتلكاته."<sup>2</sup>

ووفقاً للنهج المؤسسي لاقتصاديات التنمية (North, 1990) وضع حقوق الملكية في صلب التفكير لتحقيق التنمية، مع. وفقاً لـ North: المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، وهي القيود التي وضعها الإنسان والتي تشكل التفاعل البشري. ونتيجة لذلك فإنها تُنظّم الحوافز في التبادل البشري، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لهذا تعتبر حقوق الملكية عنصراً هاماً في الهيكل المؤسسي للاقتصاد ولذلك، فإن دراسة حقوق الملكية تتطلب أيضاً النظر في الترتيبات، الرسمية وغير الرسمية على السواء، التي تكفل تحديد حقوق الملكية وإنفاذها على نحو جيد وقد أعطت التطورات الأخيرة في الاقتصاد السياسي أهمية أكبر لدور الدولة في تقنين وحماية هذه الحقوق.<sup>3</sup> وفيما يلي سنستعرض تطور مؤشر حقوق الملكية لعينة مختارة من الدول للفترة بين 1996-2018

الشكل (04-13): مؤشر حقوق الملكية لعينة مختارة من الدول للفترة بين 1996-2018



Source: Heritage Foundation's, <http://www.heritage.org>

<sup>1</sup> Brunt, L. (2011). Property rights and economic growth: evidence from a natural experiment. *NHH Dept. of Economics Discussion Paper*, (20).

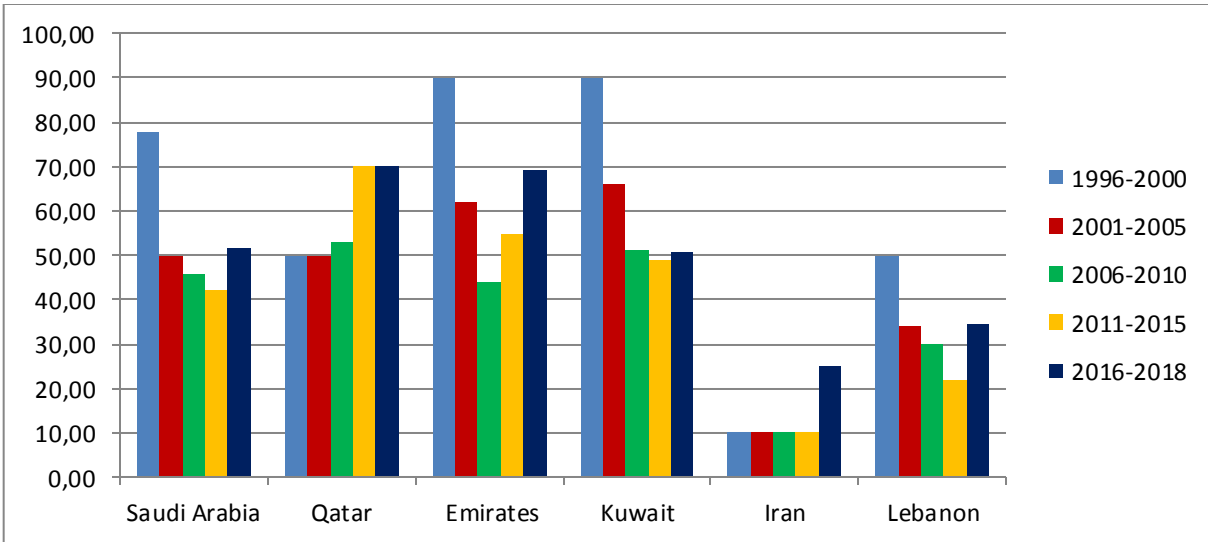
<sup>2</sup> منبر الحرية، (2010)، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية، الرابط: <http://minbaralhurriyya.org/archives/919>

<sup>3</sup> Besley, T., & Ghatak, M. (2010). Property rights and economic development. In *Handbook of development economics* (Vol. 5, pp. 4525-4595). Elsevier.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

يبين الشكل البياني (04-13) أن دول المغرب العربي حققت مستويات متوسطة في مؤشر حماية حقوق الملكية خاصة خلال فترة التسعينات وهذا مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب بيانات البنك الدولي خلال 1998 نسبة 1.26% أما المغرب فقد سجلت نسبة 2.76% عام 1997 وفي تونس سجل نسبة 2.98% عام 1998، وسجلت مصر نسبة 1.14% عام 1997 وفي السودان 3.30%، وهذا ما يفسر أن هذه الدول كان لها مستوى مقبول في حماية حقوق الملكية وكان لها قدرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس ليبيا التي سجلت مستويات جد منخفضة في مؤشر حماية حقوق الملكية خلال الفترة بين 1996-2018 بـ 10 نقاط فقط، هذه النتيجة إن دلت فإنها تدل على المستوى المتدني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا حيث خلال فترة التسعينات سجلت نتائج سلبية بنسبة -0.47% عام 1998، في حين وخلال الفترة بين 2002-2010 فقد شهدت تحسن في مستوى تدفق في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ خلال عام 2008 نسبة 4.72%، ومن الواضح أن حقوق الملكية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

الشكل (04-14): مؤشر حقوق الملكية لعينة مختارة من الدول للفترة بين 1996-2018



Source: Heritage Foundation's, <http://www.heritage.org>

يتضح من خلال الشكل البياني (04-14) أن السعودية والإمارات وقطر والكويت حققت مستويات جيدة في حماية حقوق الملكية خاصة خلال فترة التسعينات وهذا مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حسب بيانات البنك الدولي خلال 1998 نسبة 2.92% وبالنسبة للإمارات فقد سجلت نسبة 4.41% عام 1996 وبلغ نسبة 3.74% خلال نفس الفترة في دولة قطر، وسجل نسبة 1.10% في الكويت وهذا ما يؤكد أن الدول التي لها مستوى جيد في حماية حقوق الملكية لها قدرة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس إيران التي سجلت مستويات جد منخفضة في مؤشر حماية حقوق الملكية خلال الفترة بين 1996-2015 بـ 10 نقاط فقط، هذه النتيجة لها انعكاس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران حيث لم تتعدى نسبة التدفق

<sup>1</sup> Maskus, K. E. (2000). Intellectual property rights and foreign direct investment. Centre for International Economic Studies Working Paper, (22).

0.02% عام 1996، أما بالنسبة للبنان فقد سجل مستويات متوسطة في مؤشر حماية حقوق الملكية خاصة خلال الفترة بين 1996-2000 وكان له مستوي جيد مقارنة مع الدول المعروضة في الشكل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجل خلال عام 1997 نسبة 11.42% وبقى يسجل مستويات جيدة طيلة الفترة بين 2000-2018 حيث وصل نسبة 14.83% عام 2008، ويتضح من خلال الشكلين أن هناك تباين كبير بين دول المغرب العربي ودول الخليج التي تسجل مستويات جيدة في مؤشر حماية حقوق الملكية.

وجد<sup>1</sup> Ali et al (2011) أن حماية حقوق الملكية مثل سيادة القانون وخطر نزع الملكية هي أهم العقبات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

ويخلص (2004) Chan and Gemayel و (2004) Méon and Sekkat إلى أن عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ويجد (2010) Mohamed and Sidiropoulos أن حقوق الملكية والسيطرة على الفساد أمران هامان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وتؤكد (2012) Mina أيضاً على الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها تظهر في الوقت نفسه أن الأبعاد المختلفة للاستقرار السياسي مهمة في مختلف البلدان. وتكتسي مكافحة الفساد أهمية خاصة بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين أن الاستقرار الحكومي وحماية حقوق الملكية هما أهم المحددات المؤسسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في المنطقة.<sup>2</sup>

وتشير دراسة (2012) Mina الذي يعيد النظر في النقاش السياسي حول مناهج الإصلاح المؤسسي لحماية حقوق الملكية، يبحث المؤلف من الناحية التجريبية مدى أهميتها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1985-2008، توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين التحسن في مخاطر مصادرة الاستثمارات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاستثمار الأجنبي المباشر، وأشار إلى أن الحكومة التي تحترم حقوق ملكية المستثمرين هي جديرة بالثقة، ودعا إلى الحاجة لتعزيز حقوق الملكية والمؤسسات من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup> حيث أن البلدان التي تتمتع بحقوق ملكية محمية بشكل جيد، من شأن ذلك أن يُحفِّز الأفراد على القيام باستثمارات محلية وأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ali, F. A., Fiess, N., & MacDonald, R. (2010). Do institutions matter for foreign direct investment?. *Open economies review*, 21(2), 201-219.

<sup>2</sup> Ianchovichina, E., Devarajan, S., Burger, M., Cosic, D., & Rouis, M. (2013). Middle East and North Africa-economic developments and prospects: investing in turbulent times (No. 81757, pp. 1-81). The World Bank. P50

<sup>3</sup> Mina, W. M. (2012). The institutional reforms debate and FDI flows to the MENA region: the "best" ensemble. *World Development*, 40(9), 1798-1809.

<sup>4</sup> Sabir, S., Rafique, A., & Abbas, K. (2019). Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries. *Financial Innovation*, 5(1), 8.p02

### 3. تقييم مؤشرات المخاطر السياسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يتم نشر هذا المؤشر لدليل المخاطر القطرية منذ بداية سنوات 1980، وهو موجه أساساً للمستثمرين الذين يرغبون في تقييم المخاطر على الاستقرار السياسي، الاقتصادي والمالي في البلدان الناشئة. ويتم إصدار هذه البيانات وهذه القاعدة من طرف ما يسمى "مجموعة البيانات البحثية" « PRS » التي تنشر دليلين معروفين عالمياً. أولاً، خدمات المخاطر السياسية وهي متاحة منذ سنة 1979، ودليل مخاطر البلدان في العالم.

ومن خلال هذه الدراسة سنستخدم مؤشرات الحكامة السياسية والتي تتكون من اثنتا عشر مؤشرات فرعية من التصورات وعلى سلم تصنيف يتغير من 4 إلى 12 اعتماداً على الخطر المفترض الذي يطرحه كل متغير وفيما يلي سنستعرض تصنيف المخاطر لسياسية وفقاً للجدول التالي:

مكونات المخاطر السياسية		
التسلسل	المكون	النقطة (الحد الأقصى)
A	استقرار الحكومة	12
B	الظروف الاجتماعية والاقتصادية	12
C	ملف الاستثمار	12
D	الصراع الداخلي	12
E	الصراع الخارجي	12
F	الفساد	06
G	تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة	06
H	التوترات الدينية	06
I	القانون والنظام	06
J	الصراع العرقي	06
K	المساءلة الديمقراطية	06
L	جودة البيروقراطية	04
	المجموع	100

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

والهدف من تصنيف المخاطر السياسية هو توفير وسيلة لتقييم الاستقرار السياسي للبلدان التي تغطيها قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG، ويتم ذلك عن طريق تعيين نقاط الخطر لمجموعة محددة مسبقاً من العوامل، يطلق عليها مكونات المخاطر السياسية، الحد الأدنى لعدد النقاط التي يمكن تعيينها لكل مكون هو صفر، في حين أن الحد الأقصى لعدد النقاط يعتمد على الوزن الثابت الذي يعطى هذا المكون في التقييم العام للمخاطر السياسية. في كل حالة كلما انخفض إجمالي نقطة الخطر، كلما ارتفع الخطر، وكلما ارتفع مجموع نقاط الخطر كلما انخفض الخطر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> The PRS GROUP. ICRG Methodology.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

وفيما يلي نستعرض تطور مؤشرات الخطر السياسي في الاقتصادات النامية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

### 1.3 استقرار الحكومة - 12 نقطة: Government Stability

يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المعلن عنها وقدرتها على الاستمرار في الحكم، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية والمتمثلة في وحدة وتماسك الحكومة، الجودة التشريعية، الدعم الشعبي للسياسة التي تتبعها الحكومة، لكل منها درجة قصوى تبلغ 04 نقاط والحد الأدنى من الدرجة هو الصفر، تعادل الدرجة 4 نقاط المخاطر المنخفضة جداً أما العلامة صفر تمثل مخاطر عالية جداً.

الجدول (03-04): مقارنة دوليه لمؤشر استقرار الحكومة لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	8,00	8,67	8,17	9,00	6,67	6,92
Bahrain	6,00	7,42	11,00	8,00	6,38	7,50
Egypt	8,42	6,08	10,25	9,04	5,96	8,42
Iran	6,75	8,50	7,92	7,33	5,17	7,00
Iraq	3,25	5,75	10,17	5,71	8,00	6,58
Jordan	5,92	8,08	10,17	10,67	6,75	7,88
Kuwait	4,33	7,17	10,04	9,50	5,21	6,04
Lebanon	2,50	9,08	9,67	6,63	6,00	6,21
Libya	6,25	6,42	10,00	10,92	6,46	6,04
Morocco	8,00	8,25	10,38	9,00	7,92	7,63
Oman	6,33	8,00	10,96	11,00	8,79	9,67
Qatar	5,00	8,00	11,38	11,50	9,50	10,50
Saudi Arabia	6,25	9,00	10,33	10,00	9,17	8,00
Syria	7,33	9,42	11,00	10,00	7,79	6,29
Tunisia	7,33	9,00	11,00	11,00	7,17	6,79
UAE	4,42	8,33	10,29	11,00	10,63	10,00
Yemen	3,83	8,92	10,17	10,50	6,33	5,29

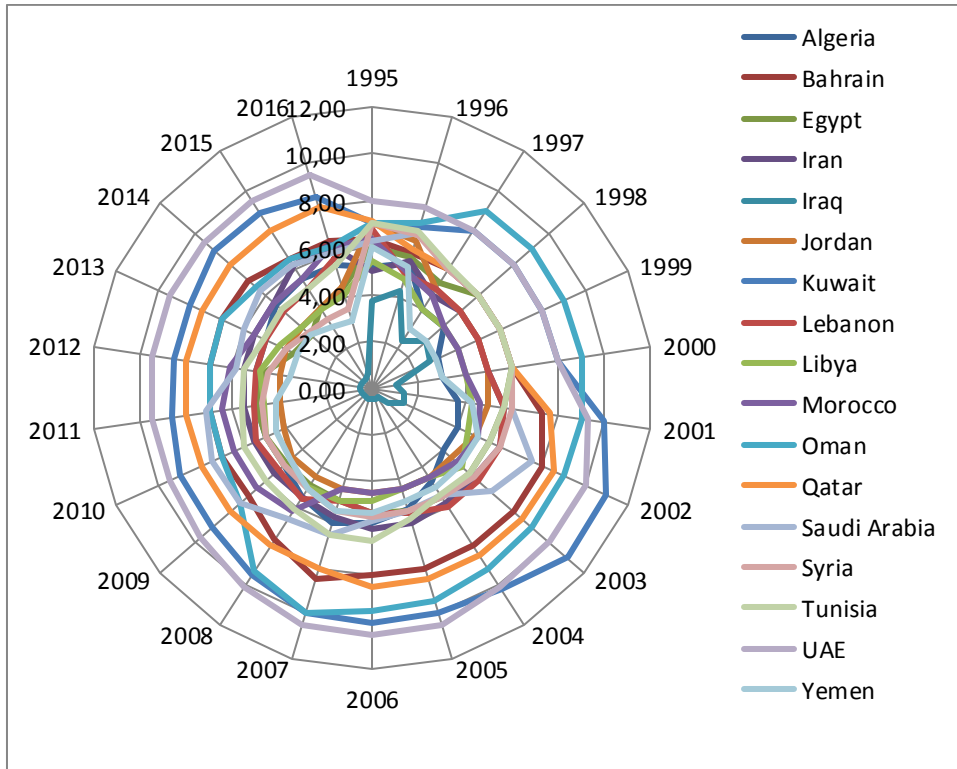
Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

من خلال الجدول (02-04) يتضح أن الدول المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت مستويات متدنية في مؤشر استقرار الحكومة خلال فترة التسعينات خاصة العراق والكويت، لبنان، الإمارات واليمن، في حين خلال عام 2001 كان مؤشر استقرار الحكومة في وضعية جيدة، أما خلال 2011 الفترة التي شهدت تحولات سياسية وأحداث الربيع العربي عرفت حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات متدنية مقارنة بعلم 2001 و2008.

### 2.3 الظروف الاجتماعية والاقتصادية - 12 نقطة: Socioeconomic Conditions

يقيس مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة، كما أنه يقيم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع للحد من الإجراءات الحكومية التي من شأنها أن تغذي الاستياء الاجتماعي، ويشمل ثلاثة مكونات فرعية المتمثلة في البطالة، ثقة المستهلك والفقير، لكل منها حد أقصى 04 نقاط ودرجة الحد الأدنى هي 0 نقطة، وتمثل درجة 4 نقاط مخاطر منخفضة جدا ودرجة 0 نقاط مخاطر عالية جدا.

الشكل (04-15): مقارنة دوليه لمؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

الواضح من خلال الشكل (04-15) أن هناك تباين بين الدول المختارة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يشير تقرير البنك الدولي (2012) عن التطورات والآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاستثمار في فترات الاضطراب، أن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المستمرة أضرت باستقرار الاقتصاد الكلي، واستجابت حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمطالب الاجتماعية من خلال زيادة الإنفاق العام، بما في ذلك الإعانات والأجور والمعاشات وزيادة التوظيف في القطاع العام، أثار الإنفاق المتزايد ضغوط تضخمية، في حين أدت العملات الضعيفة إلى تفاقم الوضع، خاصة في إيران وسوريا ومصر.

وفي عام 2012 كان لدى إيران أعلى معدلات التضخم في العالم، واستمرت الضغوط التضخمية بسبب العقوبات التجارية وانخفاض قيمة العملة كما أدت التحويلات النقدية إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الأسعار وفي سوريا، ارتفع



## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

التضخم مع اشتداد الصراع الأهلي وانكماش الاقتصاد، عجزت الحكومة في إدارة الاقتصاد نظراً لعجزها المالي الكبير، وفي مصر ارتفع التضخم مع نهاية عام 2012 وأعقب ذلك ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وظهرت اختناقات في الإمدادات، وضعفت العملة في سياق تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي.<sup>1</sup>

وهناك عاملان اقتصاديان مرتبطان بعدم الاستقرار، العامل الأول هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA هي واحدة من أكبر مستوردي المواد الغذائية، حيث يأتي أكثر من 50 في المائة من المواد الغذائية المستهلكة في منطقة MENA من خارج المنطقة، وهذا يعني أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تعرضاً للصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار الغذاء من معظم مناطق العالم الأخرى، والعامل الثاني هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من بطالة جد مرتفعة، فعلى سبيل المثال تجاوز معدل البطالة في منطقة MENA 12 في المائة، وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 6 في المائة، ويمثل هذا المستوى المرتفع من البطالة في منطقة MENA فرصة ضائعة للنمو وتعزيز التنمية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك خلال الفترة التي سبقت الربيع العربي كانت معدلات بطالة الشباب مرتفعة بشكل غير عادي وارتفعت بشكل حاد في ليبيا وتونس ومصر، وبالتالي كل هذا كان له انعكاس على مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>2</sup>

### 3.3 ملف الاستثمار - 12 نقطة: Investment Profile

يختص هذا المؤشر بتقييم العوامل التي تؤثر على الاستثمار والتي لا تشملها المكونات السياسية والاقتصادية والمالية، ويشمل متغير ملف الاستثمار على ثلاث مكونات فرعية وهي: نزع الملكية، حرية تحويل الأرباح، تأجيل الدفع، ويتم التقييم على أساس 12 نقطة

الجدول (04-04): مقارنة دوليه لمؤشر الاستثمار لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	3,67	6,67	7,96	8,29	7,50	7,29
Bahrain	4,92	6,00	10,88	11,50	11,08	8,83
Egypt	2,42	7,00	8,96	6,50	6,08	7,00
Iran	4,17	5,25	6,21	6,42	4,50	7,50
Iraq	3,33	4,83	4,04	7,50	8,17	7,25
Jordan	2,00	6,33	9,63	10,00	10,00	8,50
Kuwait	6,25	7,67	9,50	11,50	10,00	9,00
Lebanon	1,08	6,17	8,88	8,50	8,38	8,04
Libya	4,33	6,00	8,04	10,00	7,63	6,21
Morocco	7,00	5,00	9,21	9,50	9,00	8,00

<sup>1</sup> WORLD BANK. (2012). Middle East and North Africa Economic Developments and Prospects, October 2012: Looking Ahead After a Year in Transition. World Bank Publications. p07

<sup>2</sup> Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019). Determinants of political instability across Arab Spring countries. Mediterranean Politics, 24(2), 196-217.p03

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

Oman	6,50	5,00	9,67	11,50	9,83	10,83
Qatar	6,00	6,00	10,00	10,00	9,58	10,00
Saudi Arabia	5,92	6,00	10,17	11,00	11,00	9,38
Syria	3,08	6,00	7,00	5,00	5,29	4,67
Tunisia	5,25	6,00	8,71	8,50	7,17	7,42
UAE	6,67	7,00	10,38	11,33	10,00	10,92
Yemen	4,00	6,50	8,00	8,00	6,58	4,50

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

يتبين من خلال الجدول (04-04) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت قيم ضعيفة في مؤشر ملف الاستثمار خلال فترة التسعينات مقارنة بعام 2008 التي كانت فيها أغلب القيم قريبة من النقطة 12، خلال الفترة لـ 2011 و2016 فقد سجلت كل من مصر وليبيا، تونس، سوريا واليمن مستوى متدني في مؤشر الاستثمار وقد يرجع ذلك للاضطرابات التي شهدتها هذه الدول نتيجة ثورات الربيع العربي.

### 4.3 الصراع الداخلي - 12 نقطة: Internal Conflict

ويستخدم هذا المؤشر لتقييم العنف السياسي في البلد وأثره الفعلي أو المحتمل على الحكم. وتُمنح أعلى تصنيف للبلدان التي لا توجد فيها معارضة مسلحة أو مدنية للحكومة ولا تنغمس الحكومة في العنف التعسفي، المباشر أو غير المباشر ضد شعبيها، ويمنح أدنى تصنيف لبلد متورط في حرب أهلية مستمرة، ويشمل مؤشر الصراع الداخلي على ثلاث مكونات فرعية والمتمثلة في: الحرب الأهلية/التهديد بالانقلاب، الإرهاب/العنف السياسي والاضطرابات المدنية.

الجدول (05-04): تطور مؤشر الصراع الداخلي لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	9,08	3,25	4,83	8,50	7,67	7,54
Bahrain	5,00	9,50	9,54	10,00	8,96	6,50
Egypt	5,75	8,67	8,79	8,46	7,00	5,71
Iran	5,00	12,00	7,83	8,50	8,00	8,96
Iraq	3,00	4,17	8,63	4,58	6,00	5,92
Jordan	4,58	11,25	9,00	9,67	7,67	6,50
Kuwait	5,00	12,00	11,13	9,08	8,29	8,13
Lebanon	1,50	10,00	8,75	7,00	6,58	5,50
Libya	6,00	9,75	9,25	11,50	8,58	6,13
Morocco	6,00	12,00	9,13	7,50	7,25	7,13
Oman	8,00	12,00	10,88	10,00	8,75	9,25
Qatar	7,00	12,00	11,63	9,50	9,17	9,50
Saudi Arabia	7,33	10,58	9,38	9,00	8,08	8,50
Syria	7,00	12,00	11,00	10,38	7,38	5,17
Tunisia	9,00	12,00	11,00	10,50	8,75	7,00

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

UAE	5,00	12,00	11,50	10,00	9,63	9,00
Yemen	9,00	10,58	7,75	7,00	5,50	5,33

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يقرب من 15 في المائة من الصراعات في العالم منذ عام 1945، في حين أنها لا تؤوي سوى 5.5 في المائة من السكان، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستوى من الاحتجاج والتحول السياسي لم يشهدها منذ عدة عقود، وأدت انتفاضة في تونس، والتي أصبحت تعرف باسم "ثورة الياسمين"، إلى استقالة الرئيس زين العابدين بن علي، حاكم البلاد لما يقرب من ربع قرن، وبعد ذلك سقط نظام حسني مبارك في مصر بعد 30 سنة في السلطة، أصبح ميدان التحرير، رمزاً مهماً في جميع أنحاء المنطقة، وتأثرت شعوب المنطقة بما حدث في مصر وتونس ليطالبوا بالمزيد من التمثيل والشرعية والفعالية في الجزائر والبحرين وإيران والعراق والأردن وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وعمان وسوريا واليمن.

وفي خضم ذلك بدأت هذه الدول بزيادة رواتب موظفي القطاع العام، وعود بالتحرير السياسي وغيرها من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتهديئة الوضع، ولم تعد الدول "الاستبدادية" مصدراً للاستقرار، بل نقطة ضعف أساسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>1</sup>

### 5.3 الصراع الخارجي - 12 نقطة: External Conflict

يقيم المخاطر التي تتعرض لها الحكومة نتيجة الأعمال التي يقوم بها الأجانب، وتشمل كل من الضغوط الخارجية الغير المعتمدة على القوة (الضغوط الدبلوماسية، وقف المساعدات، والقيود التجارية، والنزاعات الإقليمية، والعقوبات وما إلى ذلك) وكذلك الضغوط الخارجية باستخدام القوة (النزاعات عبر الحدود إلى الحرب الشاملة)، ويمكن أن تؤثر الصراعات الخارجية تأثيراً سلبياً على الاستثمارات الأجنبية، ويشمل ثلاث مكونات فرعية هي: الحرب، النزاع عبر الحدود و الضغوط الخارجية.

الجدول (06-04): تطور مؤشر الصراع الخارجي لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	10,00	10,00	10,08	10,50	10,46	9,50
Bahrain	8,58	12,00	11,13	11,00	11,00	10,00
Egypt	8,83	9,58	11,00	10,04	9,54	8,58
Iran	7,50	8,75	7,88	6,00	5,75	8,46
Iraq	5,50	6,42	3,83	5,58	8,50	8,00
Jordan	6,58	10,00	11,00	11,00	10,54	9,50
Kuwait	4,67	10,00	8,79	11,00	10,58	9,50
Lebanon	0,00	5,75	7,88	7,29	7,00	7,00

<sup>1</sup> World Bank, (2011), REDUCING CONFLICT RISK, CONFLICT, FRAGILITY AND DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

Libya	9,17	9,00	10,00	10,50	8,33	9,00
Morocco	7,58	9,33	9,75	10,00	9,50	9,50
Oman	9,58	12,00	10,71	10,00	10,00	10,00
Qatar	8,17	10,00	10,88	8,50	8,50	8,50
Saudi Arabia	7,42	10,00	11,04	10,00	8,58	8,00
Syria	6,42	8,67	8,67	7,63	7,42	6,00
Tunisia	10,00	10,00	11,50	11,00	10,58	9,50
UAE	7,75	10,00	11,25	11,00	11,00	9,00
Yemen	9,00	11,00	10,92	10,00	9,00	6,79

Source: The International Country Risk Guide (ICRG)

وجد تقرير التنمية العالمية لعام 2011 أن "البلدان المتأثرة بالعنف خلال الثمانينات تخلفت في الحد من الفقر بمقدار 8 نقاط مئوية، وتخلفت البلدان التي شهدت عنفا كبيرا طوال الثمانينات والتسعينات بمقدار 16 نقطة مئوية"، ومع ذلك فإن هذا التأثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيف إلى حد ما بفضل ثروتها النفطية والمرونة الملحوظة للعديد من الاقتصادات غير النفطية في المنطقة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن تكون سرعة التعافي من الصراع من الناحية الاقتصادية في بعض الأحيان (مع استثناءات) مثيرة للإعجاب، فعلى سبيل المثال تمكن لبنان من تنمية اقتصاده خلال حربه الأهلية، وبعد "حرب تموز" عام 2006، شهد البلد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من تسعة في المائة سنوياً، مقارنة بمناطق أخرى من العالم، حيث تكون العواقب الاقتصادية سلبية، وتمتع بعض البلدان في حالات ما بعد الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدرة أكبر على التعافي.

إن بلدان منطقة MENA سواء بسبب عائدات النفط، أو روح المبادرة، أو عوامل أخرى، لديها القدرة على النمو السريع بعد انتهاء الصراع، وقد يسمح لهم هذا المستوى بالنسبة للبعض بالعودة إلى وضع اقتصادي مماثل لوضع البلدان التي لم تشهد صراعاً، ومع ذلك لا تزال بعض دول المنطقة مثل سوريا واليمن تعاني من مصاعب اقتصادية كبيرة قبل الصراع وأثناءه وبعده.<sup>1</sup>

كانت أوجه القصور الرئيسية في التوتر الديني والصراع الخارجي، واستياء السكان من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما انعكس ذلك سلباً على الاستثمار، كما أدى الضعف المؤسسي إلى عدم الاستقرار السياسي مما أثر على الاستثمار الخاص، وفيما يخص "المساءلة العامة"، فإن المخاوف بشأن الحريات المدنية والحقوق السياسية تتحول أيضاً إلى مساهمة في الحد من الاستثمار الخاص. على سبيل المثال، في التسعينيات يبدو أن الحقوق السياسية والحريات المدنية هي أهم العوامل في إعاقة الاستثمار الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> World Bank, (2011), REDUCING CONFLICT RISK, CONFLICT, FRAGILITY AND DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

<sup>2</sup> Sayan, S. (Ed.). (2009). Economic performance in the Middle East and North Africa: institutions, corruption and reform. Routledge.

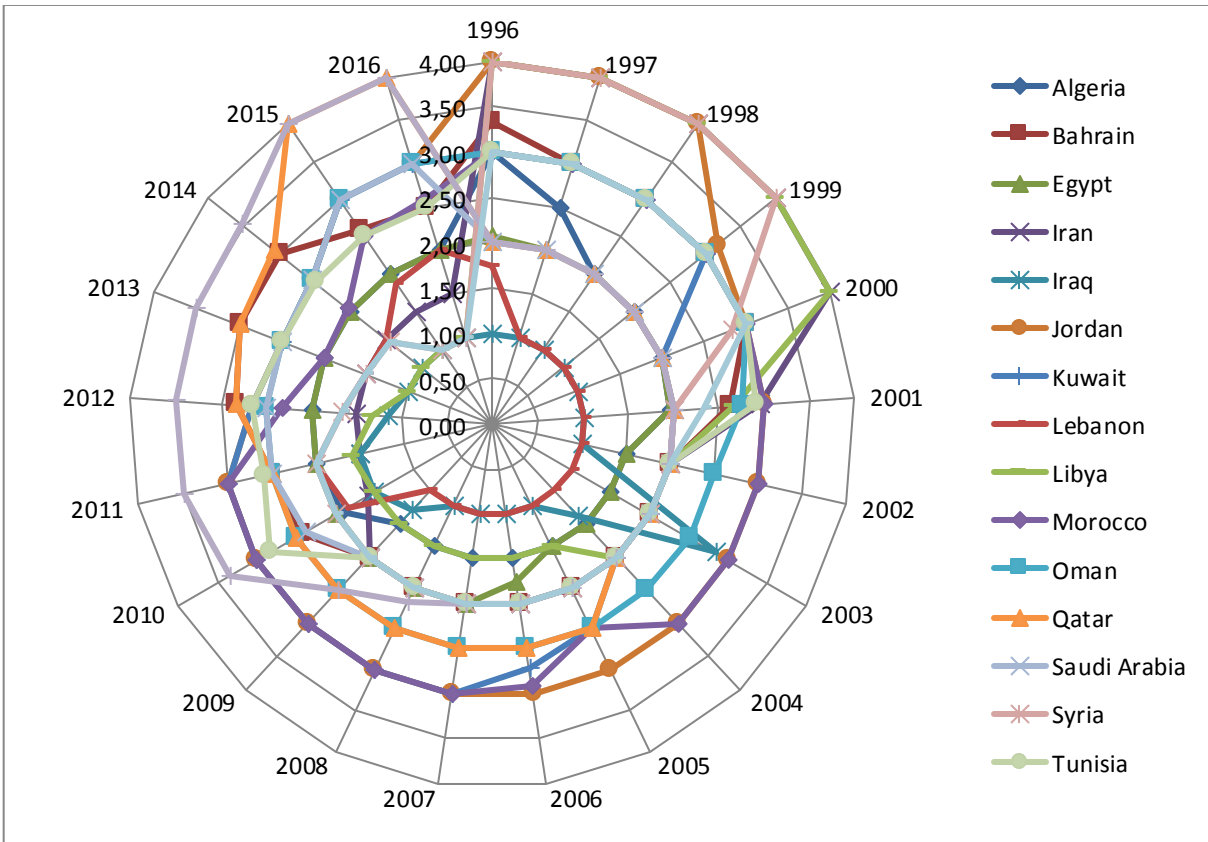
### 6.3 الفساد - 6 نقاط: Corruption

يقيس المؤشر الفساد داخل النظام السياسي، ويشكل الفساد تهديدا للاستثمار الأجنبي لعدة أسباب أهمها: يشوه البيئة الاقتصادية والمالية، يقلل من كفاءة الحكومة وقطاع الأعمال وتمكين الأفراد من تولي مناصب في السلطة من خلال المحسوبية بدلاً من الكفاءة، ويؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام السياسي.

و يأخذ مؤشر الفساد في الاعتبار، عدة عوامل أهمها المحسوبية، وحجز مناصب الشغل، والمحاباة، وتمويل الحزب بطرق سرية، والعلاقات الوثيقة بشكل مريب بين السياسة وقطاع الأعمال، هذه الأشكال من الفساد قد تكون ذات خطر كبير حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى السخط الشعبي، وإلحاق الضرر باقتصاد الدولة، وتشجيع السوق السوداء.

والخطر الأكبر في مثل هذا الفساد هو أنه في وقت ما سوف يصبح مفرطاً للغاية، بحيث تثير رد فعل شعبي عنيف، مما يؤدي إلى سقوط الحكومة أو الإطاحة بها، أو إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة كبرى للمؤسسات السياسية في البلاد، أو في أسوأ الأحوال انهيار القانون والنظام، مما يجعل البلاد غير قابلة للحكم، وفيما يلي سنستعرض مؤشر الفساد لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل (04-16):مقارنه دوليه لمؤشر الفساد لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

### 7.3 تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة – 6 نقاط: Military in Politics

المؤسسة العسكرية معفاة من العملية الانتخابية، لذلك فإن مشاركتها في السياسة حتى ولو كان هامشيا هذا انتقاص من المساءلة الديمقراطية، كما له أيضا آثارا هامة أخرى.

إن تدخل المؤسسة العسكرية في قرارات الحكومة قد يسبب تهديد داخلي أو خارجي فعلي أو مُخلق ومن شأن ذلك أن يشوه سياسة الحكومة من أجل مواجهة هذا التهديد، وقد ينجر على ذلك زيادة ميزانية الدفاع على حساب مخصصات الأخرى من الميزانية، وفي بعض البلدان قد ينجر خطر استحواذ المؤسسة العسكرية على الحكومة المنتخبة في تغيير سياساتها أو التسبب في استبدالها بحكومة أخرى أكثر استجابة لرغبات المؤسسة العسكرية.

وان استحواذ المؤسسة العسكرية على السلطة أو التهديد بالاستحواذ عليها قد يشكل خطرا كبيرا على الدولة، وهذا مؤشرا على أن الحكومة غير قادرة على العمل بفعالية وخلق بيئة غير مستقرة وغير مواتية للاستثمارات الأجنبية، كما أن وجود نظام عسكري شامل يشكل أكبر خطر على المدى القصير، ويمكن لنظام الحكم أن يصبح فاسداً، وأن استمرار مثل هذه الحكومة من المرجح أن يخلق معارضة مسلحة.

الجدول (07-04): مؤشر تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	3,00	0,00	0,00	3,00	3,00	2,50
Bahrain	5,00	4,00	3,00	3,00	3,00	3,00
Egypt	3,00	3,00	3,00	3,00	1,67	1,00
Iran	4,00	5,00	5,00	5,00	4,67	4,50
Iraq	1,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Jordan	3,00	5,00	5,00	5,00	4,54	4,50
Kuwait	3,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Lebanon	0,08	4,00	2,67	2,00	2,00	2,00
Libya	1,00	3,00	3,00	3,00	3,04	3,00
Morocco	3,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Oman	2,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Qatar	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Saudi Arabia	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Syria	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Tunisia	3,00	4,00	4,00	4,00	3,58	4,00
UAE	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Yemen	2,00	4,00	4,00	4,00	3,38	2,50

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

تواجه منطقة MENA تحديات بسبب الاضطرابات الجيوسياسية الحالية، ويسود عدم الاستقرار في المنطقة، التي ولدتها ثورات الربيع العربي والحروب الأهلية في سوريا وليبيا واليمن وعواقبها وبسبب هذه الثورات، فإن تداعيات اللاجئين والمشاكل الاقتصادية ألفت بضلالها على الدول المجاورة مثل لبنان وتركيا والعراق والأردن.<sup>1</sup>

### 8.3 التوترات الدينية - 6 نقاط: Religious Tensions

تنشأ التوترات الدينية من سيطرة جماعة دينية واحدة على المجتمع أو الحكم، وتسعى لإحلال القانون الديني محل القانون المدني وقمع الحرية الدينية واستبعاد الأديان الأخرى من العملية السياسية والاجتماعية كما تسعى هذه الجماعة الدينية إلى أن تكون لها هويتها الخاصة منفصلة عن الدولة ككل، وقد ينجم عن التوتر الديني بفرض سياسات غير ملائمة من قبل أفراد تنقصهم الخبرة السياسية مما قد يزيد احتمال نشوء حرب أهلية

الجدول (08-04): مؤشر التوترات الدينية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	3,58	0,00	0,00	2,50	2,50	2,50
Bahrain	3,00	3,33	3,08	3,50	3,50	3,00
Egypt	3,00	2,00	2,04	3,00	2,50	2,50
Iran	1,25	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Iraq	3,00	5,00	5,00	1,38	1,00	1,00
Jordan	2,42	3,00	3,00	4,00	4,00	4,00
Kuwait	3,00	3,00	2,00	4,00	4,00	3,50
Lebanon	1,00	3,00	2,83	2,50	2,50	2,50
Libya	2,00	4,00	4,00	5,00	5,00	4,50
Morocco	2,00	4,00	4,00	5,00	5,00	5,00
Oman	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Qatar	3,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Saudi Arabia	1,00	3,50	3,00	3,00	3,50	3,50
Syria	3,00	5,00	5,00	5,00	4,13	3,50
Tunisia	4,00	5,00	5,04	5,00	5,00	4,00
UAE	2,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Yemen	3,50	4,00	4,00	4,00	4,00	2,50

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

يتضح من خلال الجدول (08-04) أن مؤشر التوترات الدينية منعدم في الجزائر بين عام 1996 و2001 وقد يرجع للحقبة التي مرت بها الجزائر والتي اتسمت بالعنف والاضطرابات الاجتماعية والعشرية السوداء، على الرغم من ميل العنف إلى التهدئة بعد صدور قانون الوثام المدني، فإن مثل هذه الأحداث العنف كان لها وقع سيئ للحالة الاقتصادية، وهجرة نسبة

<sup>1</sup> Arar, K. (2020). Educational Administration in the Middle East. In *Oxford Research Encyclopedia of Education*.

كبيرة من السكان الذين فروا من المناطق الريفية والقرى للاستقرار في المدن المزدحمة والضعيفة<sup>1</sup> كما يتضح أن كل من إيران والعراق لبنان ومصر لها نقاط ضعيفة في مؤشر التوترات الدينية.

### 9.3 القانون والنظام - 6 نقاط: Law and Order

ويقصد به قوة النظام القانوني ونزاهته، ومدى احترام المواطنين للقوانين والالتزام بها، وتحصل الدولة على تصنيف مرتفع إذا كان لها نظام قانوني قوي ومعدل منخفض للجريمة في حين يمنح تصنيف منخفض إذا كان يعاني من معدل الجريمة المرتفع وتجاهل القانون بشكل روتيني دون عقاب فعال (على سبيل المثال، الإضرابات غير القانونية الواسعة النطاق).

الجدول (09-04): مؤشر القانون والنظام لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	2,17	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00
Bahrain	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	4,50
Egypt	2,00	4,00	4,00	3,50	3,04	3,00
Iran	1,00	5,00	4,33	4,00	4,00	4,00
Iraq	1,58	2,00	2,00	1,50	1,50	1,50
Jordan	2,00	4,67	4,00	4,00	4,00	4,00
Kuwait	1,75	6,00	5,00	5,00	5,00	4,00
Lebanon	1,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Libya	2,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Morocco	2,00	6,00	6,00	5,00	5,00	4,04
Oman	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Qatar	3,00	6,00	6,00	5,00	5,00	5,00
Saudi Arabia	3,58	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Syria	2,00	5,00	5,00	5,00	4,67	4,50
Tunisia	2,00	5,00	5,00	5,00	4,58	5,00
UAE	3,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Yemen	3,00	4,00	2,00	2,00	2,00	2,00

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

يتطلب التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي وضع قواعد قانونية جديدة ذات فعالية، وقد يكون القانون القوة الدافعة أو أداة التغيير لأنه شرط ضروري ولكنه غير كافٍ للتغيير،<sup>2</sup> ومن خلال الجدول (09-04) يتضح أن المغرب

<sup>1</sup> Tiliouine, H., Cummins, R. A., & Davern, M. (2006). Measuring wellbeing in developing countries: The case of Algeria. *Social Indicators Research*, 75(1), 1-30.

<sup>2</sup> Merkel, W., Kollmorgen, R., & Wagener, H. J. (Eds.). (2019). *The Handbook of Political, Social, and Economic Transformation*. Oxford University Press. P379



وعمان قطر والسعودية بالإضافة إلى الكويت والبحرين لها تصنيف مرتفع، في حين تظهر بقية العينة المختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن لها تصنيف منخفض في مؤشر القانون والنظام.

### 10.3 التوترات العرقية - 6 نقاط: Ethnic Tensions

يقيم هذا المكون درجة التوتر داخل الدولة التي ترجع إلى الانقسامات العرقية أو الجنسية أو اللغوية. يتم إعطاء تقييمات أقل للبلدان التي تكون فيها التوترات العرقية والجنسية عالية لأن الجماعات المتصارعة غير متسامحة وغير راغبة في تقديم تنازلات، ويتم منح تقييمات أعلى للبلدان التي تكون التوترات فيها ضئيلة، على الرغم من أن هذه الاختلافات قد لا تزال قائمة.

الجدول (10-04): مؤشر التوترات العرقية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	4,00	4,00	2,13	3,50	3,50	3,50
Bahrain	2,00	4,33	4,08	4,58	4,21	4,00
Egypt	3,00	6,00	6,00	5,00	5,00	5,00
Iran	2,00	6,00	4,92	3,50	3,50	3,50
Iraq	1,00	1,00	2,00	2,50	2,50	2,50
Jordan	3,00	6,00	5,00	4,50	3,50	3,50
Kuwait	1,67	5,00	5,00	5,00	5,00	4,50
Lebanon	0,17	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Libya	4,00	4,00	2,00	5,00	5,00	5,00
Morocco	4,00	5,00	5,00	4,50	4,50	4,50
Oman	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Qatar	4,00	6,00	6,00	6,00	6,00	6,00
Saudi Arabia	4,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
Syria	4,00	6,00	6,00	3,00	2,71	2,50
Tunisia	6,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
UAE	2,00	4,00	4,00	5,00	5,00	5,00
Yemen	4,00	5,00	3,67	4,00	4,00	3,00

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) اضطرابات سياسية منذ ما يقارب قرن من الزمان، منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية على وجه الخصوص، تم تقسيم المنطقة على طول خطوط الصدع المختلفة، بما في ذلك الخطوط الطائفية والعرقية والقبلية، ومؤخراً الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدت هذه الانقسامات الطائفية والعرقية والقبلية في كثير من الحالات إلى حروب أهلية استمرت سنوات عديدة وأسفرت عن عدد لا يحصى من الضحايا والنازحين، ومن الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990، والحرب الأهلية السودانية 1983-2005، والحروب الأهلية المستمرة في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وعادة ما تتضرر البلدان المجاورة التي ليست في حالة

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

اضطرابات ونزاعات مسلحة من الآثار غير المباشرة للحروب المحيطة بها، وعادة ما تكون عرضة للتوترات الأمنية بسبب احتمال وقوع هجمات انتقامية وإرهابية، علاوة على ذلك في وقت قريب كانت معظم بلدان المنطقة تحكمها أنظمة استبدادية تفتقر إلى الشرعية الشعبية، إن افتقار هذه الأنظمة إلى الشرعية كان دائماً تهديداً للاستقرار السياسي في المنطقة، فإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) محفوفة بالتوترات الشديدة والانتفاضات الأخيرة (الربيع العربي)<sup>1</sup>

### 11.3 المسؤولية الديمقراطية: Democratic Accountability

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة الحكومة لمطالب شعبها، على أساس أنه كلما كانت الحكومة أقل استجابة أمام الشعب، كلما زاد احتمال سقوط الحكومة بشكل سلمي في مجتمع ديمقراطي، وقد يكون بشكل عنيف في مجتمع غير ديمقراطي.<sup>2</sup>

الجدول (11-04): تطور مؤشر الديمقراطية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	4,58	4,00	2,33	4,42	3,50	3,96
Bahrain	2,00	2,00	1,83	4,50	4,50	3,50
Egypt	4,67	3,00	2,00	2,00	1,50	2,00
Iran	2,00	2,75	3,00	4,50	3,58	3,00
Iraq	2,50	1,00	0,00	4,00	4,50	4,00
Jordan	3,58	4,00	4,00	3,00	3,00	3,00
Kuwait	1,17	4,00	3,00	3,08	3,00	3,00
Lebanon	1,00	2,33	5,00	5,00	5,00	4,79
Libya	2,00	2,00	1,00	1,00	1,08	2,00
Morocco	2,00	2,00	3,00	4,50	4,54	4,50
Oman	3,00	2,00	1,00	1,00	1,17	2,00
Qatar	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Saudi Arabia	2,00	0,33	0,00	0,50	1,00	2,00
Syria	2,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Tunisia	4,00	2,00	2,00	2,00	2,00	4,50
UAE	2,00	2,00	2,00	2,50	2,50	2,50
Yemen	3,50	3,00	3,17	4,00	3,50	2,50

Source: The International Country Risk Guide (ICRG)

شهدت بداية عام 2011 الربيع العربي، الذي تألف من مظاهرات كبيرة مؤيدة للديمقراطية ضد الديكتاتوريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تصاعدت حتى إلى حرب أهلية في ليبيا. بدأت أعمال الشغب في تونس

<sup>1</sup> Belkhir, M., Boubakri, N., & Grira, J. (2017). Political risk and the cost of capital in the MENA region. *Emerging Markets Review*, 33, 155-172, p155

<sup>2</sup> The International Country Risk Guide (ICRG) | PRS Group Methodology, p03-07

وامتدت إلى مصر وليبيا وعدة دول أخرى مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بأكملها. ولأن الاضطراب بدا وكأنه ينتقل من بلد إلى آخر.

يمكن القول أن الديمقراطيات ترتبط عمومًا بمؤسسات أفضل، مثل حماية حقوق الملكية وتطبيق أفضل للقوانين واللوائح، ومع ذلك، فإن الديمقراطيات عرضة للتغيير المتكرر للمسؤولين الحكوميين، فقد يُنظر إليها على أنها غير مستقرة سياسياً أكثر من الأنظمة الاستبدادية فيما يتعلق باستقرار الحكومة والقدرة على التنبؤ السياسي، وعلى العكس من ذلك قد تشير هذه السمة إلى أن الديمقراطيات أكثر قدرة على التكيف مع البيئات السياسية والاقتصادية، ومن ناحية أخرى قد تفتقر الأنظمة شبه الديمقراطية إلى آثار دعم النمو للديمقراطية (بيئة مؤسسية أفضل)، لكنها تعاني من آثارها السلبية على الاستقرار (زيادة عدم اليقين السياسي، والفساد)<sup>1</sup>

### 12.3 جودة البيروقراطية: Bureaucracy Quality

إن القوة المؤسسية للدولة والجودة البيروقراطية هي مصدر آخر لامتنعاص الصدمات وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن مراجعة السياسات المختلفة وبصفة خاصة عند تغيير الحكومات ولذلك، تمنح نقاط عالية للبلدان التي تحظى بدرجة عالية من الاستقرار السياسي وتكون مؤسساتها تتميز بالقوة والخبرة اللازمة لإدارة الدولة دون اللجوء إلى تغييرات جذرية في السياسات و دون انقطاع الخدمات الحكومية.

الجدول (12-04): تطور مؤشر الجودة البيروقراطية لعينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	1990	1996	2001	2008	2011	2016
Algeria	3,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Bahrain	3,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Egypt	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Iran	1,00	3,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Iraq	1,00	1,00	0,00	1,29	1,50	1,50
Jordan	2,00	3,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Kuwait	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Lebanon	0,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Libya	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,50
Morocco	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Oman	2,00	3,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Qatar	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Saudi Arabia	3,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Syria	1,00	2,00	1,00	1,33	1,50	1,50
Tunisia	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00

<sup>1</sup> Lehkonen, H., & Heimonen, K. (2015). Democracy, political risks and stock market performance. Journal of International Money and Finance, 59, 77-99.

## الفصل الرابع: تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية

UAE	2,00	2,00	3,00	3,00	3,00	3,00
Yemen	2,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00

Source : The International Country Risk Guide (ICRG)

يتضح من خلال الجدول (04-12) أن كل من ليبيا واليمن وسوريا والعراق لها تصنيف جد متدني في مؤشر الجودة البيروقراطية، في حين تظهر باقي الدول المختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن لها تصنيف متوسط، ويرجع هذا المستوى المتدني في التصنيف إلى الوضع السياسي الغير المستقر في هذه البلدان وضعف مؤسساتها في إدارة شؤون الدولة والخدمات الحكومية الضعيفة .

خلال السنوات الأخيرة كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت أضواء وسائل الإعلام الدولية، وجذبت انتباه الباحثين بسبب "الربيع العربي" الذي بدأ عام 2011، فقد واجهت دول الربيع العربي مثل مصر وتونس واليمن تحديات كبيرة في التحولات السياسية مما كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وتفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي.

وكشفت تقديرات البنك الدولي (2014) أن النزاعات في مصر وليبيا وسوريا وتونس واليمن مع امتدادها إلى الأردن ولبنان، كلفت المنطقة ما يقرب من 168 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين 2011-2013، وهو ما يعادل 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلص الناتج الحقيقي في سوريا بنسبة 40 في المائة مقارنةً بمستوى ما قبل الأزمة في عام 2010.

وفي عام 2011 انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في جميع هذه البلدان ، وكانت ليبيا واليمن أكثر البلدان تضرراً في المنطقة، فقد انخفض معدل نمو نصيب الفرد في هذين البلدين بنسبة 62 و 17 في المائة على التوالي، بغض النظر عن أحداث الربيع العربي لعام 2011 ، وأشار (Bhattacharya and Wolde (2010) في دراسته عن التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنه على الرغم من الموارد الطبيعية الهائلة للمنطقة ، إلا أن أداء النمو كان مثيراً للخط على مدى العقدين الماضيين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ali, M. S. B. (Ed). (2016). Economic development in the Middle East and North Africa: Challenges and prospects. Springer.p141

#### خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى تحليل أثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الاقتصادات النامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة بين 1996-2017 ، بينت نتائج التحليل أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي، وأن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يرتبط بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لذا من الضروري على الدول النامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توفير بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة وذلك باستخدام سياسات اقتصادية فعالة تحد من معدلات التضخم المرتفعة وتحد من بطالة الشباب المرتفعة .

كما تطرفنا إلى تحليل أثر العوامل المؤسسية، بالإضافة إلى تقييم مؤشرات المخاطر السياسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد بينت نتائج التحليل أن البيئة المؤسسية عامل جد مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الاستقرار  
الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي

## مقدمة الفصل

أشارت أغلب الدراسات التي تهتم بالأداء الاقتصادي الكلي بين البلدان، إلى الظروف الاقتصادية والسياسية باعتبارها عنصر بالغ الأهمية يشرح اختلاف الأداء الاقتصادي بين الدول، وقد اهتم العديد من الاقتصاديين بظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في عدة بلدان وأثارها السلبية على النمو الاقتصادي، وتم إصدار مجموعة واسعة من الأبحاث توثق الآثار السلبية لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى قياس الأثر المحتمل للاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الاقتصادات النامية، وتحليل ما إذا كان لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث خلال السنوات الأخيرة نوقشت العلاقة بين استقرار الاقتصاد الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية، وتدعم الرأي القائل بأن الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ومن أجل تحليل هذه العلاقة فإننا نستخدم تقديرات نموذجية مختلفة لتحليل وإبراز ما إذا كان للاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وبناء على ذلك فقد خصص هذا الفصل في قياس أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام بيانات بانل للفترة بين 1996-2018 وإثبات مدى صحة فرضيات الدراسة وربطها بالدراسات التجريبية في هذا المجال.

## 1. التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل

## 1.1 تعريف وأهمية بيانات بانل Panel Data

تعد بيانات بانل أحد أكثر المجالات إهتماماً في الاقتصاد القياسي اليوم، فقد أدت إمكانية نمذجة الفرضيات السلوكية أكثر واقعية والقضايا المنهجية الصعبة، جنباً إلى جنب مع زيادة توافر بيانات بانل إلى الانتشار الهائل للدراسات على بيانات بانل.<sup>1</sup>

بيانات بانل هي عبارة عن بيانات ذات بعدين (الفردى و الزمنى) ، و يمكن التمييز بين البانل المتوازن (balanced panel) حيث يكون عدد المشاهدات متساوي بين جميع الأفراد ، و البانل غير المتوازن (Unbalanced panel) و هي الحالة التي يكون فيها عدد المشاهدات مختلف بالنسبة لبعض الأفراد و تعتبر بيانات بانل ذات أفضلية مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية المنفردة كونها تسمح برفع حجم عينة الدراسة الأمر الذي يؤدي إلى رفع درجة الحرية و تحسين الخصائص الإحصائية للمقدرات.<sup>2</sup>

يقدم Hsiao (2003) و Klevmarken (1989) العديد من الفوائد من استخدام بيانات بانل وتشمل ما يلي:

التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.

تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر إفادة من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أكبر، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جهة أخرى، تتميز بيانات بانل بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بيانات بانل هي أكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن الكشف عنها في البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية ، كما تتيح لنا نماذج بيانات بانل إنشاء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيداً من البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية.

تساهم بيانات بانل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة omitted variables الناتجة عن خصائص المفردات الغير المشاهدة، والتي تقود في العادة إلى تقديرات متحيزة biased estimates في الانحدارات المفردة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Hsiao, C. (2014). Analysis of panel data (No. 54). Cambridge university press.

<sup>2</sup> Bourbonnais, R. (2011). Econométrie. Paris, France: Dunod.p345

<sup>3</sup> Baltagi, B. (2008). Econometric analysis of panel data. John Wiley & Sons.



## 2. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات البانل والمقدمة من قبل (W. Green (1993) على الشكل الموالي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta X'_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن:  $i = 1, 2, \dots, N$  تمثل الوحدات المفردة و  $t = 1, 2, \dots, T$  تمثل فترات الزمن.

أما:  $y_{i,t}$  هو متجه عامودي،  $1 \times nT$  يمثل المتغير التابع،  $X_{i,t}$  هي مصفوفة  $nT \times K$  للمتغيرات المستقلة،  $\beta$  متجه عمودي  $1 \times K$  للمعاملات المراد تقديرها، كما يفترض النموذج وجود عدد  $K$  من المعلمات في  $X_{i,t}$  دون الحد الثابت،  $\varepsilon_{it}$  هو حد الخطأ العشوائي للوحدة  $i$  والفترة  $t$ .

وعلى العموم فإن ترتيب البيانات في هذا النوع من النماذج يتم حسب بعدين، بحيث يتمثل البعد الأول في الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول من خلال دراستنا ويرمز لها بالمؤشر  $i$  وهو يتغير من  $i = 1, \dots, N$  أما البعد الثاني فهو يمثل البعد الزمني الذي يرتبط بالزمن ويتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة  $t$  يتم ملاحظة  $N$  فرد وبالتالي نحصل على ما يسمى بنموذج البانل عندما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين  $T \geq 2$  ومنه يوجد لدينا مقطع خطي لـ  $N$  مشاهدة أي  $T$  مقطع و  $NT$  مشاهدة كلية.<sup>4</sup>

كما تمثل  $\alpha_i$  الأثر الفردي Individual Effect والذي يفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن  $t$  وخاص بكل وحدة مقطعية  $i$ ، فإذا كانت  $\alpha_i$  هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية  $\alpha_i = \alpha$ ، فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج ويأخذ الشكل التالي:  $Y = XB + \varepsilon$  ويتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، وفي هذه الحالة تعطي طريقة OLS مقدرات متسقة وكفاءة لـ  $\beta$  و  $\alpha$  أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين من أجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة  $\alpha_i$  فإذا كانت تتبع إما:

نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): الذي يعتبر  $\alpha_i$  مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): الذي يعتبر  $\alpha_i$  ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

## 1.2 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

عادة ما يرتبط نموذج بانل ذو الأثر الثابت بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV) وفق منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم تجانس الوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت، لذلك تعتبر المعلمة  $\alpha_i$  مجهولة ويراد تقديرها، النموذج الشائع الخاص بنموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV) يأخذ الصيغة التالية:

$$y_i = D\alpha_i + X_i\beta + \varepsilon_i \dots \dots (02)$$

<sup>4</sup> Trognon, A. (2003). L'économétrie des panels en perspective. Revue d'économie politique, 113(6), 727-748.

## 2.2 نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معالم انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي  $\alpha_i$  كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل.

ومن هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والثابت، فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كإنحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ إنحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة  $i$  عن متوسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج، وبالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات Within-Units – Estimator.

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم وأشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بحيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة "Within-Units" ضمن الأثر العشوائي، لأن نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الاختلاف بين الوحدات "Between-Units" وفيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_i \dots \dots (03)$$

$$\text{مع: } \varepsilon_{it} = \alpha_i + \mu_t + \mu_{it} \text{ و } i = 1, 2, \dots, N \text{ و } t = 1, 2, \dots, T$$

نلاحظ من النموذج رقم (03) بأن الخطأ  $\varepsilon_{it}$  يضم في آن واحد الآثار الخاصة الفردية  $\alpha_i$  والآثار الخاصة الزمنية  $\mu_t$ ، فهذه الآثار لها خصوصية وميزة عشوائية بحيث أن الخطأ  $\alpha_i$  يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، أما بالنسبة للأثر المتبقي  $\mu_{it}$  فهو يبين تأثير المتغيرات الأخرى المهملة الذي يتغير بين الأفراد وفي الزمن، كما أنه غير مرتبط لا بالبعد الفردي ولا بالبعد الزمني.

تعتبر الأخطاء العشوائية  $\alpha_i, \mu_t, \mu_{it}$  في النموذج (03) مستقلة، كما توضح هذه الفرضيات أن التأثيرات الخاصة الفردية والزمنية العشوائية تكون خاصة لكل فرد ولكل فترة ويكون حد الخطأ  $\alpha_i, \mu_t, \mu_{it}$  متجانس Homoscedastique وغير مرتبط والذي ينتج عنه أن الخاصية الفردية والزمنية تظهر على مستوى تباين المتغيرة المفردة  $y_{i,t}$ .<sup>5</sup>

<sup>5</sup> Bourbonnais, R. (2009). Économétrie-7e édition. Hachette. P338

3.2 نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية؟ اختبار هوسمان<sup>6</sup> (1978) Hausman Test

يقوم اختبار (1978) Hausman على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار هوسمان وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية. ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرتا التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البلدية لوجود الارتباط فإن مقدرتا التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

$$H_0: E(\alpha_i/X_i) = 0$$

$$H_1: E(\alpha_i/X_i) \neq 0$$

يمثل  $H_0$  : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

ويمثل  $H_1$  : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

وبالتالي تكون صيغة اختبار هوسمان على الشكل التالي:

$$H = (\alpha_{OLS} - \alpha_{GLS})' [Var(\alpha_{OLS} - \alpha_{GLS})]^{-1} (\alpha_{OLS} - \alpha_{GLS})$$

حيث يمثل  $(\alpha_{OLS} - \alpha_{GLS})$  الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و  $Var(\alpha_{OLS}) - Var(\alpha_{GLS})$  هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع  $(X^2)$  مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار H أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البلدية القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

<sup>6</sup> Bourbonnais, R. (2011). Econométrie. Paris, France: Dunod.p358

## 3. الدراسة القياسية لأثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية :

## 1.3 منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تضم 17 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم الاعتماد على متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل و مؤشر التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

و سيتم الاعتماد على أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) و سنعتمد على اختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية

## 2.3 النموذج وبيانات الدراسة

يوضح الجدول الآتي متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات لكل متغير

الجدول (01-05): المتغيرات المستخدمة في الدراسة

مصدر البيانات	اسم المتغير	رمز المتغير
World Bank	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً)	Y
	معدل التضخم	INF
	معدل البطالة	UNP
	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	FDI
	الانفتاح التجاري	OPEN
	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	EXP
	واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	IMP
International Monetary Fund	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GDP.R
	نسبة الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	DG
Worldwide Governance Indicators	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	STP
	مؤشر ضبط الفساد	COR
	مؤشر سيادة القانون	RL
Freedom House	مؤشر حقوق الملكية	PR
(ICRG) PRS Group	مؤشر الاستقرار الحكومي	GOVS
	مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية	SE
	مؤشر الديمقراطية	DEMO

## 3.3 وصف متغيرات الدراسة

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y): وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل، -Romer (1986) و (1990) و Lucas (1988)، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان<sup>7</sup>

معدل التضخم (INF): حيث يشكل معدل التضخم في جوهره، مؤشرا على القدرة العامة للحكومة في إدارة الاقتصاد، إذ أن الحكومة التي تنتج التضخم المرتفع هي حكومة فقدت السيطرة على إدارة الاقتصاد الكلي، وان خفض معدل التضخم هدف تسعى إليه جميع الحكومات.<sup>8</sup> كما يستخدمه الباحثون الاقتصاديون كمؤشر على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>9</sup> كما يمثل معدل التضخم الأداء المالي العام للدول بالإضافة إلى ذلك، يشير ارتفاع التضخم إلى فشل الحكومة في إدارة ميزانية الدولة، مما يدل على أن البنك المركزي فشل في وضع سياسة نقدية فعالة<sup>10</sup>.

معدل البطالة (UMP): وهو يقيس درجة تحكم الحكومة في إدارة الاقتصاد من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، حيث أن ارتفاع حجم البطالة خاصة في أوساط الشباب له انعكاس على الوضع السياسي في البلد.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP.R): وهو مؤشر يقيس الأداء الاقتصادي الكلي، وتحديث التقلبات الاقتصادية عندما لا ينمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو سلس.

نسبة الدين الحكومي: وتمثل الديون الالتزامات التعاقدية الحكومية المحددة المدة والغير المسددة، وتشمل الخصوم المحلية والأجنبية مثل الودائع بالعملات والنقود والأوراق المالية بخلاف الأسهم والقروض.

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي) (FDI): ويعد مؤشرا هام ودال على استقرار الاقتصاد الكلي و الاستقرار السياسي في البلد، حيث يتردد المستثمرون الأجانب في بدء أي مشروع ما لم يكونوا واثقين من وجود بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار<sup>11</sup>

الانفتاح التجاري (OPEN): يقيس هذا المؤشر نسبة التجارة الممثلة في مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات المقاسة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) (EXP): يقيس هذا المتغير معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات والذي يمثل قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة لبقية العالم، ويشمل قيمة البضائع،

<sup>7</sup> Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. The quarterly journal of economics, 106(2), 407-443.

<sup>8</sup> Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. Journal of monetary economics, 32(3), 485-512.

<sup>9</sup> Op cite: Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T. (2008).p4

<sup>10</sup> Rasouli, M. G., & Chong, L. (2019). The Macroeconomic Determinants and the Impact of Sanctions on FDI in Iran: A Case Study.p06

<sup>11</sup> Op cite: Rasouli, M. G., & Chong, L. (2019).p01

والشحن ، والتأمين ، والنقل ، والسفر ، وحقوق الإتاوات ، ورسوم الترخيص ، وغيرها من الخدمات ، مثل الاتصالات ، والبناء ، والمالية ، والمعلومات ، والأعمال التجارية ، والخدمات الحكومية

واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) (IMP): يقيس هذا المتغير معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات والذي يمثل قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى التي يتم تلقيها من بقية العالم، وتشمل قيمة البضائع ، والشحن ، والتأمين ، والنقل ، والسفر ، وحقوق الإتاوات ، ورسوم الترخيص ، وغيرها من الخدمات ، مثل الاتصالات ، والبناء ، والمالية ، والمعلومات ، والأعمال التجارية ، والخدمات الحكومية .

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (ST): ويقاس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية مؤشر ضبط الفساد (COR): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد<sup>12</sup>

مؤشر سيادة القانون (RL): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الكلاء في قواعد المجتمع والتقيد بها، لا سيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف ويعطي التقدير درجة البلد في المؤشر الإجمالي، في وحدات التوزيع العادي القياسي، أي ما يتراوح بين 2.5- تقريباً و2.5.

مؤشر حقوق الملكية (PR): يقيس مؤشر حقوق الملكية قدرة الأفراد في الاحتفاظ بممتلكاتهم الخاصة وتنميتها، مما يتطلب وجود بيئة سياسية واقتصادية مستقرة ووجود قوانين قوية وفعالة وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد. Freedom House

مؤشر الاستقرار الحكومي (GOVS): يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المعلن عنها وقدرتها على الاستمرار في الحكم ويتم التقييم على أساس 12 نقطة ، حيث تعادل الدرجة 12 مخاطر منخفضة جدا أما العلامة صفر تمثل مخاطر عالية جداً.

مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية (SE): يقيس مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة، ويتم التقييم على أساس 12 نقطة ، حيث تعادل الدرجة 12 مخاطر منخفضة جدا أما العلامة صفر تمثل مخاطر عالية جداً.

<sup>12</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2), 220-246.

مؤشر الديمقراطية (DEMO): يقيس هذا المؤشر مدى التزام الحكومة أمام الشعب وضمان الحريات وتنظيم انتخابات حرة ونزهاء للسلطة التشريعية والتنفيذية كما يحددها الدستور أو القانون والتعددية الحزبية وقضاء نزيه ومستقل.

كما أنه يقيس مستوى الديمقراطية من خلال دراسة نوع الحكم على أساس حرية الانتخابات ونزاهتها، ووجود الأحزاب السياسية والمعارضة، ووجود حماية قانونية للحريات الشخصية، ومساءلة الحكومة أمام ناخبها. ويتراوح المؤشر بين واحد وستة، حيث يشير الرقم الأعلى إلى ديمقراطية أعلى.<sup>13</sup>

#### ■ الفترة وعينة الدراسة

تجرى هذه الدراسة لعينة من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتشمل: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، العراق، إيران، الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، اليمن، عمان، قطر، لبنان، السودان وذلك للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2018 وقد اختيرت هذه الفترة نظرا لتوفر معطيات الدراسة طول فترة الدراسة ولجميع الدول المختارة.

#### ■ عرض النموذج:

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات 10 EViews تكون الصياغة الرياضية كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 UNP_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 DG_{it} + \beta_5 FDI_{it} + \beta_6 OPEN_{it} \\ + \beta_7 EXP_{it} + \beta_8 IMP_{it} + \beta_9 STP_{it} + \beta_{10} COR_{it} + \beta_{11} RL_{it} \\ + \beta_{12} PR_{it} + \beta_{13} GOVS_{it} + \beta_{14} SE_{it} + \beta_{15} DEMO_{it} + \varepsilon_{it}$$

#### 4.3 خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

من أجل تقدير نموذج الدراسة سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة

#### ■ اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test

قبل تحديد نماذج الانحدار ومن أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي من الضروري التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة لكل من Dickey and Fuller (1981) و Phillips and Perron (1988) للتأكيد ما إذا كانت السلسلة لديها مشكلة جذر الوحدة، وبين الجدول 2 و 3 تقديرات اختبار Augmented (ADF) Phillips Perron (PP) و Dickey Fuller وفق الجدول التالي:

<sup>13</sup> International Country Risk Guide.

الجدول (02-05): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاستقرارية متغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)																	
Null Hypothesis: the variable has a unit root																	
<u>At Level</u>																	
		Y	INF	UNP	GDP_R	DG	FDI	OPEN	EXP	IMP	STP	COR	RL	PR	GOVS	SE	DEMO
With Constant	t-Statistic	0.0428	0.1734	0.6060	0.0084	0.0058	0.0687	0.5709	0.0251	0.4447	0.7910	0.1583	0.7417	0.6694	0.2691	0.5248	0.0037
	<b>Prob.</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.0141</b>	<b>0.8195</b>	<b>0.0091</b>	<b>0.7023</b>	<b>0.3519</b>	<b>0.0128</b>	<b>0.0147</b>	<b>0.0186</b>	<b>0.4191</b>	<b>0.0650</b>	<b>0.0516</b>	<i>NA</i>	<b>0.1132</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.7687</b>
		***	**	n0	***	n0	n0	**	**	**	n0	*	*	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1176	0.0227	0.0159	0.0181	0.0354	0.2263	0.8468	0.8800	0.7591	0.0666	0.3522	0.6896	0.0879	0.5795	0.0082	0.0668
	<b>Prob.</b>	<b>0.0017</b>	<b>0.0096</b>	<b>0.4688</b>	<b>0.0168</b>	<b>0.6740</b>	<b>0.2364</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.4272</b>	<b>0.6534</b>	<b>0.2161</b>	<b>0.1901</b>	<i>NA</i>	<b>0.0100</b>	<b>0.0018</b>	<b>0.7910</b>
		***	***	n0	**	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	***	**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2711	0.7721	0.7679	0.4640	0.7995	0.0775	0.5820	0.5038	0.6444	0.6853	0.6402	0.6328	0.2875	0.6936	0.1118	0.1286
	<b>Prob.</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0155</b>	<b>0.1236</b>	<b>0.0065</b>	<b>0.0949</b>	<b>0.0554</b>	<b>0.5410</b>	<b>0.1217</b>	<b>0.4949</b>	<b>0.7184</b>	<b>0.4254</b>	<b>0.7555</b>	<i>NA</i>	<b>0.5729</b>	<b>0.6211</b>	<b>0.7194</b>
		***	**	n0	***	*	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>																	
		d(Y)	d(INF)	d(UNP)	d(GDP_R)	d(DG)	d(FDI)	d(OPEN)	d(EXP)	d(IMP)	d(STP)	d(COR)	d(RL)	d(PR)	d(GOVS)	d(SE)	d(DEMO)
With Constant	t-Statistic	0.0050	0.0000	0.0082	0.0075	0.0955	0.0897	0.0231	0.0345	0.0098	0.0290	0.0003	0.0208	0.0082	0.0017	0.0038	0.0092
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0034</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0709</b>	<b>0.0109</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0145</b>	<b>0.0038</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0220</b>	<i>NA</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0009</b>	<b>0.0071</b>
		***	***	***	***	*	**	***	***	**	***	***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0243	0.0003	0.0391	0.0366	0.3206	0.2654	0.0926	0.1275	0.0457	0.1322	0.0013	0.0905	0.0832	0.0148	0.0187	0.0333
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0178</b>	<b>0.0091</b>	<b>0.2138</b>	<b>0.0396</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0030</b>	<b>0.0653</b>	<b>0.0198</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0825</b>	<i>NA</i>	<b>0.2086</b>	<b>0.0147</b>	<b>0.0334</b>
		***	***	**	***	n0	**	***	***	*	**	***	*	***	n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0002	0.0000	0.0006	0.0003	0.0085	0.0080	0.0014	0.0022	0.0005	0.0024	0.0000	0.0015	0.0001	0.0001	0.0004	0.0005
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0133</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0014</b>	<i>NA</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0005</b>
		***	***	***	***	**	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant



الجدول (03-05): نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرارية متغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)																	
Null Hypothesis: the variable has a unit root																	
At Level																	
		Y	INF	UNP	GDP_R	DG	FDI	OPEN	EXP01	IMP	STP	COR	RL	PR	GOVS	SE	DEMO
With Constant	t-Statistic	0.2177	0.1734	0.5183	0.1929	0.4170	0.2968	0.4843	0.5236	0.3680	0.7168	0.1884	0.7149	0.6776	0.1774	0.6153	0.0047
	<i>Prob.</i>	<b>0.0005</b>	<b>0.0121</b>	<b>0.8271</b>	<b>0.0384</b>	<b>0.7842</b>	<b>0.7527</b>	<b>0.0125</b>	<b>0.0120</b>	<b>0.0170</b>	<b>0.4191</b>	<b>0.0647</b>	<b>0.4143</b>	NA	<b>0.0920</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.7505</b>
		***	**	n0	**	n0	n0	**	**	**	n0	*	n0	***	*	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.4625	0.0230	0.4512	0.3908	0.6589	0.6112	0.7857	0.8022	0.6855	0.2966	0.3824	0.6007	0.3453	0.0554	0.3271	0.0707
	<i>Prob.</i>	<b>0.0016</b>	<b>0.0097</b>	<b>0.4227</b>	<b>0.0536</b>	<b>0.8118</b>	<b>0.7302</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0073</b>	<b>0.6534</b>	<b>0.1969</b>	<b>0.7360</b>	NA	<b>0.0098</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.6867</b>
		***	***	n0	*	n0	n0	***	***	***	n0	n0	n0	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2303	0.3825	0.7424	0.4468	0.7543	0.1823	0.5668	0.4821	0.6444	0.6052	0.7718	0.5914	0.2796	0.6583	0.2239	0.1495
	<i>Prob.</i>	<b>0.0001</b>	<b>0.0181</b>	<b>0.0824</b>	<b>0.0088</b>	<b>0.0781</b>	<b>0.1873</b>	<b>0.5181</b>	<b>0.5221</b>	<b>0.4716</b>	<b>0.7246</b>	<b>0.3942</b>	<b>0.7555</b>	NA	<b>0.6171</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.6937</b>
		***	**	*	***	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	***	n0
At First Difference																	
		d(Y)	d(INF)	d(UNP)	d(GDP_R)	d(DG)	d(FDI)	d(OPEN)	d(EXP01)	d(IMP)	d(STP)	d(COR)	d(RL)	d(PR)	d(GOVS)	d(SE)	d(DEMO)
With Constant	t-Statistic	0.0050	0.0000	0.0097	0.0025	0.0982	0.0772	0.0229	0.0345	0.0102	0.0294	0.0000	0.0208	0.0012	0.0015	0.0092	0.0092
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0034</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0709</b>	<b>0.1000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0039</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0229</b>	NA	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0071</b>
		***	***	***	***	*	*	***	***	***	***	***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0245	0.0002	0.0441	0.0134	0.3292	0.2349	0.0921	0.1275	0.0477	0.1571	0.0000	0.0905	0.0070	0.0125	0.0385	0.0356
	<i>Prob.</i>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0184</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.2138</b>	<b>0.3427</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0206</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0841</b>	NA	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0334</b>
		***	***	**	***	n0	n0	***	***	***	**	***	*	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0002	0.0000	0.0006	0.0001	0.0070	0.0066	0.0014	0.0022	0.0005	0.0023	0.0000	0.0015	0.0001	0.0001	0.0004	0.0004
	<i>Prob.</i>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0133</b>	<b>0.0090</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0016</b>	NA	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0005</b>
		***	***	***	***	**	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

## 5.3 وصف بيانات الدراسة: Descriptive Statistics

	Y	INF	UNP	GDP_R	DG	FDI	OPEN	EXP	IMP	STP	COR	RL	PR	GOVS	SE	DEMO
<b>Mean</b>	1.271087	6.882910	9.188833	4.343237	61.72501	2.603824	82.85573	43.36550	38.10894	-0.607550	-0.346553	-0.337745	41.64952	8.866043	5.594102	2.586353
<b>Median</b>	1.345097	3.502364	9.155000	3.800000	47.65000	1.593892	81.57614	40.05370	35.75958	-0.475574	-0.392137	-0.175633	47.20000	9.500000	5.500000	2.416667
<b>Maximum</b>	121.7795	132.8238	29.77000	124.7000	344.3000	33.56602	191.8721	104.8045	92.90385	1.223623	1.567186	0.958524	90.00000	11.50000	11.00000	5.000000
<b>Minimum</b>	-62.37808	-16.11733	0.140000	-66.70000	1.600000	-4.336872	0.026888	0.009162	0.017727	-3.180798	-1.663732	-2.090365	10.00000	4.583333	0.500000	0.000000
<b>Std. Dev.</b>	8.776666	11.04362	5.878682	10.77935	61.52101	3.603322	33.43093	20.80971	17.94010	1.083888	0.735571	0.763282	19.82121	1.802764	2.237896	1.342965
<b>Skewness</b>	5.599089	4.908614	0.440438	3.716997	2.386892	2.938909	0.559360	0.548309	0.657059	-0.294795	0.206233	-0.321597	0.090877	-0.456977	-0.068973	0.098872
<b>Kurtosis</b>	97.02496	46.00520	3.126037	55.19897	10.69440	19.35825	3.411335	3.084776	2.967013	2.205348	2.239346	1.903588	2.731204	1.922233	3.052407	2.101813
<b>Jarque-Bera</b>	154665.1	33565.49	13.65903	47954.94	1414.375	5211.937	24.50761	20.86830	29.80789	16.88926	12.91546	27.87286	1.816179	34.44640	0.375626	14.59079
<b>Probability</b>	0.000000	0.000000	0.001081	0.000000	0.000000	0.000000	0.000005	0.000029	0.000000	0.000215	0.001568	0.000001	0.403294	0.000000	0.828770	0.000679
<b>Sum</b>	526.2300	2849.525	3804.177	1798.100	25554.15	1077.983	34302.27	17953.32	15777.10	-251.5258	-143.4730	-139.8266	17242.90	3670.542	2315.958	1070.750
<b>Sum Sq. Dev.</b>	31813.34	50370.09	14272.83	47988.28	1563137.	5362.362	461579.9	178847.1	132922.9	485.1976	223.4596	240.6132	162259.6	1342.232	2068.377	744.8678
<b>Observations</b>	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414	414

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الجدول (04-05): الارتباط بين المتغيرات: Pairwise Correlation

	Y	INF	UNP	GDP_R	DG	FDI	OPEN	EXP01	IMP	STP	COR	RL	PR	GOVS	SE	DEMO
Y	1.000000															
INF	0.017547	1.000000														
UNP	0.121294	0.175243	1.000000													
GDP_R	0.730564	0.029686	-0.067467	1.000000												
DG	0.099617	0.201786	0.183516	0.164797	1.000000											
FDI	0.050571	-0.078882	-0.069765	0.069402	0.107400	1.000000										
OPEN	-0.042583	-0.251853	-0.453849	0.086036	-0.112947	0.294929	1.000000									
EXP01	-0.000625	-0.240954	-0.535717	0.136035	-0.245762	0.137658	0.911382	1.000000								
IMP	-0.057478	-0.218518	-0.259636	0.021019	0.073342	0.442936	0.841963	0.588739	1.000000							
STP	-0.077307	-0.408912	-0.511577	0.016111	-0.376759	0.058574	0.379907	0.491606	0.225242	1.000000						
COR	-0.102869	-0.344649	-0.607744	0.033407	-0.401422	0.144363	0.505767	0.560686	0.369004	0.835702	1.000000					
RL	-0.098735	-0.400885	-0.614213	-0.001262	-0.351026	0.185466	0.488166	0.514283	0.410734	0.851554	0.921230	1.000000				
PR	-0.097401	-0.210629	-0.455262	-0.032753	-0.168908	0.141916	0.305431	0.299268	0.267387	0.552609	0.682845	0.753984	1.000000			
GOVS	0.050403	-0.298784	-0.163561	0.093368	-0.087535	0.119939	0.164105	0.247739	0.015697	0.639038	0.480507	0.430326	0.343185	1.000000		
SE	-0.102323	-0.290879	-0.634917	-0.011864	-0.478948	0.058657	0.417582	0.518088	0.227509	0.793273	0.807296	0.793609	0.529353	0.359354	1.000000	
DEMO	-0.014539	-0.109556	0.027504	-0.059426	-0.012244	0.186264	0.022780	-0.150268	0.164027	-0.217565	-0.033939	-0.035833	-0.089493	-0.285795	-0.078664	1.000000

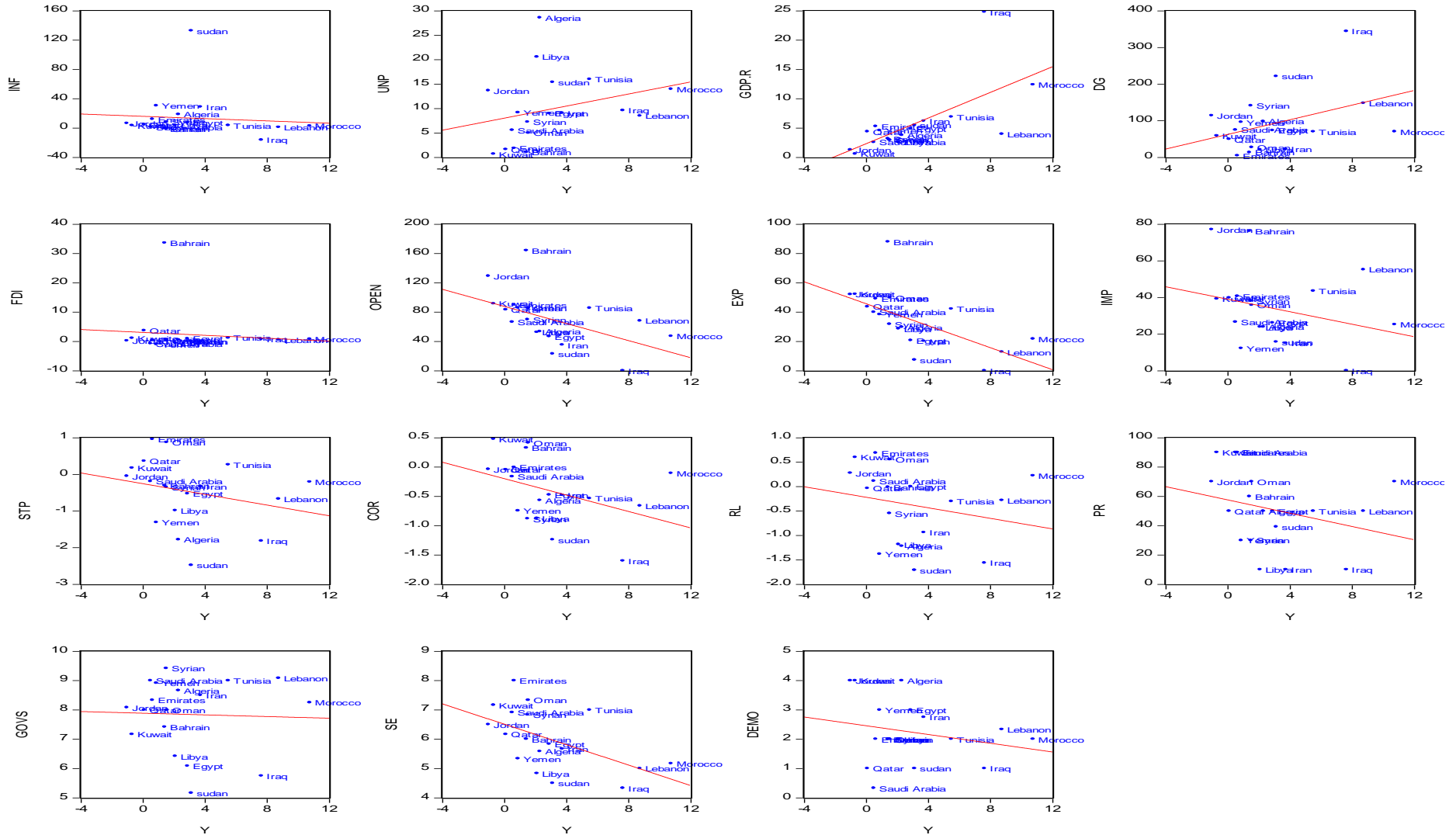
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال النتائج المبينة في الجدول (02) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الواحد (1) وهذا ما يسمح لنا بتطبيق منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel

يوضح الجدول (14-04) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة حيث تشير القيم التي تكون أكبر من أو تساوي 0.5 إلى أن المتغيرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وبشكل إيجابي أو سلبى اعتماداً على تأثير المتغير الذي يتم النظر إليه من الجهة الأخرى.

ووفقاً للنتائج المتحصل عليها يتبين أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له علاقة ايجابية وهامة بالنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (0.73) في دول ، كما يظهر أن معدل البطالة له تأثير سلبى على الاستقرار السياسي بنسبة (-0.14) وسيادة القانون (-0.49) بالإضافة إلى مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما توضح نتائج التقدير أن لمؤشر الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على التصدير (-0.20) ومعدل البطالة (-0.46) في دول MENA خلال فترة الدراسة

عرض منحنيات التشتت لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1996



يتضح من خلال عرض المنحنيات الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال السنة 1996 أن الدول الأكثر استقراراً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الناحية السياسية تحقق نتائج أفضل، يشير منحنى العلاقة بين التضخم ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة خطية متوسطة بين هذين المتغيرين لعينة الدراسة، في حين يظهر أن هناك وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي ويتضح من الشكل أن الجزائر، ليبيا، تونس، السودان والأردن لا يظهر أي تأثير كونها بعيدة عن خط الارتباط.

يشير منحنى الارتباط بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة إيجابية خطية خلال عام 1996 ويظهر أن العراق لم يكن له هذا التأثير، ويظهر منحنى الارتباط بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية موجبة، كما يظهر أن هناك علاقة خطية متوسطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هذا وتظهر باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لنموذج الدراسة المتمثلة في مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الاستيراد ومؤشر التصدير وجود علاقة خطية موجبة بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي ويتضح من خلال المنحنيات الثلاث أن البحرين لم يتأثر نموها الاقتصادي بالانفتاح التجاري

ويشير منحنى الارتباط بين متغير الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية سالبة وهي نتيجة معقولة كوننا اعتمدنا في قياس هذا المؤشر على أحد المكونات الفرعية لقياس الحوكمة لـ Kaufman والتي تقيم بسلم يتراوح بين (+2.5) أداء جيد و (-2.5) أداء سيء لمؤشر الاستقرار السياسي الإرهاب وغياب العنف حيث تظهر قيم العينة خلال سنة 1996 قيم سالبة مما يشير إلى انعدام الاستقرار السياسي مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويظهر أن كل من السودان، عمان والإمارات والمغرب وتونس وقطر لم تتأثر اقتصادات هذه الدول بالأوضاع الاقتصادية السائدة خلال سنة 1996، أما بالنسبة لمنحنى مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي يشير إلى وجود علاقة موجبة ويمكن تفسير ذلك للفترة التي كانت فيها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعيش حالة من الضعف المؤسسي

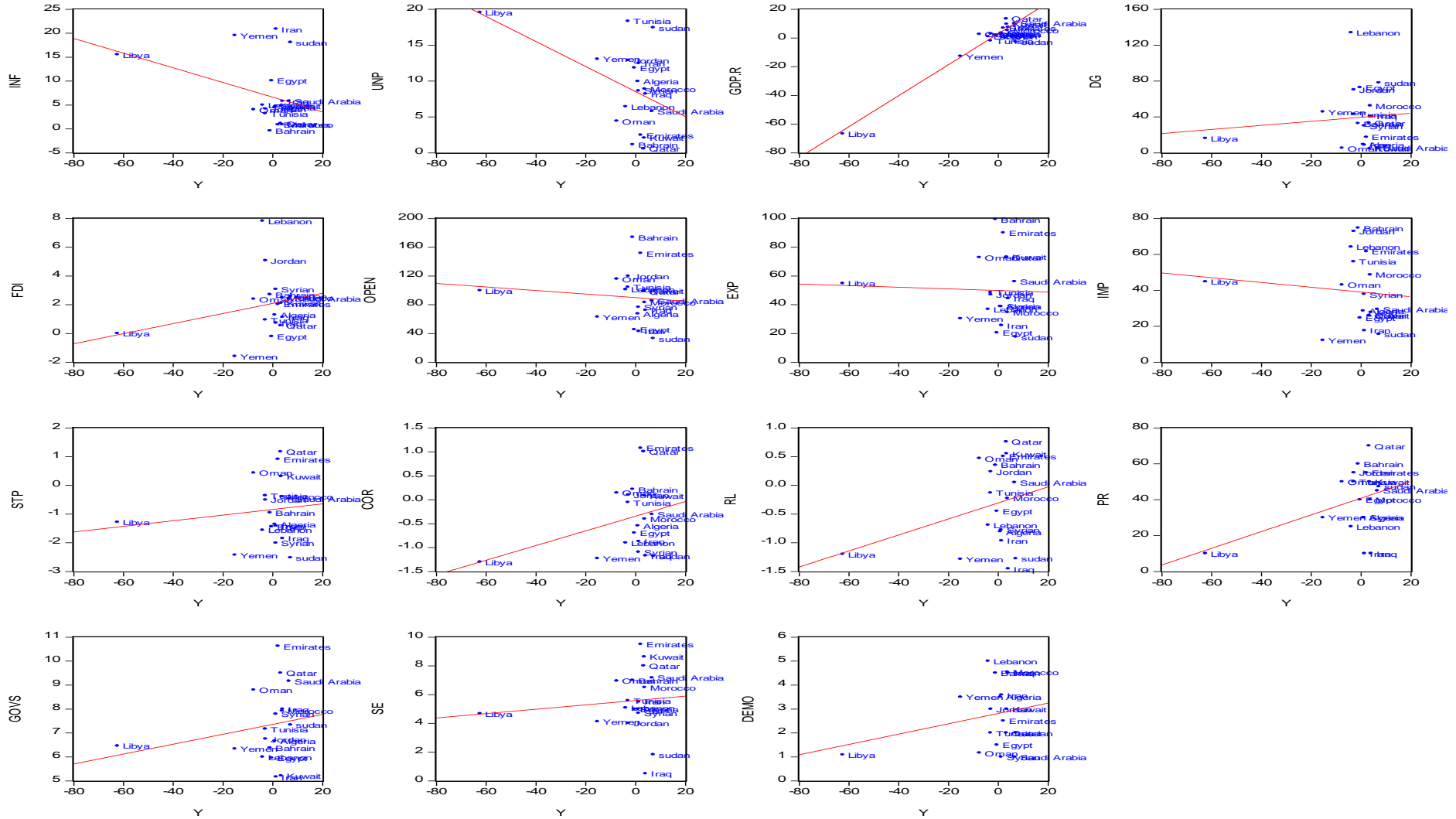
ويبين منحنى الارتباط بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي وجود علاقة سلبية، ويرجع ذلك أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت كان لها قيم سالبة في مؤشر سيادة القانون مما يدل أداء سيء انعكس سلباً على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال سنة 1996

ويظهر منحنى الارتباط بين حماية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي على وجود علاقة سلبية وتدل هذه النتيجة على عدم وجود لحماية حقوق الملكية خلال العام 1996، مما خلق بيئة أعمال غير مناسبة للمستثمرين وهروب رؤوس الأموال وهو ما كان له انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي.

وفقاً لمنحنى الارتباط بين الاستقرار الحكومي والنمو الاقتصادي خلال سنة 1996 يظهر أن هناك علاقة خطية متوسطة، ويظهر منحنى الارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي وجود علاقة سلبية

ونلاحظ من خلال منحنى الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين حيث كلما زاد مؤشر الديمقراطية انخفض النمو الاقتصادي.

عرض منحنيات التشتت لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2011



يتضح من خلال عرض منحنيات الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال عام 2011 أن هناك تأثير كبير لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، ففي الفترة التي شهدت فيها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتجاجات وإضرابات كبيرة، والجدير بالذكر موجة الاحتجاجات التي اجتاحت بعض دول المنطقة بدءاً بانتفاضة تونس خلال سنة 2010 والتي بلغت ذروتها برحيل الرئيس زين العابدين بن علي في يناير 2011 إلى المملكة العربية السعودية وبعد شهر واحد من ذلك اندلعت موجة من المظاهرات والاحتجاجات في مصر أدت إلى الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك في فبراير 2011، وأحدث انهيار الحكم الاستبدادي في مصر صدمة سياسية أكثر عمقا في جميع أنحاء المنطقة، حيث تأثرت شعوب المنطقة بالثورات المناهضة للحكومات، واندلعت في مارس 2011 احتجاجات حاشدة في سوريا تطالب بإنهاء حكم عائلة الأسد الذي دام عقوداً، وفي ليبيا انتشرت مظاهرات مناهضة لحكم معمر القذافي في جميع أنحاء البلاد، وبلغت ذروتها في نهاية المطاف في القبض على القذافي وقتله في أكتوبر 2011، وفي اليمن اندلعت احتجاجات في يناير 2011 ضد حكم علي عبد الله صالح الذي دام 30 عاماً لينتهي الأمر بعزله رسمياً من السلطة في فبراير 2012<sup>14</sup> هذا وقد ارتبطت فترة ما بعد هذه الأحداث بأشكال متعددة من الاضطرابات التي تميزت بانتخابات متكررة للأحزاب الحاكمة الجديدة، والاحتجاجات المنتظمة والعنيفة، والاضطرابات الثورية، والصراعات، والهجمات الإرهابية، والاعتقالات السياسية، فضلاً عن الاقتتال السياسي، وقد أدت هذه الاضطرابات إلى زعزعة استقرار نشاطها الاقتصادي وتمنعها من تحفيز النمو الاقتصادي.<sup>15</sup>

ويظهر ذلك جلياً من خلال النتائج المعروضة في الأشكال البيانية خلال عام 2011، حيث يظهر منحنى الارتباط بين التضخم والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية سالبة بين هذين المتغيرين لعينة الدراسة مما يشير إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي كان له تأثير سلبي، وقد يفسر ذلك للأوضاع السياسية الغير المستقرة التي شهدتها المنطقة خلال عام 2011، كما يوضح الشكل البياني الذي يربط بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية سالبة يشير منحنى الارتباط بين معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية خلال عام 2011 لعينة الدراسة، أما بالنسبة لمنحنى الارتباط بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي يشير إلى وجود علاقة خطية متوسطة.

كما يظهر أن هناك علاقة خطية موجبة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فعلى الرغم من التأثير الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو إلا أنها تبقى قليلة جداً عند مقارنتها بالتدفقات العالمية إلى مناطق أخرى ويرجع ذلك إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين الاقتصادي، تدهور التجارة، والسياحة، والعقارات، والتمويل، والآفاق المصرفية بالإضافة إلى الحوادث الأخيرة المتمثلة في زيادة العنف الطائفي وضعف العملية الانتقالية والمخاوف الأمنية، الاستقطاب السياسي، ضعف الابتكار، نقص التكنولوجيا وبيئة الأعمال السيئة والإطار

<sup>14</sup> Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019). Determinants of political instability across Arab Spring countries. *Mediterranean Politics*, 24(2), 196-217. <https://doi.org/10.1080/13629395.2017.1389349>, p03

<sup>15</sup> Bouraoui, T., & Hammami, H. (2017). Does political instability affect exchange rates in Arab Spring countries?. *Applied Economics*, 49(55), 5627-5637. DOI: 10.1080/00036846.2017.1319561 p4



التنظيمي الضعيف وضعف المؤسسات والسياسات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر كل هذه العوامل تساهم في التقليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>16</sup>

وتبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لنموذج الدراسة المتمثلة في متغير الانفتاح التجاري ومتغير الاستيراد ومتغير التصدير عن وجود علاقة خطية متوسطة بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي

ويشير منحنى الارتباط بين متغير الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية متوسطة ، ويظهر أن كل من قطر ، الإمارات وعمان لم تتأثر اقتصاداتها بالأوضاع السياسية السائدة خلال سنة 2011، أما بالنسبة لمنحنى مؤشر ضبط الفساد والنمو الاقتصادي يشير إلى وجود علاقة خطية موجبة، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي أجراها كل من Han, X., Khan, H., & Zhuang, J. (2014) حول تحليل مؤشرات الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي، والتي توصلوا من خلالها أن الاستقرار السياسي وضبط الفساد له تأثير ايجابي وقوي على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)<sup>17</sup>

ويبين منحنى الارتباط بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية موجبة، وهو ما يفسر أن الأطر المؤسسية والتنظيمية وممارسات الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون واستقلالية القضاء له تأثير موجب على النمو.

يظهر منحنى الارتباط بين حماية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي جود ارتباط موجب بين هذين المتغيرين خلال العام 2011، وهذا ما يفسر أن البلدان التي لديها أقل خطر المصادرة تحقق مستوى جيد في الدخل.

ووفقا لمنحنى الارتباط بين الاستقرار الحكومي والنمو الاقتصادي خلال سنة 2011 يظهر أن هناك علاقة خطية موجبة، ويظهر منحنى الارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية متوسطة

ونلاحظ من خلال منحنى الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود علاقة خطية موجبة بين هذين المتغيرين حيث كلما زاد مؤشر الديمقراطية ازداد معدل النمو الاقتصادي

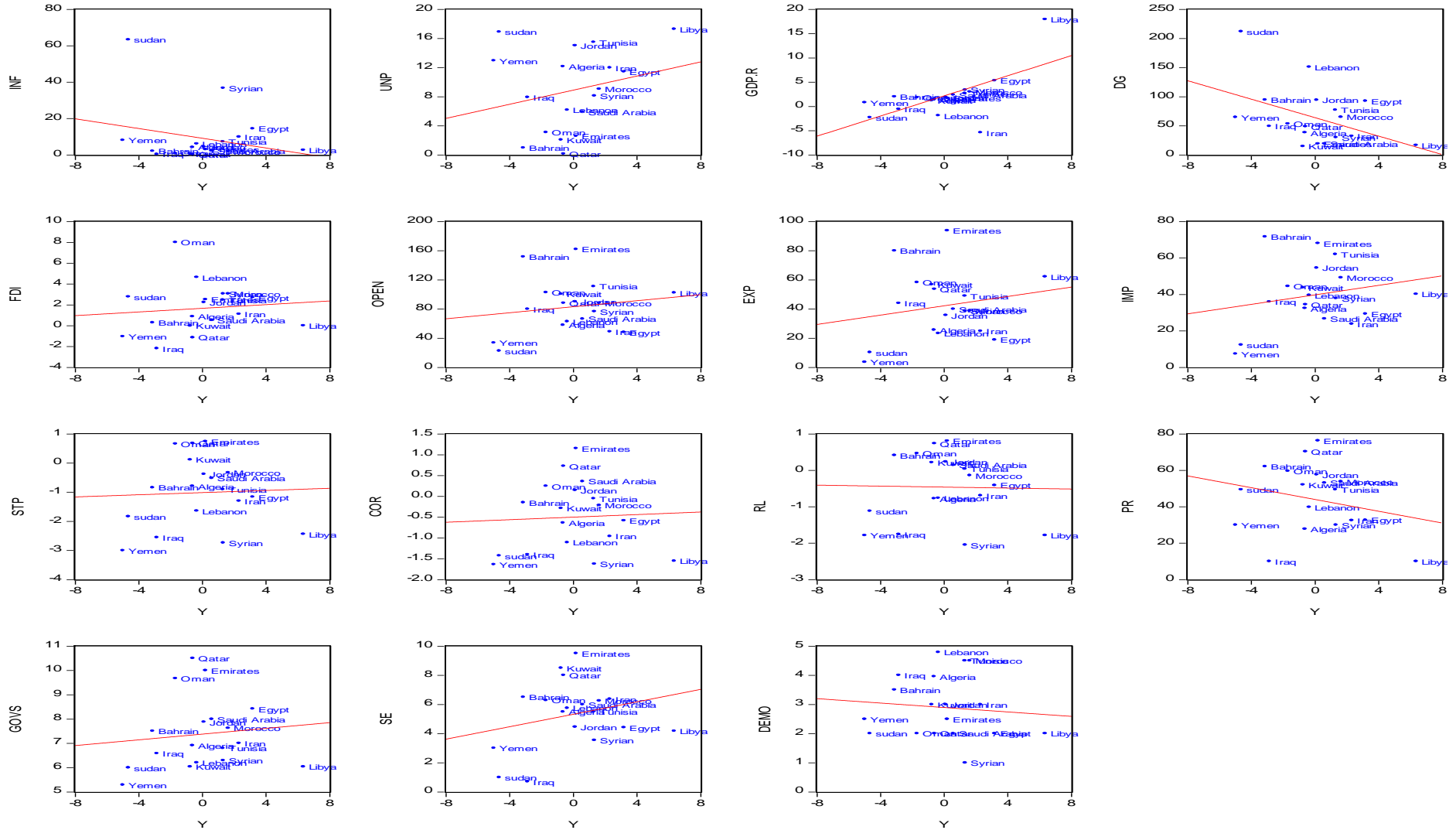
يشير Nunnenkamp (2003) إلى ثلاثة تفسيرات محتملة لأداء النمو المخيب للأمال في العالم العربي والمتمثل في عدم كفاية إصلاح الحكومات، والسياسات ذات النتائج العكسية، والحوافز الأكثر عمقاً التي تعترض النمو والمتعلقة بالقصور المؤسسي الذي يسود في مختلف البلدان النامية، وأكد على أن التنمية المؤسسية لها تأثير كبير على المتغيرات المرتبطة بالسياسات وعلى أداء النمو في البلدان النامية.<sup>18</sup>

<sup>16</sup> Anyanwu, J. C., Yaméogo, N. D., & Ali, M. S. B. (2016). FDI in the Middle Eastern and North African countries. In Economic Development in the Middle East and North Africa (pp. 197-216). Palgrave Macmillan, New York.

<sup>17</sup> Han, X., Khan, H., & Zhuang, J. (2014). Do governance indicators explain development performance? A cross-country analysis.

<sup>18</sup> Nunnenkamp, P. (2003). Economic policy, institutional development, and income growth: How Arab countries compare with other developing countries (No. 1183). Kiel Working Paper.

عرض منحنيات التشتت لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2018



يتبين من خلال منحنيات الارتباط لمتغيرات الدراسة خلال السنة 2018 أن الدول التي لها بيئة سياسية مستقرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقق أداء اقتصادي أفضل، حيث يشير منحى العلاقة بين التضخم ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن وجود علاقة خطية سالبة لعينة الدراسة.

في حين يظهر أن هناك وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي ولا تنطبق هذه النتيجة على كل دول عينة الدراسة كونها بعيدة عن خط الارتباط.

يشير منحى الارتباط بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية خلال عام 2018 ويظهر أن ليبيا لم يكن له هذا التأثير، ويظهر منحى الارتباط بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية سالبة، كما يظهر أن هناك علاقة خطية متوسطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هذا وتظهر باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لنموذج الدراسة المتمثلة في مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الاستيراد ومؤشر التصدير خلال عن وجود علاقة موجبة بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي.

ويتضح من خلال منحى الارتباط بين متغير الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية موجبة، أما بالنسبة لمنحى الارتباط بين مؤشر ضبط الفساد والنمو الاقتصادي يشير إلى وجود علاقة خطية متوسطة ويمكن تفسير ذلك إلى النتائج التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الجودة المؤسسية وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد واستقرار الحكومة.

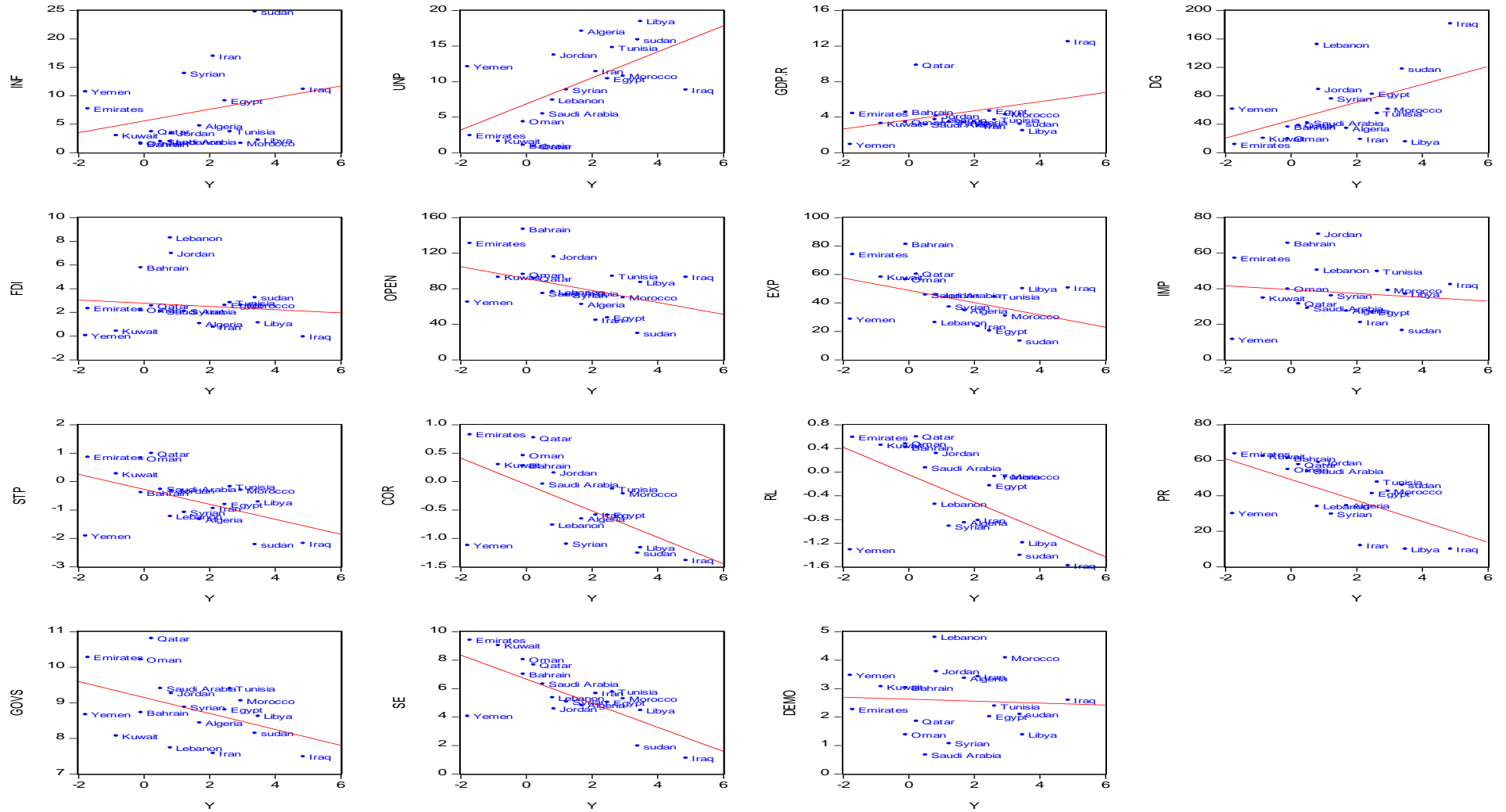
ويبين منحى الارتباط بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية متوسطة، ويرجع ذلك أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة 2018 سادت قوانين

ويظهر منحى الارتباط بين حماية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي على جود علاقة خطية متوسطة وتدل هذه النتيجة على عدم وجود لحماية حقوق الملكية خلال العام 2018، مما خلق بيئة أعمال غير مناسبة للمستثمرين وهروب رؤوس الأموال وهو ما كان له انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي.

وفقا لمنحى الارتباط بين الاستقرار الحكومي والنمو الاقتصادي خلال سنة 2018 يظهر أن هناك علاقة خطية موجبة، ويظهر منحى الارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية موجبة

ونلاحظ من خلال منحى الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود علاقة خطية متوسطة بين هذين المتغيرين.

عرض منحنيات التشتت لمعدل متغيرات الدراسة خلال الفترة 1996-2018



يتضح من خلال منحنيات الارتباط لمتغيرات الدراسة خلال الفترة بين 1996-2018 أن الدول المختارة للدراسة سجلت أداء اقتصادي سيء وبيئة مؤسسية ضعيفة مما انعكس على النمو الاقتصادي في دول المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث يشير منحنى العلاقة بين التضخم ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن وجود علاقة خطية موجبة لعينة الدراسة.

في حين يظهر منحنى الارتباط بين معدل البطالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي لعين الدراسة ، ويشير منحنى الارتباط بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية خلال الفترة بين 1996-2018 ويظهر أن العراق وقطر لم يكن له هذا التأثير، ويظهر منحنى الارتباط بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة خطية موجبة

كما يظهر أن هناك علاقة خطية متوسطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هذا وتظهر باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لنموذج الدراسة المتمثلة في مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الاستيراد ومؤشر التصدير خلال الفترة بين 1996-2018 عن وجود علاقة خطية سالبة بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي.

ويتضح من خلال منحنى الارتباط بين متغير الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية سالبة ، أما بالنسبة لمنحنى الارتباط بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي يشير إلى وجود علاقة خطية سالبة ويمكن تفسير ذلك للفترة التي كانت فيها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعيش حالة من الضعف المؤسسي، فقد أشار Chamseddine, N. (2016) أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي، من خلال خفض أنشطة الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك فإن الآثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي تبقى حتى في ظل وجود مؤشرات قوية للحوكمة مثل الاستقرار السياسي وسيادة القانون.<sup>19</sup>

ويبين منحنى الارتباط بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي وجود علاقة خطية سالبة، وتفسر هذه النتيجة غياب سيادة القانون في الدول المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

ويظهر منحنى الارتباط بين حماية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي على جود علاقة خطية سالبة وتدل هذه النتيجة عن غياب حماية حقوق الملكية خلال الفترة بين 1996-2018، مما خلق بيئة غير مواتية للاستثمار، ووفقاً لمنحنى الارتباط بين الاستقرار الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة بين 1996-2018، يظهر أن هناك علاقة خطية سالبة، ويظهر منحنى الارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي وجود علاقة سالبة

ونلاحظ من خلال منحنى الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود علاقة خطية متوسطة بين هذين المتغيرين .

<sup>19</sup> Chamseddine, N. (2016). Corruption and Economic Growth in the Middle East and North Africa.p22

6.3 تقدير النموذج بالتأثيرات الثابتة أو بالتأثيرات العشوائية

ويتم تقدير هذا النموذج إما بنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) ، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)، وذلك قصد تفسير العلاقة بين المتغير التابع Y وباقي المتغيرات المستقلة وفيما يلي النتائج:

The dependent variable : GDP per growth growth (annual%); y			
Variable	Pooled Regression Model	Fixed Effect Model	Random Effect Model
Constant	- 11.00213 (3.845225) ***	-12.65979 (4.873606) ***	- 11.00213 (3.839190)***
INF	-0.017643 (0.030057)	-0.032866 (0.034178)	- 0.017643 (0.030009)
UNP	0.243903 (0.071732)***	0.074555 (0.159795)	0.243903 (0.071619)***
GDP.R	0.611853 (0.027776)***	0.606986 (0.028352)***	0.611853 (0.027733)***
DG	-0.010886 (0.005975)	- 0.011804 (0.009058) *	- 0.010886 (0.005966)
FDI	0.023274 (0.093345)	0.001436 (0.110226)	0.023274 (0.093198)
OPEN	-0.144703 (0.059116) ***	0.126475 (0.237582)	-0.144703 (0.301704) ***
EXP	0.167744 (0.067975) ***	- 0.052871 (0.243018)	0.167744 (0.059023) ***
IMP	0.104810 (0.057712) ***	- 0.202971 (0.240993)	0.104810 (0.067868)
STP	- 1.082118 (0.773431) *	-1.803818 (0.991681)	-1.082118 (0.057621) *
COR	- 3.582755 (1.145865) ***	- 2.215076 (1.488677) *	- 3.582755 (0.772217) ***
RL	2.377071 (1.407986)	2.860242 (1.852963) *	2.377071 (1.144067)
PR	0.011203 (0.024351)	0.056126 (0.034358) *	0.011203 (1.405776)
GOVS	0.496684 (0.255782) ***	0.374637 (0.284560) ***	0.496684 (0.024313) ***
SE	0.319347 (0.266301)	0.656121 (0.419623) *	0.255381 (0.265883)
DEMO	0.415822 (0.262934) *	0.341046 (0.431485)	0.415822 (0.262521) *
N.obs	414	462	414
R-Squared	0.586441	0.605347	0.586441

Prob.F-statistic	0.000000	0.000000	0.000000
Durbin-watson	2.120170	2.225538	2.120170

المصدر: من إعداد الباحث

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1% ، 5% ، 10% ، أما بالنسبة للقيم بين قوسين فهي خطأ القيم القياسي (Std. Error)

اختبار Hausman: يبين لنا اختبار Hausman النموذج الأكثر ملائمة لتقدير النموذج ويكون ذلك بوضع فرضيتين هما:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 : \text{نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)} \\ H_1 : \text{نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)} \end{array} \right\}$$

وفيما يلي نتائج الاختبار

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.793873	15	0.3313

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال نتائج اختبار Hausman نلاحظ أن الاختبار ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.3313) إذن نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تدل على أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة

### 7.3 تفسير نتائج النموذج الملائم نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)

من خلال اختبار Hausman توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة ويمكن كتابة النموذج المقدر كما يلي:

$$Y = -0.017*INF + 0.243*UNP + 0.611*GDP\_R - 0.010*DG + 0.023*FDI - 0.144*OPEN + 0.167*EXP + 0.104*IMP - 1.082*STP - 3.582*COR + 2.377*RL + 0.011*PR + 0.496*GOVS + 0.319*SE + 0.415*DEMO - 11.002$$

Variable	Random Effect Model
Constant	- 11.00213 (3.839190)***
INF	-0.017643

	(0.030009)
UNP	0.243903 (0.071619)***
GDP.R	0.611853 (0.027733)***
DG	-0.010886 (0.005966)
FDI	0.023274 (0.093198)
OPEN	-0.144703 (0.301704) ***
EXP	0.167744 (0.059023) ***
IMP	0.104810 (0.067868)
STP	-1.082118 (0.057621) *
COR	-3.582755 (0.772217) ***
RL	2.377071 (1.144067)
PR	0.011203 (1.405776)
GOVS	0.496684 (0.024313) ***
SE	0.255381 (0.265883)
DEMO	0.415822 (0.262521) *
N.obs	414
R-Squared	0.586441
Prob.F-statistic	0.000000
Durbin-watson	2.120170

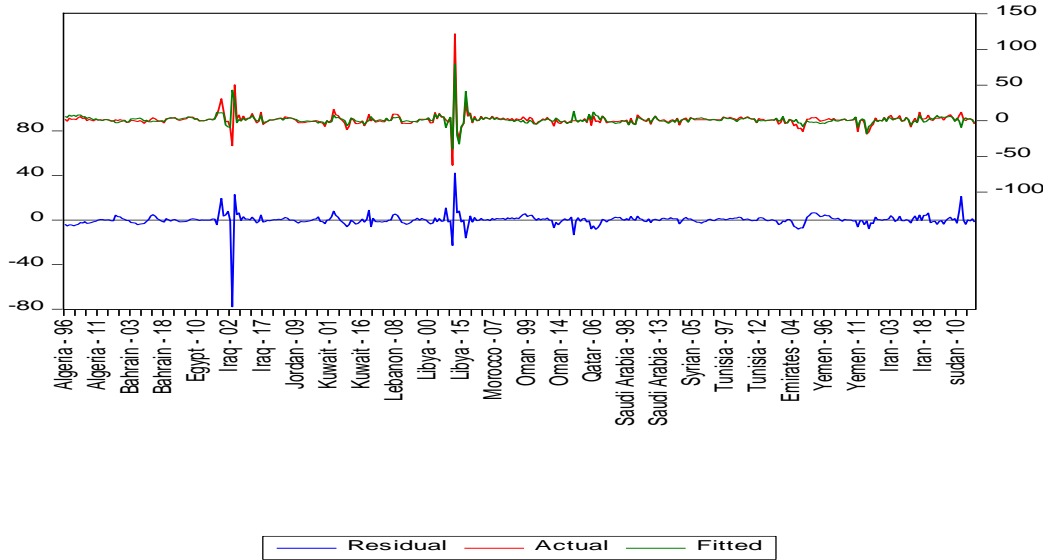
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

تشير احتمال إحصائية فيشر (0.0000) أنها معنوية عند مستوى 5% مما يدل على معنوية هذا النموذج و أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة للتقدير، و يبلغ معامل التحديد  $R^2 = 0.58$  وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 58% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة و تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم في نماذج Panel و ذلك لأن معامل التحديد يعتمد على



مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر، ويشير الشكل التالي إلى صلاحية و استقرار النموذج المقدر و ذلك لتطابق القيم الحالية و القيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

الشكل (01-05): التمثيل البياني للقيم الحالية و القيم المقدرة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

بعد التأكد من صلاحية النموذج يمكن قراءة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

يتضح من خلال نتائج الجدول (Random Effect Model)، وجود أثر سالب وغير معنوي لمعدل التضخم على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا زاد معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.017% وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية وكذلك دراسة (Fischer, 1983<sup>20</sup>; Barro, 1995<sup>21</sup>; Gylfason and Herbertsson, 2001<sup>22</sup>)

وتكشف نتائج التقدير إلى وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل البطالة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائياً إلا أنها قد أثارت جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، فقد أظهرت بعض النتائج التجريبية إلى التأثير الإيجابي للبطالة على معدل النمو الاقتصادي ونذكر على سبيل المثال دراسة Ademola, A., &

<sup>20</sup> Fischer, S. (1983). Inflation and Growth, NBER Working Paper Series, No: 1235, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w1235>

<sup>21</sup> Barro, Robert J. (1995). Inflation and Economic Growth, NBER Working Paper Series, No. 5326, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w5326>

<sup>22</sup> Gylfason, Thorvaldur and Tryggvi Thor Herbertsson (2001). Does inflation matter for growth?, Japan and the World Economy, 13(4), pp.405-428. [http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425\(01\)00073-1](http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425(01)00073-1)

<sup>23</sup> Badiru, A. (2016) ودراسة حديثة لـ Seth, A., John, M. A., & Dalhatu, A. Y. (2018)<sup>24</sup>، وتعتبر البطالة مشكلة خطيرة تواجهها معظم البلدان المتقدمة والنامية لما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية<sup>25</sup>، وقد أشار تقرير البنك الدولي عام 2015 على أن هناك "أزمة وظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظرا للصعوبات التي تواجهها في خلق الوظائف وتشجيع روح الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة إنتاجية الوظائف، والربط بين الأفراد وفرص العمل - وخاصة النساء والشباب<sup>26</sup>، ويعكس ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبير انخفاض في معدلات النمو فإذا كانت الصين تحقق نموا بنسبة 10 في المائة على مدى عشر سنوات وتواجه معدلات بطالة تصل إلى 5 في المائة - فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الصورة المعكوسة لذلك إذ تنمو بمعدلات تصل إلى 5 في المائة بينما تعاني معدلات من البطالة تزيد على 10 في المائة، ويشكل غياب النمو القوي عائقا خطيرا أمام التوظيف، وعلى النقيض من ذلك، فإن تجاوب النمو في فرص العمل مع النمو في الدخل في المنطقة مرتفع نسبيا بشكل عام. أي أن النمو بلا فرص عمل<sup>27</sup>، وقد أشارت دراسة حديثة لـ Kumar, K. B. (2020) أن بلدان الشرق الأوسط تعاني من مرض متوطن وهو ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وهو أحد الأسباب الرئيسية وراء انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، ومنذ ذلك الحين لم تتحسن الحالة، بل ساءت في بعض البلدان.<sup>28</sup>

أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد أظهرت نتائجنا وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، حيث إذا زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% سيزيد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.61%، ويعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا هاما للاستقرار الاقتصادي الكلي Mankiw, N. G. (2001) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Mallik, G., & Chowdhury, A. (2001)<sup>29</sup> ودراسة Alam, N., et al. (2018)<sup>30</sup>

وجود أثر سالب وغير معنوي لمعدل الدين الحكومي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا ارتفعت نسبة الدين الحكومي بـ 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.01%

<sup>23</sup> Ademola, A., & Badiru, A. (2016). The impact of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria (1981–2014). *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research*, 9(1).

<sup>24</sup> Seth, A., John, M. A., & Dalhatu, A. Y. (2018). The Impact of Unemployment on Economic Growth in Nigeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing. *Sumerian Journal of Business Management and Marketing*, 1(2), 37-46.

<sup>25</sup> Ibrahim khrais, Mahmoud Al-Wadi, (2016), Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries, *International Journal of Managerial Studies and Research*, 4(12), PP 1-6, <http://dx.doi.org/10.20431/2349-0349.0412009>

<sup>26</sup> نايجل تووز، (2015)، أزمة الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي <http://blogs.worldbank.org/voices/ar/jobs/mena-jobs-crisis>

<sup>27</sup> CAROLINE FREUND, (2012), Why jobless? The growth pattern, world bank, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/why-jobless-growth-pattern>

<sup>28</sup> Kumar, K. B. (2020). Crisis Beyond the Crises: MENA's Youth Unemployment Problem.

<sup>29</sup> Mallik, G., & Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123-135.

<sup>30</sup> Alam, N., Shamim, M. A., & Siddiqui, A. H. (2018). Impact of Democracy on Foreign Direct Investment: An Empirical Study of Pakistan Economy. *Global Management Journal for Academic & Corporate Studies*, 8(2), 118-127.

وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية لـ<sup>31</sup> DiPeitro, W. R., & Anoruo, E. و Schclarek Curutchet, A. (2005) و<sup>32</sup> Bökemeier, B., & Greiner, A. (2013) و (2012)

أشار ورقة عمل لصندوق النقد الدولي عام 2007 إلى أن ارتفاع الدين العام في الشرق الأوسط خلال منتصف التسعينات يرجع بالأساس إلى التوسع المالي، وانخفاض خلال السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع عائدات النفط، والنمو الاقتصادي، وتخفيف عبئ الديون فقد بدت دول الشرق الأوسط أكثر استجابة لارتفاع المديونية في الماضي، وأن مستويات الدين العام لا تزال مرتفعة بشكل غير طبيعي في كثير من بلدان المنطقة<sup>34</sup>

وجود أثر موجب وغير معنوي لصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا زاد مؤشر FDI بنسبة 1% ستزيد نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 0.023 %، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها كل من<sup>35</sup> Iamsiraroj, S., & Ulubaşoğlu, M. A. (2015) ودراسة<sup>36</sup> Bouchoucha, N., & Ali, W. (2019)، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي للبلدان النامية وهو من أهم مصادر التمويل الأجنبي للتنمية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>37</sup>، وقد ثبت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلدان النامية، كونه يجتذب رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرة الإدارية وزيادة العمالة وتحسين القدرة التنافسية وزيادة ميزان المدفوعات<sup>38</sup>.

وبينت نتائج الدراسة وجود أثر سالب ومعنوي لمؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث أنه إذا ارتفع نسبة الانفتاح التجاري بـ 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل النمو بـ 0.14 % وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة<sup>39</sup> Hye, Q. et al (2015) ودراسة<sup>40</sup> Adhikary, B. K. (2011)، ويرجع السبب في العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع حجم الواردات مما أدى إلى خلق وضع سلبي في الميزان التجاري لعينة الدراسة خلال فترة 1996-

<sup>31</sup> Schclarek Curutchet, A. (2005). Debt and Economic Growth in Developing and Industrial Countries. Working Papers, Department of Economics, Lund University, (34).

<sup>32</sup> DiPeitro, W. R., & Anoruo, E. (2012). Government size, public debt and real economic growth: a panel analysis. Journal of Economic Studies.

<sup>33</sup> Bökemeier, B., & Greiner, A. (2013). On the relation between public debt and economic growth: An empirical investigation.

<sup>34</sup> Fouad, M., Maliszewski, W. S., Hommes, M., Morsy, H., Petri, M., & Soderling, L. (2007). Public debt and fiscal vulnerability in the Middle East.

<sup>35</sup> Iamsiraroj, S., & Ulubaşoğlu, M. A. (2015). Foreign direct investment and economic growth: A real relationship or wishful thinking?. Economic Modelling, 51, 200-213.

<sup>36</sup> Bouchoucha, N., & Ali, W. (2019). The impact of FDI on economic growth in Tunisia: An estimate by the ARDL approach.

<sup>37</sup> Alshehry, A. S. (2020). The Impact of Corruption on FDI in Some MENA Countries. International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, 7(1), 39-45.

<sup>38</sup> Samimi, A. J., Mghaddasi, R., & Azizi, K. (2011). Political stability and FDI in OIC countries. Journal of Social and Development Sciences, 1(1), 18-23.

<sup>39</sup> Hye, Q. M. A., & Lau, W. Y. (2015). Trade openness and economic growth: empirical evidence from India. Journal of Business Economics and Management, 16(1), 188-205.

<sup>40</sup> Adhikary, B. K. (2011). FDI, trade openness, capital formation, and economic growth in Bangladesh: a linkage analysis. International Journal of Business and Management, 6(1), 16.

2018 ، وقد أشار Kim, D. H. (2011)<sup>41</sup> في دراسته عن التجارة، النمو والدخل أن زيادة الانفتاح التجاري له آثار ايجابية على النمو والدخل الحقيقي للبلدان المتقدمة ولكن له آثار سلبية كبيرة في البلدان النامية.

وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشر التصدير على النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في نسبة التصدير بـ 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة (0.16%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي أكدت على دور التصدير في إنعاش الاقتصاد .

كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر الاستيراد على النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في نسبة الاستيراد بـ 1% سيؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة (0.10%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التجريبية السابقة

وجود أثر سالب ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف عند مستوى معنوية 1%، حيث كلما انخفض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.63%، وتعتبر هذه النتيجة صحيحة حيث أن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف له قيم سالبة مما يعني أنه يعبر عن عدم الاستقرار السياسي لعينة الدراسة، وهذا ما توصل اليه <sup>42</sup> Barro (1990) و Alesina and Perroti (1996)<sup>43</sup> توصل كل من <sup>44</sup> Devereux و Wen (1996) بأن الوضع السياسي غير المستقر يؤثر سلباً على الاقتصاد

أما بالنسبة لمؤشر الفساد يظهر أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي ، حيث كلما زاد مؤشر الفساد بـ 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض في معدل النمو بـ 3.58% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة <sup>45</sup> Mo, P. H. (2001) ودراسة <sup>46</sup> Anoruo, E., & Braha, H. (2005)، كما أن الأثر السلبي لمتغير الفساد على النمو الاقتصادي ناتج عن انتشار الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤثر سلباً على الحكم العادل والمستقر ويؤدي إلى انخفاض نوعية الخدمات العامة. وتعزز هذه النتيجة دراسة كل من <sup>47</sup> vnimelech and Zelekha(2011) ، Dzhumashev(2009) ، Blackburn and Sarmah و <sup>48</sup> Bhattacharyya and Hodler (2010) الذين يؤكدون على أن الفساد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، الذي يقلل بدوره من تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.<sup>47</sup>

وجود أثر ايجابي وغير معنوي لمؤشر سيادة القانون على النمو الاقتصادي أي وجود علاقة طردية بين سيادة القانون و النمو الاقتصادي بحيث أن الزيادة في مؤشر سيادة القانون سيؤدي إلى زيادة النمو بنسبة (2.37%)، وتتوافق هذه

<sup>41</sup> Kim, D. H. (2011). Trade, growth and income. The Journal of International Trade & Economic Development, 20(5), 677-709.

<sup>42</sup> Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Exogenous Growth. Journal of Political Economy. Vol. 98: pp 103-125.

<sup>43</sup> Alesina, A. and Perotti, R. (1996). Income Distribution, Political Instability, and Investment. European Economic Review Vol. 40: pp 1203- 1228.

<sup>44</sup> Devereux, M. and J. Wen (1996), "Political Uncertainty, Capital Taxation and Growth", Mimeo, University of British Columbia, Vancouver, Canada.

<sup>45</sup> Mo, P. H. (2001). Corruption and economic growth. Journal of comparative economics, 29(1), 66-79.

<sup>46</sup> Anoruo, E., & Braha, H. (2005). Corruption and economic growth: the African experience. Journal of Sustainable Development in Africa, 7(1), 43-55.

<sup>47</sup> Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). An econometric study of the role of the political stability on the relationship between democracy and economic growth. Panoeconomicus, 1-25.

النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على سيادة القانون في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأحد العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي، فهو حجر الزاوية لأي نظام قائم في البلد، كما أن سيادة القانون ضروري لإنفاذ حقوق الملكية.<sup>48</sup>

وجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي حيث وجدت الدراسة أن الزيادة في مؤشر حماية حقوق الملكية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.011%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التجريبية لـ<sup>49</sup> Wanjuu, L. Z., & Le Roux, P. (2017) التي أكد من خلالها على أن حماية حقوق الملكية هي أحد المحددات الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر الاستقرار الحكومي على النمو الاقتصادي حيث وجدنا أن الزيادة في مؤشر الاستقرار الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو بنسبة (0.49%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التجريبية التي أكدت على أن الاستقرار الحكومي يشجع على تصميم سياسات اقتصادية فعالة، وقد أكد Zallé, O. (2017)<sup>50</sup> أن استقرار الحكومة والديمقراطية يحافظان على الظروف اللازمة لإرساء الأساس لنمو اقتصادي قوي ومستدام، ويجد<sup>51</sup> Yeboua, K. (2020) أن الدول التي تتجاوز عتبة 65% في مؤشر الاستقرار الحكومي سيكون لذلك انعكاس ايجابي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

وجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية على النمو الاقتصادي: حيث أن الزيادة في مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو بنسبة (0.25%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي، وقد أشار<sup>52</sup> Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013) أن الظروف الاقتصادية هي أحد المحددات الأكثر أهمية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية.<sup>52</sup>

كما كشفت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر الديمقراطية على النمو الاقتصادي وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في مؤشر الديمقراطية بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو بنسبة (0.41%) و تتوافق هذه النتيجة مع دراسة<sup>53</sup> Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018) التي توصلت إلى أن الديمقراطية تحفز النمو الاقتصادي من خلال الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال

<sup>48</sup> Gaillard, N. (2020). Country Risk: The Bane of Foreign Investors. Springer Natur, <https://doi.org/10.1007/978-3-030-45788-4>, p248

<sup>49</sup> Wanjuu, L. Z., & Le Roux, P. (2017). Economic institutions and economic growth: Empirical evidence from the Economic Community of West African States. South African Journal of Economic and Management Sciences, 20(1), 1-10.

<sup>50</sup> Zallé, O. (2017). Spatial Effect of Political Risk on Economic Growth in Africa. Modern Economy, 8(12), 1383-1399.

<sup>51</sup> Yeboua, K. (2020). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Africa: New Empirical Approach on the Role of Institutional Development. Journal of African Business, 1-18. <https://doi.org/10.1080/15228916.2020.1770040>

<sup>52</sup> Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013). Youth unemployment and political instability in selected developing countries. Tunis, Tunisia: African Development Bank.

<sup>53</sup> Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). An econometric study of the role of the political stability on the relationship between democracy and economic growth. Panoeconomicus, 67(2), 187-206.p19

إفريقيا ، وأن الأداء الاقتصادي عامل رئيسي للديمقراطية، وبينت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي والديمقراطية والاستقرار السياسي متكاملان.

### 8.3 دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة: Granger Causality Test

لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، نستخدم سببية Granger لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة وهذا ما يسمح لنا من الفهم النظري للظواهر الاقتصادية، بحيث الغرض من تأثير السببية هو رؤية تأثير كل متغير تجاه الآخر.

الجدول (05 – 05): دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1996 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause Y	378	2.65795	0.0714
Y does not Granger Cause INF		1.16184	0.3140
UNP does not Granger Cause Y	378	6.66175	0.0014
Y does not Granger Cause UNP		0.62177	0.5375
GDP_R does not Granger Cause Y	378	4.17851	0.0160
Y does not Granger Cause GDP_R		39.7409	2.E-16
DG does not Granger Cause Y	378	4.34515	0.0136
Y does not Granger Cause DG		2.97339	0.0523
FDI does not Granger Cause Y	378	0.23324	0.7921
Y does not Granger Cause FDI		0.18563	0.8307
OPEN does not Granger Cause Y	378	4.14519	0.0166
Y does not Granger Cause OPEN		2.34387	0.0974
EXP01 does not Granger Cause Y	378	3.71193	0.0253
Y does not Granger Cause EXP01		4.57936	0.0108
IMP does not Granger Cause Y	378	1.50432	0.2235
Y does not Granger Cause IMP		10.8099	3.E-05
STP does not Granger Cause Y	378	5.21780	0.0058
Y does not Granger Cause STP		1.60494	0.2023

COR does not Granger Cause Y	378	3.04113	0.0490
Y does not Granger Cause COR		0.00730	0.9927
RL does not Granger Cause Y	378	3.84571	0.0222
Y does not Granger Cause RL		0.19060	0.8265
PR does not Granger Cause Y	378	2.83784	0.0598
Y does not Granger Cause PR		0.51124	0.6002
GOVS does not Granger Cause Y	378	1.94098	0.1450
Y does not Granger Cause GOVS		1.04015	0.3544
SE does not Granger Cause Y	378	3.77904	0.0237
Y does not Granger Cause SE		1.87122	0.1554
DEMO does not Granger Cause Y	378	0.47857	0.6201
Y does not Granger Cause DEMO		1.63197	0.1969
UNP does not Granger Cause INF	378	1.70945	0.1824
INF does not Granger Cause UNP		1.00516	0.3670
GDP_R does not Granger Cause INF	378	1.45634	0.2344
INF does not Granger Cause GDP_R		2.33513	0.0982
DG does not Granger Cause INF	378	6.96951	0.0011
INF does not Granger Cause DG		0.70633	0.4941
FDI does not Granger Cause INF	378	0.49317	0.6111
INF does not Granger Cause FDI		0.10908	0.8967
OPEN does not Granger Cause INF	378	1.66575	0.1905
INF does not Granger Cause OPEN		6.23305	0.0022
EXP01 does not Granger Cause INF	378	1.57386	0.2086
INF does not Granger Cause EXP01		4.91750	0.0078
IMP does not Granger Cause INF	378	2.31440	0.1002
INF does not Granger Cause IMP		2.83647	0.0599
STP does not Granger Cause INF	378	5.67893	0.0037
INF does not Granger Cause STP		0.17675	0.8381
COR does not Granger Cause INF	378	5.32755	0.0052
INF does not Granger Cause COR		0.02631	0.9740

RL does not Granger Cause INF	378	5.31215	0.0053
INF does not Granger Cause RL		1.46000	0.2336
PR does not Granger Cause INF	378	1.05495	0.3492
INF does not Granger Cause PR		0.40687	0.6660
GOVS does not Granger Cause INF	378	1.92157	0.1478
INF does not Granger Cause GOVS		0.08264	0.9207
SE does not Granger Cause INF	378	3.73514	0.0248
INF does not Granger Cause SE		2.60314	0.0754
DEMO does not Granger Cause INF	378	1.50729	0.2229
INF does not Granger Cause DEMO		0.69950	0.4975
GDP_R does not Granger Cause UNP	378	1.05880	0.3479
UNP does not Granger Cause GDP_R		2.04429	0.1309
DG does not Granger Cause UNP	378	1.78446	0.1693
UNP does not Granger Cause DG		0.14649	0.8638
FDI does not Granger Cause UNP	378	0.67185	0.5114
UNP does not Granger Cause FDI		0.34471	0.7087
OPEN does not Granger Cause UNP	378	2.22199	0.1098
UNP does not Granger Cause OPEN		0.48870	0.6138
EXP01 does not Granger Cause UNP	378	3.82658	0.0226
UNP does not Granger Cause EXP01		1.81741	0.1639
IMP does not Granger Cause UNP	378	0.92932	0.3957
UNP does not Granger Cause IMP		0.29125	0.7475
STP does not Granger Cause UNP	378	0.96090	0.3835
UNP does not Granger Cause STP		1.66071	0.1914
COR does not Granger Cause UNP	378	1.91289	0.1491
UNP does not Granger Cause COR		0.47784	0.6205
RL does not Granger Cause UNP	378	2.17402	0.1152
UNP does not Granger Cause RL		0.48863	0.6139
PR does not Granger Cause UNP	378	0.04038	0.9604
UNP does not Granger Cause PR		4.54462	0.0112
GOVS does not Granger Cause UNP	378	0.33558	0.7151



UNP does not Granger Cause GOVS		2.45521	0.0872
SE does not Granger Cause UNP	378	2.04598	0.1307
UNP does not Granger Cause SE		3.44674	0.0329
DEMO does not Granger Cause UNP	378	0.95793	0.3846
UNP does not Granger Cause DEMO		0.34175	0.7107
DG does not Granger Cause GDP_R	378	7.02488	0.0010
GDP_R does not Granger Cause DG		8.83219	0.0002
FDI does not Granger Cause GDP_R	378	0.48164	0.6182
GDP_R does not Granger Cause FDI		0.16034	0.8519
OPEN does not Granger Cause GDP_R	378	0.85661	0.4254
GDP_R does not Granger Cause OPEN		0.17895	0.8362
EXP01 does not Granger Cause GDP_R	378	1.99319	0.1377
GDP_R does not Granger Cause EXP01		1.67799	0.1882
IMP does not Granger Cause GDP_R	378	1.02472	0.3599
GDP_R does not Granger Cause IMP		5.04097	0.0069
STP does not Granger Cause GDP_R	378	1.84003	0.1603
GDP_R does not Granger Cause STP		0.41513	0.6606
COR does not Granger Cause GDP_R	378	1.86932	0.1557
GDP_R does not Granger Cause COR		0.39624	0.6731
RL does not Granger Cause GDP_R	378	0.27632	0.7587
GDP_R does not Granger Cause RL		1.78538	0.1692
PR does not Granger Cause GDP_R	378	0.27163	0.7623
GDP_R does not Granger Cause PR		0.01131	0.9888
GOVS does not Granger Cause GDP_R	378	4.61216	0.0105
GDP_R does not Granger Cause GOVS		0.18497	0.8312
SE does not Granger Cause GDP_R	378	0.01996	0.9802
GDP_R does not Granger Cause SE		1.44469	0.2371
DEMO does not Granger Cause GDP_R	378	1.20789	0.3000
GDP_R does not Granger Cause DEMO		5.25012	0.0056
FDI does not Granger Cause DG	378	0.80303	0.4487
DG does not Granger Cause FDI		1.58795	0.2057

OPEN does not Granger Cause DG	378	1.80447	0.1660
DG does not Granger Cause OPEN		3.06591	0.0478
EXP01 does not Granger Cause DG	378	2.79562	0.0624
DG does not Granger Cause EXP01		3.38157	0.0350
IMP does not Granger Cause DG	378	0.11507	0.8913
DG does not Granger Cause IMP		0.69649	0.4990
STP does not Granger Cause DG	378	3.28685	0.0385
DG does not Granger Cause STP		0.31878	0.7272
COR does not Granger Cause DG	378	2.15231	0.1177
DG does not Granger Cause COR		0.00780	0.9922
RL does not Granger Cause DG	378	0.97077	0.3797
DG does not Granger Cause RL		0.22936	0.7952
PR does not Granger Cause DG	378	0.49421	0.6105
DG does not Granger Cause PR		1.60310	0.2027
GOVS does not Granger Cause DG	378	4.00569	0.0190
DG does not Granger Cause GOVS		0.76988	0.4638
SE does not Granger Cause DG	378	2.12659	0.1207
DG does not Granger Cause SE		1.92176	0.1478
DEMO does not Granger Cause DG	378	3.94673	0.0201
DG does not Granger Cause DEMO		3.25486	0.0397
OPEN does not Granger Cause FDI	378	4.04048	0.0184
FDI does not Granger Cause OPEN		1.32071	0.2682
EXP01 does not Granger Cause FDI	378	2.16913	0.1157
FDI does not Granger Cause EXP01		1.45810	0.2340
IMP does not Granger Cause FDI	378	4.39794	0.0129
FDI does not Granger Cause IMP		0.71001	0.4923
STP does not Granger Cause FDI	378	0.73392	0.4807
FDI does not Granger Cause STP		0.16731	0.8460
COR does not Granger Cause FDI	378	0.42901	0.6515
FDI does not Granger Cause COR		0.35882	0.6987
RL does not Granger Cause FDI	378	1.79867	0.1670

FDI does not Granger Cause RL		0.43102	0.6502
PR does not Granger Cause FDI	378	0.71596	0.4894
FDI does not Granger Cause PR		0.41869	0.6582
GOVS does not Granger Cause FDI	378	1.70032	0.1840
FDI does not Granger Cause GOVS		0.25673	0.7737
SE does not Granger Cause FDI	378	0.28905	0.7491
FDI does not Granger Cause SE		3.16091	0.0435
DEMO does not Granger Cause FDI	378	1.31612	0.2694
FDI does not Granger Cause DEMO		2.32629	0.0991
EXP01 does not Granger Cause OPEN	378	8.49112	0.0002
OPEN does not Granger Cause EXP01		1.21377	0.2982
IMP does not Granger Cause OPEN	378	6.11501	0.0024
OPEN does not Granger Cause IMP		10.2182	5.E-05
STP does not Granger Cause OPEN	378	7.59042	0.0006
OPEN does not Granger Cause STP		1.09887	0.3343
COR does not Granger Cause OPEN	378	5.42643	0.0048
OPEN does not Granger Cause COR		0.32977	0.7193
RL does not Granger Cause OPEN	378	3.68792	0.0259
OPEN does not Granger Cause RL		0.03206	0.9685
PR does not Granger Cause OPEN	378	1.25004	0.2877
OPEN does not Granger Cause PR		4.45080	0.0123
GOVS does not Granger Cause OPEN	378	5.29117	0.0054
OPEN does not Granger Cause GOVS		0.92669	0.3968
SE does not Granger Cause OPEN	378	4.72715	0.0094
OPEN does not Granger Cause SE		0.41076	0.6634
DEMO does not Granger Cause OPEN	378	0.33430	0.7161
OPEN does not Granger Cause DEMO		3.89573	0.0212
IMP does not Granger Cause EXP01	378	1.20205	0.3017
EXP01 does not Granger Cause IMP		11.8448	1.E-05
STP does not Granger Cause EXP01	378	7.39781	0.0007
EXP01 does not Granger Cause STP		0.27007	0.7635

COR does not Granger Cause EXP01	378	6.10733	0.0025
EXP01 does not Granger Cause COR		0.73423	0.4806
RL does not Granger Cause EXP01	378	3.24750	0.0400
EXP01 does not Granger Cause RL		0.25935	0.7717
PR does not Granger Cause EXP01	378	0.65613	0.5195
EXP01 does not Granger Cause PR		4.66107	0.0100
GOVS does not Granger Cause EXP01	378	8.37057	0.0003
EXP01 does not Granger Cause GOVS		0.47087	0.6248
SE does not Granger Cause EXP01	378	5.76115	0.0034
EXP01 does not Granger Cause SE		0.85288	0.4270
DEMO does not Granger Cause EXP01	378	1.14765	0.3185
EXP01 does not Granger Cause DEMO		3.38333	0.0350
STP does not Granger Cause IMP	378	4.03213	0.0185
IMP does not Granger Cause STP		1.23527	0.2919
COR does not Granger Cause IMP	378	2.76078	0.0645
IMP does not Granger Cause COR		0.13391	0.8747
RL does not Granger Cause IMP	378	2.73795	0.0660
IMP does not Granger Cause RL		0.05537	0.9461
PR does not Granger Cause IMP	378	1.21466	0.2980
IMP does not Granger Cause PR		2.70597	0.0681
GOVS does not Granger Cause IMP	378	0.80206	0.4492
IMP does not Granger Cause GOVS		1.22900	0.2938
SE does not Granger Cause IMP	378	1.53983	0.2158
IMP does not Granger Cause SE		0.95927	0.3841
DEMO does not Granger Cause IMP	378	0.49926	0.6074
IMP does not Granger Cause DEMO		2.71535	0.0675
COR does not Granger Cause STP	378	7.96058	0.0004
STP does not Granger Cause COR		3.15449	0.0438
RL does not Granger Cause STP	378	2.89546	0.0565
STP does not Granger Cause RL		6.78586	0.0013
PR does not Granger Cause STP	378	2.58914	0.0764

STP does not Granger Cause PR		1.42798	0.2411
GOVS does not Granger Cause STP	378	4.10110	0.0173
STP does not Granger Cause GOVS		18.2013	3.E-08
SE does not Granger Cause STP	378	1.57262	0.2089
STP does not Granger Cause SE		6.43957	0.0018
DEMO does not Granger Cause STP	378	0.12486	0.8827
STP does not Granger Cause DEMO		5.65243	0.0038
RL does not Granger Cause COR	378	2.40501	0.0917
COR does not Granger Cause RL		11.7642	1.E-05
PR does not Granger Cause COR	378	4.18064	0.0160
COR does not Granger Cause PR		8.54399	0.0002
GOVS does not Granger Cause COR	378	1.73433	0.1779
COR does not Granger Cause GOVS		6.69219	0.0014
SE does not Granger Cause COR	378	1.13139	0.3237
COR does not Granger Cause SE		6.35677	0.0019
DEMO does not Granger Cause COR	378	1.09091	0.3370
COR does not Granger Cause DEMO		0.00108	0.9989
PR does not Granger Cause RL	378	1.37678	0.2537
RL does not Granger Cause PR		19.7110	7.E-09
GOVS does not Granger Cause RL	378	2.66278	0.0711
RL does not Granger Cause GOVS		4.50999	0.0116
SE does not Granger Cause RL	378	1.47261	0.2307
RL does not Granger Cause SE		2.56939	0.0779
DEMO does not Granger Cause RL	378	0.40309	0.6685
RL does not Granger Cause DEMO		2.17255	0.1153
GOVS does not Granger Cause PR	378	0.07219	0.9304
PR does not Granger Cause GOVS		2.52261	0.0816
SE does not Granger Cause PR	378	2.05860	0.1291
PR does not Granger Cause SE		1.92041	0.1480
DEMO does not Granger Cause PR	378	0.57686	0.5622
PR does not Granger Cause DEMO		0.19377	0.8239

SE does not Granger Cause GOVS	378	3.34489	0.0363
GOVS does not Granger Cause SE		7.33817	0.0007
DEMO does not Granger Cause GOVS	378	2.43738	0.0888
GOVS does not Granger Cause DEMO		0.35110	0.7041
DEMO does not Granger Cause SE	378	0.31675	0.7287
SE does not Granger Cause DEMO		0.76517	0.4660

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (04-12) مايلي:

وجود سببية من الاستقرار السياسي وغياب العنف باتجاه كل من النمو الاقتصادي (prob=0.0058) وإجمالي الدين الحكومي (prob=0.0385) والانفتاح التجاري (prob=0.0006) والاستيراد (prob=0.0185) والتصدير (prob=0.0007) وضبط الفساد (prob=0.0438) وسيادة القانون (prob=0.0013) والظروف الاجتماعية والاقتصادية (prob=0.0018) والديمقراطية (prob=0.0038)، وتعني هذه النتائج أن الزيادة في استقرار الحكومة وغياب التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، وغياب التوترات العرقية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية والانقلابات العسكرية تؤدي إلى زيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزيد الجودة المؤسسية في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وجود سببية من إجمالي الدين الحكومي باتجاه كل من النمو الاقتصادي (prob=0.0136) والتضخم (prob=0.0011) والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (prob=0.0010) والانفتاح التجاري (prob=0.0478) والتصدير (prob=0.0350) والديمقراطية (prob=0.0397) وتفسر هذه النتيجة أن زيادة الدين الحكومي تؤدي إلى زيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزيد حركة التجارة الخارجية ويساهم في زيادة مؤشر الديمقراطية.

وجود سببية من النمو الاقتصادي باتجاه كل من إجمالي الدين الحكومي (prob=0.0136) والتصدير (prob=0.0136) وهذه النتيجة تبين أن الزيادة في النمو الاقتصادي تزيد من إجمالي الدين الحكومي والتصدير، في حين يظهر أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (prob=0.0160) والاستقرار السياسي وضبط الفساد (prob=0.0490) وسيادة القانون (prob=0.0222) وحماية حقوق الملكية (prob=0.0598) والظروف الاجتماعية والسياسية (prob=0.0237) هي التي تسبب النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع الدراسات النظرية والتجريبية والتي تؤكد أن العوامل المؤسسية محددات هامة لحقيق النمو الاقتصادي.

وجود سببية من النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باتجاه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الدين الحكومي (prob=0.0002) و الاستيراد (prob=0.0069) والديمقراطية (prob=0.0056)، مما يعني أن زيادة نمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سيزيد من إجمالي الدين الحكومي ويزيد من معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات .

وجود سببية من مؤشر ضبط لفساد باتجاه النمو الاقتصادي والتضخم (prob=0.0052) والانفتاح التجاري (prob=0.0048) ومؤشر الصادرات (prob=0.0025) و الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0004) ومؤشر استقرار الحكومة (prob=0.0014) ومؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية (prob=0.0019) وهذه النتيجة تبين أنه كلما زاد التحكم في شيع الفساد زاد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزاد معه قدرة الحكومة في إدارة الاقتصاد وانتعشت حركة التجارة الخارجية من خلال ارتفاع حجم الصادرات وزيادة مستوى الانفتاح التجاري، كما يظهر أن الحد من الفساد يساهم في جودة المؤسسات السياسية.

وجود سببية من مؤشر سيادة القانون باتجاه النمو الاقتصادي والتضخم (prob=0.0053) والانفتاح التجاري (prob=0.0259) والتصدير (prob=0.0400) ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0565) وتعني هذه النتيجة أنه كلما زادت ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع ازداد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزادت حركة التجارة الخارجية، مع غياب الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة.

وجود سببية من مؤشر استقرار الحكومة باتجاه النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (prob=0.0105) والدين الحكومي (prob=0.0190) والانفتاح التجاري (prob=0.0054) ومؤشر الصادرات (prob=0.0003) والاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0173) وتفسر هذه النتيجة أن زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المعلن عنها وقدرتها على الاستمرار في الحكم يساهم في زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وإنعاش حركة التجارة الخارجية مع زيادة استقرار الحكومة واستبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والإرهاب.

وجود سببية من مؤشر حقوق الملكية باتجاه النمو الاقتصادي ومؤشر ضبط الفساد (prob=0.0160) وتعني هذه النتيجة أنه كلما زادت حقوق الملكية وذلك من خلال قدرة الأفراد في الاحتفاظ بممتلكاتهم الخاصة وتنميتها سيزيد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحد من شيع الفساد.

وجود سببية من مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية باتجاه النمو الاقتصادي والتضخم (prob=0.0248) والانفتاح التجاري (prob=0.0094) والتصدير (prob=0.0034) واستقرار الحكومة (prob=0.0363) وتبين هذه النتيجة أن زيادة الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة سيزيد من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحد من التضخم من خلال وضع سياسات اقتصادية فعالة وتنتعش حركة التجارة الخارجية وتزيد قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المعلن عنها مع الاستمرار في الحكم.

كما تشير النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار سببية غرانجر، وجود سببية من مؤشر الانفتاح التجاري باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (prob=0.0148) وتعني هذه النتيجة أن زيادة الانفتاح التجاري سيزيد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى قياس أثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة بين 1996-2018 باستخدام بيانات بانل، حيث بينت النتائج أن انخفاض النمو الاقتصادي له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي والسياسي، وكشفت نتائجنا أن عدم الاستقرار السياسي وضعف الأداء الاقتصادي يرتبط بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لذا من الضروري على الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توفير بيئة سياسية واقتصادية مستقرة.

كما تبين أن الدول التي لها بيئة سياسية مستقرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقق أداء اقتصادي أفضل، وأن العوامل المؤسسية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وظهرت نتائج الدراسة أن الفساد له تأثير قوي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتبين أن كل من سيادة القانون وحماية حقوق الملكية والاستقرار الحكومي من العوامل الحاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو أساس لأي نظام قائم في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي، كما توصلت إلى أن الديمقراطية تحفز النمو الاقتصادي من خلال الاستقرار السياسي، وأن الأداء الاقتصادي عامل رئيسي للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

أكدت أغلب الدراسات والأدبيات السابقة على الدور الذي يلعبه الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي في تطور وازدهار الدول والمجتمعات وذلك من خلال التأثير الإيجابي للاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي، واعتباره العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يتأتى إلا من خلال نمو ثابت للنتائج المحلي الإجمالي، والحفاظ على مستوى منخفض من البطالة والتضخم وتحقيق التوازن الخارجي، وتنشأ أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي كونها مقياساً رئيسياً يعبر عن الحالة الاقتصادية للبلد، وأن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على الاقتصاد، فهو يخلق حالة من عدم اليقين مما يحد من حوافز الاستثمار، وهروب رأس المال، ويخلق جوانب اجتماعية غير مستقرة في المجتمع، ونظاماً سياسياً غير مستقر.

ومن هذا المنطلق سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولبلوغ الأهداف المرجوة والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول كما يلي:

خصص الفصل الأول لدراسة مختلف الجوانب النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي، والبحث في مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي ودور سياسات الاقتصاد الكلي في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية، وخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الأساس النظري للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي مع عرض مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تطرقت إلى توضيح مفهوم الاستقرار السياسي، كما أشرنا إلى أهمية المؤسسات السياسية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، ودور النظام السياسي المستقر في إرساء دعائم منظومة قوية تحقق الأمن والاستقرار وسيادة القانون.

بالنسبة للفصل الثالث فقد قمنا بمسح نظري وتجريبي لأهم الدراسات التي ناقشت العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وكحوصلة لهذا الفصل تبين أن للاستقرار الاقتصادي والسياسي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة إرساء مؤسسات سياسية قوية تحقق الأمن والاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وسيادة القانون والديمقراطية، و أن جودة ونوعية المؤسسات السياسية تلعب دور مهم في تحقيق الاستقرار وعامل محدد للنمو الاقتصادي.

وخصص الفصل الرابع لتحليل أثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد سلطنا عليها الضوء كونها المنطقة التي تمر بحالة من التخبط والاضطرابات سياسية والتقلبات الاقتصادية، فقد أشار تقرير البنك الدولي (2014) أن الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة ركود اقتصادي و تعاني من اضطرابات سياسية.

وقد أشارت نتائج التحليل في الفصل الرابع أن البيئة المؤسسية عامل جد مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لتختتم الدراسة بقياس أثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة بين 1996-2018 باستخدام بيانات بانل، حيث بينت النتائج أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، كما كشفت نتائج التقدير أن عدم الاستقرار السياسي وضعف الأداء الاقتصادي يرتبط بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لذا من الضروري على الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توفير بيئة سياسية واقتصادية مستقرة.

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي وازدهار ورفي الأمم والشعوب، ويتضح من خلال نتائج الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة يمكن أن تساعد على توفير بيئة سياسية مستقرة، لذلك فإن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي قد يلعب دوراً مهماً في زعزعة الاستقرار السياسي في الدول النامية.

يؤثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد عن طريق زيادة عدم اليقين، بالإضافة إلى ذلك فهو عامل يضيق آفاق صانعي السياسات، مما قد يتسبب في سياسات اقتصادية غير مثالية، ونتيجة لذلك يقوم صانعو السياسات بتغيير اتجاه سياسات الاقتصاد الكلي بشكل متكرر، مما يزيد من تقلب السياسات وهذا ما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي، كما تؤدي زيادة التغيير السياسي إلى زيادة عدم اليقين السياسي والتأثير سلباً على القرارات الاقتصادية المتعلقة مباشرة بالإنتاج في البلدان التي تشهد تغيراً سياسياً متكرراً.

يؤدي النمو الاقتصادي المنخفض إلى تقويض الاستقرار السياسي، وقد ذكرت العديد من الدراسات التجريبية أن فرص الحكومات في البلدان النامية من أجل إعادة انتخابها يعتمد على أرقام النمو الاقتصادي قبل الانتخابات.

تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن الدول التي لها بيئة سياسية مستقرة في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقق أداء اقتصادي أفضل، وأن العوامل المؤسسية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن مؤشر الفساد تأثير كبير وقوي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تعزز المؤسسات مناخ الاستثمار، واستقرار الاقتصاد الكلي، وأن الالتزام بسياسات مستقرة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيزيد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبين أن كل من سيادة القانون وحماية حقوق الملكية والاستقرار الحكومي من العوامل الحاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو أساس لأي نظام قائم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية

للدول لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي الكلي، كما توصلت إلى أن الديمقراطية تحفز النمو الاقتصادي من خلال الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن الأداء الاقتصادي عامل رئيسي للديمقراطية.

تظهر نتائج الدراسة أن جودة المؤسسات تعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي الكلي، وأن إتباع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة، والحفاظ على الاستقرار السياسي ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول النامية.

تبين أن الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي والسياسات الموجهة نحو الاستثمار والاستقرار السياسي والحد من الفساد في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أهم العوامل لتحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، وأن عدم الاستقرار السياسي يعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

كما تشير نتائجنا إلى أن نوع النظام السياسي القائم في البلد له تأثير كبير على الجوانب الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومعدل الفقر، وتناولت هذه الأطروحة قضية الربيع العربي، وفترة التغيير السياسي غير المسبوق الذي مرت به العديد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأسفر عن سلسلة من الحركات المؤيدة للديمقراطية مما أدى إلى تغيير النظام في تونس ومصر، كما كانت هناك موجة من الاضطرابات السياسية والأمنية واندلاع الصراع في ليبيا وسوريا واليمن، ومظاهرات في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، بما في ذلك عُمان والبحرين والمغرب، مما دفع الحكومات في هذه المنطقة إلى إحداث تغييرات مؤسسية واقتصادية كبيرة، وإقامة انتخابات ديمقراطية، وكبح ممارسات الفساد، وإدخال إصلاحات ديمقراطية مؤسسية.

وتبين أن الديمقراطية لها آثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود نظام سياسي مبني بشكل ديمقراطي يمكن أن يحسن بشكل كبير تنمية رأس المال، ويعزز الاستثمارات المختلفة ويشجع بشكل كبير الحكم الرشيد.

لذا يتعين على الحكومات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، من خلال فرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد، وتوفير مناخ استثماري جيد، يسمح بجذب المستثمرين ويزيد من تدفق رؤوس الأموال.

كما يجب على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتخاذ خطوات لتعزيز جودة الحوكمة، بما في ذلك جودة الخدمات العامة وحماية حقوق الملكية والحد من تفشي الفساد، بالإضافة إلى ضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية التي تؤثر على مجالات مثل السياسة التجارية، ومناخ الأعمال، والحوكمة.

وتوصي الدراسة بإرساء مؤسسات سياسية قوية لضمان تنفيذ السياسات واللوائح العامة بشكل صحيح لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى التقليص من التبعية الاقتصادية للحد من الصدمات الخارجية سياسياً واقتصادياً.

## نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد محاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي مهم لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، تبين لنا من خلال نتائج الدراسة أن الدول التي لها بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تحقق أداء اقتصادي أفضل، وأن العوامل المؤسسية لها تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي، باعتبارها المبادئ الأساسية التي توجه عمل المؤسسات العامة والخاصة من أجل تعظيم الثروة.

أما الفرضية الثانية التي تشير إلى أن غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فقد تبين من خلال النتائج المتوصل إليها صحة هذه الفرضية، وتبين أن الدول التي تتمتع باستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي ولها بيئة سياسية مستقرة ومؤسسات ذات جودة تحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

## آفاق البحث:

على الرغم من أن هذه الدراسة حاولت الإلمام بكل الجوانب النظرية والتحقيق التجريبي ، بالإضافة إلى استخدام مجموعة معتبرة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية لعينة مختارة من الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة بين 1996 – 2018 ، إلا أن هذه الدراسة قد تحتاج لمزيد من التحقيق خاصة على المستوى الفردي للدول النامي، ومن ثم يمكن للباحثين في المستقبل تمديد التحقيق من خلال أخذ عوامل ومتغيرات أخرى في الاعتبار.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

1. Abd Alla, Z. M. (2017). THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON SOME MACROECONOMIC VARIABLES IN SUDAN 1997–2015 (Doctoral dissertation, Othman AlTaib AlFaki).
2. Abd Rahman, N. H. (2012, January). the relationship between budget deficit and economic growth from Malaysia's perspective: An ARDL approach. In 2012 International Conference on Economics, Business Innovation (Vol. 38, pp. 54-58).p55
3. Abdelkader, H. E. M. (2015). Political instability, uncertainty, democracy, and economic growth in Egypt. In Economic Research Forum Working Papers (No. 953).
4. Abdelkader, H. E. M. (2017). Political instability and economic growth in Egypt. *Review of Middle East Economics and Finance*, 13(2).
5. ABDULRAHMAN, E., & SAIF, A. D. A. H. A. ,(2020), The impact of Political Stability and Absence of Violence/Terrorism on foreign direct investment flows in the Arab countries, *North American Academic Research*, v3(01) 1-16, DOI : <https://doi.org/10.5281/zenodo.3629946>
6. Abeyinghe, T. (2015). Lessons of Singapore's development for other developing economies. *The Singapore Economic Review*, 60(03), 1550029.
7. Abubakar, S. (2020). Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Nigeria. *African Journal of Economic Review*, 8(1), 48-64.p50
8. Acemoglu, D., & Johnson, S. (2005). Unbundling institutions. *Journal of Political Economy*, 113(5), 949–995.
9. Acemoglu, D., & Robinson, J. (2010). The role of institutions in growth and development (p. 135). *World Bank Publications*. , 02-33. p03
10. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2000). Why did the West extend the franchise? Democracy, inequality, and growth in historical perspective. *The Quarterly Journal of Economics*, 115(4), 1167-1199.
11. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2015). 'WHY NATIONS FAIL..'. *NEW YORK REVIEW OF BOOKS*, 59(13).
12. Acemoglu, D., Hassan, T. A., & Tahoun, A. (2018). The power of the street: Evidence from Egypt's Arab Spring. *The Review of Financial Studies*, 31(1), 1-42.
13. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2002). Reversal of fortune: Geography and institutions in the making of the modern world income distribution. *The Quarterly journal of economics*, 117(4), 1231-1294.
14. Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1), 49-123.
15. Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2014). Democracy does cause growth (No. w20004).
16. Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2019). Democracy does cause growth. *Journal of Political Economy*, 127(1), 47-100
17. Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. (2004). "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." 10481. NBER Working Paper.

18. Adam, C. S., & Bevan, D. L. (2005). Fiscal deficits and growth in developing countries. *Journal of Public Economics*, 89(4), 571-597.
19. Adefeso, H. (2018). Corruption, Political Instability and Development Nexus in Africa: A Call for Sequential Policies Reforms.
20. Ademola, A., & Badiru, A. (2016). The impact of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria (1981–2014). *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research*, 9(1).
21. Adhikary, B. K. (2011). FDI, trade openness, capital formation, and economic growth in Bangladesh: a linkage analysis. *International Journal of Business and Management*, 6(1), 16.
22. Afonso, A., & Jalles, J. T. (2013). Growth and productivity: The role of government debt. *International Review of Economics & Finance*, 25, 384-407.
23. Aggarwal, R., & Goodell, J. W. (2009). Markets and institutions in financial intermediation: national characteristics as determinants. *Journal of Banking & Finance*, 33(10), 1770–1780
24. Aghion, P., Bacchetta, P., & Banerjee, A. (2004). Financial development and the instability of open economies. *Journal of Monetary Economics*, 51(6), 1077-1106.
25. Aguir, A. (2016). Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation (Doctoral dissertation, Grenoble Alpes).
26. AHMAD, N., & MAJEED, M. T. (2020). POLITICAL INSTITUTIONS AND ECONOMIC GROWTH: A Case Study of Selected South Asian Nations. *Pakistan Journal of Applied Economics*, 30(1), 43-72.p44
27. Aisen, A., & Veiga, F. J. (2006). Does political instability lead to higher inflation? A panel data analysis. *Journal of Money, Credit and Banking*, 1379-1389.
28. Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth?. *European Journal of Political Economy*, 29, 151-167.
29. Aisen, M. A., & Veiga, M. F. J. (2011). How does political instability affect economic growth? (No. 11-12). *International Monetary Fund*.
30. Aizenman, J., & Pinto, B. (Eds.). (2005). *Managing economic volatility and crises: A practitioner's guide*. Cambridge University Press.
31. Ake, C. (1975). A definition of political stability. *Comparative Politics*, 7(2), 271-283.
32. Akinleye, O., & Adekunle, I. (2019). Institutions and Macroeconomic Instability in Nigeria.
33. Akinsola, M. (2020). Impact of Public Debt and Governance on Economic Growth in Selected Sub-Saharan African Countries. In *The Palgrave Handbook of African Political Economy* (pp. 535-556). Palgrave Macmillan, Cham.
34. Akram, N. (2015). Is public debt hindering economic growth of the Philippines?. *International Journal of Social Economics*, 42(3), 202-221.
35. Alagidede, P., & Ibrahim, M. (2017). On the causes and effects of exchange rate volatility on economic growth: Evidence from Ghana. *Journal of African Business*, 18(2), 169-193.
36. Alam, N., Shamim, M. A., & Siddiqui, A. H. (2018). Impact of Democracy on Foreign Direct Investment: An Empirical Study of Pakistan Economy. *Global Management Journal for Academic & Corporate Studies*, 8(2), 118-127.



37. Alesina, A. and Perotti, R. (1996). Income Distribution, Political Instability, and Investment. *European Economic Review* Vol. 40: pp 1203- 1228.
38. Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic growth*, 1(2), 189-211.
39. Alex, N. B., & Simon, K. K. (2018), Macroeconomic stability in the DRC: highlighting the role of exchange rate and economic growth, *Invention Journal of Research Technology in Engineering & Management (IJRTEM)*, V2(08).PP 64-74
40. Al-Fawwaz, A. A. (2018). Foreign Direct Investment and Economic Stability: The case of Arab Peninsula. *Advances in Social Sciences Research Journal*, 5(8). <http://dx.doi.org/10.14738/assrj.58.4997>
41. Ali, A. M. (2001). Political instability, policy uncertainty, and economic growth: An empirical investigation. *Atlantic Economic Journal*, 29(1), 87-106. <https://doi.org/10.1007/BF02299934>
42. Ali, A., & Rehman, H. U. (2015). Macroeconomic instability and its impact on gross domestic product: an empirical analysis of Pakistan. *Pakistan Economic and Social Review*, 285-316.
43. Ali, F. A., Fiess, N., & MacDonald, R. (2010). Do institutions matter for foreign direct investment?. *Open economies review*, 21(2), 201-219.
44. Ali, M. S. B. (Ed.). (2016). *Economic development in the Middle East and North Africa: Challenges and prospects*. Springer.
45. Ali, S., Irum, S., & Ali, A. (2008). Whether fiscal stance or monetary policy is effective for economic growth in case of South Asian Countries?. *The Pakistan Development Review*, 791-799.
46. Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019). Determinants of political instability across Arab Spring countries. *Mediterranean Politics*, 24(2), 196-217. <https://doi.org/10.1080/13629395.2017.1389349> , p03
47. Al-Shammari, N., & Willoughby, J. (2019). Determinants of political instability across Arab Spring countries. *Mediterranean Politics*, 24(2), 196-217.
48. Alshehry, A. S. (2020). The Impact of Corruption on FDI in Some MENA Countries. *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, 7(1), 39-45.
49. Altarawneh, Y., Mahmoud, S., & Al-Tarawneh, A. (2020). Stability of Economic Growth Rates in Jordan: Measurement and Analysis. *International Journal of Business and Economics Research*, 9(3), 125.p126
50. Ames, B., Brown, W., Devarajan, S., & Izquierdo, A. (2001). Macroeconomic policy and poverty reduction.
51. Andriamahery, A., & Zhou, J. (2018). The Impact of Political Instability on Madagascar Vanilla Exports. *Open Journal of Social Sciences*, 6(04), 27-38 . <https://doi.org/10.4236/jss.2018.64003> ,p29
52. Anghel, M. G., Anghelache, C., & Manole, A. (2017). The Effect Of Unemployment On Economic Growth. *Romanian Statistical Review Supplement*, 65(7), 174-186.
53. Anoruo, E., & Braha, H. (2005). Corruption and economic growth: the African experience. *Journal of Sustainable Development in Africa*, 7(1), 43-55.
54. Anyanwu, J. C., Yaméogo, N. D., & Ali, M. S. B. (2016). FDI in the Middle Eastern and North African countries. In *Economic Development in the Middle East and North Africa* (pp. 197-216). Palgrave Macmillan, New York.

55. Apergis, N. (2017). Democracy and market crashes: evidence from a worldwide panel of countries. *Finance Research Letters*, 22, 244–248
56. Apter, D. E. (1996). 'Comparative Politics, Old and New'. In R. E. Goodin, and H.-D. Klingemann, eds. *A New Handbook of Political Science*. Oxford: Oxford University Press, 372-97.
57. Arar, K. (2020). Educational Administration in the Middle East. In *Oxford Research Encyclopedia of Education*.
58. Arayssi, M., Fakhri, A., & Haimoun, N. (2019). Did the Arab Spring reduce MENA countries' growth?. *Applied Economics Letters*, 26(19), 1579-1585. P02
59. Arellano, C., Bulř, A., Lane, T., & Lipschitz, L. (2009). The dynamic implications of foreign aid and its variability. *Journal of Development Economics*, 88(1), 87-102.
60. Arif, A., Li, H., An, H., & Hussain, M. (2018). Economic, Political and Institutional Determinants of Budget Deficits Volatility: A Panel Data Analysis. *International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA)*, 6(3), 98-114.
61. Arifin, A., Sugiyanto, F. X., Widodo, W., & Firmansyah, F. (2017). Macroeconomic Stability in Indonesia: Fiscal and Monetary Policies' Framework. *Journal of Economic & Management Perspectives*, 11(4), 341-350.
62. Aunger, E. A. (1981). *In search of political stability: A comparative study of New Brunswick and Northern Ireland*. McGill-Queen's Press-MQUP.
63. Avishek Jha, (2019), *MEASURING SOUTH ASIAN DEMOCRACY: AN ASSESSMENT OF 2018*.
64. Aydın, C., Esen, Ö., & Bayrak, M. (2016). Inflation and Economic Growth: A Dynamic Panel Threshold Analysis for Turkish Republics in Transition Process. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 229, 196-205.
65. Azeng, T. F., & Yogo, T. U. (2013). Youth unemployment and political instability in selected developing countries. *African Development Bank Group Working Paper Series*, 171.
66. Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). An econometric study of the role of the political stability on the relationship between democracy and economic growth. *Panoeconomicus*, 67(2), 187-206
67. Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2018). DEMOCRACY, POLITICAL STABILITY AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM MENA COUNTRIES. *Business and Management*, 10(4).
68. Bal, D. P., & Rath, B. N. (2014). Public debt and economic growth in India: A reassessment. *Economic Analysis and Policy*, 44(3), 292-300.
69. Balassone, F., Francese, M., & Pace, A. (2011). Public debt and economic growth in Italy.
70. Baltagi, B. (2008). *Econometric analysis of panel data*. John Wiley & Sons.
71. Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Exogenous Growth. *Journal of Political Economy*. Vol. 98: pp 103-125.
72. Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443. DOI/ <https://doi.org/10.2307/2937943>
73. Barro, R. J., & Lee, J. W. (1994, June). Sources of economic growth. In *Carnegie-Rochester conference series on public policy* (Vol. 40, pp. 1-46). North-Holland.

74. Barro, Robert J. (1995). Inflation and Economic Growth, NBER Working Paper Series, No. 5326, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w5326>
75. Barro, Robert J.(1991). "Economic Growth in a Cross-Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407–43. <https://doi.org/10.2307/2937943>
76. Bashir, A. (2012). *Macroeconomic Stability and Growth: Building Competitiveness in Pakistan*. Economic Note, January, Research and Development Department, LCCI Research.
77. Beck, T., Clarke, G., Groff, A., Keefer, P., & Walsh, P. (2001). New tools in comparative political economy: The database of political institutions. *the world bank economic review*, 15(1), 165-176.
78. Bekaert, G., Harvey, C. R., & Lundblad, R. (2005). Does Financial Development Spur Growth. *Journal of Financial Economics*, 77, 3-55.
79. Belkhir, M., Boubakri, N., & Gira, J. (2017). Political risk and the cost of capital in the MENA region. *Emerging Markets Review*, 33, 155-172.p155
80. Benos, N. (2009). Fiscal policy and economic growth: empirical evidence from EU countries.
81. Berg-Schlosser, D., & Mitchell, J. (Eds.). (2002). *Authoritarianism and democracy in Europe, 1919-39: comparative analyses*. Springer.
82. Berthélemy, J. C., Kauffmann, C., Renard, L., & Wegner, L. (2002). Political instability, political regimes and economic performance in African countries. unpublished paper prepared for African Development Bank, African Economic Outlook.
83. Besley, T., & Ghatak, M. (2010). Property rights and economic development. In *Handbook of development economics* (Vol. 5, pp. 4525-4595). Elsevier.
84. Bick, A. (2010). Threshold effects of inflation on economic growth in developing countries. *Economics Letters*, 108(2), 126-129. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2010.04.040>
85. Bittencourt, M. (2012). Inflation and economic growth in Latin America: Some panel time-series evidence. *Economic Modelling*, 29(2), 333-340. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2011.10.018>
86. Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output. *the Quarterly Journal of economics*, 117(4), 1329-1368.
87. Blanchard, O., & Simon, J. (2001). The long and large decline in US output volatility. *Brookings papers on economic activity*, 2001(1), 135-174.
88. Blanco, L. and Grier, R. (2009) Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America. *Journal of Developmental Studies* , 45, 76-95. <https://doi.org/10.1080/00220380802264788>
89. Bleaney, M. F. (1996). Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries. *Journal of development economics*, 48(2), 461-477. doi:10.1016/0304-3878(95)00049-6
90. Bléjer, M. I., & Chu, K. Y. (Eds.). (1989). *Fiscal policy, stabilization, and growth in developing countries*. International monetary fund.
91. Blomberg, S. B., & Hess, G. D. (2002). The temporal links between conflict and economic activity. *Journal of Conflict Resolution*, 46(1), 74-90. <https://doi.org/10.1177/0022002702046001005>

92. Blum, J., & Gründler, K. (2020). Political Stability and Economic Prosperity: Are Coups Bad for Growth?.
93. Bökemeier, B., & Greiner, A. (2013). On the relation between public debt and economic growth: An empirical investigation.
94. Bokreta, K., & Benanaya, D. (2016). The fiscal-monetary policy and economic growth in Algeria: VECM approach. *International Journal of Social, Behavioral, Educational*.p01
95. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth?. *Journal of international Economics*, 45(1), 115-135.
96. Borner, S., Bodmer, F., & Kobler, M. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants. Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique.
97. Bouchoucha, N., & Ali, W. (2019). The impact of FDI on economic growth in Tunisia: An estimate by the ARDL approach.
98. Bouraoui, T., & Hammami, H. (2017). Does political instability affect exchange rates in Arab Spring countries?. *Applied Economics*, 49(55), 5627-5637.
99. Bourbonnais, R. (2009). *Économétrie-7e édition*. Hachette.
100. Bourbonnais, R. (2011). *Econométrie*. Paris, France: Dunod.
101. Boussas, A., & Regragui, F. (2016). Croissance, inflation, emploi, commerce extérieur et dette publique: Quels rapports entretenus au Maroc?. *Finance and Finance Internationale*, 442(5269), 1-24.
102. Breuer, A., Landman, T., & Farquhar, D. (2015). Social media and protest mobilization: Evidence from the Tunisian revolution. *Democratization*, 22(4), 764-792.
103. Briguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N., & Vella, S. (2008). Economic vulnerability and resilience concepts and measurements, *Research paper/UNU-WIDER*, No. 2008.55. ISBN 978-92-9230-103-3.
104. Brkić, I. (2020). The relationship between economic freedom and economic growth in EU countries (Doctoral dissertation, Universitat Jaume I).p25
105. Brunt, L. (2011). Property rights and economic growth: evidence from a natural experiment. NHH Dept. of Economics Discussion Paper, (20).
106. Bulíř, A., & Hamann, A. J. (2008). Volatility of development aid: From the frying pan into the fire?. *World Development*, 36(10), 2048-2066.
107. Burdekin, R. C., Goodwin, T., Salamun, S., & Willett, T. D. (1994). The effects of inflation on economic growth in industrial and developing countries: is there a difference?. *Applied Economics Letters*, 1(10), 175-177.
108. Burger, M., Ianchovichina, E., & Rijkers, B. (2013). Political Instability and Greenfield Foreign Direct Investment in the Arab World. The World Bank, Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper, 6716.
109. Cariolle, J. (2012). Measuring macroeconomic volatility (No. 114, pp. 1-49). Working paper.
110. Carl Henrik, K. (2011). The economic effects of democracy and dictatorship (Doctoral dissertation, Department of Political Science,).
111. Carlos Pereira and Vladimir Teles, (2001), Political Institutions, Economic Growth, and Democracy: The Substitute Effect

112. CAROLINE FREUND , (2012), Why jobless? The growth pattern, world bank, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/why-jobless-growth-pattern>
113. Čeh Časni, A., Andabaka Badurina, A., & Basarac, M. (2014). Public debt and growth: evidence from Central, Eastern and Southeastern European countries.
114. Chamseddine, N. (2016). Corruption and Economic Growth in the Middle East and North Africa.
115. Chan, K. K., & Gemayel, E. R. (2004). Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa region (Vol. 4). International Monetary Fund.p04
116. Chawdhury, J. (2016). Political Instability a Major Obstacle to Economic Growth in Bangladesh.
117. Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2010). The impact of high and growing government debt on economic growth: an empirical investigation for the euro area.
118. Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2012). The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area. *European economic review*, 56(7), 1392-1405.
119. Chimobi, O. P. (2009). Government expenditure and national income: A causality test for Nigeria. *European Journal of Economic and Political Studies*, 2(2), 1-12.
120. Chisadza, C., & Bittencourt, M. (2014). Is Democracy Eluding Sub-Saharan Africa? (No. 201403).
121. Chowdhury, L. S., & Afzal, M. N. I. (2015). The Effectiveness of Monetary Policy and Fiscal Policy in Bangladesh. *The Journal of Applied Business and Economics*, 17(1), 78-85, p78
122. Clarke, G., Desai, R., Hallward-Driemeier, M., Irwin, T., Messick, R., Scarpetta, S., ... & Vostroknutova, E. (2004). World development report 2005: a better investment climate for everyone (No. 28829, pp. 1-342). The World Bank.
123. Creel, J., Hubert, P., & Labondance, F. (2015). Financial stability and economic performance. *Economic Modelling*, 48, 25-40.
124. Croi, K. F., & Diaw, A. (2020). Debt and Growth in West African Economic and Monetary Union Countries (WAEMU): The Role of Institutional Quality. *Modern Economy*, 11(9), 1505-1521.
125. Cruces, G., Fields, G. S., Jaume, D., & Viollaz, M. (2017). Growth, employment, and poverty in Latin America (p. 528). Oxford University Press.
126. Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1992). Seigniorage and political instability, *American Economic Review*, v82(3), 537-555. (DOI): 10.3386/w3199
127. Dadush, U. (2019). Youth unemployment in the Middle East and North Africa, and the Moroccan case (No. 2019-4). *Economics Discussion Papers*.
128. Dalyop, G. T. (2019). Political instability and economic growth in Africa. *International Journal of Economic Policy Studies*, 13(1), 217-257.
129. Daniele, V., & Marani, U. (2006). Do institutions matter for FDI? A comparative analysis for the MENA countries. *A Comparative Analysis for the MENA Countries* (June 2006).
130. de Brouwer, G. (2003). Macroeconomics and governance. Commonwealth of Australia, Treasury Working Paper.p15-17

131. De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996). New evidence on the relationship between democracy and economic growth. *Public Choice*, 86(1-2), 175-198.
132. De Haan, J., & Siermann, C. L. (1996). Political instability, freedom, and economic growth: Some further evidence. *Economic Development and Cultural Change*, 44(2), 339-350.
133. De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. *Oxford economic papers*, 51(1), 133-151.
134. Deiss Joseph; Gugler Philippe,(2012), *Politique économique et sociale*, De Boeck-Paris .
135. Deubel, P., & Montoussé, M. (2008). *Dictionnaire de sciences économiques et sociales*. Editions Bréal.
136. Devereux, M. and J. Wen (1996), "Political Uncertainty, Capital Taxation and Growth", Mimeo, University of British Columbia, Vancouver, Canada.
137. DIAKHOUMPA, M. (2020). Effect of economic growth and inflation on unemployment: An empirical analysis in Senegal from 1991 to 2018. *Journal of Economics Library*, 7(1), 19-38.
138. Dickson, O. O. (2012). Exchange rate volatility and economic growth in Nigeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 3(3), 399-399.
139. Diken, A., Parlakkaya, R., Kara, E., & Kodalak, O. (2018). The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case. *Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi*, (40), 176-185.
140. DiPeitro, W. R., & Anoruo, E. (2012). Government size, public debt and real economic growth: a panel analysis. *Journal of Economic Studies*, 39(4), 410-419.
141. Dixit, A. (2009). Governance institutions and economic activity. *American economic review*, 99(1), 5-24.
142. Doronbush, R., & Fischer, S. (1999), *Macroeconomics*: Soroush Publications, McGraw-Hill.
143. Dowding, K. M., & Kimber, R. (1983). The meaning and use of 'political stability'. *European Journal of Political Research*, 11(3), 229-243.
144. Dressler, J., & Burns, M. (2004). *Economic Stability. Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities*. Montreal: The Canadian Rural Revitalisation Foundation. [<http://nre.concordia.ca>]
145. Drury, A. C., Kriekhaus, J., & Lusztig, M. (2006). Corruption, democracy, and economic growth. *International Political Science Review*, 27(2), 121-136.
146. Dumitru, A., & Hayat, R. (2015). Sub-Saharan Africa: Politically more stable, but still fragile. *Economic Research*,  
<https://economics.rabobank.com/publications/2015/december/sub%2Dsaharan%2Dafrica%2Dpolitically%2Dmore%2Dstable%2Dbut%2Dstill%2Dfragile/>
147. Easterly, W., Rodriguez, C. A., & Schmidt-Hebbel, K. (1994). Public sector deficits and macroeconomic performance. The World Bank.
148. EcheKoba, F. N., Kanayo, A. P., & Ifeoma, M. A.(2015), Inflation and Growth in Developing Countries: The Nigerian Experience. *Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*,17(2),95-109;DOI: 10.9790/487X-172294109
149. Edison, H. (2003). Qualité des institutions et résultats économiques. *Finances& Développement*, juin.
150. Eicher, T. S., & Leukert, A. (2009). Institutions and economic performance: endogeneity and parameter heterogeneity. *Journal of Money, Credit and Banking*, 41(1), 197-219.

151. Eicher, T. S., García-Peñalosa, C., & EICHER, T. A. (2006). *Institutions, development, and economic growth* (Vol. 13). Mit Press,
152. Elbadawi, I., & Schmidt-Hebbel, K. (1998). Macroeconomic policies, instability and growth in the world. *Journal of African Economies*, 7(suppl\_2), 116-168. [https://doi.org/10.1093/jafeco/7.suppl\\_2.116](https://doi.org/10.1093/jafeco/7.suppl_2.116)
153. Elbahnasawy, N. G. (2020). Democracy, political instability, and government tax effort in hydrocarbon-dependent countries. *Resources Policy*, 65, 101530. <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2019.101530>
154. ELENA IANCHOVICHINA, (2013), Will a return to political stability solve the economic problems in the Middle East and North Africa?;
155. Elena, I., Shantayanan, D., Burger, M., Damir, C., & Rouis, M. (2013). *Middle East and North Africa-economic developments and prospects: investing in turbulent times*. Washington DC; World Bank.
156. Elwasila Saeed Elamin Mohamed, (2018), *Macroeconomic Instability and Economic Growth in Sudan: An Empirical Econometric Analysis*.
157. Epaphrodite, B. P. (2020). GROWTH AND POLITICAL INSTABILITY: A THEORETICAL APPROACH WITH MACRO-DYNAMIC SIMULATION. *International Journal of Research-GRANTHAALAYAH*, 8(4), 181-187.
158. Ezeala-Harrison, F. (1996). *Economic development: Theory and policy applications*. Greenwood Publishing Group.
159. Fatas, A., & Mihov, I. (2013). Policy volatility, institutions, and economic growth. *Review of Economics and Statistics*, 95(2), 362-376.
160. Fatima, G., Ahmed, M., & Rehman, W. (2012). Consequential effects of budget deficit on economic growth of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, 3(7).
161. Feldman, M., Hadjimichael, T., Kemeny, T., Lanahan, L., Partridge, M., Poole, K., ... & Wolfe, D. (2014). *Economic development: A definition and model for investment*.
162. Feng, Y. (1997). Democracy, political stability and economic growth. *British Journal of Political Science*, 27(3), 391-418.
163. Feng, Y. (2005). *Democracy, governance, and economic performance: Theory and evidence*. MIT press.p124
164. Ferguene, A., & Coissard, S. (2010). *Institutions, Gouvernance et Développement*. les cahiers du cread, 91, 5-32.
165. Fincke, B., & Greiner, A. (2013). On the relation between public debt and economic growth: An empirical investigation. Working Papers in Economics and Management No. 24-2013, Bielefeld University, Germany.
166. Fischer, S. (1983). *Inflation and Growth*, NBER Working Paper Series, No: 1235, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w1235>
167. Fischer, S. (1983). *Inflation and Growth*, NBER Working Paper Series, No: 1235, National Bureau of Economic Research. <http://dx.doi.org/10.3386/w1235>
168. Fischer, S. (1992). Macroeconomic stability and growth. *cuadernos de Econom?a*, 29(87), 171-186.
169. Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. *Journal of monetary economics*, 32(3), 485-512.
170. Flachaire, E., García-Peñalosa, C., & Konte, M. (2014). Political versus economic institutions in the growth process. *Journal of Comparative Economics*, 42(1), 212-229.

171. ForÈ, C., LÄfzÄfrescu, I., & Ioan, V. (2020). Budget Deficit-An Overview. *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, 20(1), 930-936.p930
172. Fosu, A. K. (1992). Political instability and economic growth: evidence from Sub-Saharan Africa. *Economic Development and Cultural Change*, 40(4), 829-841.
173. Fouad, M., Maliszewski, W. S., Hommes, M., Morsy, H., Petri, M., & Soderling, L. (2007). Public debt and fiscal vulnerability in the Middle East.
174. Fiti, Z. (2010). StabilitÄ-croissance et performance Äconomique: quelle relation selon une revue de la littÄrature?. P 13
175. Fuentes, R., LarraÄn, M., & Schmidt-Hebbel, K. (2006). Sources of Growth and Behavior of TFP in Chile. *Cuadernos de economÄa*, 43(127), 113-142.
176. Gaffard, J. L. (2010). Politique monÄtaire, stabilitÄ macroÄconomique et changement structurel.
177. Gaillard, N.(2020), Country Risk: The Bane of Foreign Investors. Springer Natur, <https://doi.org/10.1007/978-3-030-45788-4> , p248
178. Gani, A. (2011). Governance and growth in developing countries. *Journal of Economic Issues*, 45(1), 19-40.
179. Gasiorowski, M. J. (2000). Democracy and macroeconomic performance in underdeveloped countries: An empirical analysis. *Comparative Political Studies*, 33(3), 319-349.
180. Gaviria, A., Panizza, U., Seddon, J., & Stein, E. (2004). Political institutions and growth collapses. *Revista Latinoamericana de Desarrollo EconÄmico*, (2), 11-32.
181. Geoff Riley ,(2010), AS Macro: Macroeconomic Performance, tutor2u Economics, <https://www.tutor2u.net/economics/blog/as-macro-revision-macroeconomic-performance>
182. Gerry, C., Lee, J., & Mickiewicz, T. (2008). Macroeconomic stability, Governance and Growth: Empirical Lessons from the post-communist transition.
183. Ghahroudi, M. R., & Chong, L. C. (2019). The Macroeconomic Determinants and the Impact of Sanctions on FDI in Iran: A Case Study.
184. Ghardallou, W., & Sridi, D. (2019). Democracy and economic growth: a literature review. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-21.
185. Ghatak, S. (1995). Monetary policies in developing countries. In *Monetary Economics in Developing Countries* (pp. 143-156). Palgrave, London.p143
186. Ghura, D., Ucer, E., Mühleisen, M., Hadjimichael, M., & Nord, R. (1994). Effects of Macroeconomic Stability on Growth, Savings, and Investment in Sub-Saharan Africa: An Empirical Investigation. *Journal Issue*, 1994, 98.
187. Ghura, M. D., & Mercereau, B. (2004). Political Instability and Growth: The Central African Republic (No. 4-80). International Monetary Fund.
188. Glaeser, E. L., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2004). Do institutions cause growth?. *Journal of economic Growth*, 9(3), 271-303.
189. Goldsmith, A. A. (1995). Democracy, property rights and economic growth. *The Journal of Development Studies*, 32(2), 157-174.



190. Goodin, R. E. (1996). Designing constitutions: the political constitution of a mixed commonwealth. *Political Studies*, 44(3), 635-646.
191. Gowland D., James S. (1994) *Macroeconomic Policy*. In: Curwen P. (eds) *Understanding the UK Economy*. Macmillan Texts in Economics. Palgrave, London
192. Green, A. (2009). *The Role Of Political Institutions In Economic Development An Empirical Investigation*.
193. Guarata, N., & Pagliacci, C. (2017). *Understanding Financial Fluctuations and Their Relation to Macroeconomic Stability*. Inter-American Development Bank.
194. Gupta, S. (2015). *Fiscal Policy and Long-Term Growth*. International Monetary Fund, Tokyo.
195. Gyimah-Brempong, K., & Traynor, T. L. (1999). Political instability, investment and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of African Economies*, 8(1), 52-86. <https://doi.org/10.1093/jae/8.1.5>
196. Gylfason, Thorvaldur and Tryggvi Thor Herbertsson (2001). Does inflation matter for growth?, Japan and the World Economy, 13(4), pp.405-428. [http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425\(01\)00073-1](http://dx.doi.org/10.1016/S0922-1425(01)00073-1)
197. Ha, J., Kose, A., & Ohnsorge, F. L. (2019). *Understanding inflation in emerging and developing economies*. The World Bank.
198. Ha, J., Kose, M. A., & Ohnsorge, F. (Eds.). (2019). *Inflation in Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies*. World Bank Publications.
199. Haber, S., North, D. and Weingast, B. (2008). Political institutions and financial development. pp. 1–9 in Haber, Stephen, Douglass North, and Barry.
200. Haddad, M. E., Lim, J. J., & Saborowski, C. (2010). Trade Openness Reduces Volatility When Countries Are Well Diversified.
201. Haddad, M., Lim, J. J., Pancaro, C., & Saborowski, C. (2013). Trade openness reduces growth volatility when countries are well diversified. *Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique*, 46(2), 765-790.
202. Haghighi, H. K., Sameti, M., & Isfahani, R. D. (2012). The effect of macroeconomic instability on economic growth in Iran. *Research in Applied Economics*, 4(3), 39-61.
203. Haimoun, N. (2020). *The effects of democracy on National GDP per Capita: an empirical investigation* (Doctoral dissertation, Lethbridge, Alta.: University of Lethbridge, Department of Economics).
204. Halperin, M., Siegle, J., & Weinstein, M. (2009). *The democracy advantage: How democracies promote prosperity and peace*. Routledge.
205. Han, X., Khan, H., & Zhuang, J. (2014). Do governance indicators explain development performance? A cross-country analysis.
206. Hashim, A., Rambeli, N., & Ramli, N. A. J. (2019). Analyzing the Direct and Indirect Impact of Budget Deficit and other Factors on GDP in Malaysia. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCES*, 9(11).
207. HASSAN, A. H. A. (2020). *Political Instability and Economic Growth In Libya* (Doctoral dissertation).
208. He, Q., & Chen, H. (2014). Recent macroeconomic stability in China. *China Economic Review*, 30, 505-519.

209. Heady, C. (2001). Taxation policy in low-income countries (No. 2001/81). WIDER Discussion Papers//World Institute for Development Economics (UNU-WIDER). P 14
210. Henderson, J. V., Storeygard, A., & Weil, D. N. (2012). Measuring economic growth from outer space. *American economic review*, 102(2), 994-1028.
211. Ho, C. Y., Huang, S., Shi, H., & Wu, J. (2018). Financial deepening and innovation: The role of political institutions. *World Development*, 109, 1-13.
212. Horton, M., & El-Ganainy, A. (2009). What Is Fiscal Policy?. *Finance & Development*, 46(2), 52-53.
213. Hsiao, C. (2014). *Analysis of panel data* (No. 54). Cambridge university press.
214. Hurwitz, L. (1973). Contemporary approaches to political stability. *Comparative Politics*, 5(3), 449-463.
215. Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A. (2010). A Coherent Relationship between Economic Growth and Unemployment: An Empirical Evidence from Pakistan.
216. Huther, J., & Shah, A. (2005). A simple measure of good governance. *Public services delivery*, 39.
217. Huyen, T. T. T. (2018). Exchange rate policy and macroeconomic stability in Vietnam. *VNU Journal of Science: Economics and Business*, 34(2).p02
218. Hye, Q. M. A., & Lau, W. Y. (2015). Trade openness and economic growth: empirical evidence from India. *Journal of Business Economics and Management*, 16(1), 188-205.
219. Iamsiraroj, S., & Ulubaşoğlu, M. A. (2015). Foreign direct investment and economic growth: A real relationship or wishful thinking?. *Economic Modelling*, 51, 200-213.
220. Ianchovichina, E., & Freund, C. (2011). Investing for growth and jobs (No. 75725, pp. 1-70). The World Bank.
221. Ianchovichina, E., Devarajan, S., & Burger, M. (2013). MENA Economic and Development Prospects 2013: Investing in Turbulent Times.
222. Ianchovichina, E., Devarajan, S., Burger, M., Cosic, D., & Rouis, M. (2013). Middle East and North Africa-economic developments and prospects: investing in turbulent times (No. 81757, pp. 1-81). The World Bank.
223. Ibrahim khrais, Mahmoud Al-Wadi, (2016), Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries, *International Journal of Managerial Studies and Research*, 4(12), PP 1-6, <http://dx.doi.org/10.20431/2349-0349.0412009>
224. Ifedayo, O. M., & Olawale, O. (2015). Impacts of capital flight on economic growth In Nigeria. *International Journal for Innovation Education and Research*, 3(8).
225. Imran, M., Mughal, K. S., Salman, A., & Makarevic, N. (2015). Unemployment and Economic Growth of Developing Asian Countries: A Panel Data Analysis. *European Journal of Economic Studies*, (3), 147-160.
226. Ingram, H., Tabari, S., & Watthanakhomprathip, W. (2013). The impact of political instability on tourism: case of Thailand. *Worldwide hospitality and tourism themes*, 5(1), 92-103.
227. International IDEA Report, (2019), *The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise*, <https://doi.org/10.31752/idea.2019.31>
228. Ishtiaq, M., Majeed, M. T., & Sohail, M. (2016). Financial sector, democracy and economic growth: a panel data analysis. *Pakistan Development Review*, 55(4), 437-453.

229. Isibor, A. A., Babajide, A. A., Akinjare, V. A., Oladeji, T., & Osuma, G. (2018). The Effect of Public Debt on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation. *International Business Management*, 12(6), 436-441.
230. Islam, M. R. (2018). Wealth inequality, democracy and economic freedom. *Journal of Comparative Economics*, 46(4), 920-935.
231. İsmihan\*, M., Metin-Ozcan, K., & Tansel, A. (2005). The role of macroeconomic instability in public and private capital accumulation and growth: the case of Turkey 1963–1999. *Applied Economics*, 37(2), 239-251.
232. İsmihan, M. (2003). The Role of Politics and Instability on Public Spending Dynamic and Macroeconomic Performance: Theory and Evidence from Turkey (Doctoral dissertation, METU).
233. İsmihan, M., & Pulido Pedraza, J. A. (2012). The Role of Macroeconomic Instability on Economic Growth Rate: The Case of Colombia, 1950-2009.
234. İsmihan, M., Dinçergök, B., & Cilasun, S. M. (2013, October). Finance, Instability, Debt and Growth: The Turkish Case, 1980-2010. In *EY International Congress on Economics I (EYC2013)* (pp. 24-25).
235. İyoboyi, M., & Latifah, M. P. (2014). Institutional capacity and macroeconomic performance: Empirical evidence from Nigeria. *Research in Applied Economics*, 6(1), 38.
236. Jäckle, S. (2012). A New Measure of Political Stability—Portfolio Duration in the German Länder and its Determinants (1990-2010). *Zeitschrift für Staats-und Europawissenschaften (ZSE)/Journal for Comparative Government and European Policy*, 338-360.
237. JAFARI, S. A., & GHOLIZADEH, K. S. (2008). Inflation and Economic Growth in Developing Countries: New Evidence.
238. Janine Bremond Et Alain Geledan ,(1982), *Dictionnaire économique et social 100 articles thématiques 1200 définitions*, Hatier, Paris;
239. Jaouadi, S., Arfaoui, L., & Ziedi, A. (2013). Political instability and growth: case of the developing countries. *International Journal of Social Science Research*, 2(1), 19-28.
240. Jawadi, F., Mallick, S. K., & Sousa, R. M. (2016). Fiscal and monetary policies in the BRICS: A panel VAR approach. *Economic Modelling*, 58, 535-542.
241. Jean Arroux,(1999), *les théories de la croissance, édition du seuil* , paris,
242. Jeffrey M. Stupak,(2019), *Fiscal Policy: Economic Effects* , Congressional Research Service, R45723
243. Jha, R. (2007). *Fiscal policy in developing countries: a synoptic view*.p3
244. Johannes, J. (2003). *Institutions and development: a critical review*. OCDE, Centre de développement, WP, 210.
245. Johnson, K. F. (1964). Causal factors in Latin American political instability. *Western Political Quarterly*, 17(3), 432-446. <https://doi.org/10.1177/106591296401700303>
246. Jong-A-Pin, R. (2009). On the measurement of political instability and its impact on economic growth. *European Journal of Political Economy*, 25(1), 15-29. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2008.09.010>
247. Joshi, V. (2017). *India's Long Road: The Search for Prosperity*. Oxford University Press. P140
248. Joya, O. (2011). *Macroeconomic instability in Afghanistan: causes and solutions*, Master's dissertation (mémoire) Master II "Applied Economics: Development", University of Bordeaux

249. Joya, O. (2011). Macroeconomic instability in Afghanistan: causes and solutions.
250. Kaplan, F., & Yaprakli, S. (2014). The impacts of institutions, openness and macroeconomic stability on economic growth: a panel data analysis on middle income countries. *Openness and Macroeconomic Stability on Economic Growth: A Panel Data Analysis on Middle Income Countries* (May 1, 2014).
251. Karnane, P., & Quinn, M. A. (2017). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy*, 1-27.
252. Karnane, P., & Quinn, M. A. (2019). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy*, 16(2), 435-461.
253. Karras, G. (2006). Trade openness, economic size, and macroeconomic volatility: Theory and empirical evidence. *Journal of Economic Integration*, 254-272.
254. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2003). Governance matters III: Governance indicators for 1996–2002. The World Bank.
255. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008). Governance matters VII: aggregate and individual governance indicators 1996-2007. The World Bank.
256. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2009). Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators 1996-2008. The World Bank.
257. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2), 220-246.
258. Kebdani, S. A. أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية (Doctoral dissertation).
259. Keho, Y. (2010). Spending Cuts or Tax Adjustments: How Can UEMOA Countries Control Their Budget Deficits?. *International Journal of Business and Economics*, 9(3), 233.
260. Kehoe, T. J., & Ruhl, K. J. (2008). Are shocks to the terms of trade shocks to productivity?. *Review of Economic Dynamics*, 11(4), 804-819.
261. Kesner-Kreb, M. (2008). Stability and Growth Pact. *Financial Theory and Practice*, 32(1), 83-85.
262. Khan, A., Siddiqui, S. H., Bukhari, S. H., & Iqbal, S. M. H. (2020). Human Development, Political Stability and Economic Growth: The way forward. *Review of Economics and Development Studies*, 6(2), 351-361.
263. Khan, M. S., & Ssnhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. *IMF Staff papers*, 48(1), 1-21.
264. Khan, M. S., Senhadji, A. S., & Smith, B. D. (2006). Inflation and financial depth. *Macroeconomic Dynamics*, 10(2), 165-182.
265. Khan, S. U., & Saqib, O. F. (2011). Political instability and inflation in Pakistan. *Journal of Asian economics*, 22(6), 540-549. <https://doi.org/10.1016/j.asieco.2011.08.006>
266. Kheiravar, M. H., Jafari, D. D., Nazeman, H., & Bahrami, J. (2020). Oil Revenues and Macroeconomic Instability in Oil-Exporting Countries: A GMM Approach. *REICE: Revista Electrónica de Investigación en Ciencias Económicas*, 8(15), 380-399.

267. KHENDEK, S. (2013). Le rôle des institutions dans la croissance économique dans les pays en développement-Le cas de l'Algérie.
268. Khudair, M. A., & Hamza, H. A. M. (2019). The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability in Iraq for the Period (2005-2015). *Tikrit Journal Of Administrative and Economic Sciences*, 1(41), 421-441. P424
269. Kim, D. H. (2011). Trade, growth and income. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 20(5), 677-709.
270. Kim, D. H. (2011). Trade, growth and income. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 20(5), 677-709.
271. Kim, Y. E., & Loayza, N. V. (2019). Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World. The World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-8852>
272. Klomp, J., & de Haan, J. (2009). Political institutions and economic volatility. *European Journal of Political Economy*, 25(3), 311-326. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2009.02.006>
273. Knowles, S., & Weatherston, C. (2007). Informal Institutions and Cross-Country Income Differences. CREDIT Discussion Paper no. 06/06.
274. Knutsen, C. (2011). Democracy, dictatorship and protection of property rights. *Journal of Development Studies*, 47(1), 164–182.
275. Kobayashi, K., & Shirai, D. (2017). Debt-ridden borrowers and economic slowdown (No. 17-002E). The Canon Institute for Global Studies.
276. Kolawole, B. O. (2013). Growth-effects of macroeconomic stability factors: empirical evidence from Nigeria. *Growth*, 3(14).P48-49
277. Kone, S (2000). L'impact des politiques monétaire et budgétaire sur la croissance économique dans les pays de l'UEMOA, KonéS., NIS n°509 de décembre 2000.
278. Kose, M. A. (2002). Explaining business cycles in small open economies: 'How much do world prices matter?'. *Journal of International Economics*, 56(2), 299-327.
279. Kousar, S., Rehman, M., & Khaliq, C. A. (2017). Deriving Forces of Macroeconomic Instability: A Case of Developing Nations. *Global Management Journal for Academic & Corporate Studies*, 7(2), 50-59.
280. Kpodar, K., Le Goff, M., & Singh, R. J. (2019). Financial Deepening, Terms of Trade Shocks and Growth in Low-Income Countries Countries.
281. Kraipornsak, P. (2020). Good Governance Dimensions and Growth in Asia and the Pacific Countries. *International Journal of Innovation, Management and Technology*, 11(2).
282. Kreishan, F. M. (2011). Economic growth and unemployment: An empirical analysis. *Journal of Social Sciences*, 7(2), 228-231.
283. Kriekhaus, J. (2006). Democracy and economic growth: how regional context influences regime effects. *British Journal of Political Science*, 36(2), 317-340.
284. Kumar, K. B. (2020). Crisis Beyond the Crises: MENA's Youth Unemployment Problem.

285. Kusek, P. (2020). Global Investment Competitiveness Report 2019-2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty (No. 148839, pp. 1-234). The World Bank.
286. Kuznets, S. (1973). Modern economic growth: findings and reflections. *The American economic review*, 63(3), 247-258.
287. Kyarem, R., & Oyolola, F. (2020). Political Elites' Corruption, Political Stability and Economic Growth in Nigeria: Bound Testing Approach. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, 16(2).
288. Lal, I., Muhammad, S., Jalil, M. A., & Hussain, A. (2010). Test of Okun's law in some Asian countries co-integration approach.
289. Lalime, T. (2010). Croissance économique et instabilité politique en Haïti (1970-2008).
290. Lam, K. Y. (2011). Institutions and economic development (Doctoral dissertation, University of Birmingham).
291. Le, M. G., Murillo, J. W. R., & Hern, E. A. R. (2019). Public Debt and Stability in Economic Growth: Evidence for Latin America. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(4), 137.
292. Lehkonen, H., & Heimonen, K. (2015). Democracy, political risks and stock market performance. *Journal of International Money and Finance*, 59, 77-99.
293. Lensink, R., Hermes, N., & Murinde, V. (1998). The effect of financial liberalization on capital flight in African economies. *World Development*, 26(7), 1349-1368.
294. LILI MOTTAGHI, (2014), Can the Middle East and North Africa Break the Vicious Cycle of Low Growth and Political Instability?, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/can-middle-east-and-north-africa-break-vicious-cycle-low-growth-and-political-instability>
295. Lili Mottaghi, (2014), The Problem of Unemployment in the Middle East and North Africa Explained in Three Charts, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/problem-unemployment-middle-east-and-north-africa-explained-three-charts>
296. Lipset, S. M. (1959). Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy. *American political science review*, 53(1), 69-105.
297. Liulov, O. V., Pimonenko, T. V., & Liulova, L. Y. (2018). Empirical linkages between macroeconomic stability and democracy.
298. Loayza, N. V., & Raddatz, C. (2007). The structural determinants of external vulnerability. *The World Bank Economic Review*, 21(3), 359-387.
299. Loayza, N. V., Ranciere, R., Servén, L., & Ventura, J. (2007). Macroeconomic volatility and welfare in developing countries: An introduction. *The World Bank Economic Review*, 21(3), 343-357.
300. Louali Fatima, (2016), Trends of Poverty in Algeria during 1962-2013, *Donnish Journal of African Studies and Development Vol 2(1)* pp. 01-05
301. Ly, M. (2011). Essays on Fiscal Policy Effects in Developing Countries (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).p08
302. Lyulyov, O. (2018). Macroeconomic stability and social progress in the EU member states and Ukraine. *Annals of Marketing Management & Economics*, 4(1), 53-64.

303. Malik, A., & Temple, J. R. (2009). The geography of output volatility. *Journal of Development Economics*, 90(2), 163-178.
304. Malikane, C., & Chitambara, P. (2017). Foreign direct investment, democracy and economic growth in southern Africa. *African Development Review*, 29(1), 92-102.
305. Mallik, G., & Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123-135.
306. Mankiw, N. G. (2001). US monetary policy during the 1990s (No. w8471). National Bureau of Economic Research.
307. Manoj Kumar, Bhavya Singhal, (2014), Political Stability and Macroeconomics Variables Volatility in India, *Indian Journal Of Applied Research*, 4(10), pp 185-187
308. Manu Alphonse, SJ, (2012), Democracy in South Asia - Challenges: Democratic promise, a distant dream, *Promotio Justitiae*, n° 109, 2012/2
309. Martin, W. E., & Rowthorn, B. (2004). Will stability last?.
310. Martinez, V., & Sancher-Robles, B. (2009). Macroeconomic stability and growth in Eastern Europe. *Macroeconomics and beyond: Essays in honour of Wim Meeusen*, 131-144.
311. Masaki, T., & Van de Walle, N. (2014). The impact of democracy on economic growth in sub-Saharan Africa, 1982-2012 (No. 2014/057). WIDER Working Paper.
312. Masino, S. (2012). Macroeconomic instability and the incentive to innovate.
313. Maskus, K. E. (2000). Intellectual property rights and foreign direct investment. *Centre for International Economic Studies Working Paper*, (22).
314. Masry, M. (2015). The role of political stability in achieving economic development. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(16).
315. Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 110(3), 681-712.
316. Mbaku, J. M. (1988). Political instability and economic development in Sub-Saharan Africa: Some recent evidence. *The Review of Black Political Economy*, 17(1), 89.
317. Mbaku, J. M. (1988). Political instability and economic development in Sub-Saharan Africa: Some recent evidence. *The Review of Black Political Economy*, 17(1), 89. <https://doi.org/10.1007/BF02900956>
318. Mendoza, E. G. (1995). The terms of trade, the real exchange rate, and economic fluctuations. *International Economic Review*, 101-137.
319. Merkel, W., Kollmorgen, R., & Wagener, H. J. (Eds.). (2019). *The Handbook of Political, Social, and Economic Transformation*. Oxford University Press.
320. Mina, W. M. (2012). The institutional reforms debate and FDI flows to the MENA region: the "best" ensemble. *World Development*, 40(9), 1798-1809.
321. Mireku, K., Animah Agyei, E., & Domeher, D. (2017). Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1385438.

322. Mitchell J. (2002) Political Institutions and Political Stability. In: Berg-Schlosser D., Mitchell J. (eds) *Authoritarianism and Democracy in Europe, 1919–39*. Advances in Political Science: An International Series. Palgrave Macmillan,
323. Mo, P. H. (2001). Corruption and economic growth. *Journal of comparative economics*, 29(1), 66-79.
324. MOH'D AL-TAMIMI, K. A.(2020), The Effect of Budget Deficit on the Economy of Jordan, *WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS* ,v17, p753-758
325. Mohseni, M., & Jouzaryan, F. (2016). Examining the Effects of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Iran (1996-2012). *Procedia Economics and Finance*, 36, 381-389. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(16\)30050-8](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(16)30050-8)
326. Mokhtari, F. (2009). *Croissance endogène dans une économie en développement et en transition Essai de modélisation Cas de l'Algérie* (Doctoral dissertation).
327. Mommsen, W. J. (1992). *The political and social theory of Max Weber: Collected essays*. University of Chicago Press.
328. Montalvo, J. G., & Reynal-Querol, M. (2005). Ethnic polarization, potential conflict, and civil wars. *American economic review*, 95(3), 796-816.
329. Montiel, P. and L. Servén. (2004). "Macroeconomic Stability in Developing Countries: How much is enough?" *World Bank Policy Research Paper* 3456, p 03
330. Montiel, P. J. (2011). *Macroeconomics and Development. Macroeconomics in Emerging Markets*, Cambridge University Press. 3–20. doi:10.1017/cbo9780511615870.002 .p10
331. Moosa, I. (2002). *Foreign direct investment: theory, evidence and practice*, Palgrave Macmillan, Great Britain.
332. Morley, B., & Perdakis, N. (2000). Trade liberalisation, government expenditure and economic growth in Egypt. *The Journal of Development Studies*, 36(4), 38-54.
333. Moses k. Tule, (2017), *Fiscal Policy at a Glance*, CENTRAL BANK OF NIGERIA.
334. Mulhearn C., Vane H.R. (1999) *Economic Growth*. In: *Economics*. Macmillan Foundations. Palgrave, London, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2\\_10](https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2_10)
335. Mulhearn C., Vane H.R. (1999) *Stabilizing the Economy*. In: *Economics*. Macmillan Foundations. Palgrave, London DOI [https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2\\_14](https://doi.org/10.1007/978-1-349-14437-2_14)
336. Muritala, T. (2011). Investment, inflation and economic growth: Empirical evidence from Nigeria. *Research journal of finance and Accounting*, 2(5), 68-76.
337. N. Gregory Mankiw, (2008), *Brief principles of macroeconomics-South-Western Cengage Learning*
338. Najaf, R., & Najaf, K. (2006). Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan. *World*, 2007(2008), 2009.
339. Ne.Thi.Somashekar, (2003), *development and environmental economics*, New Age International (P) Limited, Publishers.
340. Nela, D., Muja, A., & Metin, H. (2019). Assessing Macroeconomic Stability and Labour Market Efficiency in Kosovo: A Competitiveness Approach. *IFAC-PapersOnLine*, 52(25), 142-147.



341. Nguyen Van Bon,(2015), THE EFFECTS OF PUBLIC DEBT, INFLATION, AND THEIR INTERACTION ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTRIES: EMPIRICAL EVIDENCE BASED ON DIFFERENCE PANEL GMM, *Asian Economic, and Social Society*,5(11),221-236, DOI: 10.18488/journal.1007/2015.5.11/1007.11.221.236
342. Nomor, T., & Iorember, P. T. (2017). Political Stability and Economic Growth in Nigeria. *Journal of Economics and Finance*, (8)2, PP 45-53
343. North, D. C. (1994). Economic performance through time. *The American economic review*, 84(3), 359-368.
344. North, D. C. (1991). Institutions STÖR. *The Journal of Economic Perspectives*, 5(1), 97-112
345. North, D.C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
346. Nosier, S., & El-Karamani, A. (2018). The Indirect Effect of Democracy on Economic Growth in the MENA Region (1990–2015). *Economies*, 6(4), 61.
347. Nshue Mbo Mokime, Alexandre,(2014), "Croissance économique" Une perspective africaine, L'Harmattan
348. Nunnenkamp, P. (2003). Economic policy, institutional development, and income growth: How Arab countries compare with other developing countries (No. 1183). Kiel Working Paper.
349. Ocampo, J.A. (2005). "A Broad View of Macroeconomic Stability." DESA Working Paper No. 1 (ST/ESA/2005/DWP/1). Department of Economic and Social Affairs. United Nations.
350. Odhiambo, S. O., Momanyi, G., Othuon, L., & Aila, F. O. (2013). The relationship between fiscal deficits and economic growth in Kenya: An empirical investigation. *Greener Journal of Social Sciences*, 3(6), 306-323.
351. Ogbonnaya, U. M. (2013). Arab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A Comparative Analysis of Causes and Determinants. *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, 12(3).
352. Okere, P. A. (2020), Impact of Budget Deficit on Nigeria's Macroeconomic Variables: 1980-2012. *International Journal of Science and Management Studies (IJSMS)*, V: 3 Issue: 4, p1-16
353. Okheshimi, E. N. (2020). Monetary Policy and Commercial Banks Assets Quality in Nigeria: Panel Data Analysis. *American International Journal of Economics and Finance Research*, 2(1), 54-71.p55
354. Okun, A. M. (1962)., "Potential GNP: Its Measurement and Significance. Proceedings of the Business and Economics Section of the American Statistical Association, Washington, DC", American Statistical Association, 98-104.
355. Olaoye, O., & Aderajo, O. (2020). Institutions and economic growth in ECOWAS: an investigation into the hierarchy of institution hypothesis (HIH). *International Journal of Social Economics*.
356. oliver E.williamson, jon elster, andrei shleifer, (1996), ترجمة صادق إبراهيم عودة ونادر إدريس , المؤسسات والاقتصاد , درا الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان - الأردن , الطبعة الأولى , التل
357. Onyimadu, C. (2016). *Macroeconomic Volatility and Economic Growth: Evidence from Selected African Countries*
358. Orayo, J. A., & Mose, G. (2016). A Comparative Study on Contribution of Governance on Economic Growth in the East African Community Countries. *International Journal of Regional Development*, 3(2), 89-106.
359. Osoro, S. (2016). Effects of budget deficit on economic growth in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

360. Otando, G. (2011). Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, réformes et orientation de l'économie gabonaise. *Marché et organisations*, (2), 129-166.
361. Ouattara, W. (2007). Dépenses publiques, corruption et croissance économique dans les pays de l'Union économique et monétaire Ouest Africaine (UEDMLOA): une analyse de la causalité au sens de granger.
362. Özpençe, A. İ. (2017). Economic Stability and Growth: The Case of Turkey. *Research in Applied Economics*, 9(4), 41-63.
363. Pagano, M. (1993). Financial markets and growth: an overview. *European economic review*, 37(2-3), 613-622.
364. Paldam, M. (1987). Inflation and political instability in eight Latin American countries 1946-83. *Public Choice*, 52(2), 143-168.
365. Paldam, M. (1998). Does economic growth lead to political stability?. In *The Political Dimension of Economic Growth* (pp. 171-190). Palgrave Macmillan, London.
366. Pallage, S., & Robe, M. A. (2001). Foreign aid and the business cycle. *Review of International Economics*, 9(4), 641-672.
367. Palley, T. I. (1993). Milton Friedman and the monetarist counter-revolution: a re-appraisal. *Eastern Economic Journal*, 19(1), 71-81.
368. Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2014). Public debt and economic growth: is there a causal effect?. *Journal of Macroeconomics*, 41, 21-41.
369. Papaioannou, P. (2020). Political instability and economic growth at different stages of economic development:: historical evidence from Greece.
370. Pastor Jr, M., & Hilt, E. (1993). Private investment and democracy in Latin America. *World Development*, 21(4), 489-507.
371. Patel, S. K. (2013). FDI and Political Stability in India. *사회과학연구*, 24(1), 3-30.
372. Peace, J. (2019). The state of democracy in Asia and the Pacific.
373. Pereira, C., & Teles, V. K. (2009). Political institutions as substitute for democracy: A political economy analysis of economic growth.
374. Perotti (1996) also finds that socio-political instability adversely affects growth and investment. For a theoretical model linking political instability and investment, see Rodrik (1991).
375. Phul, M. H., Rahpoto, M. S., & Mangnejo, G. M. (2020). Political Stability and its Impact on Economic Growth of Pakistan (1988-2018): A Time Series Analysis. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 6(1), 273-282.
376. Policy, F. (2014). IMF Policy Paper. International Monetary Fund, 15.
377. Polyxeni, K., & Theodore, M. (2019). An empirical investigation of FDI inflows in developing economies: Terrorism as a determinant factor. *The Journal of Economic Asymmetries*, 20, e00125.
378. Puente-Ajovín, M., & Sanso-Navarro, M. (2014). The causal relationship between debt and growth: evidence from OECD Countries.

379. Rachdi, H., & Saidi, H. (2015). Democracy and economic growth: Evidence in MENA countries. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 191, 616-621.
380. Radelet, S., & Sachs, J. D. (1998). Shipping costs, manufactured exports, and economic growth.
381. Radzeviča, A. M., Bulderberga, K., & Krasnopjorovs, O. (2018). The role of institutional quality in economic growth: implications for the Baltic States. Unpublished Thesis in Stockholm School of Economics, SSE RIGA.
382. Ramey, G., & Ramey, V. A. (1994). Cross-country evidence on the link between volatility and growth (No. w4959). National bureau of economic research.
383. RapportUnited Nations,ESCWA.(2016), Survey of Economic and Social Developments in the ArabRegion, <https://www.unescwa.org/publications/survey-economic-social-development-arab-region-2015-2016>.
384. Rasouli, M. G., & Chong, L. (2019). The Macroeconomic Determinants and the Impact of Sanctions on FDI in Iran: A Case Study.
385. Razić, S., & Kasumović, M. (2019). Macroeconomic stability of new member states of the European Union: Fifth enlargement. *Theoretical & Applied Economics*, 26(1).
386. Razić, S., & Kasumović, M. (2019). Macroeconomic stability of new member states of the European Union: Fifth enlargement. *ЗБОРНИК РАДОВА ЕКОНОМСКОГ ФАКУЛТЕТА У ИСТОЧНОМ САРАЈЕВУ*, 8(19), 55-66.p25
387. Razin, A., Sadka, E., & Coury, T. (2003). Trade openness, investment instability and terms-of-trade volatility. *Journal of International Economics*, 61, 285–306.10.1016/S0022-1996(03)00014-X
388. Redding, S., & Venables, A. (2004). Geography and export performance: external market access and internal supply capacity. In *Challenges to globalization: Analyzing the economics* (pp. 95-130). University of Chicago Press.
389. Redding, S., & Venables, A. J. (2004). Economic geography and international inequality. *Journal of international Economics*, 62(1), 53-82.
390. Report international monetary fund,(2016), How the FMI Promotes Global Economic Stability,p1-2 URL : <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/globstabf.htm> P01
391. report transparency international , (2019),MIDDLE EAST & NORTH AFRICA: CORRUPTION CONTINUES AS INSTITUTIONS AND POLITICAL RIGHTS WEAKEN.
392. report Transparency International, (2019) Corruption Perceptions Index 2018, [https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI\\_2018\\_Executive\\_summary\\_web\\_AR.pdf](https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf)
393. Rita Yi Man Li, C. H. Edward Tang, Tat ho Leung, (2017), Democracy and Economic growth, *International Journal of Data Analysis Techniques and Strategies* 11(1).
394. Rizk, R. (2003, August). Fiscal and debt profile of the Mena region. *Economic Research Forum*.p01
395. Roberto, P. (1996) Growth, Income Distribution, and Democracy: What the Data Say. *Journal of Economic Growth*, 1, 149 187. <https://doi.org/10.1007/BF00138861>.
396. Rodrik, D. (1999). Where did all the growth go? External shocks, social conflict, and growth collapses. *Journal of economic growth*, 4(4), 385-412.

397. Rodrik, D. (2003). Institutions, integration, and geography: In search of the deep determinants of economic growth. In *Search of Prosperity: Analytic Country Studies on Growth*, Princeton University Press, Princeton, NJ.
398. Rodrik, D. (2008). *One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth*. Princeton University Press.
399. Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. (2004). "Institutions Rule : The Primacy Over in Economic and Integration Geography Development." *Journal of Economic Growth* 9 (2): 131 -65.
400. Roe, M. J., & Siegel, J. I. (2011). Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality. *Journal of Comparative Economics*, 39(3), 279-309.
401. Rohit Kumar Nepali, (2009), *Democracy in South Asia*, International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA
402. Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of political Economy*, 98(5, Part 2), S71-S102.
403. Rothstein, B. (1996). Political institutions: an overview.' In Goodin, R. E. and H.-D. Klingemann, eds. *A New Handbook of Political Science*. Oxford: Oxford University Press, 133 -66.
404. Sabir, S., Rafique, A., & Abbas, K. (2019). Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries. *Financial Innovation*, 5(1), 8.
405. Saha, S., & Ali, M. S. B. (2017). Corruption and economic development: New evidence from the Middle Eastern and North African countries. *Economic Analysis and Policy*, 54, 83-95.
406. Sala-i-Martin, X. X. (1997). I just ran four million regressions (No. w6252). National Bureau of Economic Research.
407. Saleh, A. S. (2003). The budget deficit and economic performance: A survey. Department of Economics, University of Wollongong (pp. 1-56). Working Paper 03-12.
408. Saleh, A. S., & Harvie, C. (2005). The budget deficit and economic performance: A survey. *The Singapore Economic Review*, 50(02), 211-243. <https://doi.org/10.1142/S0217590805001986>
409. Samarasinghe, T. (2018). Impact of governance on economic growth.
410. Sameti, M., Iran, I., Isfahani, R. D., & Haghighi, H. K. (2012). Outcome of Macroeconomic Instability (A Case for Iran). *Research in Applied Economics*, 4(1), 33. P37
411. Samimi, A. J., Moghaddasi, R., & Azizi, K. (2011). Political stability and FDI in OIC countries. *Journal of Social and Development Sciences*, 1(1), 18-23.
412. Sanchez-Robles, B. (1998). Macroeconomic stability and economic growth: the case of Spain. *Applied Economics Letters*, 5(9), 587-591. <https://doi.org/10.1080/758529505>
413. Sanders, J.R. (1981), "Case study methodology: a critique case study methodology in education evaluation", *Proceedings of the Minnesota Evaluation Conference*, Minnesota Research and Evaluation Centre, Minneapolis.
414. Sapsford, R., Tsourapas, G., Abbott, P., & Teti, A. (2019). Corruption, trust, inclusion and cohesion in North Africa and the Middle East. *Applied Research in Quality of Life*, 14(1), 1-21.
415. Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some unpleasant monetarist arithmetic. *Federal reserve bank of minneapolis quarterly review*, 5(3), 1-17.

416. Satrovic, E., & Özkurt, O. B. (2019). Macropolitical stability and absence of violence/terrorism and foreign direct investments: panel analysis.
417. Sayan, S. (Ed.). (2009). *Economic performance in the Middle East and North Africa: institutions, corruption and reform*. Routledge.
418. Schclarek Curutchet, A. (2005). *Debt and Economic Growth in Developing and Industrial Countries*. Working Papers, Department of Economics, Lund University, (34).
419. Schclarek, A. (2004). *Debt and economic growth in developing and industrial countries*. Lund University Department of Economics Working Paper, 2005, 34.
420. Schoeberlein, J. (2019). *Corruption in the Middle East & North Africa*.p01
421. Seeley K. (2017) Fiscal Policy. In: *Macroeconomics in Ecological Context*. Studies in Ecological Economics, vol 5. Springer, Cham, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-3-319-51757-5\\_13](https://doi.org/10.1007/978-3-319-51757-5_13)
422. Semjonova, N. (2014). Government debt and long-term economic growth in the world's regions. *Economic Sciences for Rural Development*, 33, 56-65. P56
423. Serven, L. (1997). Irreversibility, uncertainty and private investment: Analytical issues and some lessons for Africa. *Journal of African Economies*, 6(3), 229-268.
424. Seth, A., & Ragab, A. (2012), *Macroeconomic vulnerability in developing countries: Approaches and issues* (No. 94). Working Paper, International Policy Centre for Inclusive Growth. P07
425. Seth, A., John, M. A., & Dalhatu, A. Y. (2018). The Impact of Unemployment on Economic Growth in Nigeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing. *Sumerianz Journal of Business Management and Marketing*, 1(2), 37-46.
426. Shari, S. (2007). *Politique Macroéconomique et politique de Croissance*. Nations Unies Département des Affaires Economiques et Sociales.
427. Sharipov, I. (2015). *CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW*. Centre for European Studies (CES) Working Papers, 7(3).
428. Sharipov, I. (2015). *CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW*.
429. Sharma, B. K. (1989). *Political instability in India*. Mittal Publications.
430. Shevchuk, V. O., Blikhar, M. M., Komarnytska, I. I., & Tataryn, N. M. (2020). *RULE OF LAW AND ECONOMIC GROWTH*. *Financial and credit activity: problems of theory and practice*, 1(32), 278-289.
431. Siagh, A. R. (2015). *An international comparison for Entrepreneurship, Unemployment and Economic Growth for MENA region*.
432. Sidamor, Z., Lemtaouch, L., & Bensouici, H. (2016). The Economic Consequences of the Political Instability in Arab Region. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 219, 694-699.
433. Siddique, O. (2020). *Total Factor Productivity and Economic Growth in Pakistan: A Five Decade Overview* (No. 2020: 11). Pakistan Institute of Development Economics.
434. Siegle, J. T., Weinstein, M. M., & Halperin, M. H. (2004). Why democracies excel. *Foreign Aff.*, 83, 57.

435. Şıklar, İ., & Kocaman, M. (2018). FDI and macroeconomic stability: The Turkish case. *European Financial and Accounting Journal*, 13(1), 19-40.
436. Šimić, V., & Muštra, V. (2012). Debts (Public and External) and Growth—Link or No Link?. *Croatian Operational Research Review*, 3(1), 91-102.
437. Sirimaneetham, V., & Temple, J. R. (2009). Macroeconomic stability and the distribution of growth rates. *The World Bank Economic Review*, 23(3), 443-479.
438. Skorobogatova, N. (2016). Macroeconomic instability: its causes and consequences for the economy of Ukraine. *Eastern Journal of European Studies*, 7(1), 63-80.
439. Sloman, J. (2006). *The Economics*. 6th edition. Harlow: Pearson Education, 2006. ISBN 0-273-70512-1. P 368
440. Sodipe, O. A., & Ogunrinola, I. O. (2011). Employment and economic growth nexus in Nigeria. *International Journal of Business and Social Science*, 2(11).
441. Solow, R. M. (1957). Technical change and the aggregate production function. *The review of Economics and Statistics*, 39(3), 312-320.
442. Sönmez, S. F. (1998). Tourism, terrorism, and political instability. *Annals of Tourism Research*, 25(2), 416-456.
443. Spiegel, S. (2007). Macroeconomic and growth policies. *United Nations National Development Strategies Policy Notes*, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.p30
444. Stein, H. (1956). Policies for Economic Growth and Stability. *Journal of Farm Economics*, 38(5), 1159-1172.p1159
445. Stiglitz, J. (2018). The theory of credit and macroeconomic stability. In *Economic Theory and Policy amidst Global Discontent* (pp. 145-201). Routledge India.p 07
446. Subramanian, M. A., & Satyanath, M. S. (2004). What determines long-run macroeconomic stability? Democratic institutions (No. 4-215). *International Monetary Fund*.
447. Subramanian, M. A., Trebbi, M. F., & Rodrik, M. D. (2002). Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development (No. 2-189). *International Monetary Fund*.
448. Szabó, Z. (2013). The effect of sovereign debt on economic growth and economic development. *Public Finance Quarterly*, 58(3), 251.
449. Tabassam, A. H., Hashmi, S. H., & Rehman, F. U. (2016). Nexus between political instability and economic growth in Pakistan. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 230, 325-334.
450. Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries. *Energy Policy*, 68, 458-464.  
<https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014.01.004>
451. Tang, S. H. K., Groenewold, N., & Leung, C. K. Y. (2008). The link between institutions, technical change and macroeconomic volatility. *Journal of Macroeconomics*, 30(4), 1520-1549.
452. TARIQ KHOKHAR, (2017),11 charts from the 2017 World Development Report on Governance & the Law,  
<https://blogs.worldbank.org/opendata/miga/11-charts-2017-world-development-report-governance-law>
453. Tavares, J., & Wacziarg, R. (2001). How democracy affects growth. *European economic review*, 45(8), 1341-1378.

454. Teixeira, J. R. (2014). Index of macroeconomic performance for a subset of countries: A Kaldorian analysis from the magic square approach focusing on Brazilian economy in the period 1997-2012. *Panoeconomicus*, 61(5), 527-542.
455. TELLO, W. P., PESCHIERA, J. A., & RONDÁN, N. R. (2005). Sources of Economic Instability: Are Institutional factors the most important?.
456. Term,(2006), macroeconomic stability, the reut institute cite : [www.reut-institute.org](http://www.reut-institute.org)
457. The Economist, (2009). Manning barricades., (Retrieved from), [http://graphics.eiu.com/specialReport/manning\\_the\\_barricades.pdf](http://graphics.eiu.com/specialReport/manning_the_barricades.pdf)
458. The Global Competitiveness Report 2017–2018. Available online: <http://reports.weforum.org/globalcompetitiveness-index-2017-2018/>
459. The International Country Risk Guide (ICRG) | PRS Group Methodology.
460. This diagram is inspired by Gerring, J., et al. (2005) 'Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective', *World Politics*, vol. 57, no. 3. p. 326.
461. Thorbecke E., Pangestu M. (1998) The Institutional Foundations of Macroeconomic Stability: Indonesia versus Nigeria. In: Hayami Y., Aoki M. (eds) *The Institutional Foundations of East Asian Economic Development*. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London, DOI: [https://doi.org/10.1007/978-1-349-26928-0\\_5](https://doi.org/10.1007/978-1-349-26928-0_5)
462. Thorbecke, E., & Pangestu, M. (1998). The institutional foundations of macroeconomic stability: Indonesia versus Nigeria. In *The Institutional Foundations of East Asian Economic Development* (pp. 106-143). Palgrave Macmillan, London.
463. Tiliouine, H., Cummins, R. A., & Davern, M. (2006). Measuring wellbeing in developing countries: The case of Algeria. *Social Indicators Research*, 75(1), 1-30.
464. Tiryaki, A., & ÖZKAN, H. N. (2011). Economic activity and unemployment dynamics in Turkey. *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, 6(2).
465. Trade and Development Report, (2012), Policies for Inclusive and Balanced Growth (UNCTAD/TDR/2012), p163
466. Trognon, A. (2003). L'économétrie des panels en perspective. *Revue d'économie politique*, 113(6), 727-748
467. Tsebelis, G. (2002). *Veto players: How political institutions work*. Princeton University Press.p209
468. Tung, L. T., & Thanh, P. T. (2015). Threshold in the relationship between inflation and economic growth: Empirical evidence in Vietnam. *Asian Social Science*, 11(10), 105.
469. Turnovsky, S. J. (1993). Macroeconomic policies, growth, and welfare in a stochastic economy. *International Economic Review*, 953-981. P 953
470. Uddin Ahmed, M., & Habibullah Pulok, M. (2013). The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh. *Journal of Economic Cooperation & Development*, 34(3).
471. Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017). Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression. *Economic Modelling*, 64, 610-625.

472. Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017). Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression. *Economic Modelling*, 64, 610-625. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2017.04.028>
473. Ulvedal, P. B. (2013). Macroeconomic stability and economic growth in developing countries (Master's thesis).
474. Vinayagathan, T. (2013). Inflation and economic growth: A dynamic panel threshold analysis for Asian economies. *Journal of Asian Economics*, 26, 31-41.
475. Wael Elshabrawy, (2017), Middle East and North Africa countries through the lens of the 2016 Transparency International Report, <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-transparency-international>
476. Wang, C. N., & Le, A. L. (2018). Measuring the Macroeconomic Performance among Developed Countries and Asian Developing Countries: Past, Present, and Future. *Sustainability*, 10(10), 3664.
477. Wanjuu, L. Z., & Le Roux, P. (2017). Economic institutions and economic growth: Empirical evidence from the Economic Community of West African States. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 20(1), 1-10.
478. Weingast, B. R. (1995). The economic role of political institutions: Market-preserving federalism and economic development. *Journal of Law, Economics, & Organization*, 1-31.
479. Williamson, O. E. (1994). The institutions and governance of economic development and reform. *The World Bank Economic Review*, 8(suppl\_1), 171-197. [https://doi.org/10.1093/wber/8.suppl\\_1.171](https://doi.org/10.1093/wber/8.suppl_1.171)
480. Wolf, H. (2005). Volatility: definitions and consequences. J, Aizenman and B. Pinto *Managing economic volatility and crises: A practitioner's guide*, 45-64. p 45
481. Woo, J. Y., & Heo, U. (2009). Corruption and foreign direct investment attractiveness in Asia. *Asian Politics & Policy*, 1(2), 223-238.
482. Woo, J., & Kumar, M. S. (2015). Public debt and growth. *Economica*, 82(328), 705-739. <https://doi.org/10.1111/ecca.12138>
483. World Bank, (2011), REDUCING CONFLICT RISK, CONFLICT, FRAGILITY AND DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA
484. World Bank, (2014), Developing economies need robust blueprints to sustain growth, <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/01/14/developing-economies-need-robust-blueprints-to-sustain-growth>
485. World Bank, (2017), How Developing Countries Can Get the Most Out of Direct Investment, <http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/global-investment-competitiveness-report>
486. World bank, (2017), Iraq's Economic Outlook - October 2017
487. world bank, (2018), Emerging, Developing Economies to Face Challenges if Global Inflation Rises, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/11/07/emerging-developing-economies-to-face-challenges-if-global-inflation-rises>
488. World Bank, (2018), Global Economy to Edge Up to 3.1 percent in 2018 but Future Potential Growth a Concern, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/01/09/global-economy-to-edge-up-to-3-1-percent-in-2018-but-future-potential-growth-a-concern>



489. World bank, (2019), Middle East & North Africa Faces Another Year of Subdued Growth, with Bolder Reforms Needed to Boost Private Sector, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/10/09/middle-east-north-africa-faces-another-year-of-subdued-growth-with-bolder-reforms-needed-to-boost-private-sector>
490. World bank, (2020), Iraq: Structural Reforms Critically Needed to Manage a Multi-Faceted Crisis.
491. World Bank,(2013), Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africaregion-boost-shared-growth> .
492. World Bank,(2013), Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africaregion-boost-shared-growth> .
493. World Bank. (2008). "Developing Countries: A Strategy for Macroeconomic Stability." Development Research Group. World Bank website. <http://go.worldbank.org/TPGJA6P00> (accessed 15/07/2017)
494. WORLD BANK. (2012). Middle East and North Africa Economic Developments and Prospects, October 2012: Looking Ahead After a Year in Transition. World Bank Publications. p07
495. World Bank. 2019. Global Economic Prospects, June 2019: Heightened Tensions, Subdued Investment. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1398-6> , <https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1398-6>
496. World Bank. 2020. Global Economic Prospects, January 2020 : Slow Growth, Policy Challenges. Washington, DC: World Bank. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33044> License: CC BY 3.0 IGO.
497. World Bank. 2020. Global Economic Prospects, January 2020 : Slow Growth, Policy Challenges. Washington, DC: World Bank. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33044> License: CC BY 3.0 IGO.
498. Yeboua, K. (2020). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Africa: New Empirical Approach on the Role of Institutional Development. *Journal of African Business*, 1-18. <https://doi.org/10.1080/15228916.2020.1770040>
499. Younis, M., Lin, X. X., Sharahili, Y., & Selvarathinam, S. (2008). Political stability and economic growth in Asia. *American Journal of Applied Sciences*, 5(3), 203-208.
500. Yusuf, H. A., Shittu, W. O., Akanbi, S. B., Umar, H. M., & Abdulrahman, I. A. (2020). The role of foreign direct investment, financial development, democracy and political (in) stability on economic growth in West Africa. *International Trade, Politics and Development*.p03
501. Zallé, O. (2017). Spatial Effect of Political Risk on Economic Growth in Africa. *Modern Economy*, 8(12), 1383-1399.
502. Zoto, A. D. O., & Msc, M. B. (2016), BUDGET DEFICIT AND ECONOMIC GROWTH IN ALBANIA,, *INTERNATIONAL JOURNAL OF ENGINEERING SCIENCES & RESEARCH TECHNOLOGY*, 5(9), p333-340

503. Zouhaier, H., & KEFI, M. K. (2012). Interaction between political instability and investment. *Journal of Economics and International Finance*, 4(2), 49-54.
504. إسماعيل، بو قنور. (2013). التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية و المقاربات الإقليمية. *Dafātir al-Siyāsah wa- al-Qānūn*, 278(1750), 1-39.
505. أماني الحاج محمد نصر، المهدي موسى الطاهر موسى، (2015)، فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة (1990- 2012)، *University of Bakht Alruda Scientific Journal Issue No. 15*
506. بن دحمان أمنة. التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989- 2014 (Doctoral dissertation).
507. البنك الدولي، (2016)، تونس: الآفاق الاقتصادية- ربيع 2016.
508. بوريس بيغوفيتش، (2005)، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن.
509. بوقرة إسماعيل. (2017). الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*, 4(2), 356-373.
510. تقرير البنك الدولي، (2013)، الموجز الاقتصادي الربع سنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تباطؤ النمو الاقتصادي مستمر في عام 2013 ، العدد 1
511. تقرير عن التنمية في العالم، (1997)، الدولة في عالم متغير، تقرير رقم 17300.
512. الجابري، علي عبد الكريم ، (2012)، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن، دار دجلة ، عمان.
513. جاياتي غوش، (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، ص 05
514. جاياتي غوش، (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
515. جورج باكلي، سوميت ديساي ، (2013)، كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد = What You Need to Know about Economics، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة – مصر.
516. حربي محمد موسى عريقات، (2007)، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية" خلال الفترة 4-5/7/2007 في جامعة فيلادلفيا
517. حمد سليم البرصان، (2015)، علم السياسة - المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي، السياسة الدولية، زهران للنشر.
518. روان المعشر، جوزيف باحوط، ناان ج. براون، ميشيل دنّ، إنتصار فقير، بيري كاماك، مهي يحيى، سارة يركيس، (2019)، آفاق عربية مخاطر ومسارات نحو التجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، رابط التقرير <https://carnegie-mec.org/specialprojects/arabhorizons/>
519. شاري سبيغل، (2007)، مذكرات السياسات المتعلقة الاستراتيجيات الانمائية الوطنية السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة- جامعة كولومبيا، نيويورك.
520. شيماء محي الدين محمود، (2015)، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا)، دار النشر المكتب العربي للمعارف.
521. صندوق النقد العربي (2019)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ، الرابط <https://www.amf.org.ae>
522. صندوق النقد العربي، (2019)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي : التوقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2019- 2020 – النمو الاقتصادي ، الرابط <https://www.amf.org.ae/ar/arab-economic-outlook>

523. عثمان بن ياسين الرواف، (2001)، التحول الديمقراطي في الدول النامية: رؤية نقدية، مجلة الشرق الأوسط، العدد 8160.
524. علاوي، محمد لحسن، & بو روشة، كريم. (2015). أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012. *The Impact of Monetary and Fiscal Policy on Foreign Direct Investment 2012-1990*. Ru'á Iqtisadiyah, 265(2453), 1-21.p34
525. عيسى محمد الغزالي، (2003)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
526. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2012)، سياسات الاقتصاد الكلي من أجل بناء القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف سعياً إلى القضاء على الفقر، الأمم المتحدة- نيويورك
527. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، (2018)، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
528. محمد بن عزة. جهيدة العياطي، (2018)، التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة : استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الأول- مارس، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين.
529. محمد ضيف الله القطاري، (2009)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية = The role of monetary policy in stabilization and economic development : (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر- مصر
530. محمود حميدان قديد، (2015)، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية ، مركز الكتاب الأكاديمي.
531. محمود علي الشرقاوي، (2016)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، <https://books.google.dz/books?isbn=9796500286808>
532. مختار، الفاتح محمد عثمان. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان. *Amarabac Magazin*, 39(2233), 1-25.
533. المعهد العربي للتخطيط، (2018)، تقرير التنمية العربية: التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية
534. منبر الحرية، (2010)، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية، الرابط: <http://minbaralhurriyya.org/archives/919>
535. منظمة العمل الدولية، (2014)، السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية ; منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"
536. منظمة العمل الدولية، (2014)، السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية ; منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"
537. منعم برهومي، (2014)، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.
538. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2018)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ; مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المقر الدائم للمنظمات العربية- الكويت.
539. نايجل توزو، (2015)، أزمة الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي <http://blogs.worldbank.org/voices/ar/jobs/mena-jobs-crisis>
540. يل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روتر، (2017)، تكلفة الصراع ، الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة، مجلة التمويل والتنمية
541. يوسف، حسن يوسف، (2016)، أيدلوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن.

الملاحق

## الملحق رقم (01): نتائج تقدير معاملات نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: Y  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 09/01/20 Time: 19:15  
 Sample: 1996 2018  
 Periods included: 23  
 Cross-sections included: 18  
 Total panel (balanced) observations: 414

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.017643	0.030057	-0.586982	0.5575
UNP	0.243903	0.071732	3.400219	0.0007
GDP_R	0.611853	0.027776	22.02778	0.0000
DG	-0.010886	0.005975	-1.821823	0.0692
FDI	0.023274	0.093345	0.249337	0.8032
OPEN	-0.144703	0.059116	-2.447788	0.0148
EXP01	0.167744	0.067975	2.467736	0.0140
IMP	0.104810	0.057712	1.816098	0.0701
STP	-1.082118	0.773431	-1.399114	0.1626
COR	-3.582755	1.145865	-3.126680	0.0019
RL	2.377071	1.407986	1.688277	0.0921
PR	0.011203	0.024351	0.460063	0.6457
GOVS	0.496684	0.255782	1.941826	0.0529
SE	0.319347	0.266301	1.199194	0.2312
DEMO	0.415822	0.262934	1.581471	0.1146
C	-11.00213	3.845225	-2.861246	0.0044
R-squared	0.586441	Mean dependent var		1.271087
Adjusted R-squared	0.570854	S.D. dependent var		8.776666
S.E. of regression	5.749525	Akaike info criterion		6.373992
Sum squared resid	13156.70	Schwarz criterion		6.529581
Log likelihood	-1303.416	Hannan-Quinn criter.		6.435524
F-statistic	37.62514	Durbin-Watson stat		2.120170
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews 10

## الملحق رقم (02): نتائج تقدير معلمات النموذج بالتأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 09/01/20 Time: 19:21  
 Sample: 1996 2018  
 Periods included: 23  
 Cross-sections included: 18  
 Total panel (balanced) observations: 414

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.032866	0.034178	-0.961612	0.3369
UNP	0.074555	0.159795	0.466567	0.6411
GDP_R	0.606986	0.028352	21.40905	0.0000
DG	-0.011804	0.009058	-1.303054	0.1933
FDI	0.001436	0.110226	0.013032	0.9896
OPEN	0.126475	0.237582	0.532343	0.5948
EXP01	-0.052871	0.243018	-0.217559	0.8279
IMP	-0.202971	0.240993	-0.842228	0.4002
STP	-1.803818	0.991681	-1.818949	0.0697
COR	-2.215076	1.488677	-1.487950	0.1376
RL	2.860242	1.852963	1.543604	0.1235
PR	0.056126	0.034358	1.633597	0.1032
GOVS	0.374637	0.284560	1.316546	0.1888
SE	0.656121	0.419623	1.563597	0.1187
DEMO	0.341046	0.431485	0.790401	0.4298
C	-12.65979	4.873606	-2.597624	0.0098

## Effects Specification

## Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.605347	Mean dependent var	1.271087
Adjusted R-squared	0.572200	S.D. dependent var	8.776666
S.E. of regression	5.740502	Akaike info criterion	6.409324
Sum squared resid	12555.23	Schwarz criterion	6.730226
Log likelihood	-1293.730	Hannan-Quinn criter.	6.536232
F-statistic	18.26265	Durbin-Watson stat	2.225538
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 10 Eviews

## الملحق رقم (03): نتائج تقدير معلمات النموذج بالتأثيرات العشوائية

Dependent Variable: Y  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 09/01/20 Time: 19:22  
 Sample: 1996 2018  
 Periods included: 23  
 Cross-sections included: 18  
 Total panel (balanced) observations: 414  
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.017643	0.030009	-0.587904	0.5569
UNP	0.243903	0.071619	3.405564	0.0007
GDP_R	0.611853	0.027733	22.06240	0.0000
DG	-0.010886	0.005966	-1.824687	0.0688
FDI	0.023274	0.093198	0.249729	0.8029
OPEN	-0.144703	0.059023	-2.451635	0.0146
EXP01	0.167744	0.067868	2.471615	0.0139
IMP	0.104810	0.057621	1.818953	0.0697
STP	-1.082118	0.772217	-1.401313	0.1619
COR	-3.582755	1.144067	-3.131595	0.0019
RL	2.377071	1.405776	1.690931	0.0916
PR	0.011203	0.024313	0.460786	0.6452
GOVS	0.496684	0.255381	1.944879	0.0525
SE	0.319347	0.265883	1.201079	0.2304
DEMO	0.415822	0.262521	1.583957	0.1140
C	-11.00213	3.839190	-2.865744	0.0044

## Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	5.740502	1.0000

## Weighted Statistics

R-squared	0.586441	Mean dependent var	1.271087
Adjusted R-squared	0.570854	S.D. dependent var	8.776666
S.E. of regression	5.749525	Sum squared resid	13156.70
F-statistic	37.62514	Durbin-Watson stat	2.120170
Prob(F-statistic)	0.000000		

## Unweighted Statistics

R-squared	0.586441	Mean dependent var	1.271087
Sum squared resid	13156.70	Durbin-Watson stat	2.120170

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews 10

## الملحق رقم (04): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.793873	15	0.3313

\*\* WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
INF	-0.032866	-0.017643	0.000268	0.3520
UNP	0.074555	0.243903	0.020405	0.2358
GDP_R	0.606986	0.611853	0.000035	0.4088
DG	-0.011804	-0.010886	0.000046	0.8929
FDI	0.001436	0.023274	0.003464	0.7106
OPEN	0.126475	-0.144703	0.052961	0.2387
EXP01	-0.052871	0.167744	0.054452	0.3444
IMP	-0.202971	0.104810	0.054757	0.1884
STP	-1.803818	-1.082118	0.387112	0.2461
COR	-2.215076	-3.582755	0.907269	0.1510
RL	2.860242	2.377071	1.457265	0.6890
PR	0.056126	0.011203	0.000589	0.0642
GOVS	0.374637	0.496684	0.015755	0.3309
SE	0.656121	0.319347	0.105389	0.2996
DEMO	0.341046	0.415822	0.117262	0.8271

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: Y

Method: Panel Least Squares

Date: 09/01/20 Time: 19:23

Sample: 1996 2018

Periods included: 23

Cross-sections included: 18

Total panel (balanced) observations: 414

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.65979	4.873606	-2.597624	0.0098
INF	-0.032866	0.034178	-0.961612	0.3369
UNP	0.074555	0.159795	0.466567	0.6411
GDP_R	0.606986	0.028352	21.40905	0.0000
DG	-0.011804	0.009058	-1.303054	0.1933
FDI	0.001436	0.110226	0.013032	0.9896
OPEN	0.126475	0.237582	0.532343	0.5948
EXP01	-0.052871	0.243018	-0.217559	0.8279
IMP	-0.202971	0.240993	-0.842228	0.4002
STP	-1.803818	0.991681	-1.818949	0.0697
COR	-2.215076	1.488677	-1.487950	0.1376
RL	2.860242	1.852963	1.543604	0.1235
PR	0.056126	0.034358	1.633597	0.1032
GOVS	0.374637	0.284560	1.316546	0.1888
SE	0.656121	0.419623	1.563597	0.1187



DEMO	0.341046	0.431485	0.790401	0.4298
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.605347	Mean dependent var	1.271087	
Adjusted R-squared	0.572200	S.D. dependent var	8.776666	
S.E. of regression	5.740502	Akaike info criterion	6.409324	
Sum squared resid	12555.23	Schwarz criterion	6.730226	
Log likelihood	-1293.730	Hannan-Quinn criter.	6.536232	
F-statistic	18.26265	Durbin-Watson stat	2.225538	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews 10

## الملخص:

تعنى هذه الدراسة بتحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 18 دولة في الاقتصادات النامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1996 – 2018 ، وقد قمنا بإجراء تقديرات نموذجية مختلفة لدراسة تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي، تشير نتائج التقديرات إلى وجود تأثير كبير وقوي لمتغيرات الاقتصاد الكلي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت نتائج البحث أن العوامل المؤسسية والاستقرار السياسي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، دول MENA، بيانات بانل.

## Résumé:

Cette étude analyse l'impact de la stabilité économique et politique sur la croissance économique d'un échantillon de 18 pays des économies en développement du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (MENA) au cours de la période 1996-2018, et nous avons mené diverses estimations modèles pour étudier l'impact des variables de stabilité économique et politique sur la croissance économique, les résultats des estimations indiquent un impact significatif et fort des variables macroéconomiques sur la croissance du PIB par habitant, et les résultats montrent que les facteurs institutionnels et la stabilité politique ont un impact significatif sur la croissance économique dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord.

**Mots clés:** stabilité économique, stabilité politique, croissance économique, pays MENA, données de panel.

## Abstract:

This study analyzes the impact of economic and political stability on the economic growth of a sample of 18 countries in the developing economies of the Middle East and North Africa (MENA) during the period 1996-2018, and we have conducted various model estimates to study the impact of economic and political stability variables on economic growth, the results of estimates indicate a significant and strong impact of macroeconomic variables on gdp per capita growth, and the results show that institutional factors and political stability have a significant impact on economic growth in Countries in the Middle East and North Africa.

**Keywords:** Economic stability, political stability, economic growth, MENA countries, Panel data.